الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة محمد خيضر –بسكرة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع:

مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية
تخصص: محاسبة

إعداد الطالبة:
مخلخل زوينة

تحت إشراف:
أ. د/ يحياوي مفيدة

أعضاء لجنة المناقشة			
بن عيشي عمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
يحياوي مفيدة	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا
طاهري فاطمة الزهراء	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	ممتحنا
بوروبة إلهام	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	ممتحنا
يحياوي نعيمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	ممتحنا
دمدوم زكريا	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2020/2019

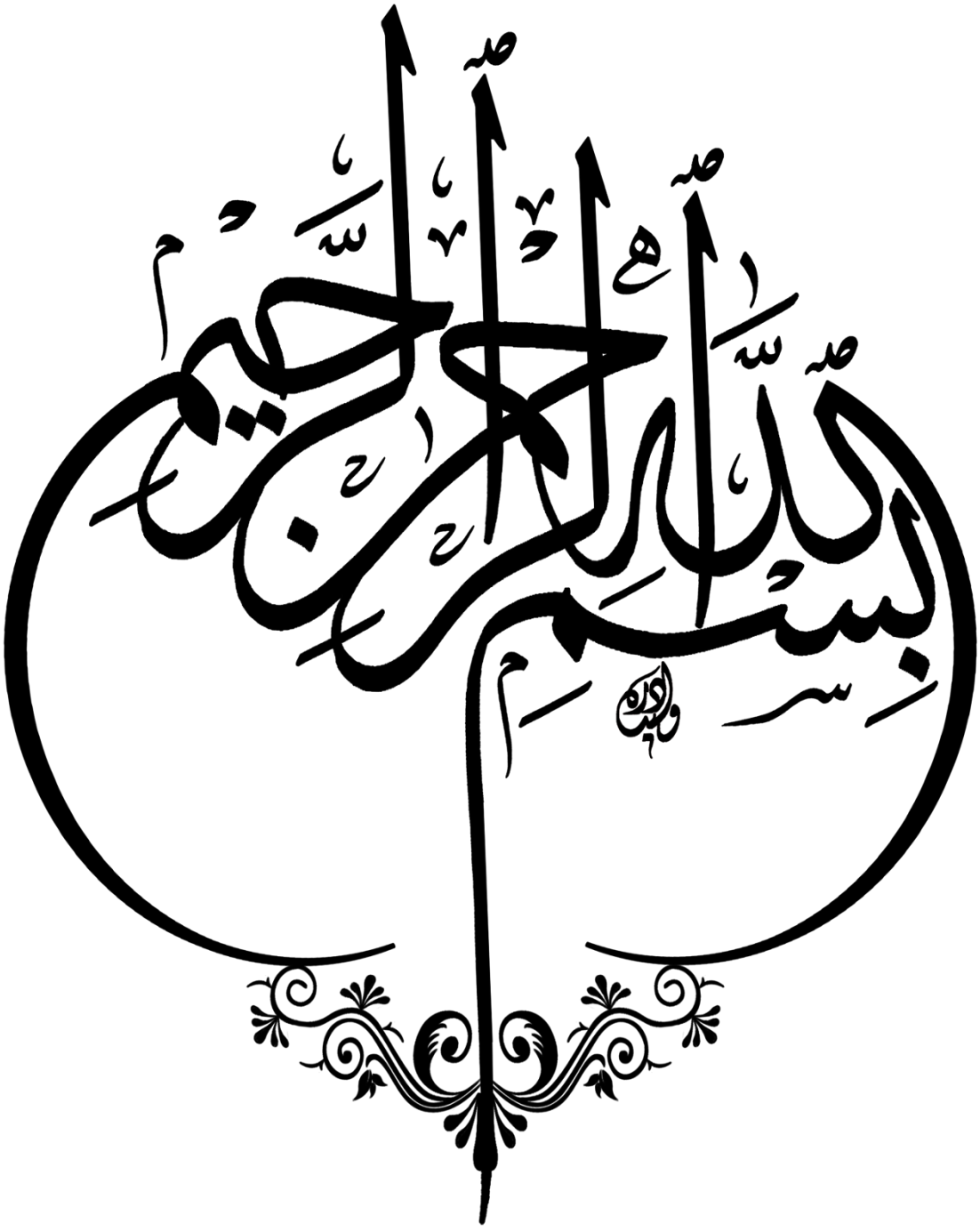
بسم الله الرحمن الرحيم

الاهـــداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله عمرهما

إلى أمي الثانية التي كانت حريصة على إتمام هذا العمل أم زوجي حورية

إلى والدي زوجي الذي لم يبخل علي بنصائحه

إلى قرة عيني ابني احمد انس

إلى إخوتي عبد الجليل ،موسى ياسين،وردة أماني ،ليلى

إلى إخوتي زوجي الهام، شيماء وليد،

إلى أحفاد العائلة معتز ماريا مريم جوري زينب احمد يونس

إلى زوجي الذي كان مساندا لي في هذا العمل

إلى جميع زميلاتي وزملائي

شكر وتقدير

الحمد لله أولا حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، كما ينبغي للجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي وفقني في إتمام هذا العمل المتواضع

أتقدم بالشكر الجزيل والخالص إلى أستاذتي ومؤطرتي الدكتورة يحياوي مفيدة على توجيهاتها والملاحظات القيمة التي افادتني بها طوال انجاز هذا العمل، وتحفيزها الدائم لي.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذة أعضاء اللجنة الذين تفضلوا بتخصيص جزء من وقتهم لقراءة هذا العمل المتواضع، والذين ستكون لملاحظاتهم وتوجيهاتهم كل الاحترام والتقدير.

كما أتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ عادل بومجان والاستاذ شحتاني عبد العالي .

كما أشكر عمال مؤسسة المطاحن الكبري للجنوب بسكرة لمساعدتهم لي .

الملخص:

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية، لأن النظام السليم داخل أي مؤسسة يعتبر من المفاتيح الأساسية لنجاحها في ممارسة نشاطها، إضافة إلى ذلك تعتبر مخرجات هذا الأخير المتمثلة أساسا في القوائم المالية المعبر عنها في شكل جداول تلخص نشاط المؤسسة خلال الدورة المحاسبية الركيزة الأساسية لعملية اتخاذ القرارات التمويلية والمصدر الرئيسي للمعلومة المحاسبية التي يحتاجها مختلف الأطراف سواء كانوا من داخل المؤسسة أو من خارجها.

خلصت الدراسة إلى أن عملية التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة تساعد المسير المالي في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة واكتشاف نقاط القوة والضعف في تركيبة هيكلها التمويلي من خلال دراسة مجموعة من المؤشرات المالية، ومن ثم اتخاذ القرار التمويلي المناسب.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبية، المعلومة المحاسبية، القرارات التمويلية، الهيكل التمويلي، القوائم المالية، التحليل المالي.

Abstract

The study aimed to shed light on the role of the accounting information system in financial decision-making in the economic corporation, because the sound information system within any corporation is one of the main keys to its success in exercising its activity, in addition to that the outputs of the accounting information system represented in the financial statements expressed in the form of tables summarizing the activity of the institution during the accounting cycle is the mirror that reflects the financial position of the corporation.

The study concluded that the process of financial analysis of the financial statements of the Greater Mills Corporation for the South of Biskra helps the financial manager in judging the financial position of the corporation and discovering the strengths and weaknesses in the composition of its financing structure by studying a set of financial indicators, and then taking the appropriate financing decision.

Key words: accounting information system, accounting information, financing decision, financing structure, financial statements, financial analysis.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويـــات

الفهرس	الصفحة
الملخص	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	VII
فهرس الاختصارات	VIII
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبية	02-45
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم عامة عن نظام المعلومات	03
المطلب الأول: مفهوم النظام، المعلومات	03
المطلب الثاني: نظام المعلومات	08
المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبية	12
المطلب الأول: نظام المعلومات المحاسبية	12
المطلب الثاني: مقومات نظام المعلومات المحاسبية	21
المطلب الثالث: آلية عمل نظام المعلومات المحاسبي واهم وظائفه	24
المبحث الثالث: نظام المعلومات المحاسبية الالكتروني	33
المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني	33
المطلب الثاني: أثر التشغيل الالكتروني لنظام المعلومات المحاسبي الالكتروني وأهم المخاطر التي يتعرض لها	39
المطلب الثالث: إجراءات الحماية من المخاطر التي تتعرض لها نظم المعلومات المحاسبي الالكتروني	43
خلاصة الفصل	45
الفصل الثاني: اتخاذ القرارات التمويلية	47-102
تمهيد	47
المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرار	48
المطلب الأول: مفهوم اتخاذ القرار	48
المطلب الثاني: أنواع القرارات والعوامل المؤثرة فيها	53

فهرس المحتويـــات

المطلب الثالث: أساليب اتخاذ القرار	59
المبحث الثاني: اتخاذ القرارات التمويلية	63
المطلب الأول: مفهوم القرارات التمويلية	63
المطلب الثاني: مكونات الهيكل التمويلي وتكلفتها	71
المطلب الثالث: الرفع أثره على الهيكل التمويلي	84
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للهيكل التمويلي	90
المطلب الاول: النظرية التقليدية للهيكل التمويلي	90
المطلب الثاني: نظرية انعدام الهيكل المالي الامثل	92
المطلب الثالث: نظرية التوازن	96
المطلب الرابع: نظرية الاشارة	99
خلاصة الفصل	101
الفصل الثالث: التحليل المالي للقوائم المالية كأداة لاتخاذ القرارات التمويلية	165-104
تمهيد	103
المبحث الأول: مخرجات نظام المعلومات المحاسبية	104
المطلب الأول: ماهية القوائم المالية	104
المطلب الثاني: معايير الاعتراف بعناصر القوائم المالية وأساليب قياسها	108
المطلب الثالث: فروض ومبادئ إعداد القوائم المالية واهم مستخدميها	110
المبحث الثاني: أشكال القوائم المالية اللازمة لاتخاذ القرارات التمويلية	114
المطلب الأول: قائمة المركز المالي	114
المطلب الثاني: قائمة الدخل	120
المطلب الثالث: قائمة تدفقات النقدية	126
المطلب الرابع: قائمة التغير في الأموال الخاصة	131
المطلب الخامس: الملاحق	135
المبحث الثالث: التحليل المالي للقوائم المالية كأداة لاتخاذ القرارات التمويلية	138
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي	138
المطلب الثاني: مراحل ومجالات التحليل المالي واهم مناهجه	141
المطلب الثالث: أنواع وادوات التحليل المالي	144
المبحث الرابع: استخدام التحليل المالي للقوائم المالية كأداة لاتخاذ القرارات التمويلية	148

فهرس المحتويـــات

المطلب الأول: دور قائمة المركز المالي في اتخاذ القرارات التمويلية	148
المطلب الثاني: دور قائمة الدخل في اتخاذ القرارات التمويلية	160
المطلب الثالث: دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات التمويلية	161
المطلب الرابع: دور قائمة التغير في الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية في اتخاذ القرارات التمويلية	163
خلاصة الفصل	165
الفصل الرابع: التحليل المالي للقوائم المالية كأداة لاتخاذ القرارات التمويلية بمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة –	**224- 167**
تمهيد	167
المبحث الأول: ماهية مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –	168
المطلب الأول: نظرة عامة عن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–	168
المطلب الثاني: تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–	171
المطلب الثالث: مراحل الإنتاج بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–	177
المبحث الثاني: واقع نظام المعلومات المحاسبية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة	184
المطلب الأول: مدخلات نظام المعلومات المحاسبي بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة	184
المطلب الثاني: معالجة نظام المعلومات المحاسبي بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة	188
المطلب الثالث: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بمؤسسة محل الدراسة وتقيمه	194
المطلب الرابع: واقع القرار التمويلي بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة	196
المبحث الثالث: استخدام التحليل المالي للقوائم المالية كأداة لاتخاذ القرارات التمويلية بمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة –	196
المطلب الأول: دراسة هيكل تمويل في مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب بسكرة	197
المطلب الثاني: تحليل الهيكل التمويلي باستخدام قائمة المركز المالي بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب–بسكرة –	201
المطلب الثالث: تقييم وتحليل قائمة الدخل	214

فهرس المحتويـــات

المطلب الثالث: تقييم وتحليل المرد ودية للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة	220
المطلب الخامس: اتخاذ القرار التمويلية بالاعتماد على نتائج التحليل المالي للقوائم المالية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة	221
خلاصة الفصل	224
خاتمة	226
قائمة المراجع	231
الملاحق	242

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ملخص المنظور الكلاسيكي والحديث حول إمكانية وجود هيكل مالي أمثل	96
02	قائمة المركز المالي	118
03	قائمة الدخل حسب الطبيعة	123
04	قائمة الدخل حسب الوظيفة	124
05	قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة	128
06	قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة	130
07	قائمة التغير في الأموال الخاصة	134
08	شكل الميزانية الوظيفية	149
09	تركيبة هيكل تمويل المؤسسة للفترة (2013-2016)	197
10	قدرة التمويل الذاتي للفترة (2013-2016)	199
11	تطور الديون الطويلة الأجل للمؤسسة للفترة (2013-2016)	200
12	تطور ديون قصيرة الأجل للفترة (2013-2016)	201
13	قائمة المركز المالي (للفترة (2013-2016)	202
14	الميزانية المختصرة للفترة (2013-2016)	206
15	رأسمال العامل للفترة (2013-2016)	209
16	احتياجات رأسمال المال العامل للفترة(2013-2016)	209
17	قيم وضعية الخزينة للفترة (2013-2016)	210
18	نسب الهيكل التمويلي للفترة (2013-2016)	211
19	نسب السيولة لسنة للفترة (2013-2016)	213
20	جدول قائمة الدخل حسب الطبيعة للفترة (2013-2016)	214
21	معدل نمو رقم الأعمال للفترة (013-2016)	216
22	نسبة تطور إنتاج الدورة إلى رقم الأعمال للفترة (013-2016)	217
23	مؤشر تطور القيمة المضافة للفترة(2013-2016)	218
24	معدل الفائض الخام للاستغلال للفترة (2013-2016)	218
26	معدل نمو نتيجة الاستغلال للفترة(2013-2016)	219
26	نسب المردودية للمؤسسة لسنة(2013-2016)	220

قائمـــــة الأشكـــــال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مكونات نظام المعلومات المحاسبية	24
02	وظائف نظام المعلومات المحاسبية	31
03	المكونات المادية للحاسوب	35
04	أثر الرفع المالي	88
05	الهيكل المالي الأمثل في النموذج التقليدي	91
06	نموذج مودقيلياني وميلر في حالة انعدام الضرائب	94
07	نموذج مودقلياني وميلر في حالة وجود الضرائب	95
08	العلاقة بين نسبة الاستدانة والأموال الخاصة وبين تكلفة الأموال	97
09	أهم التغيرات في قائمة حقوق الملكية	132
10	رأسمال العامل من أعلى الميزانية	150
11	رأسمال العامل من أسفل الميزانية	151
12	أنواع رأسمال العامل	152
13	حركة التمويل	156
14	الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب	171
15	مراحل إنتاج السميد والفرينة بالمؤسسة محل الدراسة	178
16	مراحل إنتاج الكسكسى بالمؤسسة محل الدراسة	180
17	مدخلات نظام المعلومات المحاسبية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب–بسكرة–	185
18	بنية نظام المعلومات المحاسبي بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب–بسكرة–	189
19	تدفق البيانات عبر نظام المحاسبة والمالية	190

قائمة الاختصارات

الرمز	المعنى باللغة العربية	المعنى باللغة الفرنسية
R_i	تكلفة السندات	Coût des obligations
AISA	نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني	Système d'information comptable électronique
I	الفائدة السنوية المدفوعة	Intérêts annuels payés
M	القيمة الاسمية لسند	Valeur nominale d'une obligation
P	القيمة السوقية لسند	La valeur marchande d'une obligation
Z	قيمة العلاوة	Valeur de bonus
D	معدل الخصم	Taux
T	معدل الضريبة	Taux d'imposition
F_t	الفائدة السنوية	Intérêts annuels
E	المتحصلات بعد طرح كل المصاريف	Recettes après soustraction de toutes les dépenses
$E(R_I)$	الأمل الرياضي للمردودية السهم	Sports Hope pour la priorisation
R_F	مردودية الأصل بدون مخاطرة	Rentabilité de l'actif sans risque
$E(R_m)$	الأمل الرياضي للمردودية السوق المالي	Espoir mathématique pour la rentabilité des marchés financiers
D_i	الأرباح الموزعة	Dividendes distribués
P_o	القيمة السوقية للسهم	Valeur marchande de l'action
K_p	تكلفة الأسهم الممتازة	Coût des actions Premium
D_p	الأرباح السنوية	Bénéfice annuel
P_m	القيمة السوقية للسهم	Valeur marchande par action
F	نفقات إصدار الأسهم	Frais d'émission des actions
K_r	تكلفة الأرباح المحتجزة	Coût des bénéfices non répartis
K_e	تكلفة التمويل بالملكية	Coût du financement immobilier
B	معدل عمولة الوساطة	Taux de Commission de courtage
CMP	التكلفة الوسطية المرجحة	Coût moyen pondéré
V_{cp}	قيمة الأموال الخاصة.	La valeur des fonds privés

Valeur de la dette	قيمة الديون	V_d
Coût des fonds privés	تكلفة الأموال الخاصة	T
Coût de la dette après l'économie fiscale	تكلفة الاستدانة بعد الاقتصاد في الضريبة	i
Bénéfice par action	عائد السهم	Eps
Retour avant paiement des intérêts et taxes	العائد قبل دفع الفوائد والضرائب	EBIT
Rentabilité économique	المردودية الاقتصادية	R_e
Capitaux propres	الأموال الخاصة	Cp
Dettes	ديون	D
Degré de levier financier	درجة الرفع المالي	DFL
Degree of operational lift	درجة الرفع التشغيلي	DLO
Utilisations stables	الاستخدامات المستقرة	Es
Ressources permanentes	الموارد الدائمة	RD
Utilisations de l'exploitation	استخدامات الاستغلال	Eex
Ressources d'exploitation	موارد الاستغلال	Rex
Utilisations hors exploit	استخدامات خارج الاستغلال	E hex
Ressources hors utilisation	موارد خارج الاستغلال	E hex
trésorerie utilise	استخدامات الخزينة	E T
Ressources du Trésor	موارد الخزينة	R T
Utilise	استخدامات	E
Ressources	موارد	R
fonds de roulement	رأسمال العامل الصافي	FR
Besoins en fonds de roulement	احتياجات رأسمال العامل	BFR
Trésorerie	الخزينة	T

مقدمـــــــة

تعيش المؤسسات اليوم في بيئة متغيرة ومعقدة مست مختلف المجالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو التكنولوجية، حيث أدت هذه التغيرات لزيادة الحاجة في الحصول على معلومات ذات جودة عالية تساعد المؤسسة على اتخاذ مختلف القرارات المرتبطة بوظائفها الإدارية المتعددة كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، كما أصبحت المعلومة أحد المصادر الهامة في تسيير المؤسسة العصرية التي لها دور هام في تقييم الكفاءة والفعالية، كل هذا دفع بالمؤسسات إلى تصميم وبناء أنظمة للمعلومات من اجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية الخاصة بالمؤسسة وذلك لضمان وصول معلومات صحيحة و دقيقة في الوقت المناسب وبشكل ملائم يساعد في صناعة قرارات سليمة تساهم في تحقيق مختلف أهداف المؤسسة.

حيث يعتبر نجاح أي مؤسسة في تحقيق النمو والربحية والاستمرارية مرهون بنجاحها في الاعتماد على تطبيقات نظام المعلومات، ومما لا شك فيه انه عند النظر لنظام المعلومات فأول ما يتبادر إلى الذهن هو النظام المحاسبي كمحور أساسي في تجميع وتسجيل وتبويب البيانات وتوليد المعلومات عن نشاط المؤسسة خاصة الأنشطة التي تمس الموارد الاقتصادية المتاحة ،حيث أشار اغلب المتخصصون أن فكرة نظام المعلومات المحاسبية تتمثل في جوهرها كتطوير للنظام المحاسبي وتجديدا لدوره في خدمة الإدارة داخل المؤسسة في إطار مراعاة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات وظهور الحاسبات والبرمجيات وشبكة الانترنت، والتي سهلت المهمة على المحاسبين في تصميم وبناء نظام المعلومات المحاسبية الذي يساعدها في اتخاذ مختلف القرارات وفي مقدمتها القرارات التمويلية التي تعتبر من أهم القرارات نظرا لطابعها الاستراتيجي ولما لها من اثر في اختيار المزيج التمويلي المناسب الذي يؤدي إلى تحقيق التوازن المالي داخل المؤسسة.

وفي ظل تنوع مصادر تمويل المؤسسة واختلاف أشكالها لا زال الاهتمام منصبا على الطريقة التي يتم بها تشكيل الهيكل التمويلي بين أموال الملكية وأموال الاستدانة، لما لهذا التنويع من تأثير على عنصرين أساسيين في نشاط المؤسسة وهما العائد والمخاطرة، حيث أن نجاح عملية اختيار الهيكل التمويلي المناسب تعتمد بالدرجة الأولى على المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تتميز بالدقة والموضوعية والشفافية...الخ.

وبالنظر إلى واقع المؤسسات الجزائرية وأمام انفتاح الجزائر على مختلف الاقتصاديات العالمية أصبح لزاما على المؤسسات الجزائرية أن تساير التطور الحاصل في مجال الإدارة، ولهذا فهي بحاجة إلى

تطوير أنظمة معلوماتها وخاصة المحاسبية منها وذلك لاتخاذ القرارات التمويلية المرتكزة أساسا على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية.

أولا: إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق فقد حاولنا صياغة الإشكالية التالية:

هل يساهم نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية؟

ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تساهم قائمة المركز المالي في اتخاذ القرارات التمويلية داخل المؤسسة الاقتصادية؟
- هل تساهم قائمة الدخل في اتخاذ القرارات التمويلية داخل المؤسسة الاقتصادية؟
- هل تساهم قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات التمويلية داخل المؤسسة الاقتصادية؟
- هل تساهم قائمة التغير في الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية في اتخاذ القرارات التمويلية داخل المؤسسة الاقتصادية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة في:

- تساهم قائمة المركز المالي في اتخاذ القرارات التمويلية داخل المؤسسة الاقتصادية؛
- تساهم قائمة الدخل في اتخاذ القرارات التمويلية داخل المؤسسة الاقتصادية؛
- تساهم قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات التمويلية داخل المؤسسة الاقتصادية؛
- تساهم قائمة التغير في الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية في اتخاذ القرارات التمويلية داخل المؤسسة الاقتصادية.

ثالثا: أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- تنمية وعي المسؤولين والعاملين في المؤسسات الاقتصادية بالدور الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبية؛

- إبراز الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبية، أهميته، وظائفه، مكوناته...الخ؛
- إظهار مختلف الجوانب النظرية للقرار التمويلي، محدداته، أنواع مصادر التمويل، تكلف مصادر التمويل، النظريات المفسرة للهيكل التمويلي؛
- إبراز دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي من خلال التحليل المالي للقوائم المالية؛
- إبراز دور نظام المعلومات المحاسبية باعتباره مصدر مهم للمعلومات التي تساعد على اتخاذ القرار التمويلي في المؤسسات الجزائرية.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في إظهار دور المحاسبة كنظام للمعلومات والتأكيد على مساهمته الفعالة في عملية اتخاذ القرارات التمويلية الصحيحة من خلال توفير معلومات كافية عن المؤسسة، هذه المعلومات المعبر عنها في شكل قوائم مالية تسمح بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال إبراز نقاط القوة والضعف في تركيبة هيكلها التمويلي.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار الموضوع للأسباب التالية:

- .تزايد أهمية المعلومات خاصة المحاسبية منها في حل مشاكل الإدارية ومساعدتها على القيام بوظائفها؛
- محاولة فهم دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي؛
- محاولة التعمق في أبعاد الموضوع والتطرق إلى أهميته في الواقع العملي؛
- الرغبة والميول الشخصي لدراسة مثل هذه المواضيع.

سادسا: منهجية الدراسة

بهدف الإلمام والإحاطة أكثر بجوانب الموضوع ومحاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكن من وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع بغرض التعرف على نظام المعلومات المحاسبي ودوره في عملية اتخاذ القرار التمويلي،

ومنهج دراسة الحالة الذي يمكن من التعمق وفهم مختلف أبعاد الموضوع من خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة محل الدراسة، بالإضافة إلى المقابلات مع موظفي قسم المحاسبة.

سابعا: حدود الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة وفهم جوانبها المختلفة تمثلت حدود الدراسة في:

- **الحدود المكانية:** اقتصر المجال المكاني الذي تم اختياره للقيام بالدراسة الميدانية على مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة والذي سيقدم لها تعريفا مفصلا في الفصل الرابع.
- **الحدود الزمنية:** قدرت فترة الدراسة ما بين 2013-2016 بهدف المعرفة الجيدة لتطور المؤسسة.

ثامنا: الدراسات السابقة

ومن ضمن الدراسات التي تتعلق بموضوع نذكر:

- دراسة عيشوش محمد الحافظ بعنوان "**دور التشخيص المالي والاقتصادي في اتخاذ القرارات الاستثمارية**" أطروحة دكتورا غير منشورة، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر بسكرة ،2018.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور التشخيص المالي والاقتصادي في اتخاذ القرارات الاستثمارية باستخدام النسب المالية اعتمدا على القوائم المالية المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية والتحليل الاقتصادي لمحيط المؤسسة ، حيث توصلت الدراسة إلى أن التشخيص المالي والاقتصادي هام جدا في كشف الوضعية المالية والاقتصادية لمجمع صيدال حيث تساعد المسير المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية انطلاقا من أنظمة معلومات دقيقة توفر المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة سواء على مستوى المحيط الداخلي أو الخارجي للمؤسسة قصد اتخاذ قرارات الاستثمارية في الوقت المناسب .

- دراسة كحول صورية بعنوان "**دور المحاسبة المالية في تحسبن اتخاذ القرارات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ،2018.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور المحاسبة المالية في تحسين عملية اتخاذ القرارات، من خلال التركيز على مخرجات المحاسبة المالية، انطلاقا من تحليل القوائم المالية، المعلومة المحاسبية، ومحاولة مساهمة كل واحد منهم على حدي في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية، حيث خلصت الدراسة إن لمخرجات المحاسبة المالية دور في عملية تحسين عملية القرارات بالمؤسسة الاقتصادية.

– دراسة علون محمد علون بعنوان "**دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين عملية التدقيق الداخلي بمؤسسة التسيير السياحي بسكرة**"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ،2016".

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور استخدام في تحسين وتفعيل عملية التدقيق الداخلي بمؤسسة التسيير العقاري بسكرة، حيث خلصت الدراسة إلى أن درجة فهم ودراية المدقق الداخلي لكيفيات تصميم وإجراءات تنفيذ كل من نظام المعلومات المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة، يمكنه من الإشراف والتخطيط ،وتحديد طبيعة ومدى أدلة الإثبات الواجبة الحصول والاعتماد عليها، وتحديد أدوات التدقيق الأكثر ملائمة والتقييم الأولي لمختلف المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها عند أداء مهامه، الأمر الذي يسمح له بالحد من الاختبارات التي سوف يجريها ووضع برنامجا مرسوما بإحكام يؤدي إلى الانتظام والدقة وبلوغ الأهداف دون خسارة الوقت والجهد، بل أكثر من ذلك الاتجاه نحو تطوير خطة التدقيق الداخلي تسمح له بأداء مهامه بأقل تكلفة ممكنة .

– دراسة محمد بوشوشة بعنوان "**تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتورا غير منشورة**، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة،2016.

هدفت الدراسة إلى توضيح مختلف السياسات التمويلية التي يمكن أن تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية من اجل تمويل نشاطها الاستثماري والاستغلالي، فوظيفة التمويل في المؤسسة هي وظيفة محورية باعتبارها تضمن استمرار المؤسسة، حيث تتعدد السياسات المتاحة أمام المؤسسة لتمويل أنشطتها وان هذا التنوع في مصادر التمويل يأتي من تطور المحيط المالي للمؤسسة وبما توفره من تعدد لمصادر التمويل.

حيث توصلت الدراسة إلى أن أهم سياسات التمويل هي: سياسة التمويل الذاتي، سياسة التمويل الخاص، سياسة التمويل بالاستدانة، حيث تكتسي كل سياسة مجموعة من السلبيات والايجابيات، كما أن اختيار سياسة التمويل المثلى كان موضوع جدل واسع بين علماء الإدارة المالية، حيث انصب الاهتمام

حول اختيار المزيج التمويلي المناسب الذي يحقق أهداف المؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى أثر هذا الاختيار على الوضع المالي للمؤسسة وخاصة القيمة السوقية لها.

- دراسة SyedaTamannafahin بعنوان **rol of AccountingInfrmation in Strategic DecisionMaking in Manfacturing Industries in Bangladesh** vol14, 2014

هدفت الدراسة إلى إبراز دور المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي لها تأثير في المدى الطويل على المؤسسة الاقتصادية، ومحاولة معرفة الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصناعية ببنغلادش، حيث توصلت الدراسة من خلال تحليل أراء المستجوبين إلىأن44.44% من المؤسسات الصناعية تعتمد على المعلومة المحاسبية في صناعة القرار الاستراتيجي.

– دراسة شعبان محمد بعنوان "**نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية**"مذكرة ماجستير منشورة، تخصص مالية مؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2010.

حيث هدفت الدراسة إلى بلوغ الهيكل التمويلي الأمثل الذي يحقق التوازن بين العائد والمخاطرة ويعمل على التوفيق بين مختلف أصحاب المصلحة داخل المؤسسة، حيث اعتبر الباحث أن كلا من تكلفة الأموال والرفع المالي من العوامل الأساسية المحددة لتركيبة أموال المؤسسة وكلاهما يبرز خصوصية التمويل بأموال الاستدانة عن باقي مصادر التمويل الأخرى كونه يرفع من مردودية الأموال وبالمقابل زيادة المخاطر المالية بسبب التزامها بتسديد الفوائد واصل المبالغ المقترضة في تواريخ استحقاقها دون مراعاة وضعيتها المالية.

خلصت الدراسة إلى إن ترشيد القرار التمويلي في المؤسسات الاقتصادية بشكل عام ومجمع صيدال بشكل خاص يتمثل أساسا في تفعيل دور الوظيفة المالية في المؤسسة، ومنح صلاحيات أكبر للإدارة لاتخاذ قرارات التمويل بناء على ما تسفر عليه نتائج الدراسة والتحليل العالميين لمختلف طرق التمويل المتاحة.

- دراسة عبد الوهاب دادن بعنوان "**الجدل القائم حول إمكانية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** مجلة الباحث**(2010)**.

هدفت هذه الدراسة لتحليل الجدل القائم حول إمكانية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها ظاهرة ذات خصوصية مالية واقتصادية، حيث حاول الباحث تفسير السلوك التمويلي للمؤسسات انطلاقا من قراراتها المالية، حيث حاول تسليط الضوء على مختلف النقاشات وتحليلها بدءا بالإسهامات النظرية المالية الحديثة في اختيارات التمويل، مرورا بالتطورات النظرية حول هيكل التمويل وانتهاء بالمقاربات والإسهامات النظرية المتوافقة مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثامنا: هيكل الدراسة

بهدف الإلمام بالموضوع أكثر والإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى أربع فصول، ويمكن استعراض هيكل البحث كما يلي:

- **الفصل الأول:** والذي جاء تحت عنوان الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبية، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث المبحث الأول تطرقنا إلى مفاهيم حول نظام المعلومات، أما المبحث الثاني فقد خصص إلى مختلف الجوانب المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبية، أما بالنسبة للمبحث الثالث فقد خصص لنظام المعلومات المحاسبية الالكتروني.
- **الفصل الثاني:** المعنون باتخاذ القرارات التمويلية، هذا الفصل قسم إلى ثلاث مباحث، حيث المبحث الأول جاء تحت عنوان ماهية اتخاذ القرار، تناول مختلف المفاهيم المتعلقة بعملية اتخاذ القرار، ثم المبحث الثاني اتخاذ القرارات التمويلية، وأخيرا المبحث الثالث تناول مختلف النظريات المفسرة للهيكل التمويلي.
- **الفصل الثالث:** والذي جاء تحت عنوان التحليل المالي للقوائم المالية كأداة لاتخاذ القرار التمويلي، قسم هذا الفصل إلى أربع مباحث، المبحث الأول تناول مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، المبحث الثاني كان تحت عنوان أشكال القوائم المالية كأداة لاتخاذ القرارات التمويلية، أما المبحث الثالث فقد كان تحت عنوان التحليل المالي للقوائم المالية كأداة لاتخاذ القرارات التمويلية، أما المبحث الرابع فقد خصص لاستخدام أدوات التحليل المالي للقوائم المالية كأداة لاتخاذ القرارات التمويلية.
- **الفصل الرابع:** خصص لدراسة الميدانية للمؤسسة الاقتصادية وقد اختيرت مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–كدراسة حالة، وقد قسم الفصل إلى ثلاث مباحث المبحث الأول جاء كتقديم للمؤسسة المطاح الكبرى للجنوب، أما المبحث الثاني فقد خصص إلى واقع نظام

المعلومات المحاسبية بالمؤسسة، أما المبحث الأخير فقد خصص إلى استخدام التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–وذلك بهدف اتخاذ القرار التمويلي المناسب خلال الفترة 2013–2016.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبية

تمهيد

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية إحدى أهم المفاتيح الأساسية الذي من خلاله نستطيع أن نحكم على مدى نجاح أو فشل الأنشطة التي تمارسها المؤسسة، كما يعد هدفه الأساسي تقديم معلومات محاسبية تتميز بالدقة والموثوقية تعكس الواقع المالي والاقتصادي داخل المؤسسة، بالإضافة إلى أنه يساعد الإدارة في القيام بمختلف وظائفها وذلك بهدف اتخاذ مختلف القرارات ، بالإضافة إلى ذلك يعتبر أداة اتصال بين مختلف أقسام المؤسسة وبين المؤسسة والعالم الخارجي.

حيث كان الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتقدمها الهائل أثر على نظام المعلومات المحاسبية ويظهر ذلك من خلال رغبة المؤسسات الاقتصادية في التخلي عن المعالجة اليدوية للبيانات واقتناء طرق وبرامج احدث تتميز بالسرعة والدقة ،كل هذا دفع بالمؤسسات إلى استخدام الحاسب الالكتروني للقيام بمختلف مهامها ووظائفها، والحاسب الالكتروني كغيره من الأجهزة الالكترونية لديه مجموعة من المخاطر التي يتعرض لها، لذلك وجب على المؤسسة وضع مجموعة من القيود والضوابط لتفادي هذه المخاطر من اجل إنتاج قوائم وتقارير مالية خالية من الأخطاء تقدم لمختلف الأطراف سواء كانوا من داخل المؤسسة أو خارجها.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول نظام المعلومات.

المبحث الثاني: أساسيات عن نظام المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: نظام المعلومات المحاسبية الالكتروني.

المبحث الأول: مفاهيم عامة نظام المعلومات

يعتبر نظام المعلومات من أهم الأنظمة الذي يحكم على استمرار نشاط المؤسسة أو توقفه، وعليه فإن جميع المؤسسات الاقتصادية تحرص على تصميم أنظمة للمعلومات تتوافق مع ظروف المؤسسة وتساعدها على تحقيق أهدافها في الوقت الحاضر والمستقبل.

المطلب الأول: مفهوم النظام، المعلومات

أوّلا: مفهوم النظام

1. تعريف النظام

يعرف النظام بأنه: مجموعة من العناصر أو الأجزاء المترابطة التي تعمل بتنسيق تام وتفاعل، تحكمها علاقات وآلية عمل معينة في نطاق محدد، لتحقيق غايات مشتركة وهدف عام بواسطة قبول المدخلات ومعالجتها، من خلال إجراء تحويلي منظم للمدخلات بهدف إنتاج المخرجات مع التغذية الراجعة والرقابة وتسمّى هذه العملية بديناميكية النظام. (1)

كما يعرف بأنه: مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر (الأفراد، التجهيزات، الآلات، الأموال، السجلات.....الخ) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام) وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل ظروف البيئة المحيطة. (2)

من خلال التعريفين نستنتج أن النظام هو عبارة عن مجموعة الأجزاء المتصلة مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف المؤسسة.

2. خصائص النظام

يتميز النظام بمجموعة من الخصائص أهمها:(3)

- **تكاملية المعلومات:** أي أنه يجب أن يحوي على كامل عناصره ومكوناته حتى يحقق الهدف المطلوب منه.
- **بساطة النظام:** أي عدم احتواءه على علاقات وعمليات معقدة تعرقل حركة النظام من قبل المستفيد.

(1) فايز جمعة النجار، **نظم المعلومات الإدارية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)،2010، ص38.

(2) هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العارضي، **نظم إدارة المعلومات منظور استراتيجي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2012، ص ص44/43.

(3) إيمان فاضل السّامرائي، هيثم محمد الزعبي، **نظام المعلومات الإدارية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)،2004، ص32.

- **انسيابية المعلومات:** أي توافر قنوات الاتصال التي تسمح بمرور المعلومات داخل النظام، وحرية حركتها بين أطراف النظام.
- **المدخلات والمخرجات:** يجب أن يكون لأي نظام مدخلات ومخرجات، حيث يتم إجراء عمليات التشغيل على المدخلات للحصول على مخرجات ويحقق النظام أفضل مخرجات من التغذية العكسية.
- **تعدد العناصر:** أي أنّه يجب أن يحتوي على عنصرين على الأقل.
- **التميز:** هي تميز كل مكون من مكوناته بخصائص معينة حسب طبيعة النظام.
- **الارتباط:** أي ارتباط مكوناته وعناصره بعلاقات منظمة ومحكمة.

ثانيا: المعلومات

قبل التطرق إلى مفهوم المعلومات يجب أولا التفرقة بين المعلومات والبيانات لأنه هناك خلط بين هذين المفهومين رغم الاختلاف الكبير بينهما.

1. البيانات

تعرف بأنها: عبارة عن مواد خام تأخذ شكل رموز أو عبارات أو جمل ترتبط مع بعضها البعض بشكل مفهوم ومنطقي لتتحول إلى معلومات مفيدة تساعد على اتخاذ القرار. [1]

كما تعرف: هي التي يستخدمها نظام المعلومات لإنتاج المعلومات، وتتمثل عادة في مجموعة من الحقائق الأساسية المجردة من أشياء أو أحداث أو أشخاص. [2]

2. المعلومات

تعرف بأنّها: مجموعة من البيانات المنظمة والمنسقة بطريقة توليفية مناسبة، بحيث تعطي معنى خاص وتركيبة متجانسة من الأفكار والمفاهيم، تمكن الإنسان من الاستفادة منها.[3]

(1)عامر إبراهيم قنديلجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، **نظم المعلومات الإداريّة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، ط3 ،2008، ص30.

(2) أشرف يحيى محمد الهادي، ناصر خليفة عبد المولى، **مقدمة في نظام المحاسبة وتطبيقاتها**، المكتب العربي للمعارف، 2011، ص20.

(3)عامر إبراهيم قنديلجي، إيمان فاضل السامرائي، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)،2009، ص29.

وتعرف: هي بيانات تمت معالجتها لتصبح في شكل أكثر نفعا لمستخدميها حاليا ومستقبلا، وذلك بعد إزالة الغموض عنها. [1]

من خلال تعريف كل من المعلومات والبيانات نستنتج بأن البيانات هي عبارة المادة الخام التي تحتاج إلى تصنيع وتحويل كي تصبح معلومات مفيدة يمكن استخدامها في الوقت الحالي أو في المستقبل.

من خلال تقديم تعريف لكل المعلومات والبيانات يمكن أن نستنتج التمايز بين هذين المصطلحين وتتمثل في:

- البيانات تمثل أرقاما ورموز غير مفسرة، أما المعلومات عبارة عن أرقام ذات معنى؛
- البيانات تمثل مدخلات النظام أما المعلومات فهي مخرجاته؛
- البيانات عمليات غير معالجة أما المعلومات فهي عبارة عن بيانات تمت معالجتها؛
- البيانات حقائق غير منظمة يصعب اتخاذ القرار على ضوئها أما المعلومات تتمثل في مادة تمت معالجتها للحصول على ناتج مفيد، وتحقيق أقصى استفادة من هذا الناتج.

3. مصادر المعلومات

تنقسم مصادر المعلومات إلى نوعين، النوع الأول يتمثل في المصادر الوثائقية ويقصد بها أن المعلومات تكون مدونة ومسجلة بطريقة معينة، والنوع الثاني من المصادر يتمثل في المصادر الغير وثائقية كاللقاءات، وتتمثل في: [2]

- **المصادر الوثائقية:** وتتمثل هذه المصادر في:

✓ **المصادر الثانوية:** وهي البيانات التي تم تجميعها وتجهيزها في أوقات سابقة من قبل جهات أخرى، وتم تصميمها لتكون جاهزة من قبل الأفراد والمنظمات في أي وقت ومن هذه المصادر نذكر البيانات الموجودة في المراجع والكتب والدوريات والنشرات، المجلات الموجودة في المكتبات العامة والخاصة ودور النشر ومراكز البحث.

✓ **المصادر الأولية:** وهي البيانات التي يتم تجميعها وتجهيزها عند الطلب واختبارها وتعميمها من قبل الجهة التي تحتاج لهذه المعلومات أو مكلفة بإعدادها، وتكون هذه المعلومات حول موضوع

(1)عبد الرحمان الصباح،**نظام المعلومات الإدارية**، دار الزهران، عمان(الأردن)،2010، ص21.

(2)عامر إبراهيم القنديلجي وآخرون، **مصادر المعلومات من عصر المخطوطات إلى عصر الانترنت**، دار الفكر لطباعة والنشر التوزيع، عمان (الأردن)،2000، ص ص22/18.

يخص الجهة الطالبة ويمكن أن تستفيد جهات أخرى من هذه المعلومات بعد تجهيزها ومن بين هذه المصادر نجد الملاحظة الشخصية، التجربة، الاختبار.

- ✓ **بنوك المعلومات:** هذا نوع ظهر حديثا والذي يتم من خلاله تجميع أكبر قدر من المعلومات المرتبطة مع بعضها البعض وتخزينها حسب كل فئة بحيث يمكن استرجاعه بسرعة لتسهيل الاستفادة منها.

- **المصادر الغير وثائقية:** وتنقسم إلى:

- ✓ **المصادر الرسمية:** وتتمثل في المعلومات الصادرة عن المؤسسات الحكومية، المؤسسات الصناعية، البنوك والهيئات التشريعية وغيرها.
- ✓ **المصادر الغير الرسمية:**يدخل ضمن هذا التقسيم المحادثات الجانبية في المؤتمرات والندوات وتبادل الآراء والمناقشات واللقاءات العلمية.

4. أنواع المعلومات

تصنف المعلومات إلى عدّة أنواع وفقا لعدة معايير: [1]

- **أنواع المعلومات وفقا لمعيار درجة الرسمية:** توجد معلومات رسمية ومعلومات غير رسمية، فالمعلومات الرسمية هي كل المعلومات التي يقحمها النظام الداخلي للمؤسسة، وتتضمن المتطلبات القانونية، الإجراءات الحكومية، العقود النقابية، الإجراءات المحاسبية، أمّا المعلومات الغير رسمية هي التي تأتي من خارج المؤسسة، وتتضمن الآراء، الحكم الشخصي، الخبرات الشخصية.

- **أنواع المعلومات وفق معيار مصدر المعلومات:** حسب هذا المعيار نجد المعلومات الداخلية التي تخص المؤسسة والمعلومات الخارجيّة التي تتعلق بالبيئة، ويمكن تصنيف المعلومات أيضا حسب هذا المعيار إلى معلومات أولية والتي يتم جمعها لأول مرة، والمعلومات الثانوية التي قامت المؤسسة أو أي طرف آخر بجمعها وتخزينها مسبقا.

- **أنواع المعلومات حسب المستوى الإداري ومستوى اتخاذ القرار:** إنّ المدير في الإدارة العليا يركز على وضع الاستراتيجيات والأهداف، وفي الإدارة الوسطى يكون التركيز على التكتيك الذي من خلاله يتم تنفيذ الاستراتيجيات التي وضعت على مستوى الإدارة العليا أما في الإدارة السفلى يمكن التركيز على العمليات والإجراءات، وتبعا لذلك فإنّ نوعية المعلومات التي يحتاجها المدير تصنف إلى:

---

(1)لامية دالي علي،**مساهمة لتصميم نظام معلومات فعال لتسيير الإنتاج في ظل اقتصاد المعرفة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، ، قسم علوم التسيير كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2014، ص ص35/34.

- ✓ **معلومات إستراتيجية على مستوى الإدارة العليا:** هذه المعلومات تغطي عادة مدة تتراوح بين سنة إلى خمس سنوات، حيث تستخدم هذه المعلومات لأغراض التخطيط وتحليل المشاكل المعقدة داخل المؤسسة، كما تساعد المدير على وضع البرامج والسياسات، وتخصيص الموارد ، حيث تعتبر المعلومات الإستراتيجية معلومات خارجيّة تخص تصرفات المنافسين والمستهلكين، مدى توافر الموارد، الدراسات الديمغرافية والتصرفات الحكومية ومعلومات تنبؤية تخص اتجاهات طويلة أجل، وكمثال على ذلك معلومات عن المبيعات والتكلفة خلال السنوات الخمس القادمة، التخصيص الأمثل للتسهيلات الإنتاجية المتاحة للوفاء باحتياجات الصنع في المستقبل، معلومات عن حاجات المؤسسة الحالية والمستقبلية.
- ✓ **معلومات تكتيكية على مستوى الإدارة الوسطى:** هذه المعلومات تغطي مدة لا تزيد عن سنة ويتم استخدامها لتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الموضوعة على مستوى الإدارة العليا وذلك من خلال وضع الخطط الفرعيّة والتفصيلية ودراسة الانحرافات من خلال المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط، ويتم تداول هذه المعلومات بين مختلف الإدارات بالمؤسسة وتستخدم من طرف مجموعة من الأفراد وتتمثل هذه المعلومات في:
  - معلومات وصفيّة تاريخية عن عدد من الظواهر؛
  - معلومات عن معدلات الأداء الحالية؛
  - معلومات مستقبلية قصيرة الأجل.

وكمثال عن هذه المعلومات نجد معلومات عن المبيعات والتكلفة السنوية، معلومات عن الجدولة المناسبة للآلات لإنجاز أوامر التشغيل الحالية، معلومات عن قرارات النقابة وحاجات الإدارات من الموارد البشرية.

- ✓ **معلومات تتعلق بعمليات على مستوى الإدارة السفلى:** هذه المعلومات تستخدم في إنجاز الأعمال اليومية لتحقيق نتائج محددة وتستخدم في قياس الأداء وتقييم العمليات اليومية، وتكون أكثر تفصيل مقارنة بمستويات الإدارة الوسطى والعليا وتتميز هذه المعلومات بأنها محددة ومخصصة وتفصيلية، توجهها داخلي ويتصف استخدامها بالانتظام والتكرار.

– **أنواع المعلومات وفق معيار درجة التغيير:** وفقا لهذا المعيار تصنف إلى معلومات ثابتة ومتغيرة، فالمعلومات الثابتة تكون نادرا ما تتغير مثل معلومات خاصة بالمستهلكين البائعين...إلخ، أما المعلومات

المتغيرة فهي تتميز بعدم الثبات ومن أمثلة المعلومات المتغيرة نجد ساعات العمل، كمية المشتريات والمبيعات...الخ.

- **أنواع المعلومات حسب الوظيفة:** تنقسم إلى معلومات تخص المشروبات، التسويق، التمويل، المحاسبة، الموارد البشرية.

- **أنواع المعلومات حسب الزمن الخاص بالمعلومات:** وفقا لهذا المعيار نجد ثلاث أنواع من المعلومات:

- ✓ معلومات تاريخية والتي تعكس الفترة السابقة؛
- ✓ معلومات رقابية وهي التي تعكس الفترة الحالية؛
- ✓ معلومات تخطيطية وهي معلومات تسمح بالتخطيط والتنبؤ.

المطلب الثاني: نظام المعلومات

أوّلا: مفهوم نظام المعلومات

1. تعريف نظام المعلومات

يعرف بأنه: مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد يقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات.[1]

كما يعرف: ذلك النظام المكون من معدات وبرامج وأفراد ومعطيات وعمليات والتي توظف في جمع ومعالجة وتخزين المعلومات.[2]

ويعرف أيضا: مجموعة من العمليات تتمثل في جمع وتخزين ومعالجة ونشر البيانات في محيط النظام، حيث تجمع المدخلات ثم يتم إدخالها للمعالجة لتعطي مخرجات توجه إلى الجهات ذات العلاقة من أجل اتخاذ القرارات.[3]

من خلال التعاريف نستنتج أن لنظام المعلومات مجموعة من الخصائص تتمثل في:

(1)أحمد حسين عليحسين، **نظام المعلومات الإدارية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية (مصر)،ص21.

(2) Marie Hélène Delmond، Michel Gautier،**Management des systèmes d'information**، Édition Dunod، Paris، 2003، p 11.

(3) Rivard Suzana et autres، le **développement de systèmes d'information**، édition presses l'université du Québec، 3eme Edition، Canda، 2001، p20.

- نظام المعلومات يقوم بتحويل المدخلات إلى مخرجات؛
- يمكن تمثيله بشبكة اتصالات لأنه يقدم معلومات لنقاط عديدة كما يسمح بتدفق المعلومات لكافة الأماكن بالمؤسسة؛
- التشغيل والمعالجة للبيانات باستخدام معدات وبرمجيات وموارد بشرية من أجل الحصول على المعلومات؛
- التزويد بالمعلومات المساعدة للعمل اليومي وعملية اتخاذ القرار.

2. موارد نظام المعلومات

لنظام المعلومات مجموعة من الموارد والتي تتمثل في: [1]

- **الأجهزة:** وتتمثل في المواد المستخدمة في معالجة البيانات مثل الحاسوب، الطابعة، لوحة المفاتيح، الهاتف، الفاكس،...الخ .
- **وسائل حفظ وتخزين بيانات:** تتمثل في الوسائل المستخدمة في تخزين واسترجاع البيانات والمعلومات سواء تم التخزين آليا أوفي السجلات.
- **البرامج:** وهي عبارة عن الأنظمة التي تشغل الأجهزة من بيانات ومعلومات ومعارف،حيث تحدد العمليات التي ستؤديها الأجهزة.

وتشمل البرامج على:[2]

- ✓ **برامج تشغيل:** هذه البرامج تجعل النظام قادر على تشغيل البيانات مثل برامج تشغيل التي تراقب وتدعم ملحقات النظام وتعمل على التحكم في إدارة الجهاز.
- ✓ **برامج تطبيقات:** هي برامج مكتوبة لتطبيقات خاصة، تشغل وتعالج مباشرة بيانات المؤسسة في وظائف مختلفة عن طريق المستخدم النهائي مثل برامج تحليل مبيعات.
- **النصوص/الإجراءات:** هي مجموعة الخطوات والتوجيهات التي يجب أن يتبعها الأفراد الذين يستخدمون المعلومات، فهي عبارة عن توجيهات التشغيل والإرشادات التي تصف ما الذي يجب عمله من قبل مستخدم النظام.

(1) محمد الخطيب، **إدارة المعرفة ونظم المعلومات**، جدارا للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، ،2009، ص84.

(2)مهدي مأمون الحسين، **نظام المعلومات المحاسبية والإدارية**، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ،2013،ص119.

- **البيانات:** تعتبر البيانات جزءا أساسيا من أصول مؤسسة، لذا يجب أن ينظر إلى البيانات كمورد يجب أن ينظم ويدار بكفاءة بحيث يتضمن جميع مكونات المعلومات اللازمة للمؤسسة حتى تستطيع البيانات خدمة المنتج النهائي في المؤسسة.(1)
- **الأفراد:** وهم المكون البشري الذي يسيطر ويشغل المكونات الأخرى بحيث يجب أن يكون هؤلاء الأفراد مؤهلين ومدربين لتنفيذ النشاطات المختلفة. (2)

ثانيا: أهمية نظام المعلومات

تتمثل أهمية نظام المعلومات في أي مؤسسة إلى مجموعة من الاعتبارات تتلخص فيما يلي:(3)

1. **النمو في حجم المؤسسة:** إنّ ازدياد حجم المؤسسة قد أدّى إلى حدوث نمو واضح في (عدد العاملين عدد الزبائن، زيادة رؤوس الأموال المستثمرة، تعدد الجهات ذات المصلحة) الأمر الذي يؤدّي إلى ضرورة إنتاج معلومات بصورة مستمرة ودائمة.
2. **زيادة قنوات الاتصال في المؤسسة:** إن تعدد وتعقد العمليات التي أصبحت تمارسها غالبية المؤسسات في الوقت الحاضر أدت إلى ضرورة تقسيم العمل فيها ضمن اختصاصات معينة، يتعلق كل منها بمستوى إداري محدد، الأمر الذي أدّى إلى ضرورة وجود وازدياد قنوات الاتصال بين بعضها البعض من خلال وجود نظام للمعلومات، حيث أصبح هذا الأخير يمثل أسلوبا معاصرا من ضمن الأساليب الإداريّة الحديثة.
3. **تعدد الأهداف:** يعد هدف المؤسسة محصورا في الوقت الحاضر على تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح، الأمر الذي أدى إلى زيادة الحاجة إلى المعلومات لكي يتم وضع الخطط واتخاذ الخطوات اللازمة نحو تحقيق تلك الأهداف وذلك من خلال وجود نظام للمعلومات مسؤول عن ذلك.
4. **التأثير بالبيئة الخارجيّة:** من المؤكد أن المؤسسة تتأثر بالبيئة التي تعمل في نطاقها وتتأثر بها، وقد ازدادت هذه العلاقة في الوقت الحاضر نتيجة لكثرة التغيرات التي يمكن أن تحدث في البيئة الناتجة عن تغير الظروف التقنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة وما يحدث بينها من تغيرات تؤثر في القرارات والسياسة التي تتبعها المؤسسة، وعلى إدارة المؤسسة أن تكون على دراية كافية بهذه الظروف

(1) فايز جمعة النجار، **نظام المعلومات الإدارية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط3 ،2010، ص58.

(2) أحمد زكريا علي عصيمي، **نظم المعلومات المحاسبية**، المملكة العربي السعوديّة، دار المريخ للنشر والتوزيع، 2011، ص45.

(3) طرابلسي سليم، **تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الجزائريّة**، مذكرة ماجستير منشورة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، 2009، ص ص25/24.

وما يحدث فيها من تغيرات حتى يمكن أن تتخذ الخطوات الضرورية لكي تتماشى مع هذه التغيرات التي يجب أن تتوافر.

5. **التطورات التقنية:** إن التطورات التقنية العديدة التي حدثت في مجالات الحصول على البيانات وخزنها ومعالجتها وتوصيل نتائجها إلى المستفيدين قد تتطلب من المؤسسة ضرورة أن يكون فيها نظام للمعلومات مسؤول عن ذلك، وله القدرة على التعامل مع المؤسسات الأخرى من خلال نظام المعلومات فيها، فضلا عن إمكانية تحقيق الاستفادة الأفضل من خصائص ومميزات الأجهزة المتطورة في التعامل مع البيانات ذات الكميات الكبيرة والمتنوعة وبما يؤدّي إلى مساهمة أكثر في تسهيل تحقيق أهداف المؤسسة.

المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبية

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية إحدى أهم الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات لأنه يحتوي على كم هائل من البيانات التي يتم معالجتها لتصبح معلومات ملائمة ومناسبة لاتخاذ القرارات بمختلف أنواعها.

المطلب الأول: نظام المعلومات المحاسبية

أولا: مفهوم البيانات والمعلومة المحاسبية

1.تعريف البيانات المحاسبية: هي عبارة عن حقائق خام وإشارات أولية غير مبوبة وغير منظمة وهي ذات دلالة تاريخية بدرجة كبيرة وليس لها أثر في اتخاذ القرارات وبالتالي فهي ذات قيمة اقتصادية بسيطة، وتكون البيانات المحاسبية في صورة قيم وحقائق وتقديرات مستقلة عن بعضها البعض، وهي غير معدة في كثير من الأحيان للاستعمال المباشر. [1]

2.تعريف المعلومة المحاسبية

عرفت الجمعية الأمريكية المعلومات المحاسبية بأنها: المعرفة المستقاة من تحليل البيانات التي تتولد من الأنظمة.[2]

كما تعرف: جميع المعلومات التي تخص الأحداث الاقتصادية التي يتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية ثم تقديمها للجهات المستفيدة منها سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها.[3]

وتعرف أيضا: ناتج نظام المعلومات المحاسبية الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للمؤسسة في إدارة مشاريعها.[4]

---

(1) أحمد قايد نور الدين، علون محمد أمين، **أثر استخدام أنظمة التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية على التدقيق الداخلي**،مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 03،جوان 2015،ص 116.

(2)SyedaTamannafahin ، rol of AccountingInfrmation in Strategic DecisionMaking in Manfacturing Industries in Bangladesh،Journal of management and business research.vol14،2014،p09.

(3)TrimisiuTunji، **AccountingInfrmationAs An aid To mangement DecisionMaking**، Journal of management and Sciences Resarch، vol 01،2012،P19.

(4) أروى يحيى الإرياني، **نظم المعلومات المحوسبة التحليل والتصميم**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2017، ص 43.

من التعريف السابقة نستنتج أن للمعلومة المحاسبية مجموعة من الأهداف، والتي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) سنة1978، وتتمثل هذه الأهداف في:[1]

- تزويد المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين والأطراف الأخرى بالمعلومات اللازمة لمساعدتهم على اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية والتمويلية وغيرها من القرارات الاقتصادية بحيث تكون هذه المعلومات مفيدة للذين لهم قدرة محدودة على فهمها؛
- توفير معلومات تفيد المستثمرين والدائنين وغيرهم في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من استثماراتهم في المؤسسة في شكل أرباح موزعة أو فوائد على الأموال المقرضة وتوقيت تلك التدفقات ودرجة المخاطرة المحيطة بها؛
- التزويد بالمعلومات التي تساعد في الحكم على مقدرة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة بكفاءة من اجل التوصل إلى تحقيق أهداف المؤسسة؛
- تزويد المستخدمين بالمعلومات المفيدة لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم القوة الإرادية للمؤسسة.

3. أنواع المعلومة المحاسبية

للمعلومة المحاسبية مجموعة من الأنواع تتمثل في:[2]

- **معلومة محاسبية اختيارية:** مثل أنظمة الموازنات والتقارير الخاصة التي تقدم للإدارة.
- **معلومة محاسبية إجبارية:** أي أنها مطلوبة بقوة القانون، كما أن هناك معلومات محاسبية إجبارية تلزمها طبيعة العمل في المؤسسات.

4. أهمية المعلومة المحاسبية

تزداد أهمية المعلومة المحاسبية والحاجة إليها نتيجة مجموعة من العوامل تتمثل في: [3]

- **الثروة العلمية والتكنولوجية:** وقد انعكست أثارها على المؤسسات، وهذا لرفع كفاءتها وتفعيل دورها في المساهمة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية من خلال توفير المعلومات الملائمة.

---

(1) حكيمة بوسلمة، نجوى عبد الصمد ،**اثر التقارير المالية المنشورة على أسعار أسهم على الشركات المدرجة في بورصة تونس (دراسة ميدانية)** ،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،المجلد 11،العدد2018،01،ص55.

(2) كحول صورية، **دور المعلومة المحاسبية في تحسين اتخاذ قرار بالمؤسسة الاقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 49 ،2017، ص468.

(3) نفس المرجع السابق، ص ص468/469.

- **العوامل الاقتصادية:** نظرا لكبر حجم المؤسسات وظهور الشركات المتعددة الجنسيات وانتشار التجارة الالكترونية وفي ظل العولمة الاقتصادية زادت الحاجة للمعلومة المحاسبية.
- **العوامل البيئية والاجتماعية:** أدى كبر حجم المؤسسات وتنوع أنشطتها إلى تزايد المسؤولية الاجتماعية لهذه المؤسسات ودورها في حماية البيئة وتحقيق أهداف المجتمع مما زاد الحاجة إلى معلومات ملائمة تعبر عن هذا الدور.
- **العوامل القانونية والتشريعية:** تفرض الاحتياطات القانونية والضريبية تقديم معلومات محاسبية ومالية كافية وملائمة للوفاء بهذه المتطلبات وتلبيتها.
- **العوامل الجغرافية:** أدى كبر حجم مؤسسات إلى زيادة الحاجة إلى معلومات محاسبية لتساعد في عمليات الرقابة والتنسيق بين مختلف الأقسام والفروع وإداراتها الرئيسية
- **العوامل الثقافية:** يعتبر نظام المعلومات المحاسبية أحد المصادر المهمة التي تعتمد عليها الإدارة في تشكيل ثقافتها وصياغة طريقة تفكيرها والتي تعتمد على المعرفة الجماعية في صنع القرار.
- **العوامل الإدارية:** تواجه إدارة المؤسسات أنواعا من المشكلات الإدارية، وهنا يبرز دور وأهمية المعلومة المحاسبية لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات.

5. الاعتبارات التي بجب مراعاتها عند إنتاج معلومة محاسبية

هناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب مراعاتها في كل مرحلة من مراحل إنتاج المعلومة المحاسبية وتتمثل في:[1]

- **الاعتبارات المرتبطة بالمدخلات:** هناك العديد من الاعتبارات المرتبطة بهذه المرحلة والتي تهدف إلى التأكد من صحة ودقة وشمولية البيانات المستخدمة في النظام المحاسبي، والتي تتمثل فيما يلي:

✓ تحديد وتعريف المدخلات من خلال تحليل مفردات المدخلات واستكشاف مصادرها وتصنيف نوع البيانات التي تستخدم كمدخلات؛

✓ اختيار وتحديد وسائل الإدخال المناسبة؛

✓ وضع خطة الترميز الخاصة بالنظام؛

✓ تحديد وتصميم نماذج الإدخال بحيث تتناسب مع نماذج تقارير المخرجات؛

✓ الاهتمام بتوثيق عملية الإدخال ونماذج المدخلات نفسها وحفظها وحمايتها؛

---

(1) بسام محمود أحمد، **دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية دراسة تطبيقية على شركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2006 ص ص17/ 19.

- ✓ تحديد الإجراءات الخاصة بتدقيق المدخلات للتقليل من احتمال الوقوع في الخطأ عند الإدخال.

- **الاعتبارات المرتبطة بالمعالجة:** تهدف إلى توفير درجة تأكيد معقولة من تنفيذ العمليات ومعالجة البيانات طبقا للطرق والإجراءات المحددة والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ تحديد الإجراءات الخاصة بالعمل والمهام والواجبات المطلوبة؛
- ✓ اختيار وتحديد المجموعة الدفترية والمستندية عند استخدام النظام اليدوي وتحديد برامج التشغيل وبرامج التطبيقات في النظام الآلي لمعالجة البيانات؛
- ✓ تصميم قاعدة البيانات اللازمة لتنظيم الملفات وتحديد العلاقة بين السجلات والملفات وتحديد طرق التحديث والاسترجاع؛
- ✓ تحديد المبادئ والسياسات المحاسبية المتبعة في تسجيل العمليات المالية وتبويبها وتصنيفها؛
- ✓ تحديد الإجراءات المستخدمة في الرقابة على عمليات الإدخال والمعالجة والإخراج وكذلك الرقابة على قاعدة البيانات.

- **الاعتبارات المرتبطة بالمخرجات:** تهدف إلى تأكيد دقة مخرجات النظام المحاسبي وسلامتها، ويعتبر الالتزام بهذه العوامل أساسا موضوعيا لضمان سلامة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي. وفيما يلي نذكر بعض هذه الاعتبارات وهي كالتالي:

- ✓ تحديد نوع وطبيعة المعلومات المطلوبة وطريقة إنتاجها؛
- ✓ تحديد نوع ونمط وشكل التقارير المطلوبة وتوثيقها؛
- ✓ تحديد طرق حفظ وتوثيق التقارير والقوائم المالية؛
- ✓ تحديد كمية وحجم المعلومات المطلوب إنتاجها؛
- ✓ تحديد الوسائل المستخدمة في توصيل المعلومات المنتجة إلى المستفيدين؛
- ✓ تنسيق المعلومات بشكل مناسب وتعيين المعلومات التوضيحية والتفسيرية كالأشكال البيانية والإحصائية.

- **الاعتبارات المرتبطة بالاحتياجات الإدارية:** لأغرض تلبية الاحتياجات الإدارية من المعلومات المحاسبية فإن هذه المعلومات يجب أن تتوفر فيها المزايا التالية:

- ✓ أن تكون ذات فائدة في مجال التخطيط ورسم السياسات العامة؛
- ✓ أن تساهم في تفعيل دور الإدارة في مجال المراقبة وتنفيذ الأنشطة والعمليات؛
- ✓ أن تساهم في ترشيد ومساندة القرارات الإدارية لتحقيق الأهداف؛
- ✓ أن يتم توصيلها إلى المستويات الإدارية المعنية في الوقت المناسب؛
- ✓ أن يتم تقديمها إلى المستويات الإدارية بصورة سهلة وواضحة تساعد في تحقيق الاستخدام الأمثل لها؛

✓ أن تساهم في رسم صورة واضحة عن طبيعة وحجم العمل المنجز والمخطط بصورة المقارنة مما يساعد في تقييم الأداء.

ثانيا: مفهوم نظام المعلومات المحاسبية

1. تعريف نظام المعلومات المحاسبية

هناك عدة تعاريف لنظام المعلومات المحاسبية من بينها:

يعرف: مجموعة مترابطة من العناصر الماديّة والبشرية التي تتفاعل معا من أجل حصر وتجميع البيانات المالية المتعلقة بالأحداث الاقتصادية، الداخلية والخارجية تبعا لقواعد وإجراءات محددة وتوصيل المعلومات المالية المفيدة.(1)

كما يعرف بأنه: نظام يهتم بضبط العمليات المختلفة التي تقوم بها المؤسسة وفق قواعد ومبادئ دقيقة يهدف إلى معرفة النتائج وما على المؤسسة من ديون ومالها من حقوق حسب المستندات والوثائق الرسمية كدليل لإثبات التسجيلات المختلفة وبالتالي الخروج بقوائم مالية وتقارير ومعلومات تعبر عن واقع ووضع المؤسسة المالي لمساعدة جميع الأطراف على اتخاذ القرارات.(2)

كذلك يعرف: مجموعة من الأفراد والمعدات والمستندات التي تتفاعل داخل إطار معين، وطبقا لمجموعة من الفرضيات والسياسات والإجراءات من أجل معالجة البيانات التي تعبر عن الأحداث الاقتصادية بهدف إعداد معلومات تفي باحتياجات مجموعة مختلفة من المستخدمين. (3)

من التعاريف السابقة نستنتج أن نظام المعلومات المحاسبية هو مجموعة من الأجزاء الماديّة والبشرية المدمجة مع بعضها البعض من أجل ترجمة العمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء كانت داخلية أو خارجية بهدف إنتاج معلومات مفيدة تساعد المؤسسة على اتخاذ القرار.

ولنظام المعلومات المحاسبية مجموعة من الأهداف تتمثل في :(4)

(1)عبد الناصر حميدان، محمد زكريا سوده، **أثر نظم المعلومات المحاسبية في تخفيض كلفة الخدمة الفندقية**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة حلب، 2011، ص14.

(2)عطا أحمد الحسبان، **نظم المعلومات المحاسبية**، عمان (الأردن)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013، ص84.

(3)غسان السلامي، **نظم المعلومات ودورها في تطوير منظمات الأعمال وتنميتها**، عمان (الأردن)، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2012، ص28.

(4)خديجة جمعة الزويتي، عبد اللطيف الراوي، **العلاقة بين ثقافة المنظمة واقتصاديات المعرفة وانعكاساتها على نظام المعلومات المحاسبية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد93، 2012، ص144.

- تحديد نتائج العمليات وذلك بتحديد وقياس المعلومات الكمية والمالية التي تتعلق بنشاط المؤسسة في تاريخ معين؛
- مساعدة الإدارة في ممارسة وظائفها من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات وذلك من خلال عدد من الوسائل منها الموازنات ومحاسبة المسؤولية ومقارنة الإنتاج الفعلي مع المخطط؛
- تصنيف نتائج العمليات المتشابهة بأسلوب يسمح بتحديد المجاميع الكلية والجزئية المفيدة للإدارة ومستخدمي التقارير المالية؛
- تلخيص وتوصيل البيانات الموجودة في النظام لصانعي القرار.

2. خصائص نظام المعلومات المحاسبية

يتميز بمجموعة من الخصائص، وتتمثل في:[1]

- أن يتسم بالاقتصادية بمعنى أن يكون مبررا اقتصاديا بحيث لا تزيد تكلفته عن المنافع المحققة وإلّا أصبحت حملا على موارد المؤسسة؛
- أن يرتبط بالهياكل التنظيمية للمؤسسة حتى توفر المعلومات اللّازمة لتحقيق أهداف الإدارة من تخطيط ورقابة واتخاذ للقرارات اللّازمة؛
- يجب أن يحقق درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية بشكل منتظم؛
- أن يكون سريعا ودقيقا في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بيانات، وذلك عند الحاجة إليها؛
- يجب أن يستجيب لطلب المعلومات بصفة مستمرة من خلال توليد المعلومات وقت الحاجة إليها كنتيجة لوجود بنك للبيانات متطور يحتفظ بالبيانات ويتم تقديمها، على أن يتم تحديث هذه البيانات بصفة مستمرة طبقا للتغير في الظروف المحيطة بالنظام؛
- يجب أن يوفر قنوات اتصال لتدفق المعلومات خارج وداخل المؤسسة وإجراء مواءمة بين النظام والبيئة المحيطة، حتى يتم توفير معلومات وفقا لظروف مستخدمين؛
- يجب أن يراعي تحقيق التوازن والموضوعية في درجة الثقة والتفصيل والتلخيص في التقارير المحاسبية، والفترات الزمنية اللازمة والمناسبة لإعداد هذه التقارير؛

(1)أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان(الأردن)، 2008، ص21.

- يجب أن يتضمن جهاز للرقابة على عملياته، أي شمول نظام المعلومات المحاسبية على مقومات الرقابة بنوعيها التنظيمية (الإدارية) ورقابة المعايير؛
- أن يوفر للإدارة المعلومات المحاسبية الضرورية في الوقت الملائم لاتخاذ القرار واختيار البديل الأمثل بين البدائل المتاحة؛
- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة وتقييم أنشطة المؤسسة مع توفير المقاييس المحاسبية التي تساعد على تقييم أساليب الرقابة؛
- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في أداء وظائفها وذلك من خلال توفير معلومات وافية عن نتائج الخطط، عن طريق مقارنة النتائج الفصلية بالخطط والسياسات المرسومة مسبقا، وعرضها للإدارة في شكل تقارير واضحة، وذلك بعد أن تقوم بتوفير البيانات التحليلية والتفصيلية بالقدر الذي يكفي احتياجات الجهات الخارجية من المعلومات.
- أن يساعد في دعم النظم الفرعية الخاصة بالموازنات التخطيطية أو الأساليب الإحصائية إذ أنّها توفر معلومات ملائمة تعد من الأركان الأساسية لنجاح تلك النظم؛
- يجب أن يتسم بالبساطة والوضوح قدر الإمكان وذلك حتّى يسهل فهمه وإمكانية التعامل معه؛
- يجب أن يتسم بالشمول والترابط، بمعنى أن يشمل كافة جوانب النشاط بالمؤسسة وأن يحقق الانسجام التام بين عناصرها في عملية التشغيل، تحقيقا للهدف المبتغى من وراء تصميمه؛
- يجب أن يتوفر على عامل القبول، بمعنى مشاركة من سيقومون بتنفيذه في عملية تصميمه مما يضمن حسن التنفيذ والسلامة، وبالتالي تحقيق النظام لأهدافه.

ثالثا: مبادئ نظام المعلومات المحاسبية

يرتبط إعداد وتصميم النظام المحاسبي بمجموعة من المبادئ تتمثل في :[1]

1. **مبدأ التكلفة المناسبة:** يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة احتياجاتها من معلومات، وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم المنظمة وإمكانياتها المالية، ويجب توفر شرطين أساسين حتى يكون النظام المحاسبي قادرا على توفير المعلومات وتحقيق الرقابة وهما:

- **شرط إجباري:** ويتمثل في ضرورة ضمان النظام المحاسبي تحقيق الحد الأدنى من الإجراءات التي تعمل على توفير المعلومات اللازمة وتضمن متطلبات نظام الرقابة الداخلية.

(1)أحمد لعماري، **طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 01، 2001، ص ص60/58.

- **شرط اختياري:** ويتمثل في إمكانية جعل النظام المحاسبي ذو قدرة عالية على تزويد إدارة بمعلومات أوفر وأدق، وكذا تحقيق فعالية قصوى لنظام الرقابة الداخلية، ويجب مراعاة جانب التكاليف مقارنة بالعائد المنتظر من هذه الإجراءات الاختيارية، أي يجب أن يكون العائد من النظام المحاسبي يفوق تكلفته سواء تكلفة مادية مثل وسائل، أفراد أو تكلفة معنوية مثل الثقة وارتياح الأطراف الأخرى لضمان استمرار النشاط بشكل جيد.

2. مبدأ الثبات في إعداد التقارير: هذا المبدأ يعتبر من المبادئ الأساسية في المحاسبة وعليه فإن أي نظام للمعلومات المحاسبية يجب أن يكون قادرا على تحقيق واحترام هذا المبدأ والذي يتطلب أن تكون مخرجات النظام (التقارير المالية والختامية) معدة بطريقة واحدة وثابتة في كل الدورات، حتى يتمكن المستعملون لها من المقارنة بين عدة سنوات والاستفادة منها.

إن هذا المبدأ يؤدي إلى تحقيق أهداف النظام المحاسبي من ناحية تحقيق تكامل العمليات، والحصول على معلومات محاسبية تمتاز بالدقة، السرعة وبتكاليف مقبولة، كما يساعد على زيادة الرقابة الداخلية في النظام المحاسبي.

3. مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير: ما دام الفرد هو الثروة الحقيقية للمنظمة وأن أي نظام لا يعمل تلقائيا بل من خلال الأفراد وبواسطتهم، فإنه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية بالتركيز على توفير الظروف الملائمة والمحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي، والقيام بدراسة مفصلة لنفس البشرية وميولها، وتفادي كل رد فعل معرقل للنظام لأن العنصر البشري له دور فعال ويتجلى هذا في نقطتين:

- خلق الاقتناع الكامل من هيئة العمال والموظفين بالنظام وفعاليته وأهدافه المسلم بها، لأن إنجاز الأعمال دون اقتناع يؤدي إلى انهيار النظام.

- رفع كفاءة العاملين من خلال برامج التدريب اللازمة، ووضع التفسيرات المحددة والواضحة لها، وينتج عن ذلك سرعة إنجاز مهام النظام وإعداد البيانات بالدقة والسرعة المطلوبتين وبأدنى تكلفة.

4. مبدأ الهيكلة: إن تصميم نظام المعلومات المحاسبية يتطلب مراعاة ما يتضمنه الهيكل التنظيمي للمنظمة من خطوط الاتصال اللازمة لتدفق البيانات والمعلومات من وإلى نظام المعلومات المحاسبية، ومما لا شك فيه أن مبدأ مراعاة الهيكل التنظيمي يستوجب تحديد البيانات المطلوبة ومدى فائدتها للإدارات وأقسام الوحدة الاقتصادية ووضع نظام سليم لمراقبتها، ولتحقيق ذلك يجب توفر الاعتبارات التالية:

- تحديد السلطة المسؤولة تحديدا واضحا؛

- وضع نظام فعال للتوجيه والإشراف على المستويات الإدارية المتعددة؛
- تحديد وسائل وأساليب الرقابة.

وخلاصة القول أن نظام المعلومات المحاسبية لا يخرج عن حيز التطبيق ما لم يتوفر هناك هيكل تنظيمي فعال وحيد.

5. مبدأ الضبط والرقابة الداخلية: إن الهدف من مخرجات النظام المحاسبي هو توفير معلومات دقيقة، صحيحة، وصادقة، لذلك يجب أن يتوفر النظام على إجراءات تنظيمية متكاملة تضمن هذه الدقة وتمنع كل الأخطاء فاستخدام حسابات المراقبة ونظام الجرد المستمر والفعلي تعد أمثلة على نظام الضبط الداخلي.

6. مبدأ المرونة: يجب أن يكون النظام المصمم مرنا ليواجه كل التغيرات التي تحدث في المستقبل مع مراعاة الثبات والاستمرار في عرض البيانات، وهذا يعني أن يكون النظام قادرا على التوفيق بين مبدأ الثبات والاستمرار ومبدأ المرونة، بحيث يمكن التعديل أو الإضافة حسب الظروف التي تواجه المؤسسة دون المساس بمبدأ الثبات والاستمرار.

7. إعداد التقارير: تعتبر التقارير كناتج (مخرجات) النظام المحاسبي، ويجب على هذا الأخير أن يكون قادرا على إصدار التقارير الداخلية والخارجية التي تعد وسيلة اتصال ما بين المستويات الإدارية داخل المؤسسة الاقتصادية، كما يجب أن تعد هذه المخرجات بشيء من الدقة تؤهلها لأن تكون قاعدة سليمة لاتخاذ القرارات. [1]

المطلب الثاني: مقومات نظام المعلومات المحاسبية

أولا: مقومات نظام المعلومات المحاسبية

لنظام المعلومات المحاسبية مجموعة من المقومات التي تتمثل في: [2]

1. القواعد والمعايير: تشكل هذه المجموعة الإطار الفلسفي العام للنظام المحاسبي ومصدر الأحكام فيه وهي التي تحدد مسراته واتجاهاته وتوجه أعماله وتحكم إجراءاته وتهدف إلى ضمان النوعية في أداء العمل، وتتمثل مصادر هذه القواعد في القوانين والتشريعات الحكومية، القرارات الإدارية، العرف، الشهادات الشخصية.

(1) فياض حمزة رملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة**، شركة مطابع السودان للعملة، السودان(الخرطوم)، 2011، ص ص70/68.

(2) علي فاضل دخيل الموسوي، نظام **المعلومات المحاسبي الالكتروني ودوره في تعزيز امن المعلومات المالية**، مذكرة ماجستير منشورة، تخصص محاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية ،2016،ص ص17/16.

2. **هيكل النظام:** وهي تعبير يشير إلى البناء التنظيمي العام وأسلوب تقسيمه والعلاقات التي تربط فيما بين مكونات النظام، ويتأثر النظام المحاسبي بعدد من العوامل منها حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها وأهدافها وشكل الملكية ونوعية المعلومات المطلوبة.
3. **المجموعة المستندية:** تمثل المستندات من أهم مقومات النظام المحاسبي في أي مؤسسة اقتصادية والأساس المهم في عمل النظام من حيث:

- توفر المستندات الدليل الموضوعي الذي يحتوي على البيانات وتمثل الخطوة الأولى من عمل النظام؛
- تمثل المستندات أحد الوسائل المهمة ضمن وسائل الرقابة والتدقيق على كافة العمليات والأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة؛
- تمثل المستندات سجلا تاريخيا للمؤسسة الاقتصادية نظرا لما تحتويه من بيانات مؤرخة للأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة خلال السنة المالية.

4. **المجموعة الدفترية:** تتمثل في كافة الدفاتر والسجلات التي تمسكها وبالتالي فهي تعتبر الوعاء الذي يتم فيه تفريغ كافة البيانات المستخرجة من الأدلة المؤيدة للأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة وبالتالي معالجتها من خلال التسجيل والتبويب والتلخيص والتحليل بتطبيق مجموعة من الإجراءات والفروض والمبادئ والسياسات المحاسبية وصولا لعرضها في مجموعة تقارير وقوائم مالية.
5. **دليل الحسابات:** يتمثل دليل الحسابات بأنه قائمة منظمة بأسماء أو رموز الحسابات المفتوحة في دفتر الأستاذ يتم إعداده في ضوء خطة معينة لتبويب الحسابات مع وصف لنوع المعلومات التي يتم تسجيلها في كل حساب وإيضاح قيود اليومية بالنسبة للعمليات الغير عادية ويتخذ كأساس لتوجيه المحاسبي أي توجه العمليات للحسابات التي تسجل فيها.
6. **التقارير:** تتمثل التقارير بأنها عملية تحويل البيانات إلى معلومات ويتم عرض هذه المعلومات على الأغلب في صورة تقارير تأخذ صيغا وأشكالا مختلفة (جداول، مخططات، خرائط،معادلات) تبعا لاحتياجات المستخدمين إذ يتوجب على القائمين بتصميم النظام معرفة التقارير المطلوبة من قبل المستفيدين من حيث المحتوى ودرجة التفصيل والشكل والفترة الدورية وبالتالي هي المخرجات المطبوعة.

ثانيا: الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبية

يتكون نظام المعلومات المحاسبية من الأنظمة الفرعية تتمثل في:[1]

(1) كحول صورية، **دور نظام المعلومات المحاسبية في عملية التدقيق المحاسبي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة ونظم معلومات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2011/2010، ص ص22/21.

1. **نظام مراقبة المخزونات:** هو نظام يعالج المعطيات التي تعطي فواتير المواد المخزونة عندما يستقبل نظام معالجة الطلبيات معطيات عن طلبيات الزبائن، فإن نظام مراقبة المخزونات المحاسبي يسجل التغيرات على مستوى المخزونات ويحضر وثائق الإرسال المحددة، ويمكن له فيما بعد أن يشير للمسير عن المواد التي تحتاج إلى إعادة التموين فيزودهم بمجموعة من التقارير عن حالة المخزونات، إذن هذا النظام يساعد على تقديم خدمة رفيعة إلى الزبائن، ويقلل الاستثمار في المخزونات وتكاليف الاحتفاظ.
2. **نظام حسابات الزبائن:** يقوم هذا النظام يوميا بتحديد المبالغ الواجبة الأداء من الزبائن مستعملا المعلومات المنتجة عن طريق عمليتي الدفع والبيع، وينتج شهريا حالة حسابات الزبائن وتقارير تسيير الائتمان، كما يبين عملية دفع الزبائن بتحضيره فواتير دقيقة في الوقت المناسب وكذلك التقارير الشهرية على الائتمانات المقدمة للزبائن، كما يزود بالتقارير التي تساعد المسيرين في مراقبة المبالغ الواجبة الأداء.

هذا النشاط يسمح بزيادة أرباح المبيعات على الحساب بالتقليل قدر المستطاع من الخسائر التي يتسبب فيها الزبائن المشكوك فيهم.

3. **نظام حساب الموردين:** يقدم يوميا معلومات عن المشتريات والتسديدات إلى الموردين ويحضر شبكات دفع الفواتير وينتج تقارير فواتير تسيير الخزينة وغيرها، فهذا النظام يسمح بدفع سريع ودقيق للموردين وذلك بغرض إرساء علاقات عمل جيدة وضمان سعر ائتمان جيد وزيادة على هذا يسمح بالاستفادة من الخصومات المقدمة نظير الدفع السريع، القيام بمراقبة المبالغ المالية التي تدفعها المؤسسة، كما يبعث إلى المسيرين بالمعلومات الضرورية في تحليل المدفوعات، المشتريات، حسابات مصاريف المستخدمين والحاجة إلى السيولة.
4. **نظام الرواتب والأجور:** يستقبل ويقدم يوميا المعطيات القادمة من بطاقات حضور العمال، تقارير الأجور، تقارير تحليل العمل وتقارير أخرى معدة لصالح المسيرين والتنظيمات الحكومية بالإضافة إلى ذلك يساعد المؤسسات في دفع الأجور إلى عمالهم بسرعة، ويقدم تقارير إلى المسيرين العمال والتنظيمات الحكومية خاصة فيما يتعلق بالعوائد، الضرائب وباقي الاقتطاعات، يستطيع أيضا أن يقدم إلى المسيرين تقارير تحليل تكاليف اليد العاملة.
5. **نظام دفتر الأستاذ:** يختص هذا النظام بدمج البيانات الصادرة على حسابات العملاء، حسابات الموردين، الأجور وأنظمة المعلومات المحاسبية الأخرى، وفي نهاية كل فترة محاسبية يتم إقفال دفاتر المؤسسة وإعداد ميزان المراجعة، جدول النتائج وميزانية المؤسسة إلى جانب عدة تقارير عن الإيرادات

والمصاريف للمسيرين، كما أن النظام المحوسب لدفتر الأستاذ يساعد المؤسسة على القيام بهذه الأعمال بطريقة مرتبة ودقيقة وبمراقبة مالية أحسن وتقديم تقارير عن وضعية التسيير، زيادة على ذلك يقلل من عدد الأفراد وقيمة التكاليف مقارنة بالطرق اليدوية.

ثالثا: مكونات نظام المعلومات المحاسبية:

يتكون نظام المعلومات المحاسبية من عدة وحدات تتمثل في:[1]

1. **وحدة تجميع البيانات:** حيث يتم جمع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل وتتمثل هذه البيانات في الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها، ولطبيعة أهداف المشروع وطبيعة المخرجات المطلوبة هناك تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام كما أن طبيعة المخرجات تؤثر على نوع البيانات المجمعة.
2. **وحدة تشغيل البيانات:** البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات المحاسبية قد يتم استخدامها في الحال إذا كانت مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها ولكن في غالب الأحيان تكون البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل وإعداد لتصبح معلومات مفيدة لمستخدميها في عملية اتخاذ القرارات وبالتالي فإنها ترسل إلى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبية.
3. **وحدة تخزين واسترجاع البيانات:** وتختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها لاستخدامها مستقبلا أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها لمتخذ القرار.
4. **وحدة توصيل المعلومات:** وتتمثل في الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل النظام المحاسبي حتى يصل إلى متخذ القرار.

ويمكن توضيح مكونات نظام المعلومات المحاسبية وفق الشكل التالي:

(1) كمال الدين مصطفى الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية الإسكندرية(مصر)، 2005، ص49.

الشكل رقم(01): مكونات نظام المعلومات المحاسبية

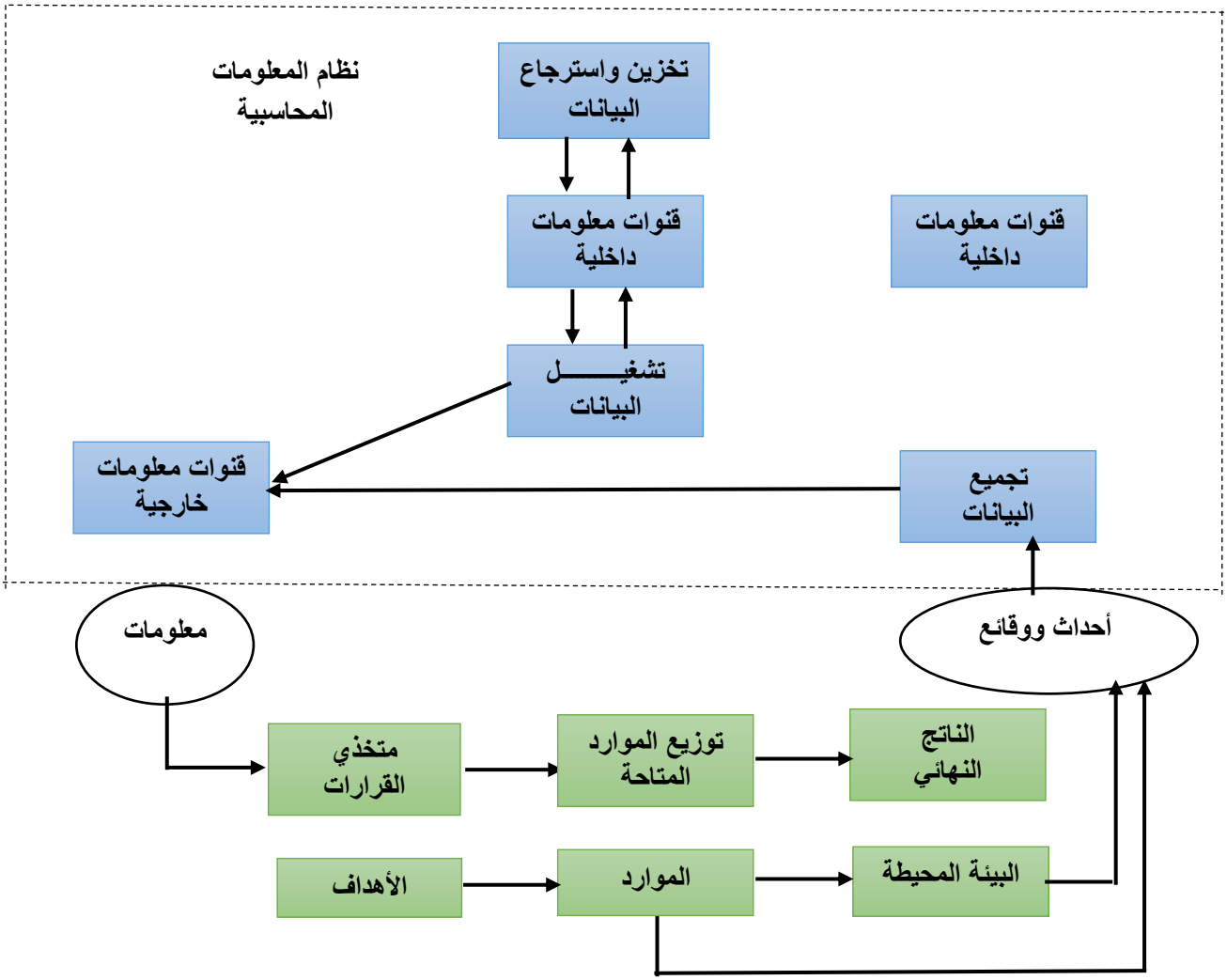

المصدر: سمير كامل محمد، كمال الدين الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية الإسكندرية ،1999، ص53.

المطلب الثالث: آلية عمل نظام المعلومات المحاسبية واهم وظائفه

أولا: آلية عمل نظام المعلومات المحاسبية

لأي نظام طريقة عمل والية معينة، حيث تتمثل آلية تشغيل نظام المعلومات المحاسبية فيما يلي:

1. المدخلات: تتمثل في المعاملات عن العمليات المحاسبية سواء كانت هذه المعاملات داخل أو خارج المؤسسة، فالعمليات الداخلية تنشأ بين الأقسام الداخلية في المؤسسة أما العمليات الخارجية تكون نتيجة عملية تبادل بين المؤسسة والأطراف الخارجية كالزبائن والموردين وغيرهم. (1)

ويمكن التمييز بين مصادر مدخلات النظام من خلال أنواع البيانات المحاسبية وتتمثل في:

- البيانات العادية الناتجة عن العمليات التي تتم بين المؤسسة والأطراف الخارجية (عمليات بيع، شراء، المدفوعات والمقبوضات النقدية)؛
- البيانات الخاصة التي يتم جمعها بصورة استثنائية من مصادر خارجية مثل الهيئات التجارية والرسمية والحكومية مثل تعليمات جديدة لمصلحة الضرائب، تغيرات في الأسعار، مؤشرات الصناعة وغيرها.
- البيانات الخاصة التي تجمع من القرارات الإدارية الداخلية مثل وضع سياسات جديدة أو تغيير المعايير المستخدمة في الأداء أو أهداف جديدة مطلوب تحقيقها...إلخ.
- البيانات العادية التي تجمع من العمليات داخل المؤسسة نتيجة للمعاملات بين الأقسام الداخلية مع بعضها البعض مثل بيانات حركة المخزون، الأجور... إلخ.

كما يتم حصر هذه البيانات المحاسبية وإدخالها إلى نظام المعلومات المحاسبية باستخدام مدخلات هامة تتمثل في المستندات والوثائق ومن أهمّها: (2)

- ✓ **مستند البيع أو الشراء:** يعتبر من أهم المستندات لإثبات عملية البيع والشراء، حيث يحتوي على مجموعة من البيانات الأساسية والهامة في عملية التسجيل المحاسبي مثل رقم المستندات، اسم المشتري، عنوانه، تاريخ المستندات، رقم الزبون المشتري، رقم أمر الشراء وتاريخه، تاريخ الشحن، شروط الدفع.

وفيما يتعلق بالمبيعات يتضمن المستند رقم التصنيف، اسم التصنيف ووصفه، الكمية، وحدة القياس، السعر، القيمة ومجموع قيمة المستند.

---

(1) علون محمد لمين، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري بسكرة)**، أطروحة دكتورا غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016، ص 100.

(2) محمد عبد حسين آل فرج الطائي، رأفت سلامة محمود سلامة، **نظم المعلومات المحاسبية، الأردن** (عمان)، دار وائل للنشر والتوزيع، 2012، ص ص54/55.

- ✓ **وثيقة طلب الشراء:** بعد استلام طلب الشراء تقوم إدارة المشتريات بإعداد أمر الشراء الذي يحتوي على البيانات الرئيسة الواردة في طلب الشراء إضافة إلى تحديد المورد الذي سيتم الشراء منه والأسعار، اسم الشخص المكلف بعملية الشراء.
- ✓ **مستند الاستلام:** يعد من قبل أمين المخزن أو لجنة استلام ويتضمن البيانات عن الأصناف المستلمة من حيث المواصفات والكميات والأسعار إلى جانب إثبات المخالفات في الأصناف المستلمة عن الأوصاف المحددة في أمر الشراء من حيث المواصفات أو الكميات أو الأسعار.
- ✓ **مذكرة الإدخال المخزني:** يعد من قبل أمين المخزن ويتضمن بيانات عن الأصناف التي تم استلامها وإدخالها إلى المخزن والكميات والأسعار.
- ✓ **مستندات الوقت:** تعد لكل فرد يسجل فيها بيانات عن أوقات الحضور والانصراف خلال الشهر والأقسام التي يعمل فيها.
- ✓ **مستند الشحن:** يتضمن بيانات عن اسم وعنوان الزبون ورقمه بالإضافة إلى بيانات عن الأصناف المرسلة.

2. **المعالجة (العمليات):** فهي تمثل الجانب الفني من النظام المحاسبي فهي عبارة عن مجموعة العمليات المنطقية المحاسبية وعمليات المقارنة والتلخيص والتصنيف والفرز الذي يجري على البيانات المحاسبية المدخلة بهدف تحويلها إلى معلومات محاسبية تقدم للمستخدمين.[1]
3. **المخرجات:** هي المعلومات التي يتم إيصالها إلى المستفيدين بأشكال مختلفة كالتقارير والجداول والقوائم والأشكال البيانية، أي النتائج النهائية المترتبة على إجراء العمليات والنشاطات التحويلية للنظام، فالمخرجات هي جميع المعلومات التي تنتج بعد إخضاع المدخلات إلى عملية المراجعة فالهدف الرئيسي للنظام هو إنتاج المعلومات المناسبة وتقديمها للمستخدمين النهائيين.[2]

وتتمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وسيتم التعرض لها بالتفصيل في الفصل الثالث والتقارير المالية.

(1)إبراهيم الجازوري، عامرالجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)،2009،ص20.

(2)بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013، ص07.

وتعرف التقارير المحاسبية على أنها المنتج النهائي للنظام المعلومات المحاسبية، لأنها تنقل المعلومات التي ينتجها النظام لتقدم إلى مستخدميها في صورة مناسبة لاحتياجاتهم بما يمكن من اتخاذ قرارات رشيدة. [1]

وهناك أنواع عديدة للتقارير يتم تصنيفها حسب عدة معايير: [2]

- **حسب الوظائف الإدارية:** تنقسم إلى:

✓ **تقارير تخطيطية:** تمثل الموازنات التقديرية التي تستخدم بكافة المستويات الإدارية كموازنة المبيعات وغيرها.

✓ **تقارير رقابية:** تهدف إلى التأكد من أن التنفيذ الفعلي للأنشطة والمهام يتم بطريقة تحقق أهداف المؤسسة بأقل تكلفة وأحسن كفاءة إنتاجية ومن أمثلتها تقرير انحراف الإنتاج اليومي، تقرير استهلاك المواد...الخ.

✓ **تقارير تشغيلية:** هي التقارير التي تركز على الوضع الحالي لنظام العمليات بالمؤسسة لمساعدة الإدارة التشغيلية في التحكم والسيطرة على نظام العمليات يوم بيوم وهناك عدة تقارير من هذا النوع كتقرير أرصدة المخازن، أوامر البيع...الخ.

- **حسب درجة تفصيل التقرير:** وتنقسم إلى:

✓ **تقارير موجزة:**تتضمن بعض الإحصائيات والنسب التي يستخدمها المدراء لتقدير مدى صحة سير العمل وتعد حسب الطلب أو بشكل دوري ومن أمثلتها تقرير المبيعات...إلخ.

✓ **تقارير مفصلة:** هي تقارير تعدد بشكل دوري وهي منتظمة من حيث الشكل ومن أمثلتها كشف أوامر البيع، كشف تسليمات المخازن...إلخ.

- **حسب اتجاه سير التقارير:** تنقسم إلى:

✓ **تقارير عمودية:** يتم من خلالها تبادل المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة وغالبا ما تتضمن معلومات حول التخطيط والرقابة.

✓ **تقارير أفقية:** وهي التي تتحرك من قسم إلى آخر ضمن نفس المستوى الإداري ويتم من خلالها تبادل المعلومات تتعلق بتنفيذ العمليات التشغيلية في المؤسسة كإرسال نسخة من أمر البيع من قسم المبيعات إلى قسم الشحن لشحن البضاعة.

---

(1) أشرف يحي محمد الهادي، ناصر خليفة عبد المولى، **مقدمة في نظم المحاسبة وتطبيقاتها**، المكتب العربي للمعارف، مصر(القاهرة)، 2011، ص83.

(2)علون محمد لمين، مرجع سابق، ص ص108/107.

4. الرقابة: هي مجموعة من العمليات والقواعد تهدف إلى التحقق من أن النظام يعمل وفق ما هو مخطط له عند تصميمه، وأنه يحتوي على كافة الإجراءات الرقابية لضمان صحة المدخلات وعمليات المعالجة والمخرجات، كل ذلك بهدف الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وفق المبادئ الموضوعة عند تصميمه.[1]

5. التغذية العكسية أو الراجعة: هي عملية قياس رد فعل المستفيدين على عمل النظام، أو أنها المخرجات التي ترسل إلى النظام ثانية كمصدر للمعلومات، ويمكن أن تكون التغذية العكسية داخلية أو خارجية، فطلبات المستفيدين لإحداث تغيرات في النظام التي تتطلب في أحيان كثيرة إجراء تعديلات على مدخلات النظام وطرق المعالجة حتى تتمكن من إشباع حاجات المستفيدين من المعلومات، إذن التغذية العكسية تمثل مدى استجابة النظام كما هو مطلوب منه ولمتطلبات البيئة المحيطة به ولأي أحداث جديدة. [2]

ثانيا: وظائف نظام المعلومات المحاسبية

لنظم المعلومات المحاسبية مجموعة من الوظائف تتمثل في: [3]

1. **تجميع البيانات:** تبدأ هذه الوظيفة بتحديد ما هي البيانات التي ستعتبر مدخلات أساسية للنظام، ثم تجمع هذه البيانات من مصادرها المختلفة وإدخالها إلى النظام وإعدادها للتشغيل من خلال مجموعة محددة من الأنشطة المتمثلة في:

- **التسجيل:** وتتمثل هذه الخطوة في جلب البيانات الخاصة بالأحداث والعمليات والقرارات إلى النظام ثم تسجيلها حتى يمكن استخدامها في عملية التشغيل.
- **التصنيف:** وهو وضع البيانات في صورة فئات أو مجموعات وفقا لخصائص مشتركة بين بيانات كل فئة أو مجموعة باستخدام معايير للتصنيف فمثلا يتم تصنيف بيانات المبيعات بحسب المنتجات أو الزبائن أو المناطق.
- **التدقيق:** ويتضمن عملية فحص البيانات للتأكد من اكتمالها وصحتها وذلك للتأكد من أن عملية حصر وتسجيل البيانات قد تمت بطريقة صحيحة ودقيقة.
- **التحويل:** وهي النشاط الأخير في وظيفة تجميع البيانات، حيث يتم نقل البيانات من نقطة الحصول عليها إلى مكان تشغيلها.

---

(1) بن فرج زوينة، مرجع سابق، ص07.

(2) إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص 20.

(3) أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبي**، الدار الجامعية، الإسكندرية(مصر) ،2004، ص ص32/31.

2. معالجة البيانات: يقصد بعملية المعالجة الإجراءات أو الخطوات الواجب تنفيذها لتحويل المدخلات المتمثلة في البيانات الخام إلى المنتج النهائي، وفيما يلي بعض هذه الإجراءات:[1]

- تقسيم البيانات المجمعة إلى أقسام محددة مقدما مثل بيانات خاصة بالمبيعات أو بالمشتريات أو الإنتاج أو بشؤون العاملين؛
- نسخ أو نقل البيانات أو تفريغها في مستندات أخرى أو وسائط تخزين أخرى مثل تفريغ بطاقات ساعات العمل التي أداها كل عامل في كشوف الرواتب والأجور للعمال ككل أو تفريغ فواتير المبيعات في يومية المبيعات أو كشوف البيع الخاصة بكل رجل بيع.
- تبويب البيانات أو تنظيمها طبقا لمعايير معينة مثل تبويب البيانات حسب الأصناف المباعة أو حسب المناطق الجغرافية لكل صنف؛
- تجميع البيانات ذات الطبيعة الواحدة بعضها مع بعض مثل تجميع بيانات كميات المخزون من الأصناف المتشابهة والموجودة في مخازن مختلفة أو مناطق مختلفة للحصول على إجمالي الكمية المتاحة من كل صنف من أصناف البضاعة الموجودة في المخازن في تاريخ معين أو منطقة معينة.
- دمج البيانات مع بعضها البعض مثل دمج قوائم الأصناف المبيعة مع قوائم أسعار هذه الأصناف من أجل حساب قيمة الأصناف المبيعة (أي قيمة المبيعات)، تنفيذ العمليات الحسابية المختلفة مثل الجمع والطرح والضرب والقسمة.
- العمليات المنطقية مثل استخراج البيانات الأكبر من أو أقل من أو تساوي قيم معينة أو تلك التي تحقق شروطا معينة وإجراء المقارنات المطلوبة.
- تلخيص البيانات مثل الحصول على رقم إجمالي المبيعات خلال اليوم بوصفه ملخصا لجميع عمليات البيع خلال اليوم أو إضافة إجمالي مبيعات اليوم الى مجموع مبيعات الأيام السابقة للحصول على الرصيد التراكمي للمبيعات خلال فترة زمنية معينة، إجراء التحليلات اللازمة مثل تحليل اتجاه المبيعات ككل أو حسب الأصناف المباعة.

(1) نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذبية، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المسيرة، عمان، 2011، ص ص 22/20.

3. **إدارة البيانات:** تتكون هذه الوظيفة من ثلاث مراحل وهي:[1]

- **التخزين:** يقصد بها وضع البيانات في ملفات أو قواعد بيانات، حيث أن البيانات المخزنة تعبر عن مختلف الأحداث التي تجري بالمؤسسة، كما يمكن أن يتم تخزين هذه البيانات بصفة دائمة أو مؤقتة بغية المزيد من التشغيل لهذه الأخيرة.
- **تحديث البيانات:** وتعني هذه العملية حذف وإضافة بيانات حتى تصبح تعكس الوضع الحالي للمؤسسة.
- **استدعاء البيانات:** يقصد بها استدعاء البيانات المخزنة لأغراض التشغيل واستخراج النتائج لأنه من الصعب تشغيل كل البيانات المتجمعة فور الحصول عليها، لذلك لابد من وجود طريقة لحفظ وتخزين هذه البيانات ثم إمكانية استرجاعها وقت الحاجة لأغراض التشغيل لاستخراج معلومات بهدف اتخاذ القرار.

4. **مراقبة البيانات:** تتضمن وظيفتين أساسيتين هما:[2]

- حراسة البيانات وحمايتها بوصفها أحد أصول المنشأة؛
- التأكد من أن البيانات التي تم الاحتفاظ بها هي بيانات صحيحة وكاملة ويتم معالجتها بطريقة صحيحة.

حيث هناك العديد من الأساليب والإجراءات التي قد تستخدم من أجل تحقيق مستويات عالية من الأمن والحماية والرقابة على البيانات ومن هذه الأساليب على سبيل المثال مطابقة البيانات التي أدخلت إلى الحاسوب مع السجلات الأصلية التي جمعت فيها البيانات بعد التأكد من سلامتها ومراجعتها.

5. **إنتاج المعلومات:** تشمل مهمة إنتاج المعلومات على تلك الإجراءات اللازم إتباعها لمعالجة البيانات واستنتاج المعلومات منها وإعداد التقارير وتوصيلها إلى المستخدمين.

(1) كمال الدين الدهراوي، مرجع سابق، ص19.

(2) نظال محمد الرمحي، زياد عبد الحليم الذيبة، مرجع سابق، ص22.

ويمكن تلخيص الوظائف السابقة وفق الشكل التالي:

الشكل رقم(02): وظائف نظام المعلومات المحاسبي

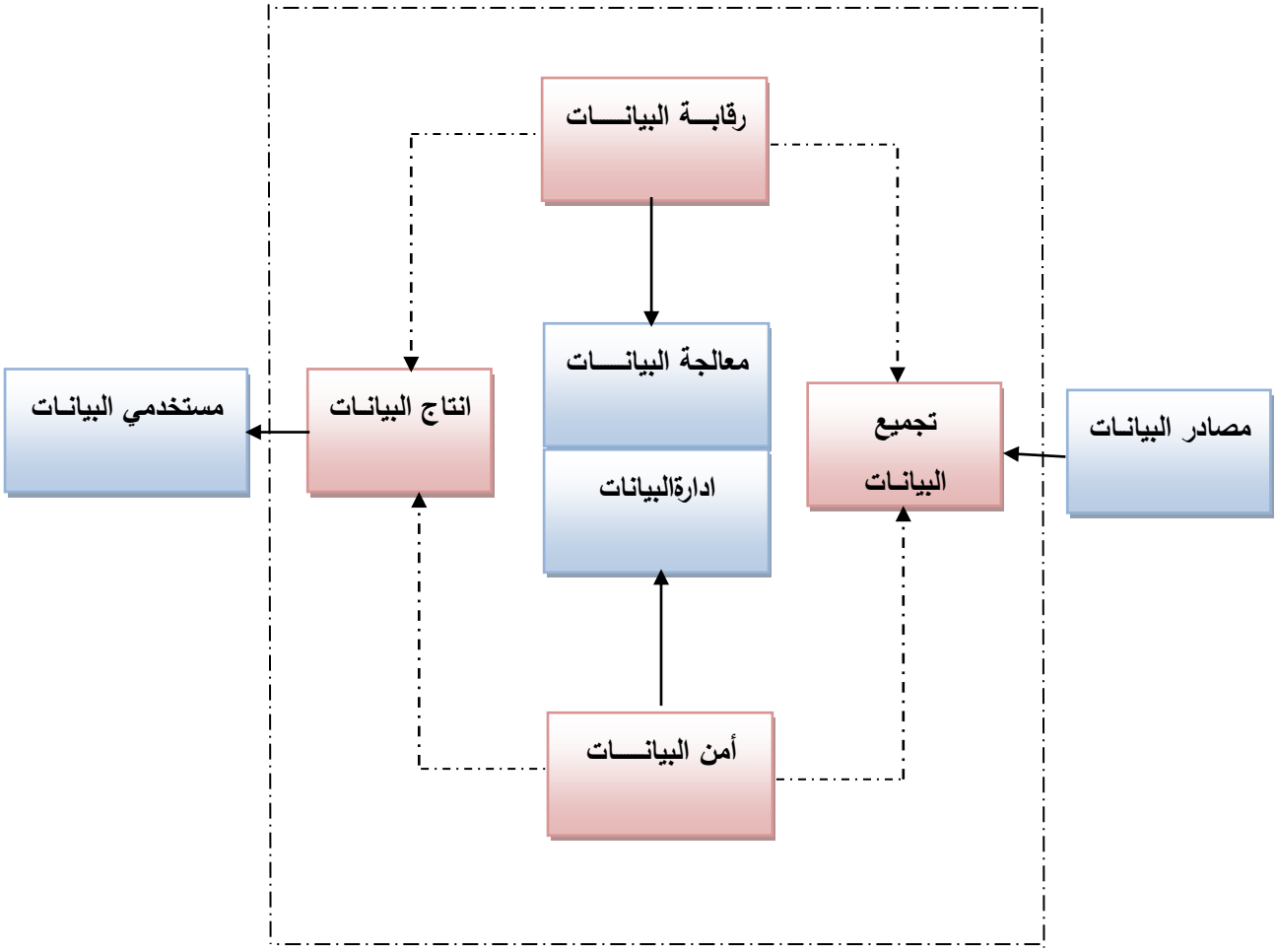

المصدر: كمال الدين الدهراوي و آخرون، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبي، الإسكندرية**، ص72.

ثالثا: ايجابيات وجود نظام المعلومات المحاسبية

هناك فوائد ومنافع يمكن الحصول عليها من وجود نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة تتمثل في:[1]

1. **وجود قسم حسابات فعال، حيث وجوده يؤدي إلى:**

- تقليل الأخطاء نتيجة لإجراءات العمل الواضحة؛
- بيانات ذات مصداقية نتيجة للسياسات المالية والمحاسبية واضحة؛

(1) بن فرج زوينة، مرجع سابق، ص17/16.

- إيجاد وقت متاح (فراغ) كاف من قبل المسؤولين الماليين والمحاسبين لأنشطة الأخرى مثل التحليل والتخطيط مما يؤدي إلى إضافة قيمة جديدة للمؤسسة.

2. تحسين نظام الرقابة الداخلية من خلال:

- سهولة اكتشاف أساليب الغش والاحتيال؛
- التحديد الواضح والمحدد للواجبات والصلاحيات.

3. نطاق التكاليف يكون من خلال:

- تحديد مراكز الأرباح والخسائر بسبب توفير بيانات ذات تكلفة دقيقة بسبب استخدام نظم حديثة تؤدي إلى نقص التكلفة؛

- الحصول على معلومات تعمل على تعظيم رأسمال، من خلال رفع قيمة المؤسسة عن طريق زيادة ثقة عملائها، بالإضافة إلى سهولة الاقتراض من البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى.

المبحث الثالث: نظام المعلومات المحاسبية الالكتروني

إن التطورات التكنولوجيا الهائلة التي مست المجال المحاسبي دفع بالمؤسسات الاقتصادية إلى مواكبة هذه التطورات خاصة في مجال الإعلام الآلي وذلك لقدرته على إدخال ومعالجة البيانات وتقديمها في شكل مخرجات تمتاز بالسرعة والدقة العالية، كل هذا دفع بالمؤسسات إلى التخلي عن نظام المعلومات المحاسبية اليدوي والتوجه نحو نظام المعلومات المحاسبية الالكتروني.

المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبية الالكتروني

أولا: أسباب حوسبة نظام المعلومات المحاسبية

هناك عدة أسباب تتمثل في: [1]

1. يحتوي نظام المعلومات المحاسبية على كمية هائلة من البيانات والمعلومات التي قد تستغرق معالجتها وتخزينها جهدا ووقتا كبيرين، وبالتالي استخدام الحاسوب يساهم في إنتاج معلومات محاسبية ذات مصداقية أكثر وفي وقت أسرع وبكمية أكبر؛
2. أسلوب المعالجة محدد مسبقا وفق قوانين تنظيمية أو حكومية مما يعني إمكانية إعداد خوارزميات تتطابق مع هذا الأسلوب؛
3. هناك الكثير من العمليات الدورية كالترحيل من دفتر الأستاذ المساعد إلى دفتر الأستاذ العام وأعمال نهاية السنة، التي قد تخلق الملل والروتين في نفسية المحاسب فأوكلت هذه المهمة إلى الحاسوب عن طريق برمجيات خاصة؛
4. زيادة أهمية المعلومات المحاسبية زاد من عدد طالبيها، كما أن مصادر تدفق البيانات محددة وللتحكم في هذا التدفق تم الاستعانة بالحاسب الآلي؛
5. انخفاض أسعار الحواسيب ساهم في تعميم استعمالها وفي توفير عدد من البرامج الجاهزة التي تساهم في أداء العمل المحاسبي؛
6. المنافسة الشديدة بين المؤسسات زاد من التسارع لجلب أفضل المعلومات التي تساهم في اتخاذ القرارات فعمت الحوسبة.

(1) كحول صورية، **دور نظام المعلومات المحاسبي في عملية التدقيق المحاسبي**، مرجع سابق، ص ص 25/24.

ثانيا: تعريف نظام المعلومات المحاسبية الالكتروني

قبل التطرق إلى تعريف نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني يجب تحديد بعض المصطلحات المتعلقة بهذا المجال

1. الحاسب الالكتروني: آلة الكترونية تساعد على تحليل البيانات وتفسيرها وأداء الأوامر المطلوبة لتشغيل العمليات، كما تساعد على تحريك كمية كبيرة من المعلومات المتعلقة بالوظائف المختلفة كالتمويل والتخزين، كما يسهل الوصول إلى هذه المعلومات لاتخاذ القرارات المناسبة.[1]

ويتكون الحاسب الالكتروني من مجموعة المعدات المادية وتتمثل في:[2]

- **وحدة الإدخال:** تمثل وحدة إدخال البيانات حلقة وصل بين مستخدمي الحاسب والحاسوب نفسه فمن خلال هذه الوحدات يستطيع المستخدم إدخال البيانات والبرامج إلى ذاكرة الحاسب، وتتمثل وسائل إدخال البيانات للحاسب في لوحة المفاتيح، الفارة، الشاشة الحساسة اللمس، الماسح، وغيرها من الأدوات.
- **وحدة المعالجة المركزية:** يتم أداء جميع وظائف المعالجة في نظام الحاسب الآلي بواسطة وحدة المعالجة المركزية، التي تعتبر الجزء الأكثر أهمية لاحتوائها على جميع الإمكانيات الضرورية اللازمة لإنجاز مهام معالجة وتداول المعلومات ورقابة جميع الأجزاء الأخرى بالنظام وتنسيق العمل بينهما، ولذلك تعتبر وحدة المعالجة المركزية القلب النابض لكل حاسب الكتروني، وتتكون هذه الوحدة من الوحدات التالية:[3]

✓ **وحدة التخزين الأولية:** تتولى هذه الوحدة مهمة التخزين المؤقت للبيانات التي تأتي من وحدات الإدخال أو الاختزان الثانوي، وتحويلها إلى عمليات منطقية لإجراء المعالجة ثم إعادة تخزينها مؤقتا وبعد الانتهاء من العمليات المنطقية وذلك بهدف نقلها إلى وحدة الاختزان أو المخرجات حسب تعليمات خطوات البرامج، وتفقد هذه الذاكرة البيانات بمجرد قطع التيار الكهربائي عن الجهاز أو تنفيذ أوامر أخرى قد تحتل نفس الموقع داخل وحدة الذاكرة.

---

(1) محمد صالح الحناوي وآخرون، مقدمة **الأعمال في عصر التكنولوجيا**، الدار الجامعية، الاسكندرية ،2004، ص294.

(2) بوروبة الهام، **تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015، ص 14.

(3) عبد اللطيف محمد حمزة، **نظم المعلومات المالية والمعالجة الالكترونية للحسابات**، الدار الجامعية لنشر والتوزيع والإعلان، 2000، ص ص58/57.

- ✓ **وحدة العمليات المنطقية:** تتولى هذه الوحدة مهمة معالجة العمليات الحسابية التي كما هو معروف تشمل عمليات الجمع والطرح والقسمة والمقارنة وكل نوعية من هذه المعلومات تحتاج إلى دوائر الكترونية خاصة بها تتولى تنفيذ الخطوات المنطقية والالكترونية التي تحقق ناتج كل عملية حسابية على المدخلات من البيانات التي ترد إلى وحدة الذاكرة الرئيسية.
- ✓ **وحدة التحكم:** تتولى هذه الوحدة مهمة تنسيق وضبط الخطوات الالكترونية بين مختلف وحدات نظام الحاسوب وتتمثل في وحدة الذاكرة الرئيسية ووحدة العمليات المنطقية، وحدة الإدخال، وحدة الإخراج، وحدة الاختزان.

- **وحدة الإخراج:** تقوم هذه الوحدات بعرض البيانات والمعلومات على الشاشة أو طباعتها أو إخراجها على شكل ما ومن أهمها الشاشة، الطابعات، مكبرات صوت.
- **وحدة التخزين:** وهي الوحدات التي تخزن فيها المعلومات، حيث يتم تخزين العمل أثناء استخدام البرامج في الذاكرة (RAM) تسمى ذاكرة الحاسوب التخزين الرئيسية، لذا لابد من طريقة ما لحفظه بشكل دائم لذا نحفظ العمل في ما يسمى بوحدات التخزين، ومن أهم أشكال التخزين نجد الأقراص المرنة، الأقراص الصلبة، الأقراص المضغوطة، القرص فلاش.

والشكل التالي يوضح المكونات المادية الحاسوب:

الشكل رقم(03): المكونات المادية للحاسوب

المكونات اللامادية للحاسب الآلي

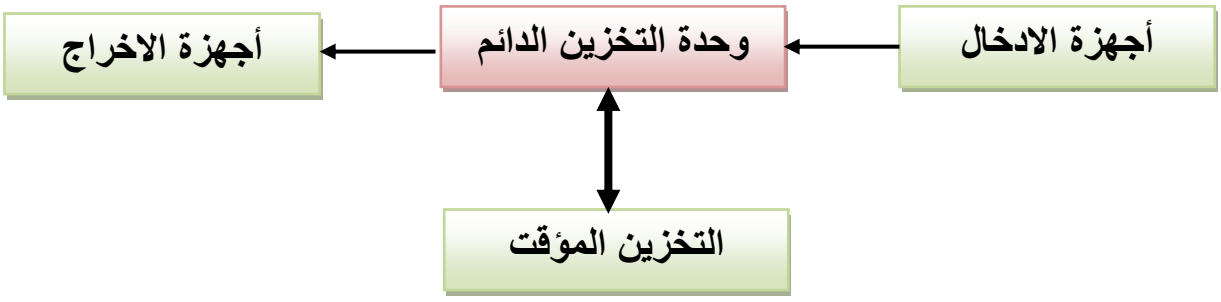

المصدر: سعد غالب ياسين، **أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)،2005، ص151.

2.نظام التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية: يقصد به النظام الذي يقوم فقط بتشغيل العمليات المحاسبية اليومية الناتجة عن نشاط المؤسسة، مثال ذلك تشغيل عمليات الأجور، تسجيل عمليات الصرف والتحصيل وغيرها من الأنشطة اليومية التي تمارسها المؤسسة، هذا النظام غالبا ما يطبق بصورة جزئية بمعنى انه قد يقتصر على تشغيل عمليات معينة دون الأخرى باستخدام الحاسوب، وعادة ما تكون العمليات الروتينية المتكررة التي تتم بصورة يومية كما هو الحال في عمليات الأجور. [1]

3.نظام المعلومات المحاسبية الالكتروني

عرفته الجمعية الأمريكية نظام المعلومات المحاسبية الالكتروني (AISA) على أنه: نظام يقوم بتجميع، تنظيم وعرض المعلومات لاستعمالها من قبل الأفراد بمجالات التخطيط والرقابة وغيرها من الأنشطة في المؤسسة. [2]

كما يعرف: بأنه استخدام الكومبيوتر والبرامج المحاسبية المتخصصة لتنفيذ وظائف النظام المحاسبي بدءا بالمدخلات في المستندات المحاسبية للعمليات المالية المختلفة مرورا بعملية تشغيل هذه المدخلات لاستكمال مراحل الدورة المحاسبية وانتهاء بمخرجات النظام المحاسبي المتمثلة في القوائم والتقارير المالية. [3]

4. أهمية استخدام الحاسوب في بيئة نظام المعلومات المحاسبية:[4]

نظرا للخصائص والمميزات التي تتسم بها الحاسبات الالكترونية فان النظم الحديثة للمعلومات ما كان لها أن تتطور بدون استخدام هذه الحاسبات باعتبارها جزء أساسيا في هذه النظم نظرا للمقدرة الفائقة لهذه الحاسبات في سرعة تشغيل البيانات وتحويلها إلى معلومات بحيث لم يعد هناك في بعض النظم المتطورة وبعض الأنواع من العمليات فاصل زمني ما بين وقوع حدث معين (المدخلات في البيانات) والتقرير عنه (المخرجات من المعلومات)،فضلا عن هذا تتصف الحاسبات بدقة عالية في المعلومات المتولدة عنها من ناحية وقدرة تخزينية كبيرة من ناحية أخرى والتي تمكنها من حفظ وتشغيل البيانات وتوفير المعلومات بالكمية والنوعية التي يطلبها مستخدمي المعلومات.

(1)أحمد قايد نور الدين، علون محمد أمين، **مرجع سابق**،ص117.

(2) بوركايب محمد عبد الماجد، متطلبات **تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على ضوء المعايير الدولية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12، المجلد 01، 2015، ص264.

(3) مريبار محمد حسين محمد، **الإفصاح الالكتروني في القوائم المالية ودوره في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 01، العدد 37، 2017، ص306.

(4) فياض حمزة الرملي، **مرجع سابق**، ص ص92/91.

كذلك إن استخدام الحاسوب في معالجة البيانات المحاسبية المستمدة من المستندات والدفاتر المحاسبية وتحويلها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها في وضع الخطط وصولا إلى تحقيق أهداف المؤسسة.

ومن من أهم الأعمال المحاسبية التي ينجزها الحاسب الآلي ويتميز فيها بالمقدرة والأداء العالي هي:

- تسجيل الأحداث والصفقات المالية؛
- ترحيل قيود اليومية؛
- أعداد القواعد المالية؛
- إعداد حسابات المخازن؛
- إعداد تقارير التكاليف وغيرها من الأعمال المحاسبية المتعددة.

فضلا عن ذلك فان نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة للحاسب الآلي تساعد على اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب وذلك لوصول المعلومات المطلوبة في وقتها ومكانها المناسب، بالإضافة إلى ذلك إن هذه النظم تهدف في الأصل إلى إمداد متخذي القرار بالمعلومات التي تفيد في ترشيد القرار مما جعل للحاسوب أهمية خاصة في التطبيق المحاسبي والإداري من وجهة نظر الإدارة.

وباختصار يمكن القول بان نظم المعلومات المحاسبية أصبحت باستخدامها للحاسوب وسيلة هامة وضرورية لترشيد الإدارة في اتخاذ قراراتها، ولذلك يصبح لدى الإدارة فرصة أكبر لتحقيق أرباح أوفر للمؤسسة وتوزيع المصادر المالية والبشرية والمادية بصورة أفضل مما كان يحدث في الماضي.

3. خصائص الحاسب الالكتروني في ظل نظام المعلومات المحاسبية

إن لاستخدام الحاسب الآلي في مجال نظام المعلومات المحاسبية مجموعة من الخصائص، تتمثل أهمها فيما يلي:[1]

- توفير المعلومات المحاسبية عند المطلب وحسب المواصفات كما ونوعا التي توجه نحو اتخاذ القرار؛
- الحداثة في المعلومات المحاسبية بمعنى أنها تعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسة في لحظة إصدارها وبالتالي فان على المحاسبة إنتاج معلومات آنية بالإضافة إلى المعلومات الدورية؛

(1) ثائر صبري محمود الغبان، ألان عجيب مصطفى هلدني، **دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني**، مجلة علوم إنسانية، جامعة بغداد، العدد 45 ،2010، ص ص14/13.

- ضمان التسجيل والتخزين للبيانات المحاسبية بما يتفق مع المبادئ والقواعد المحاسبية ومنع حالات الغش والتلاعب والخطأ المقصود والغير المقصود؛
- صحة الضوابط المصممة في الحاسب الآلي وموضوعيتها فهي ثابتة بغض النظر عن وجود خطأ من عدمه؛
- سرعة تسجيل العمليات المحاسبية ومعالجتها، وهذا بدوره يؤدي إلى توفير الوقت والجهد وتخفيض التكاليف؛
- قدرة الحاسب الآلي على تخزين كميات هائلة من المعلومات باستخدام وسائل التخزين والتي لا تحتاج إلا إلى حيز صغير بالمقارنة مع حيز السجلات والدفاتر في النظام اليدوي.

4. علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالحاسوب

تتمثل علاقة نظم المعلومات المحاسبية بالحاسوب في النقط التالية:[1]

- تعتمد فكرة الحاسوب على فكرة نظم المعلومات والتي لا تخرج عن فلسفة النظام التي تعتبر أقدم واشمل؛
- يتكون النظام من ثلاث أجزاء رئيسية تتمثل في المدخلات، المعالجة، المخرجات وهي نفسها مكونات الحاسوب؛
- يعتبر الحاسوب أداة تخطيطية، تنفيذية ورقابية للنظام المحاسبي، حيث يقوم بتطبيق فكرة نظام المعلومات؛
- يعتمد تقدم تكنولوجيا الحاسوب على فلسفة النظام والسلوك البشري المساعد في عملية التطور؛
- الترابط بين النظام المحاسبي والحاسوب أدى إلى تكامل بين فكرة النظام وفكرة الحاسوب؛
- الحاجة البشرية إلى المعرفة الدقيقة والسريعة والمكونة والمتخصصة والبحث عن الجزئيات؛

كما إن استخدام الحاسوب في نظام المعلومات المحاسبية لم يغير من النظم اليدوية من حيث الطبيعة والهدف ولكن استلزم تقنيات وإجراءات خاصة نتيجة اختلاف طبيعة عمل الحاسوب، حيث أدى استخدام أجهزة وبرامج الحاسب في تشغيل النظم المحاسبية إلى تغيرات طرق التشغيل والتقنيات والإجراءات المستخدمة لتحقيق الرقابة الفعالة.

(1) علون محمد أمين، مرجع سابق، ص 118.

كما أدى استخدام نظام معالجة البيانات الكترونيا إلى تغير ملموس في وظيفة المحاسب حيث أدى إلى انخفاض مقدار الوقت والعمل الروتيني الذي كان يقضيه يوميا في عمليات التسجيل اليدوي للمعاملات الاقتصادية وأصبح يتم انجاز معظم هذه العمليات بواسطة الحاسوب الأمر الذي أدى إلى توفير الوقت للمحاسب ليستثمره في الاشتراك في تحليل المعلومات واتخاذ القرارات الإدارية وكذلك تطور وظيفة المحاسب بمسؤوليته في دراسة النظم ووضع المعايير وعمل التوصيات المتعددة التي تؤثر على القرارات الإدارية المتنوعة لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي .

المطلب الثاني: أثر التشغيل الالكتروني لنظام المعلومات المحاسبية الالكترونية واهم المخاطر التي يتعرض لها

أولا: أثر التشغيل الالكتروني على مقومات النظام المحاسبي

يمكن القول بان مقومات النظام المحاسبي التي تقوم على التشغيل الالكتروني للبيانات لن تختلف عن مقومات النظام المحاسبي اليدوي بمعنى انه في كل الأحوال لابد من وجود مجموعة مستندية ومجموعة دفترية ودليل محاسبي وقوائم مالية وتقارير أخرى مع ذلك فان استخدام الحاسب الالكتروني يؤثر على شكل كل مقوم من المقومات السابقة وعلاقته بالمقومات الأخرى، ومن أهم أثار استخدام الحاسب الالكتروني على مقومات نظام المعلومات المحاسبية ما يلي:[1]

1. **الأثر على المجموعة المستندية:** تتخذ المستندات في ظل النظام اليدوي الشكل المعتاد الذي تظهر عليه فواتير البيع والشراء أو إيصالات السداد والتحصيل وغيرها وتستخدم هذه المستندات مباشرة للتسجيل في الدفاتر والسجلات .

أما في حالة التشغيل الالكتروني للبيانات فان الأمر يستلزم بالضرورة تعديلا في شكل أو طبيعة المستندات أو استخدام مجموعة مستندية تحوي البيانات الموجودة في المستندات الأصلية مترجمة بطريقة يفهمها الحاسب الالكتروني حتى يمكن تغذيته بهذه البيانات، فالمستندات في الواقع ما هي إلا وسائط تحمل البيانات ولا شك أن طبيعة هذه الوسائط سوف تتأثر بالطريقة المستخدمة في تشغيل البيانات .

(1) علي فاضل دخيل الموسوي، **نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني ودوره في تعزيز امن المعلومات المالية**، مذكرة ماجستير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2016، ص ص35/36.

2. **الأثر على المجموعة الدفترية:** لا يقتصر تأثير الحاسب الالكتروني على المجموعة المستندية بل يمتد إلى المجموعة الدفترية ففي ظل النظام المحاسبي اليدوي تتخذ المجموعة الدفترية شكل مجلدات ويمكن لكل من يطلع على هذه المجلدات أن يقرا ما بها من بيانات .

أما في التشغيل الالكتروني للبيانات فان مجموعة الدفاتر والسجلات قد تتخذ شكل أشرطة ممغنطة وأسطوانات ومن الواضح أن المجموعة الدفترية بصورتها الجديدة لا تتيح للمحاسب أو المدقق أو المدير إمكانية الاطلاع على ما فيها من بيانات مباشرة كما في حالة المجموعة الدفترية الموجودة في ظل النظام اليدوي .

3. **الأثر على الدليل المحاسبي:** يتمثل أثر التشغيل الالكتروني على الدليل المحاسبي في:

- **ازدياد أهمية الدليل المحاسبي:** فالدليل المحاسبي بوجه خاص يعتبر من الضروريات الأساسية لنجاح تصميم نظام التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية ذلك أن كل دليل يحتوي على خطة منتظمة لترقيم المفردات التي يحتوي عليها سواء كانت هذه المفردات حسابات مالية أو عناصر التكاليف أو مراكز التكلفة أو مراكز المسؤولية ، هذه الأرقام ذاتها تمثل الشفرات التي يستخدمها مخطط البرنامج في تصميم عمليات الإدخال والتسجيل والبحث والاسترجاع والمعالجة التي تتضمنها البرامج التطبيقية وبدون هذه الشيفرات تصبح العمليات السابقة بطيئة وتعرضه للكثير من الأخطاء كما تصبح أحجام ملفات البيانات متضخمة وتشكل عبئا على الذاكرة أثناء التشغيل .
- **التكامل بين الأدلة المختلفة:** في ظل أنظمة المعالجة اليدوية يتم تقسيم المفردات التي يحتوي عليها كل دليل نظام إلى مجموعات رئيسية وفرعية وبنود وأنواع بحيث تعكس هذه المجموعات العناصر الرئيسية التي تحتوي عليها القوائم التي ينتجها هذا النظام أما في ظل أنظمة التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية فان خطة ترقيم وتشفير الحسابات المختلفة تقوم بالضرورة على مبدأ التكامل بين أنظمة القياس المختلفة ، هذا المبدأ يقتضي بان يتم تشفير بند من البنود برقم سري واحد على أن يعكس هذا الرقم علاقة هذا البند بكافة أنظمة القياس المستخدمة .

4. **الأثر على القوائم المالية والتقارير الأخرى:** لقد أدى استخدام الحاسب الالكتروني إلى التأثير على نوعية القوائم والتقارير التي يعدها نظام المعلومات المحاسبية وعلى الوسائل المستخدمة في عرض هذه القوائم والتقارير، ولهذا أدى استخدام الحاسب الالكتروني إلى سرعة ودقة الحصول على التقارير فضلا عن إمكانية توفير تقارير إدارية أكثر فعالية نظرا لقدرة الحاسب الالكتروني على تشغيل كميات هائلة من البيانات وإمكانية تطوير النماذج الكمية في حل مشكلات الإدارة .

ثانيا: أسباب حدوث المخاطر التي يتعرض لها نظام المعلومات المحاسبية الالكتروني

هناك عدة أسباب تؤدي إلى حدوث المخاطر نذكر منها ما يلي:[1]

- عدم كفاية وفعالية الأدوات الرقابية المطبقة لدى إدارة المؤسسة؛
- ضعف نظام الرقابة الداخلية لدى المؤسسة وعدم فاعليتها؛
- عدم الفصل بين المهام والوظائف المحاسبية المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة؛
- عدم وجود سياسات واضحة وبرامج محددة ومكتوبة فيما يخص أمن نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة؛
- ضعف في كفاءة النظم الرقابية المطبقة على مخرجات الحاسب؛
- عدم الوصف الدقيق للهيكل الوظيفي والإداري الذي يحدد صلاحيات ومسؤوليات كل شخص داخل المؤسسة؛
- عدم توفر الخبرة اللازمة والتدريب الكافي والخلفية العلمية والمهارات المطلوبة لتنفيذ الأعمال من قبل موظفي المنشاة؛
- عدم وجود الوعي الكافي لدى الموظفين بضرورة فحص البرامج والأقراص الممغنطة الجديدة عند إدخالها إلى أجهزة الكمبيوتر.

ثالثا: مخاطر نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية

لنظام المعلومات المحاسبية الالكتروني العديد من المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف وذلك نظرا للاعتماد على الحاسب الالكتروني، وتتمثل هذه المخاطر في:[2]

1. مخاطر تتعلق بالمدخلات: وهي المخاطر التي تتعلق بأول مرحلة من مراحل النظام هي مرحلة إدخال البيانات إلى النظام الآلي. وتتمثل هذه المخاطر في:

- الإدخال الغير متعمد لبيانات غير سليمة بواسطة الموظفين؛
- الإدخال المتعمد لبيانات غير سليمة بواسطة الموظفين؛
- التخريب الغير متعمد للبيانات بواسطة الموظفين؛

(1) حرية شعبان محمد الشريف، **مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية (دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة)**، مذكرة ماجستير منشورة، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة ،2006، ص ص85/84.

(2) عصام محمد البعيصي، حورية الشريف، **مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية –دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة** – مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 16، العدد الثاني ،2008، ص ص 925/924.

- التخريب المتعمد للبيانات بواسطة الموظفين.

2. مخاطر تشغيل البيانات: وهي المخاطر التي تتعلق بالمرحلة الثانية من مراحل نظام المعلومات المحاسبية وهي مرحلة تشغيل ومعالجة البيانات المخزنة في ذاكرة الحاسب.

وتتمثل تلك المخاطر في:

- الوصول الغير مرخص به لبيانات النظام بواسطة الموظفين؛
- الوصول الغير مرخص به لبيانات النظام بواسطة أشخاص من خارج المؤسسة؛
- اشتراك العديد من الموظفين في نفس كلمة السر؛
- إدخال فيروس الكمبيوتر للنظام المحاسبي والتأثير على عملية تشغيل بيانات النظام.

3. مخاطر مخرجات الحاسب: وتتعلق هذه المخاطر بمرحلة مخرجات معالجة البيانات وما يصدر عن هذه المرحلة من قوائم مالية وتقارير وأشرطة ملفات ممغنطة وكيفية استلام تلك المخرجات.

وتتمثل تلك المخاطر في:

- تخريب بنود معينة من المخرجات؛
- خلق مخرجات زائفة وغير صحيحة؛
- سرقة المعلومات؛
- عمل نسخ غير مرخص بها من المخرجات؛
- الكشف الغير المرخص به للبيانات عن طريق عرضها على شاشات العرض أو طبعها على الورق؛
- طبع وتوزيع معلومات بواسطة أشخاص غير مصرح لهم بذلك؛
- المطبوعات والمعلومات الموزعة يتم توجيهها خطا إلى أشخاص غير مخولين باستلام نسخ منها؛
- تسليم المستندات الحساسة إلى أشخاص لا تتوافر فيهم الناحية الأمنية بغرض تمزيقها أو التخلص منها.

4.مخاطر بيئية: وهي المخاطر التي تحدث بسبب العوامل البيئية مثل الزلازل والعواصف والفيضانات والأعاصير، والمتعلقة بأعطال التيار الكهربائي والحرائق، وسواء كانت تلك الكوارث طبيعية أو غير طبيعية فإنها قد تؤثر على النظام المحاسبي وقد تؤدي إلى تعطل عمل التجهيزات وتوقفها لفترة طويلة مما يؤثر على امن وسلامة نظام المعلومات المحاسبية الالكتروني.

المطلب الثالث: إجراءات الحماية من المخاطر التي يتعرض لها نظام المعلومات المحاسبية الالكتروني

أولا: إجراءات الحماية والأمن من المخاطر التي يتعرض لها نظام المعلومات المحاسبية الالكتروني

هناك مجموعة من الإجراءات لمواجهة المشاكل التي يتعرض لها النظام وتتمثل في:[1]

1. **الحماية المادية لنظم المعلومات:** وتكون الحماية المادية للأجهزة المستخدمة في النظام الالكتروني من المشاكل التي يمكن أن يتعرض لها منها اختيار موقع امن للأجهزة وكذلك الاحتفاظ بنسخ احتياطية للملفات والسجلات والاحتفاظ بها في موقع بعيد عن المؤسسة والتامين على أجهزة الحاسب ضد المخاطر وذلك نتيجة حدوث كوارث طبيعية.
2. **الرقابة على البرمجيات:** التأكد من إجراءات اعتماد البرنامج من قبل المبرمجين وكذلك التحقق من اختيار البرامج من قبل الجهات الرقابية في المؤسسة والقيام بالمراجعة الفجائية للبرامج في أثناء عملية تشغيلها.
3. **الرقابة المتعلقة باستخدام جهاز الحاسب:** وتتمثل في المحافظة على الجهاز من الفيروسات وذلك من خلال تنزيل برامج وتركيب برامج غير معروفة من الانترنت والحذر في التعامل مع الملفات التي تكون مرفقة مع الرسائل الالكترونية والتأكد من عدم احتوائها على الفيروسات أو برامج يمكن من خلالها للآخرين اختراق الحاسب، وكذلك القيام بفحص الأداء المزدوج للحاسب من خلال إجراء نفس العمل على حاسوب آخر ومقارنة النتائج، وفضلا عن ذلك الاحتفاظ بأجهزة الحماية الكهربائية لمنع فقدان البيانات أو ارتكاب أخطاء عند انقطاع التيار الكهربائي أو تذبذبه.
4. **الرقابة على مصدر البيانات:** تعد الإجراءات الرقابية على نوعية البيانات التي يتم جمعها عن نشاطات المؤسسة و إدخالها إلى نظام المعلومات حيوية بالنسبة للمخرجات التي يتم الحصول عليها من النظام، وتكون هذه الإجراءات من خلال تصميم نماذج المستندات و فحص تسلسل الترقيم المسبق للنماذج لان الترقيم المسبق يسهل من عملية الرقابة حيث انه يؤكد عدم فقدان أي منها، وكذلك تدوير المستندات التي تمثل سجلا لبيانات المؤسسة التي تم إرسالها إلى أطراف خارجية ثم إرجاعها من قبل هؤلاء الأطراف إلى المؤسسة لتستخدم كمدخلات النظام، كذلك يجب أن تكون المستندات مستحضرة مسبقا لتكون مقروءة بشكل ألي لتسهيل معالجتها اللاحقة كمدخلات، والإجراء الأخر هو إلغاء المستندات وتخزينها، والإلغاء ليس التخلص من المستند بل اتخاذ إجراء على المستند بما يفيد انه تم إدخال البيانات إلى النظام.

(1) علي فاضل دخيل الموسوي، **مرجع سابق**، ص ص47/48.

ثانيا: الفرق بين نظام المعلومات المحاسبية اليدوي والالكتروني

يوجد في كل المؤسسات نظام للمعلومات محاسبية سواء كان مجرد نظام معلومات محاسبية يتكون من مجموعة من الملفات ومخطط الحسابات والمجموعة الدفترية التقليدية، أو كان نظام معلومات محاسبية شامل ومعقد يعتمد على استخدام القدرات الهائلة للحاسبات الالكترونية، وان الفرق الأساسي والجوهري يتمثل في العقل المنفذ للأمور ،أي انه في النظام اليدوي يقوم الإنسان من خلال استخدام عقله وذكائه إلى تحليل الأمور ومن ثم اتخاذ القرارات وتطبيقها وفقا للسياسات والإجراءات المتعارف عليها وقد يصيب أو يخطئ وبالتالي تصحيح الخطأ عند اكتشافه، ولكن في النظام المحو سب يتم استخدام العقل الالكتروني والمصمم بواسطة الإنسان وهذا العقل ينفذ الأوامر الموضوعة له أي لا يستطيع هذا العقل التحليل بل يستطيع فقط تنفيذ آلية التحليل المحددة له مسبقا ومن ثم تنفيذها وفقا للسياسات والإجراءات المرسومة له ولا يمكن تجاوز أي مخططات موضوعة له من قبل الإنسان.[1]

(1) كحول صورية، **دور نظام المعلومات المحاسبية في عملية التدقيق المحاسبي** مرجع سابق، ص26.

خلاصة الفصل:

يعد نظام المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة الاقتصادية من أهم الأنظمة الفرعية لنظم المعلومات، حيث يعتبر مجموعة مترابطة من العناصر الماديّة والبشرية التي تتفاعل معا من أجل حصر وتجميع البيانات المالية المتعلقة بالأحداث الاقتصادية، الداخلية والخارجية تبعا لقواعد وإجراءات ثم معالجة هذه البيانات وصولا إلى معلومات مالية مفيدة.

حيث يعد نظام المعلومات المحاسبية شريان الحياة لمراكز القرار، لاعتماد الإداريين عليه في اتخاذ القرارات، لأن مخرجاته المجسدة في شكل قوائم مالية هي مدخلات لعملية اتخاذ القرار بشرط أن تكون هذه المخرجات المتمثلة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية تتميز بالدقة والموثوقية ومقدمة في الوقت المناسب.

بالإضافة إلى ذلك أن استخدام الحاسب الالكتروني في معالجة البيانات المحاسبية يؤدي إلى ادخار الوقت والجهد وكذلك تخفيض في التكلفة، وبالتالي أدى دخول المعالجة الآلية لنظم المعلومات المحاسبية إلى تغير واضح في معالم العمل المحاسبي، مما ساعد المؤسسة على معرفة نقاط القوة والضعف ومحاولة معالجتها.

الفصل الثاني

اتخاذ القرارات التمويلية

تمهيد:

تعتبر عملية اتخاذ القرار في أي مؤسسة اقتصادية بمثابة جوهر العملية الإدارية ومحور نشاط الوظيفة الإدارية فهي عملية منظمة ورشيدة بعيدة كل البعد عن العواطف مبنية على الدراسة والتفكير الموضوعي واستخدام الطرق والأساليب العلمية وذلك بهدف اتخاذ قرارات رشيدة تضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتحقيق أعلى العوائد.

وإن من أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة هي القرارات التمويلية التي تعتبر من أصعب القرارات ولما له من أثر على اختيار الهيكل التمويلي المناسب، ونظرا لأهمية هذا الموضوع ظهرت عدة نظريات تفسر الهيكل التمويلي والتي تبحث عن تحقيق الأمثلية وذلك بهدف تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل حيث قسم إلى:

المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرارات التمويلية

المبحث الثاني: الهيكل التمويلي

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للهيكل التمويلي

المبحث الأول: ماهية اتخاذ القرار

إن نجاح أي مؤسسة وتطورها يستند بدرجة الأولى على قدرة وكفاءة الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة، ومن أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة هي القرار التمويلي الذي يعتبر من أهم القرارات داخل المؤسسة نظرا لطابعها الاستراتيجي ولما لها من أهمية في تحقيق أهدافها.

المطلب الأول: مفهوم اتخاذ القرار

أولا: تعريف اتخاذ القرار

1. تعريف القرار

هناك عدة تعاريف للقرار منها:

يعرف: بأنه عملية اختيار البديل الذي يتعامل مع المشكلة أو الفرصة. (1)

ويعرف: الاختيار الأنسب وليس الأمثل للبدائل المتاحة للقرار لا نجاز الهدف أو الأهداف الموجودة أو حل المشكلة التي تنتظر الحل المناسب. (2)

من خلال ما تقدم نستنتج أن القرار يتمثل في عملية المفاضلة بين البدائل الموجودة بناء على أسس ومعايير ومن ثم اختيار البديل الأفضل ثم القيام بتنفيذه ومتابعته.

2. تعريف اتخاذ القرار

يعرف: كل ما يتخذه القادة المسؤولين في المؤسسة من قرارات لمواجهة مشكلة أو موقف معين لتحقيق الأهداف المرجوة منها على أحسن وجه والتغلب على المشكلة أو الموقف التي صدرت بشأنه. (3)

---

(1) سليمان حسين عبد الطيار، أوس صباح غني، **تطوير ميكانيكية استعمال المعلومات المحاسبية في صناعة القرار الاستثماري**، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، عدد 12، 2014، ص 3.

(2) حسين بالعجوز، المدخل لنظرية القرار، **ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر**، 2010، ص 99.

(3) وهيبة بوشارف، **الضغوط النفسية وعلاقتها باتخاذ القرار لدى المسير المالي الجزائري**، مجلة التنويه للدراسات الأدبية والإنسانية، العدد 09، 2019، ص32.

كما يعرف: عملية اختيار بديل واحد من بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمؤسسة. [1]

من خلال التعريفين نستنتج أن عملية اتخاذ القرار هي مجموعة من الخطوات التي تتبعها المؤسسة لاختيار البديل الأفضل بعد المفاضلة بين البدائل المتاحة من أجل الوصول إلى حل للمشكلة موضوع القرار ثم تنفيذه وتقييمه.

3. خصائص عملية اتخاذ القرار

لاتخاذ القرار مجموعة من الخصائص تتمثل في:[2]

- **القابلية للترشيد:** تفترض عملية اتخاذ القرارات بأنه ليس هناك إمكانية الوصول إلى ترشيد كامل للقرار، إنما يمكن الوصول إلى الحد من الترشيد وهذا للتأثر بعوامل ذات صيغة إنسانية واجتماعية، لهذا تتأثر عملية اتخاذ القرارات بالعوامل السيكولوجية والنابعة من شخصية متخذ القرار والمرؤوسين والمساهمين في اتخاذها أو متأثرين بها.
- **بيئة القرار سواء عوامل داخلية أو خارجية في الماضي والمستقبل:** تعتبر عملية اتخاذ القرار امتداد واستمرار للقرارات التي يتم اتخاذها، واستمرار لها في الحاضر والمستقبل، بمعنى آخر لا يتخذ بمنعزل عن بقية القرارات التي سبق اتخاذها.
- **الاعتماد على الجهود الجماعية المشتركة:** إن التنوع الكبير للمشكلات التي تواجهها المؤسسات الحديثة على اختلاف أنواعها يتطلب ضرورة مشاركة المعنيين وذوي الرأي والخبرة بحل تلك المشاكل سواء متأثرين بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- **العمومية والشمول:** تقوم عملية اتخاذ القرارات على أسس عامة بالنسبة لجميع المؤسسات سواء كانت قرارات تتعلق بالتكنولوجيا أو الخدمات سواء هذه الخدمات صناعية أو تجارية أو خدمية، كما أنها تتصف بالشمولية حيث يجب توفر القدرة على اتخاذ القرارات في جميع من يشغلون المناصب الإدارية على اختلاف مستوياتها العليا والوسطى والإشرافية.

---

(1) فتحي احمد ذياب عواد، **إدارة الأعمال الحديثة بين النظرية والتطبيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2013، ص98.

(2) عدنان عواد الشوابكة، **دور تنظيم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية**، دار البازوي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص 240/239.

4. أهمية عملية اتخاذ القرار:

وتكمن أهمية عملية اتخاذ القرار فيما يلي:[1]

- يعتبر اتخاذ القرارات عملية مستمرة حيث يمارسه الإنسان طوال حياته وكذلك المؤسسة من خلال مجالات عملها كالإنتاج والتسويق والتنظيم؛
- أداة المدير في عمله الإداري حيث يقرر ما يجب فعله، ومن يقوم به ومتى يتم القيام به، إلى غير ذلك وبالتالي فإن ارتفاع قدرات المدير في اتخاذ القرار يؤدي إلى ارتفاع مستوى أدائه الإداري؛
- تحديد مستقبل المؤسسة من خلال القرارات الاستراتيجية التي ترتبط بالمدى الطويل في المستقبل، ومثل هذه القرارات يكون لها تأثير كبير على نجاح المؤسسة أو فشلها؛
- اتخاذ القرارات أساسي لإدارة وظائف المؤسسة، لان إدارة الوظائف تحتوي على مجموعة من القرارات الخاصة بالجوانب المختلفة لهذه الوظائف، فوظيفة الإنتاج والتسويق والأفراد والتمويل وغيرها تحتوي داخلها على مجموعة من القرارات بواسطتها تقوم المؤسسة بإدارة الجوانب المختلفة لوظائف المؤسسة؛
- جوهر العملية الإدارية حيث يعتبر أساس وجوهر كل الوظائف الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة، لأن كل من هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الإدارية الحاسمة.

ثانيا: مراحل وعناصر عملية اتخاذ القرار

1. مراحل عملية اتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرار بمجموعة من المراحل تتمثل في:

- **تعريف المشكلة:** ويتوقف التعريف السليم للمشكلة على استخدام مفهوم الذي يسمى العامل المحدد، وبالوصول إلى هذا العامل المحدد يصل المدير إلى صلب التعريف الواضح وتبقى من حوله مشكلات بسيطة. [2]

وتعتبر هذه المرحلة بالغة الأهمية لأن أي خطأ في تعريف المشكلة سيجعل كل المراحل التالية تسير في طريق غير الصحيح، ويواجه متخذ القرار في هذه المرحلة صعوبة التمييز بين أعراض الظاهرة للمشكلة

(1) أحمد ماهر، **الإدارة (المبادئ والمهارات)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص280.

(2) عبد العزيز صالح بن حبتور، **مبادئ الإدارة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص235.

والأسباب التي تكمن وراءها. ومن هنا كان عليه أن يجمع معلومات كافية للإحاطة بالمشكلة من كل أبعادها لمعرفة السبب الحقيقي للمشكلة ثم إيجاد الطريق لإزالته. [1]

- **تحليل المشكلة:** بمعنى تصنيف المشكلة وتجميع الحقائق حيث يتم التصنيف لغرض معرفة من الذي ينبغي أن يتخذ القرار، ومن الذي يجب استشارته عند اتخاذه، ومن الذي يجب إبلاغه. وبدون هذا التصنيف المسبق يكون من الصعب تحويل القرار النهائي إلى عمل فعال. وتعتبر عملية تجميع الحقائق والمعلومات من الأمور الحيوية عند اتخاذ القرارات، فالقرارات لا تأخذ في الفراغ أو جهل معلوماتي، وعلى متخذ القرار أن ينتقي الحقائق ذات العلاقة بالمشكلة ويستبعد غيرها من المعلومات وعليه أن يتأكد من صحة المعلومات، وأن يحدد المعلومات الإضافية التي تلزمه وكيفية الحصول عليه، حيث هناك معلومات قد لا يستطيع الحصول عليها بسهولة أو أنه لن يتمكن أبدا من الحصول عليها، وهنا على المدير أن يكون لديه المعلومات الناقصة حتى يمكنه تقدير درجة الخطر. [2]
- **البحث عن البدائل:** ويقصد بهذه المرحلة التفتيش والتحري عن الحلول المختلفة لحل المشكلة التي تم تشخيصها بدقة، وهي تفترض اقتراح بدائل متعددة أو حلول مختلفة. وغالبا ما يعتمد متخذ القرار في هذا الشأن على معلومات الآخرين وخبرتهم، وعلى الأبحاث والتجارب السابقة، ونادرا ما يكون أي فرد ملما بكل الحلول أو المعلومات السابقة عن المشكلة لحل القرار، وأحيانا قد يقتضي الموقف الذي يواجه المدير أن لا يتخذ قرارا، فعدم اتخاذ القرار هو ذاته الحل الأمثل. [3]
- **تقييم البدائل:** وهنا يأتي دور مراجعة البدائل التي أفرزتها الخطوة الثالثة لاختيار أكثرها كفاءة وملائمة ويتم اختيار البديل وفق أسس ومنها ما يلي: [4]

✓ الموازنة بين الحجج المؤيدة والحجج المضادة لكل بديل وغربلة الحجج من اجل المفاضلة بين حسناتها وسيئاتها؛

✓ أن يكون البديل أكثر تحقيقا للأهداف المقترحة؛

✓ أن ينظر للفوائد والمضار في الأمد الطويل والقصير معا؛

✓ أن يقارن بين البدائل على ضوء عقبات التنفيذ المتوقعة.

---

(1) أحمد عبد الله الصباب وآخرون، **أساسيات الإدارة الحديثة**، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة، 2013، ص231.

(2) بشير عباس العلاق، **مبادئ الإدارة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، **الأردن**،2008، ص ص 79/78.

(3) طارق مجذوب، **الإدارة العامة (العملية الإدارية والوظيفية العامة والإصلاح الإداري)**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2000، ص ص504/503.

(4) محمد قاسم القريوتي، **مبادئ الإدارة، ط2**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2004، ص342.

- **التنفيذ:** بعد اختيار البديل الأفضل يجب على المدير وضعه في حيز التنفيذ، وفي بعض الحالات تكون هذه الخطوة في غاية السهولة وفي حالات أخرى تكون في منتهى التعقيد، ومصدر الصعوبة هنا أن أعضاء المؤسسة قد يقاومون التغيرات التي يمكن أن تنتج عن تطبيق القرار، وقد يكون الاعتراض من خارج المؤسسة أيضا و يحدث هذا عند اختيار موقع معين مثلا لإقامة فرع جديد للمؤسسة ويعترض ممثلو المجتمع المحلي على ذلك.[1]
- **تقييم القرار ومتابعته:** بعد البدء في تطبيق القرار، فعلى المدير أن يقوم بمتابعة القرار أثناء وبعد التطبيق، كذلك يجب على المدير أن يقارن بين نتائج تطبيق القرار والأهداف المراد تحقيقها، وفي حالة وجود انحرافات فعلى المدير اتخاذ الإجراءات التصحيحية التي تؤدي إلى فعالية القرار المتخذ[2]، وبالتالي فإن متابعة وتقييم نتائج القرار على ضوء الموقف الأصلي يصبح أمرا ضروريا.[3]

ويمكن استخدام ثلاث خطوات للتقييم كما يلي:

- ✓ تحديد النتائج المطلوب تحقيقها من القرار مع وضع تقدير زمني للفترة التي يستغرقها تحقيق هذه النتائج؛
- ✓ تنفيذ القرار التي تم اتخاذه كجزء من عملية اتخاذ القرارات؛
- ✓ تقييم نتائج القرار أولا بأول على ضوء النتائج المحددة سلفا.

2. عناصر عملية اتخاذ القرار

تتمثل عناصر عملية اتخاذ القرار في التالية: [4]

- **متخذ القرار:** قد يكون متخذ القرار فردا أو جماعة حسب الحالة، وأيا كان متخذ القرار فلديه السلطة الرسمية الممنوحة له بموجب القانون أو مفوضة له من جهة رسمية تملكه هذه السلطة والتي تعطيه الحق في اتخاذ القرار.
- **موضوع القرار:** وتتمثل في المشكلة التي يتوجب على متخذ القرار إيجاد حل لها، ومما لا شك أن المشاكل كثيرة جدا ومتنوعة لا حدود لها ومنها البسيط ومنها الخطير الذي قد يؤدي إلى كارثة.

(1) علي شريف، محمد سلطان، **المدخل المعاصر في مبادئ الإدارة**، الدار الجامعية للطبع النشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1997، ص224.
(2) محمد فريد الصحن وآخرون، **مبادئ الإدارة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص148.
(3) علي شريف، محمد سلطان، مرجع سابق، ص225.
(4) مصطفى يوسف الكافي وآخرون، **المفاهيم الإدارية الحديثة (مبادئ الإدارة)**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 143/141.

- **المعلومات والبيانات:** عندما يراد اتخاذ القرار اتجاه موضوع أو مشكلة ما لا بد من جمع المعلومات والبيانات الكافية لطبيعة المشكلة أو الموضوع وأبعاده، وذلك لإعطاء متخذ القرار رؤية واضحة عنهما، فالمعلومات والبيانات مسألة حيوية يتوقف عليها نجاح القرار والمؤسسات الحديثة اليوم لديها نظام متكامل للمعلومات يوفر للمتخذ ما يشاء من معلومات بسرعة متناهية.
- **الأهداف والدوافع:** القرار المتخذ إنما هو تعبير عن سلوك أو تصرف معين يراد القيام به من أجل تحقيق هدف أو غاية، فالهدف هو تجسيد للحاجة، فتحقيق الهدف يعني حدوث الإشباع وبناء عليه لا يتخذ القرار إلا إذا كان وراءه دافع لتحقيق هدف معين، وتظهر أهمية هدف القرار وقوة الدافع من وراء اتخاذه ومن مدى أهمية الهدف المراد تحقيقه من القرار المتخذ، وعليه يمكن القول أن الهدف يبرر اتخاذ القرار.
- **التنبؤ:** هو شيء أساسي لمتخذ القرار، ذلك لأن معظم القرارات تتعامل مع متغيرات مستقبلية معظم اتجاهاتها مجهولة، لذلك يجب التنبؤ بها وتقديرها وتحديد انعكاساتها وتأثيرها على المؤسسة، فالتنبؤ يساعد متخذ القرار على معرفة ما سوف يحدث في المستقبل، ويساعد المدير في إدراك أبعاد المشاكل التي تواجهه أو أبعاد المشكلة التي يريد اتخاذ القرار اتجاهها ومعالجتها.
- **قيود اتخاذ القرار:** يواجه متخذ القرار عدد من القيود البيئية، الداخلية والخارجية تكون أحد المعوقات التي تكون أمامه عند اتخاذه للقرار، وهذه القيود عليه أن يحسن التعامل معها وأن يخفف من أثارها السلبية قدر الإمكان.
- **البدائل:** وهي مجموعة الطرق والبدائل المتاحة التي يمكن الاعتماد عليها لبلوغ الأهداف المنشودة، ولهذه الغاية فإنه لا بد من ترتيب هذه الحلول وفقا لدرجة قربها أو بعدها من المعيار الذي يتم وضعه وذلك تمهيدا لاختيار البديل الأقرب للمعيار الموضوع. [1]

المطلب الثاني: أنواع القرارات والعوامل المؤثرة فيها

أولا: أنواع القرارات

القرارات كثيرة ومتنوعة لذلك تصنف وفق معايير معينة تتمثل في:

(1) فيصل محمود الشواورة، **مبادئ إدارة الأعمال لمفاهيم نظرية وتطبيقات عملية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن 2013، ص 94/93.

1. من حيث النشاط

وفق هذا المعيار تصنف القرارات إلى الأنواع التالية:

- **القرارات الاستراتيجية:** وهي القرارات التي تقوم بحل المشاكل أو تحقيق أهداف ذات أبعاد أو تأثيرات كبيرة على المؤسسة ومستقبلها ومن أجل اختيار أفضل الطرق فعالية لتحقيق هدف المؤسسة.[1]
- **القرارات الإدارية التنظيمية:** هي قرارات تتعلق بوضع الهيكل التنظيمي بطريقة تؤدي إلى تعظيم كفاءة الأداء للمؤسسة. ويتضمن ذلك تحديد الإدارات والأقسام المختلفة وتوضيح السلطة والمسؤولية لكل مستوى إداري، و التنظيم الإداري الجيد هو الذي يضمن تدفق الموارد الإنتاجية لتنفيذ العمليات الإنتاجية المختلفة، وهذه القرارات التنظيمية هي من اختصاص الإدارة العليا.[2]
- **القرارات التشغيلية** هي القرارات تصنع في المستويات الدنيا بالمؤسسة وتتعلق بالعملية التشغيلية للمؤسسة[3]،وتسعى المؤسسة بواسطتها ترجمة وتحقيق القرارات الاستراتيجية إلى واقع ملموس.[4]

2. القرارات وفقا لوظائف الإدارة

ترتبط هذه القرارات بالوظائف الإدارية التي يمارسها المديرون بحيث يمكن تميزها فيما يلي:[5]

- **القرارات الخاصة بوظيفة التخطيط:** تتعدد أنواع القرارات الخاصة بعمليات التخطيط ومن أهمها القرارات التخطيطية.
- **القرارات الخاصة بوظيفة التنظيم:** مثل القرارات الخاصة بتحديد شكل الهيكل التنظيمي وطرق وأسس التنظيم المختلفة وبيان نوع الأنماط السائدة في هذا الشكل...الخ.
- **القرارات الخاصة بوظيفة التوجيه:** مثل القرارات الخاصة بإرشاد المرؤوسين في تنفيذ الأعمال الموكلة إليهم وتحديد أنواع وشكل الاتصالات ووسائلها المختلفة وتحديد كيفية رفع المعنوية عند المرؤوسين ...الخ.

---

(1) جمال الدين لعويسات، **الإدارة وعملية اتخاذ القرار**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2005، ص27.

(2) علي أحمد أبو الحسن، **المحاسبة الإدارية المتقدمة (اتخاذ القرارات – تقارير الأداء–تقييم الأداء)**، دار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص19.

(3) منى عطية خزام خليل، **الإدارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص91.

(4) باسم الحميري، **مهارات إدارية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن،2010، ص57.

(5) فتحي أحمد ذياب، مرجع سابق، ص ص 101/100.

- **القرارات الخاصة بوظيفة الرقابة:** مثل القرارات الخاصة بتحديد المعايير أو المقاييس الرقابية، وقياس النتائج أو تصحيح الانحرافات، وكذلك تحديد أدوات الرقابة وأساليبها المختلفة ...الخ.

3. قرارات حسب مصادرها

من الطبيعي تجزئة الخطة العامة للمؤسسة إلى عدة خطط فرعية، وتوزيعها على جهات الاختصاص للبدء بتنفيذها مثل إدارة الإنتاج، إدارة الأفراد، الإدارة المالية، ومن الأقسام التي تتكون منها هذه الإدارات وتتخذ القرارات وفق معيار التصنيف هذا نجد:[1]

- **إدارة الأفراد:** تتخذ القرارات المتعلقة بشؤون الأفراد والتدريب والترقية والتعيين والفصل والإجازات والرواتب والحوافز...الخ.
- **إدارة المالية:** تتخذ القرارات المالية المتعلقة بتدبير الأموال وأوجه صرفها على المشروعات وتحديد مصادر التمويل ...الخ.
- **إدارة التسويق:** تتخذ القرارات التسويقية المتعلقة بتحديد السوق وأساليب الترويج للسلعة والقيام بالحملات الإعلانية وتحديد الأسعار.
- **إدارة الأبحاث والتطوير:** وتتخذ القرارات التطويرية والبحث العلمي المتعلقة بابتكار سلعة جديدة أو تطبيق أسلوب إداري جديد أو تطوير مواصفات سلعة معينة...الخ.
- **إدارة الإنتاج:** تتخذ القرارات الإنتاجية التي تتعلق بجودة الإنتاج وحجمه والقرارات الرقابية على الجودة وكمية المواد...الخ.

4. القرارات حسب درجة التأكد

وفق هذا المعيار يمكن تصنيف أنواع القرارات كما يلي:[2]

- **القرارات في حالة التأكد التام:** وهي القرارات التي تتخذ في حالة التأكد التام بنوع المتغيرات وطبيعتها والتي تؤثر في القرار المراد اتخاذه، وعليه فنتائج القرار وتأثيره تكون معروفة بشكل مسبق.

(1) علي عباس، **أساسيات علم الإدارة**، ط7، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،2013، ص108.

(2) مصطفى يوسف كافي وآخرون، مرجع سابق، ص150.

- **القرارات في ظل المخاطرة:** وهي قرارات التي تتخذ في ظل ظروف معروفة وهناك احتمال في حدوثها ودرجة الاحتمال معروفة نسبيا أيضا، وهذه الدرجة تكون متفاوتة من قرار إلى قرار آخر فهناك مثلا قرار عائده كبير لكن درجة المخاطرة المصاحبة له كبيرة.
- **قرارات في حالة عدم التأكد:** تتخذ معظم القرارات في المؤسسات المعاصرة في ظروف اللا تأكد، حيث لا يعرف المدير كل البدائل ولا نتائجها ولا توزيعاتها الاحتمالية، وينشأ عدم التأكد من التعقيد المتزايد والديناميكية التي تتميز بها البيئة والمؤسسة ككل. (1)

5. أنواع القرارات حسب درجة الإلحاح

ووفق هذا المعيار تصنف القرارات إلى الأنواع التالية:[2]

- **القرارات الطارئة:** تتصف القرارات الطارئة بدرجة عالية من الإلحاح والاستعجال، فهي تكون مفاجئة نتيجة ظهور مشكلة طارئة تمارس ضغطا على متخذ القرار الذي لا يجد متسعا من الوقت ليجمع المعلومات والبيانات ويحللها كما هو الحال في الظروف العادية، لذلك فان المديرين في المؤسسات التي تمارس التخطيط الجيد يجدون أنفسهم معتادين على القرارات الطارئة.
- **القرارات المخططة:** حيث تتخذ في ضوء الدراسة والتحليل عن طريق جميع المعلومات والحقائق عن طبيعة المشكلة وأبعادها، فهذه القرارات ليست طارئة بل مخططة، وهي نتيجة حتمية للتخطيط السليم الذي لا يتعرض للمفاجآت الكثيرة، حيث لا يمارس الوقت ضغطا على متخذ القرار، فيأتي القرار عقلانيا قائما على الدراسة الواعية المستفيضة لا عاطفيا قائما على الحدس والتخمين.

6. القرارات حسب (SIMON.H)

ووفق هذا المعيار تصنف القرارات إلى الأنواع التالية:[3]

- **القرارات المبرمجة:** هي تلك القرارات التي يتم اتخاذها بشكل روتيني أو متكرر، حيث أنها تتخذ في مواقف محددة وتخضع لقواعد معينة يتم في ظلها اتخاذ مثل هذه القرارات، هذه القواعد قد تكون عن عادات سابقة في اتخاذ القرار أو أساليب مبرمجة أو عبارة عن سياسات وأنظمة يجب إتباعها وتطبيقها

(1) خليل محمد حسن الشماع، **مبادئ الإدارة (مع التركيز على إدارة الأعمال)**، ط4، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص112.
(2) مصطفى يوسف كافي وآخرون، مرجع سابق، ص150.
(3) أحمد بن عبد الرحمان الشميمري وآخرون، **مبادئ إدارة الأعمال (الأساسيات والاتجاهات الحديثة)**، مكتبة العبيكة، الرياض،2004، ص ص116،117.

عند اتخاذ أي قرار، مثل هذه القواعد غالبا ما تكون مستمدة من الخبرة السابقة أو المعرفة الفنية بخصوص الأعمال يتم تنفيذها في مواقف محددة.

- **القرارات غير مبرمجة:** هي القرارات التي لا يمكن تطبيق القواعد والإجراءات المحددة سلفا، ونظرا لطبيعة هذا النوع من القرارات فإنها عادة ما تتضمن قدرا كبيرا من عدم التأكد، الأمر الذي يدفع متخذ القرار إلى أن يتخذ قراره دون أن تكون لديه معرفة كاملة بالنتائج التي سوف تترتب على قراره.

7. القرارات الروتينية وغير الروتينية

ووفق هذا المعيار تصنف القرارات إلى الأنواع التالية:[1]

- **القرارات الروتينية:** وهي تلك القرارات التي يتم اتخاذها بشكل متكرر في النشاط اليومي للمؤسسة، والتي يتم تطبيق الإجراءات والمعايير الموضوعية بالنسبة لها.
- **القرارات الغير الروتينية:** وتظهر الحاجة إليها عندما تكون المشكلة المراد حلها ذات طبيعة غير متكررة أو غير مألوفة وتتطلب أن تتم معالجتها على أساس فردي، وعندما تظهر مشكلة من هذا النوع لا يجد المدير أمامه سوابق وإجراءات جاهزة وموضوعية لمعالجتها، بل يجد أن عملية الاعتماد على خبرته وفطنته في إيجاد الحلول المناسبة لها.

8. من حيث تأثيرها الزمني

ووفق هذا المعيار تصنف القرارات إلى الأنواع التالية:[2]

- **قرارات طويل الأجل:** تتميز هذه القرارات بأنها تتضمن عادة إجراء تغيرات في الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، كما أن أثار هذه القرارات والنتائج المترتبة عليها تمتد إلى فترة طويلة نسبيا في حياة المؤسسة، ولهذا فان القيمة الزمنية للنقود لابد أن تؤخذ في الاعتبار عند صياغة قرارات الاستثمار في الطاقة الإنتاجية.
- **قرارات قصيرة الأجل:** فتتعلق معظمها باستغلال الطاقة الإنتاجية والإمكانيات الموجودة فعلا أو قرارات الإغلاق المؤقت للمؤسسة أو لأجزاء منها، أو قرارات توزيع الأرباح وهذه القرارات تغطى فترة قصيرة نسبيا وبالتالي فان أثر القيمة الزمنية للنقود يعتبر قليل الأهمية.

(1) جمال الدين لعويسات، **مبادئ الإدارة**، ط2، دار هوام للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص64،65.

(2) علي أحمد أبو الحسن، مرجع سابق، ص20.

ثانيا: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة حيث تزيد من صعوبة وكلفة هذه العملية، وقد يؤدي تأثير هذه العوامل إلى اتخاذ قرارات غير رشيدة، لذلك يتوجب على المؤسسة دراسة هذه العوامل التي لها تأثير على عملية اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها.

وتتمثل هذه العوامل في:[1]

1. **عوامل البيئة الخارجية:** وتتمثل في البيئة المحيطة التي تعمل في وسطها المؤسسة والتي لا تخضع لسيطرتها بل إن إدارة المؤسسة تخضع لضغوطها وتتمثل هذه العوامل في:
   - الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع؛
   - التطورات التقنية والتكنولوجية والبنى التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية؛
   - العوامل التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية مثل النقابات والتشريعات؛
   - درجة المنافسة التي تواجه المؤسسة في السوق؛
   - حيث إن هذه العوامل تجبر المؤسسة على اتخاذ قرارات قد لا ترغب في اتخاذها أو ليست في صالحها دائما.

بالإضافة إلى هذه العوامل هناك ضغوطات خارجية مثل ضغوط الرأي العام والضغوط الاقتصادية، ضغوط الأجهزة الإعلامية الرقابية، كل هذه العوامل تؤثر على قرارات المدير وتحد من فعاليته.

2. **عوامل البيئة الداخلية:** وتتمثل في العوامل التنظيمية وخصائص المؤسسة وهي عوامل كثيرة نذكر منها:
   - عدم وضوح نظام المعلومات داخل المؤسسة يفيد متخذ القرار بشكل جيد؛
   - عدم وضوح درجة العلاقة التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام؛
   - درجة المركزية وحجم المؤسسة وانتشار مالها الجغرافي؛
   - درجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة؛
   - مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية للمؤسسة؛
   - القرارات التي تصدر عن مستويات إدارية أخرى.

ويظهر تأثير هذه العوامل بجوانب متعددة ترتبط بما يلي:

---

(1) كحول صورية، **دور المحاسبة المالية في اتخاذ القرارات في الاقتصادية**، أطروحة دكتورا غير منشورة، تخصص محاسبة ونظم معلومات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018، ص ص82/81.

- الظروف المحيطة بمتخذ القرار؛
- تأثير القرار على مجموع الأفراد في المؤسسة؛
- الموارد الفنية والبشرية المتاحة أمام إدارة المؤسسة.

3. **عوامل شخصية ونفسية:** تتعلق هذه العوامل بالدرجة الأولى بالشخص متخذ القرار ومستشاريه ومساعديه الذين يشاركونه في اتخاذ القرار، وهذه العوامل تقسم إلى نوعين هما:

- **عوامل نفسية:** تتشعب الجوانب النفسية إلى بواعث نفسية لدى متخذ القرار والى المحيط النفساني المتصل به وأثره في عملية اتخاذ القرار من بين البدائل المطروحة، وأخيرا دور التنظيم في تكوين هذا المحيط النفساني ومقدار السلطة الممنوحة له، فإن كان تأثير العوامل ايجابيا سيصل سلوك متخذ القرار إلى مستوى كبير من السلامة والمنطق، وإذا كان سلبيا فهذا يعني أن الخلل وعدم الرشد سيكون في الغالب على القرارات الصادرة.
- **عوامل شخصية:** تتعلق بشخصية متخذ القرار فلكل فرد شخصيته ترتبط بالأفكار والمعتقدات التي يحملها والتي تؤثر على القرار الذي سيتخذه، وبالتالي يكون القرار متطابقا مع شخصية الفرد.

المطلب الثالث: أساليب اتخاذ القرار

أولا: أساليب تقليدية

1. **أسلوب الحدس الشخصي:** يعتمد هذا الأسلوب على الشخص متخذ القرار، حيث يستمد المدير حكمه على الموقف والمشكلة المرتبطة به من واقع خبراته الشخصية وخلفياته الثقافية والمعلومات المتاحة لديه، وهو أسلوب جدلي يفتقد للأساس العلمي السليم حيث يعتمد على التكوين النفسي لمتخذ القرار.

ويتميز هذا الأسلوب بالعديد من المزايا من بينها السرعة في اتخاذ القرارات والتمكن من معالجة المشكلات الروتينية ذات الأثر المحدود، فضلا عن الاستفادة من طاقة الإبداع والابتكار عند المدير متخذ القرار.

وعلى الرغم من هذه المزايا إلا أن هناك العديد من العيوب يتمثل أهمها في أنه يحرم المؤسسة من الاستفادة من الأساليب الأخرى الأكثر نجاحا في اتخاذ القرارات، وذلك إذا ما أصر المديرون الاعتماد على هذا الأسلوب وحده في اتخاذ قراراتهم، كما أنه قد لا تتوافر لدى متخذي القرارات أية قدرات على الإبداع أو الابتكار، مما قد يترتب على ذلك اتخاذ قرارات خاطئة تأتي بنتائج عكسية. [1]

(1) فتحي أحمد ذياب العواد، مرجع سابق، ص118.

2. العصف الذهني: وهذا الأسلوب عبارة عن هجوم خاطف وسريع على مشكلة معينة، ويقوم المشاركون في العصف الذهني بإطلاق العديد من الأفكار وبسرعة حتى تأتي الفكرة لتحقيق الهدف وتحل المشكلة. وهذا الأسلوب عادة يعتمد على مفاجأة المشتركين في حل المشكلة وإثارة ذهنهم وتطوير حلول عديدة بديلة ثم مناقشة سريعة لهذه البدائل حتى يمكن الوصول إلى أفضل حل. [1]

3. أسلوب دلفي: أتى اسم هذا الأسلوب من معبد دلفي اليوناني الذي كان يؤمن به الناس استجلابا للمعلومات في المستقبل، أتى اسم هذا الأسلوب من معبد دلفي اليوناني الذي كان يؤمن به الناس استجلابا للمعلومات في المستقبل، وهذا الأسلوب يعتمد على تحديد البدائل ومناقشتها غيابيا في اجتماع أعضاءه الغير موجودون وجها لوجه. وتتمثل خطوات هذا الأسلوب في الآتي:[2]

- تحديد المشكلة ويلاحظ هنا أن المشكلة معروفة بشكل مسبق؛
- تحديد أعضاء الاجتماع من الخبراء وذوي الرأي؛
- تصميم قائمة أسئلة تحتوي على تساؤلات عن بدائل الحل أو سلوك المشكلة وتأثير بدائل الحل عليها؛
- إرسال قائمة الأسئلة إلى الخبراء كل على حدى طلبا لرأيهم، ثم تحليل الإجابات واختصارها وتجميعها في مجموعات متشابهة؛
- كتابة التقرير المختصر بالإجابات؛
- إرسال التقرير المختصر مرة ثانية طلبا لمعرفة رد فعلهم بالنسبة لتوقعاتهم عن الحلول والمشكلة؛
- تعاد الخطوات كل من الخطوة الخامسة والسادسة والسابعة مرة أخرى؛
- يتم تجميع الآراء النهائية ووضعها في شكل تقرير نهائي عن أسلوب حل المشكلة بالتفصيل.

هذا الأسلوب وإن كان يأخذ فترة طويلة انتظارا لمعرفة آراء وردود أفعال الخبراء وكتابة التقرير، إلا أنها تناسب المشاكل المعقدة التي قد تتحمل الانتظار أو التخطيط طويل الأجل.

ثانيا: أساليب حديثة

يوجد العديد من الأساليب الحديثة لاتخاذ القرارات ومن بينها:

1. شجرة القرارات: ترجع جذور شجرة القرارات إلى مدخل النظم في اتخاذ القرارات والذي يقوم على التفاعل بين الأدوات والوسائل المستخدمة لاتخاذ القرار وبين البيئة المحيطة باتخاذ القرار بحيث صور كونتروأدونيل

(1) عبد السلام أبو قحف، **أساسيات التنظيم والإدارة، دار الجامعة الجديدة للنشر**، الإسكندرية،2006، ص150.

(2) عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **أساسيات تنظيم وإدارة الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2004، ص ص 149/148.

هذا الأسلوب على شكل شجرة تتفرع منها ثلاث متغيرات هي البدائل المطروحة لحل المشكلة موضوع القرار، الاحتمالات والتي تمثل الكسب المتوقع أو الخسارة، القيم التي تمثل إجمالي العوائد المتوقعة خلال الفترة. [1]

2. البرمجة الخطية: أحد أكثر الأساليب الكمية استخداما في تمثيل مشاكل تحليل القرار وحلها فالتطبيقات الخطية العملية واسعة الاستخدام وتشمل جدولة الإنتاج، جدولة العاملين، وتوزيع الموارد واختبار المحفظة المالية. [2]

وعادة تكون مشاكل البرمجة الخطية مشاكل تعظيم الربح أو تدني التكلفة، وعادة ما تقيس متغيرات القرار مستوى الأنشطة.

3. أسلوب تحليل التعادل: ويقوم هذا الأسلوب على أساس تحليل العلاقة بين الإيرادات والتكاليف الخاصة بكل بديل من البدائل، حيث هذه التكاليف تشمل التكاليف الثابتة وهي التكاليف التي تتحملها المؤسسة سواء أنتجت أو لم تنتج مثل الإيجارات وأقسام الاستهلاك والتكاليف المتغيرة وهي التي ترتبط بالإنتاج مثل تكلفة المواد الخام. [3]

وأسلوب تحليل التعادل يمكن استخدامه في اتخاذ العديد من القرارات:

- قرارات تحديد الطاقة الإنتاجية أو حجم الإنتاج المطلوب ومن ثم تحديد المدخلات اللازمة لتحقيق هذا الحجم؛
- قرارات التسعير؛
- قرارات تخطيط الأرباح.

ولاتخاذ القرارات السابقة من خلال تحليل التعادل فإن الأمر يتطلب حساب ما يسمى بحجم التعادل وحجم التعادل هو ذلك المستوى من الإنتاج الذي تتساوى عنده الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية أي أن المؤسسة عند هذا الحجم لا تحقق أرباحا ولا تتحمل الخسائر.

(1) نواف كنعان، **اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص196.

(2) فاهبد لطفي وآخرون، **نظم دعم القرارات (إدارة عمليات وبحوث عمليات)**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 229.

(3) عبد الغفار حنفي، **أساسيات إدارة منظمات الأعمال (الوظائف والممارسات الإدارية)**، الدار الجامعية، الإبراهيمية، 2006، ص ص98،97.

4. لوحة القيادة المالية: تجميع منظم للمعلومات تسمح للمسير وبشكل سريع بمعرفة ما إذا كان سير نشاط المؤسسة وأجهزتها الرئيسية هو نفس ما تم تقديره وتخطيطه ووضع الانحرافات المحتملة له وتوضيحها. [1]

(1) لمين علوطي، نذير راقي، **لوحة القيادة كأداة لمراقبة التسيير في المؤسسات الاقتصادية العمومية (دراسة حالة شركة سونلغاز بالمدية)**، مجلة دراسات، العدد 28 ،2017، ص 83.

المبحث الثاني: اتخاذ القرارات التمويلية

إن الهدف الأساسي للمؤسسة هو تشكيل مزيج للهيكل التمويلي يكون بأقل تكلفة وأعلى عائد، فالأداء المالي الجيد يتوقف على قدرة المؤسسة في تشكيل توليفة مناسبة للهيكل التمويلي ومدى استخدام للمصادر التمويلية المتاحة أمامها، بما يضمن تحقيق التوازن المالي للمؤسسة وتعظيم مردوديتها.

المطلب الأول: مفهوم القرارات التمويلية

تحدد القرارات التمويلية الطريقة التي تحصل فيها المؤسسة على مصادر الأموال سواء كان التمويل بالملكية فقط آو بالديون والملكية، فالمزج بين مصادر التمويل (أموال الملكية والقروض) يصطلح عليه بهيكل التمويل.

أولا: مفهوم التمويل

1. تعريف التمويل

يعرف بأنه: البحث والحصول على الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف المسطرة.[1]

كما يعرف: هو عملية تقديم الأموال أو الحصول عليها من الجهات المختلفة سواء كانت مؤسسات تمويل أو شركات أو أفراد لطالبيها، بغرض الاستفادة من هذه الأموال استهلاكيا أو استثمارها في المشاريع الإنتاجية والهدف من هذه العملية هو الحصول على أرباح.[2]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن للتمويل مجموعة من الخصائص تتمثل في:[3]

- **الاستحقاق:** يعني أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها فيه بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.
- **الحق على الدخل:** وهو يعني أن مصدر التمويل له الحق الأول بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها من سيوله أو دخل مؤسسة.

---

(1) مفيدة يحياوي، **تحديد الهيكل المالي الأمثل في مؤسسات عمومية الاقتصادية الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 03، 2002، ص 86.

(2) قتيبة عبد الرحمان العاني، **التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2013، ص 53.

(3) محمد بوشوشة، **مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2007، ص 07.

- **الحق على الموجودات:** إذا عجزت المؤسسة عن تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو الموجودات المتداولة تلجأ إلى استخدام الموجودات الثابتة وهنا يكون الحق لمصدر التمويل الأول بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها قبل تسديد أي التزامات أخرى.
- **الملائمة:** وهي تعني أن تنوع مصادر التمويل وتعددها تعطي للمؤسسة فرصة اختيار المصدر التمويلي الذي يناسب المؤسسة في التوقيت والكمية والشروط والفوائد.

2. أنواع التمويل

يمكن تصنيف التمويل بالاعتماد على عدة معايير أهمها:

- **التصنيف على أساس المصدر:** وتصنف إلى:

✓ **تمويل خارجي:** يعني تمويل الاستثمارات الجديدة في المؤسسة بالاعتماد على الأموال التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية، وتحصل المؤسسة على تلك الأموال بشروط وإجراءات يحدده سوق المال وعائد الفرصة البديلة وبالتالي تحتاج عمليات التمويل الخارجية إلى وقت أطول من التمويل الداخلي وذلك من أجل دراسة الوضع المالي والشروط والتكلفة والعائد المتوقع. (1)

✓ **تمويل داخلي:** يقصد به مقدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية وكذلك زيادة رأسمالها العامل من الأموال الذاتية للمؤسسة ويشمل التمويل الداخلي الفائض النقدي المتولد من العمليات الجارية وكذلك ثمن بيع الأصول الثابتة، ويمكن التمييز بين نوعين من التمويل الداخلي من خلال الهدف من التمويل. (2)

- **النوع الأول:** وهو التمويل الداخلي يهدف إلى المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.
- **النوع الثاني:** وهو التمويل الداخلي بهدف التوسع في نشاط المؤسسة الاستثماري.

- **التصنيف على أساس المدة:** ويصنف التمويل على أساس المدة إلى: (3)

✓ **تمويل طويل الأجل:** وهو التمويل الذي يمنح للمؤسسات ويمتد أكثر من سبعة سنوات، حيث يكون موجه لتمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل وذلك نظرا أن نشاطات الاستثمار عمليات تقوم بها المؤسسة لفترات طويلة بهدف الحصول على وسائل إنتاج أو مباني أو أراضي وغيرها.

---

(1) محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص ص 25/22.

(2) منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، ط2 دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 289.

(3) محمد بوشوشة، **مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 9.

- ✓ **تمويل متوسط الأجل:** وهو ذلك التمويل الموجه لتمويل الجزء الدائم من الاستثمارات، أو تمويل المشروعات تحت التنفيذ والتي تمتد من سنة إلى 7 سنوات.
- ✓ **تمويل قصير الأجل:** هو ذلك التمويل الذي لا تفوق مدته سنة واحدة ويستعمل هذا التمويل لتمويل الاحتياجات المالية المؤقتة ولتمويل الاستثمارات في الأصول المتداولة.

ثانيا: القرار التمويلي

1. تعريف القرار التمويلي

يعرف بأنه: القرار الذي يبحث عن الكيفية التي تتحصل عليها المؤسسة على الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات. (1)

كما يعرف: القرار الذي يتعلق بأنواع مصدر الأموال وكيفية الحصول عليها والموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأسمال أمثل. (2)

من خلال ما سبق نستنتج أن القرار التمويلي عبارة عن العملية التي تبحث المؤسسة من خلالها عن طريق الحصول على الأموال الضرورية لإنعاش مشاريعها الاستثمارية.

2. العوامل المؤثرة في القرار التمويلي: يتأثر القرار التمويلي بجملة من العوامل التي تلعب دورا أساسيا في اتخاذه والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند دراسته، وتتمثل هذه العوامل في: (3)

- **عنصر الملائمة:** يتحقق ذلك من خلال الحرص على أن يكون مصدر التمويل ملائما ومتوافقا مع المجال الذي تستخدم فيه الأموال فالملائمة بين مصادر التمويل ومجال الإنفاق والاستخدام من العناصر الأساسية التي يجب مراعاتها في اتخاذ القرار التمويلي.
- **وضع السيولة النقدية للمؤسسة:** يجب على متخذ القرار التمويلي أن يكون عارفا بالوضع المالي للمؤسسة، وملما بحالة السيولة النقدية ومدركا لسياسات التي تنتهجها المؤسسة في إدارة تلك السيولة،

(1) مليكة زغيب، إلياس بوجغادة، **دراسة صناعة قرار التحويل بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير وعلوم التجارية**، جامعة مسيلة، يومي: 2009/04/15/14، ص 02.

(2) محمد جمام، أميرة دياش، **أثر قائمة تدفقات نقدية في اتخاذ القرارات التمويلية، دراسة حالة البنوك التجارية لولاية جيجل**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، عدد 4، 2015، ص 07.

(3) محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في تحليل المالي الائتماني**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 277.

ففي حالة ما إذا كان وضع السيولة حساسا وحرجا في المؤسسة هنا تكون المؤسسة مضطرة للبحث عن مصادر تمويل طويلة أجل لتجنب الضغط على سيولة مستقبلا.

- **القيود المفروضة على المؤسسة:** من أمثلة هذه القيود سياسة توزيع الأرباح داخل المؤسسة أو قيود على مصادر تمويل أخرى، لذا يجب على متخذ القرار التمويلي دراسة مختلف تلك القيود المفروضة وتحليلها ودراستها.
- **المزايا الضريبية:** تعتبر المزايا الضريبية من أبرز العوامل المؤثرة في القرار التمويلي، إذ أن مصادر التمويل الخارجية تحقق وفرات ضريبية تخفض من المتوسط المرجع لتكلفة الأموال لذا يجب مراعاة تلك المزايا الضريبية في عملية اتخاذ القرار التمويلي.
- **التكلفة المختلفة لمصادر التمويل:** إذ يجب على متخذ القرار التمويلي مراعاة تكلفة مصادر التمويل المختلفة التي يمكن اعتمادها في تمويل المؤسسة والوقوف على تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر.

ثالثا: الهيكل التمويلي ومحدداته

1. تعريف الهيكل التمويلي والهيكل التمويلي الأمثل

يعرف الهيكل التمويلي بأنه: توليفة مصادر التمويل التي اختارتها المؤسسة لتغطية مشاريعها ويتكون الهيكل التمويلي من مجموعة العناصر التي تشكل جانب الخصوم في الميزانية العامة سواء كانت هذه العناصر طويلة أو قصيرة الأجل وسواء كانت أموال دين أو أموال ملكية. [1]

ويعرف كذلك: توليفة مكونة من مجموع مصادر التمويل التي تم اختيارها من قبل المؤسسة لتغطية استثماراتها، وتتكون من العناصر المكونة لجانب الخصوم في قائمة المركز المالي. [2]

من خلال التعريفين نستنتج أن مفهوم الهيكل التمويلي يختلف عن هيكل رأسمال الذي يتضمن فقط مصادر التمويل طويلة الأجل والتي تضم القروض الطويلة الأجل والسندات وأموال الملكية.

(1) عاطف وليد أند راوس، **التمويل والإدارة المالية**، دار الفكر الجامعي، 2007، ص 401.

(2) نبيلة سهايلية، جبار بوكثير، **عناصر الهيكل المالي وأثرها على القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مجمع صيدال الجزائري)**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5 ،2017، ص243.

حيث تختار المؤسسة هيكلها التمويلي في ضوء العديد من المقاييس ومع تغير هذه المقاييس يتغير هيكلها التمويلي، غير أنه يجب أن يكون لدى إدارة المؤسسة تصور محدد للهيكل التمويلي في ضوء هذه التغيرات وذلك بوضع هيكل تمويلي محدد يوضح الرؤية أمام متخذ القرار التمويلي.

أما الهيكل التمويلي الأمثل يعرف بأنه: الهيكل الذي يؤدي إلى تدني تكلفة رأسمال إلى أدنى حد ممكن. [1]

كما يعرف: مدى إمكانية اختيار المؤسسة لنسبة تمويل معينة بين كل من الأموال الخاصة والديون بالشكل الذي يؤدي إلى تدني تكلفة رأسمال إلى أقصى حدد ممكن وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة. [2]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الهيكل التمويلي الأمثل لأي مؤسسة يعتمد على نوع مصادر التمويل التي اختارتها المؤسسة لتمويل مشاريعها الاستثمارية، حيث تتميز هذه المصادر بالتكلفة المنخفضة والعائد المرتفع.

ثانيا: العوامل المؤثرة على الهيكل التمويلي

هناك مجموعة من العوامل تؤثر على الهيكل المالي يتمثل في: [3]

1. المخاطر التشغيلية: وهي المخاطر المتعلقة بنشاط المؤسسة أو عملياتها الرئيسية في وقت لا تتحصل المؤسسة على أي دين، مثل مخاطر التكنولوجيا المرتبطة بالمنتج ومخاطر تغير أذواق المستهلكين وغيرها، فكلما زادت هذه المخاطر كلما قلت قدرة الشركة على استخدام الدين لان استخدام المزيد من الدين سيزيد من الخطورة، فمثلا المؤسسات المنتجة للمواد الأولية والتي لديها عقود بيع طويلة الأجل تكون مخاطر أعمالها أقل من مؤسسات تنتج سلع كمالية وتتعرض لتقلب حجم المبيعات فالأولى تستطيع أن تزيد من ديونها بشكل أكبر، لأن الديون يترتب عليها أعباء ثابتة مما يعني أن المؤسسة تحتاج إلى إيرادات ثابتة.

---

(1) عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، دار الجامعية الجديدة 2002 ص 335.

(2) بكاري بلخير، ضيف ايوب، **محددات الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تطبيقية لعينة عاملة في قطاع لقطاع الخدمات بولاية ورقلة)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 01 ،2017، ص593.

(3) راجع :- عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية (نظرية وتطبيق)**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2008،ص ص 438/437.

- حركاتي نبيل، **محددات الهيكل التمويلي للشركات الصناعية المساهمة لولاية سطيف**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 18، 2018، ص ص222/221.

2. الوفرات الضريبية: من بين أهم المزايا التي تتمتع بها القروض كمصدر تمويلي للمؤسسة، حيث إن فوائدها تعتبر من بين التكاليف التي تخصم من الإيرادات قبل حساب الضريبة على الأرباح، وهذا من شانه أن يولد وفرات ضريبية تترك أثار ايجابية على النتيجة الصافية للمؤسسة.

وتشير تنبؤات نماذج الوفر الضريبي إلى انه عندما تخضع أرباح المؤسسة للضريبة على الدخل فان زيادة نسبة القروض بالهيكل التمويلي سوف تؤدي إلى انخفاض الضرائب المستحقة على المؤسسة (انخفاض العبء الضريبي) وبالتالي إلى ارتفاع التدفقات النقدية بعد الضريبة ومن ثم زيادة قيمة المؤسسة. وعلى ذلك يتوقع أن تعتمد المؤسسات ذات معدلات الضريبة الحدية المرتفعة على المزيد من الديون بهياكلها التمويلية بالمقارنة مع الشركات ذات المعدلات الضريبية الحدية المنخفضة، وبالتالي يتوقع وجود علاقة طردية بين معدل الضريبة على دخل الشركة كمؤشر للوفرات الضريبية للاقتراض ونسبة الديون بهيكلها التمويلي.

3. المرونة التمويلية: وهي قدرة المؤسسة على الحصول على قروض وذلك بشروط ملائمة وأسعار فائدة معقولة تحت مختلف الظروف لأنه من المعروف أن المقرض دائما يبحث عن المؤسسة (المقترض) ذات المركز المالي القوي لضمان حقوقه خاصة الظروف الاقتصادية الرديئة، وعليه فعندما تكون العوامل الأخرى مشجعة على استخدام الدين والمرونة التمويلية غير متوفرة، فهذا يعني هيكل تمويلي بنسبة دين أقل.

3. درجة تحفظ أو جرأة الإدارة: إن إدارة المؤسسة هي مجموعة من الأشخاص الذين تحكمهم عوامل سلوكية، فالموظفين منهم من يتصف بالجرأة والإقدام على الخطر، ومنهم من يتصف بالتحفظ والخوف من الخطر، والدين كما هو معروف يعمل على زيادة المخاطر، ومن هنا قد تميل تركيبة الهيكل التمويلي إلى استخدام دين أقل برغم من ملائمة العوامل الأخرى بسبب تحفظ الإدارة.

4. معدل الفائدة: تؤثر معدلات الفائدة على القروض تأثيرا مباشرا على قرارات الاقتراض، فكلما ارتفعت معدلات الفائدة أصبحت المؤسسات اقل استعدادا لتمويل استثماراتها الجديدة بالقروض، حيث تعتبر تكلفة الأموال من المعايير الأساسية المستعملة في المفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة، وهو نفس ما ذهب إليه كل من **Weston & Brigham** سنة (1993) اللذان أكدا على وجود علاقة عكسية بين أسعار الفائدة ونسبة القروض في الهياكل التمويلية للمؤسسات.

5. طبيعة الصناعة: يرتبط قطاع النشاط (الصناعة) بمحددات كثيرة للهيكل التمويلي والتي وردت في النظريات الرئيسية، مثل الإفلاس، التصفية، عدم تماثل المعلومات، فنجد مثلا المؤسسات التي لها أصول ملموسة مثل

شركات الفندقة، صناعة السفن، سيكون لها قيمة تصفوية كبيرة عند إفلاسها وسيساهم ذلك في تفاصيل عدم تماثل المعلومات لديها وهو ما يشجعها على الاقتراض أكثر، عكس الشركات الأخرى التي لديها نسبة اكبر من الأصول الغير ملموسة ،حيث توصل كلا من **Graham & Harvey** (2001) إلى أهمية خصائص قطاع النشاط في التأثير على سياسة الهيكل التمويلي للمؤسسة ،حيث وجدا أن الشركات التي تعمل في نفس قطاع النشاط لها نسب اقتراض متشابهة ،وان معدلاتها تبقى مستقرة مع مرور الزمن.

6. درجة التخصص: كلما اتجهت المؤسسة نحو التخصص كلما ارتفعت تكلفة الإفلاس لديها وذلك بالمقارنة مع مؤسسات أخرى مماثلة تتبع سياسة التنويع، ولما كان الاقتراض من شانه أن يزيد من مخاطر الإفلاس، فانه من المتوقع أن تميل المؤسسات التي تعتمد على إنتاج منتوج واحد إلى تخفيض نسبة القروض في هيكلها التمويلي تجنبا للمزيد من المخاطر.

7. عمر المؤسسة: يقاس عمر المؤسسة بعدد السنوات التي مضت منذ تأسيسها ومباشرة أعمالها ،ويعتبر هذا المؤشر مقياسا أساسيا لسمعة المؤسسة وشهرتها وقدرتها على الاستمرار في النشاط الاقتصادي ،فكلما كان عمر المؤسسة كبير كلما زادت قدرتها في الحصول على القروض من الأطراف الخارجية ،أي أن العلاقة بين عمر الشركة وبين نسبة المديونية في هيكلها التمويلي علاقة ايجابية حسب نظرية الموازنة، على النقيض من ذلك ترى نظرية ترتيب أفضلية مصادر التمويل أن العلاقة بين عمر المؤسسة ونسبة المديونية عكسية، بسبب مشكل عدم تماثل المعلومات الذي تعاني منه الشركات الحديثة في النشاط بشكل اكبر مقارنة بالمؤسسات القديمة وهو ما يدفعها إلى الاقتراب أكثر من الأموال المقترضة.

8. هيكل الأصول: كشفت نتائج بعض الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول ونسبة الاقتراض فكلما زادت نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول زاد اعتماد المؤسسة على الأموال الخاصة وهو ما أكده Marsh(1982) حيث يرى أن تمويل المقرضين للأصول الثابتة يعرضهم لمخاطر اكبر بسبب الانخفاض الشديد الذي تتعرض له قيمة تلك الأصول في حالة التصفية، بالإضافة لذلك فان ارتفاع نسبة الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول يؤدي إلى ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة إلى إجمالي التكاليف بسبب حجم اهتلاك الأصول الثابتة ،وهذا ما جعل أرباح المؤسسة شديدة الحساسية لأي تغير صغير في المبيعات، وفي هذه الحالة يكون التمويل بالاقتراض عاملا لزيادة التقلب وعدم الاستقرار في الأرباح المتاحة للمساهمين.

إلا أن هناك من يرى العكس، حيث أن الشركات التي تحوز على نسبة كبيرة من الأصول الثابتة في هيكل أصولها والتي يمكن لها أن تقدمها كضمان للدائنين، ستلجأ إلى الاعتماد أكثر على التمويل بالقروض بسبب سهولة الحصول عليها مقارنة بمصادر التمويل الأخرى.

ثالثا: مناهج الهيكل التمويلي

هناك ثلاثة مناهج تستخدم في تحديد الهيكل التمويلي وهي:[1]

1. منهج التوازن: يفترض هذا المنهج وجود حالة توازن ومرونة مالية للهيكلالتمويلي، وهذا يتطلب حساب تكلفة رأسمال في ضوء البدائل التمويلية المتاحة من مصادر التمويل المختلفة، فيظل افتراضات محددة وهي أن هناك عائد متوقع، وفي حالة معينة للعرض والطلب على الأموال في السوق المالي يتحدد على أساس اتجاهات أسعار الفائدة، ثم القيام باختبار المزيج التمويلي والذي يصاحبه أقل تكلفة تمويل.

2. منهج التوازن المقارن: يفترض وجود معدل عائد إضافي يجب تحقيقه بالإضافة لتكلفة الأموال، ولذلك يتم وضع العديد من الخطط المالية التي تحتوي على مزيج تمويلي مختلف وتقوم بتحديد أثر كل خطة على تكلفة الأموال، وبالتالي الوصول إلى العائد الإضافي المطلوب وبمقارنة هذه الخطط يمكن اختيار المزيج التمويلي المناسب للمؤسسة.

3. منهج التوازن الحركي الديناميكي: بفرض وجود متغيرين يؤثران في اختيار المزيج التمويلي وهما المخاطر المالية ومخاطر الأعمال، حيث يتأثران بقيود البيئة الداخلية والبيئة الخارجية المحيطة بالمؤسسة وبمجموعة من العوامل المتمثلة في مدة الائتمان، مدى توفر المعلومات، وجود سياسة مالية واضحة محددة المعالم، على أن يتم اتخاذ القرار **التمويلي** في ضوء قيود لا يمكن الاستغناء عنها مثل التكلفة، المركز الائتماني للمؤسسة، مجال استخدام الأموال، القرارات المالية التي اتخذت في الماضي...الخ. وفي ضوء العمليات الإنتاجية والتسويقية ودرجة استغلال الأصول والموارد الإنتاجية لان ذلك يؤدي إلى تغير المزيج التمويلي مع كل تغير في حجم أعمال المؤسسة.

(1) أنفال حدة خبيزة، **تأثير الهيكل المالي على إستراتيجية المؤسسة الصناعية (دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة)** مذكرة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص ص5/4.

المطلب الثاني: مكونات الهيكل التمويلي وتكلفتها

أولا: مكونات الهيكل التمويلي

تتمثل مكونات الهيكل **التمويلي** في مختلف مصادر التمويل التي تعتمد علها المؤسسة في تمويل استثماراتها وتتمثل هذه المصادر في:

1. **مصادر التمويل قصيرة الأجل:** ويقصد بها المبالغ التي تحصل عليها المؤسسة من مصادر مختلفة لمدة لا تزيد عن سنة، ويستخدم هذا النوع من التمويل، للتمويل العمليات الجارية، وتتمثل مصادر التمويل القصيرة الأجل في الائتمان المصرفي وتكون فيها قروض لمدة سنة [1]، ومصادر التمويل القصيرة الأجل هي:

– **الائتمان التجاري:** يعتبر إحدى مصادر التمويل القصير الأجل الناتج عن الحصول على مشتريات من المواد الخام عن طريق الموردين بالدين، ومن أهم ميزاته أنه يعتمد على حجم النشاط فإن زادت المبيعات زاد حجم الذمم الدائنة. كما أنه لا يحمل فائدة مثل مصادر تمويل أخرى. [2]

– **الائتمان المصرفي:** هو عبارة عن قروض تحصل عليها المؤسسة من البنوك وتكون مدتها قصيرة الأجل وواجبة السداد خلال مدة لا تزيد عن سنة، وهذه القروض لا تتم بشكل تلقائي وإنما تخضع للتفاوض بين المؤسسة والبنك، فعندما تحتاج المؤسسة إلى أموال لفترة قصيرة ولا يمكن توفيرها عن طريق الائتمان التجاري فهنا تلجأ إلى الائتمان المصرفي، ويتميز هذا النوع من التمويل بأنه أقل تكلفة من الائتمان التجاري في الحالات التي تفشل فيها المؤسسة في الاستفادة من الخصم النقدي. [3]

– **الأوراق التجارية:** تستخدم المؤسسات القوية ماليا سواء كانت كبيرة أو متوسطة هذا النوع من التمويل وذلك بأن تطرح المؤسسة ما يسمى بالسند حيث يقوم بشرائه مستثمرون مقابل فائدة تدفعها المؤسسة المقترضة، مدة هذا السند تكون أقل من سنة حيث تلجأ المؤسسة إلى هذا النوع من التمويل عندما يكون مركزها المالي قوي، وتعتبر تكلفة هذا المصدر أقل من تكلفة المصدرين السابقين. [4]

---

(1) هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن،2000، ص 79.

(2) مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، **أساسيات الإدارة المالية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ص 328.

(3) عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سابق، ص 352.

(4) هيثم محمد الزعبي، مرجع سابق، ص 85.

2. مصادر التمويل متوسطة الأجل: يتم اللجوء إلى هذا النوع من التمويل من أجل القيام بعملية توسيع على أصول الثابتة لتطوير المنتجات في مدة تزيد عن سنة وتقل عن 7 سنوات، حيث يتم سداد قيمة الدين من خلال الأرباح المتحصل عليها خلال هذه السنوات، ومن أهم مصادر تمويل متوسطة الأجل نجد ما يلي:[1]

- **قروض متوسطة الأجل:** وهي عبارة عن مبالغ مالية تحصل عليها المؤسسة من البنوك التجارية أو البنوك المتخصصة بهدف شراء أصول تساعد المؤسسة في زيادة الإنتاج، وتكون هذه القروض مضمونة بأصول المؤسسة أو أي ضمانات أخرى وتقترن بمجموعة من الشروط تحددها المؤسسة المانحة بهدف ضمان حقها، تدفع قيمة القرض في شكل أقساط تدفع للبنك، معدل الفائدة في النوع من القروض يكون أعلى من معدل الفائدة في القروض القصيرة الأجل وذلك بهدف تعويض البنوك لتخليها عن أموالها لفترة أطول.

- **التمويل بالاستئجار:** هو عبارة عن عقد إيجار يترتب عليه عملية تحويل شبه كلي للمخاطر والمنافع المتصلة بملكية الأصول بصفة شبه كلية للمستأجر، ويمكن أن يتم تحويل الملكية للأصل محل عقد الإيجار التمويل عند نهاية العقد أو لا يتم، ومن المخاطر التي ستحول من المؤجر إلى المستأجر بموجب عقد الإيجار التمويلي نذكر:[2]

- ✓ التقادم التقني للأصل؛
- ✓ تقلبات أسعاره في السوق وانخفاض طاقته الإنتاجية.

أما بالنسبة للمنافع نذكر:

- ✓ نواتج استخدام الأصل؛
- ✓ فائض القيمة الناتج عن عملية التنازل.

إن جوهر التمويل بالاستئجار يتمثل في أن المستأجر سيحتفظ بالأصل خلال الفترة الأساسية من عمره الإنتاجي وأنه سيحصل على كل المنافع الناتجة عن استخدام الأصل خلال هذه الفترة، فالمستأجر هنا هو مالك فعلي للأصل محل العقد أما الإيجار فهو مجرد أسلوب تمويل لعملية شراء الأصل.

(1) نفس مرجع سابق، ص 95.

(2) عبد الرحمان عطية، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي مالي**، الجزائر، ط2 ،2013، ص 175.

3. مصادر التمويل طويلة الأجل: نتيجة كبر حجم المؤسسات وتوسع نشاطاتها وزيادة الطاقة الإنتاجية كل هذا يدفعها إلى اللجوء إلى مصادر تمويل طويلة الأجل، هذا النوع من التمويل يستحق الدفع بعد فترة زمنية تزيد عن العام. ويمكن تقسيم مصادر تمويل الطويل الأجل إلى نوعين أساسيين وهما أمول الملكية وأموال المقترضة.

- **أموال الملكية:** وتتمثل في:

✓ **الأسهم العادية:** يعرف السهم العادي بأنه عبارة عن مستند يعبر عن الملكية والسهم العادي له قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية، وتتمثل القيمة الاسمية في القيمة التي تم إصدار السهم بها والمنصوص عليها عند عقد التأسيس، أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة بند حقوق الملكية في المركز المالي للمؤسسة مخصوما منها الأسهم الممتازة (مع علاوة إصدارها) مقسومة عل عدد الأسهم العادية، أما القيمة السوقية فهي القيمة التي يباع بها السهم وقد تكون أكبر أو أصغر من القيمة الاسمية أو الدفترية. [1]

ومن أهم مزايا الأسهم العادية ما يلي: [2]

- تمثل أسهم العادية رأسمال شركات المساهمة؛
- تمثل الوسيلة الرئيسية والأساسية لتمويل طويل الأجل؛
- تصدر الأسهم العادية مرة واحدة خلال مدة حياتها؛
- لا تحمل الأسهم العادية المؤسسة أعباء كبيرة كما هو الحال في الممتازة؛
- تتميز بأنها أقل تكلفة؛
- لن يحصل أصحاب الأسهم العادية على أية فوائد إذا خسرت المؤسسة أو لم توزع أرباحا أو وزعت جزءا بسيطا على أصحاب أسهم الممتازة؛
- زيادة عدد الأسهم العادية يقوي المركز المؤسسة المالي؛
- تتميز الأسهم العادية بسرعة تداولها في السوق المالي.

أما عيوبها فتتمثل في: [3]

(1) مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين سلامة، مرجع سابق، ص 252.

(2) هيثم محمد الزعبي، مرجع سابق، ص 88.

(3) أيمن الشنطي، عامر الأشقر، **مقدمة في التحليل المالي**، دار البداية، عمان، 2008، ص 70.

- يؤدي التوسع في إصدارها إلى زيادة قاعدة المالكين وبالتالي تؤثر على سلطة المالكين المسيطرين حاليا؛
- توسيع قاعدة توزيع الأرباح وبالتالي تدني العوائد نتيجة لانخفاض الأرباح المحتجزة لإعادة الاستثمار،
- قد تكون كلفة إصدارها عالية من ناحية الإجراءات؛
- الأرباح الموزعة تخضع للضريبة الأمر الذي يزيد من كلفتها بالمقارنة مع الدين.

✓ **الأسهم الممتازة:** وهي التي تمنح لمالكها حقوق إضافية لا يتمتع بها صاحب السهم العادي مثل أن يحصل مالكها على أسبقية على حملة الأسهم العادية في الحصول على نسبة أرباح من المؤسسة، كما أن مالكها يتمتع بأولوية في الحصول على حقوقه عند تصفية الشركة قبل حامل الأسهم العادية، وبعد حملة السندات. (1)

وأهم ما يميز الأسهم العادية عن الممتازة ما يلي: (2)

- لا يؤدي عدم دفع فوائدها إلى إفلاس المؤسسة كما هو الحال في فوائد السندات؛
- عوائدها مقتصرة على نسبة معينة؛
- ليس لها أصوات (إلا في حالات معينة) لذا لا يؤثر إصدار مثل هذه الأسهم في سيطرة الإدارة القائمة؛
- تزيد هامش أمان للمقترضين وتوسع قاعدة الافتراض وتحسن الصورة الائتمانية للمؤسسة المصدرة؛
- تقلل احتمالات تأثر الشركة بالأوضاع الاقتصادية السلبية.

✓ **الأرباح المحتجزة:** يدعي البعض أنها عبارة عن أموال مجانية لا تكلفة لها فالأرباح المحتجزة تمثل أرباحا تحققت غير أن المؤسسة قامت باحتجازها بدلا من توزيعها على حملة أسهم وذلك بهدف استخدامها في تمويل الاستثمارات المختلفة غير أن هذا غير صحيح لأن هذه الأرباح المحتجزة تمثل تكلفة من وجهة نظر حملة أسهم وتتمثل هذه التكلفة في مقدار العائد الذي كان يمكنهم الحصول عليه لو أن المؤسسة وزعت هذه الأرباح وقام حملة الأسهم باستخدامها في استثمارات بديلة. (3)

وأهم ما يميز الأرباح المحتجزة ما يلي:(4)

- مصدر متاح لكل المؤسسات الرائدة؛

(1) صابر تاج السر محمد عمر، عبد الرحمان الكنزي، **التحليل المالي الأصول العلمية والعملية**، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، 2015، ص 186.
(2) أيمن الشنطي، عامر الأشقر، مرجع سابق، ص 76.
(3) محمد صالح الحناوي، رسمية زكي قرياقص، **الإدارة مالية مدخل اتخاذ القرار**، الدار الجامعية، ص 284.
(4) أيمن الشنطي، عامر الأشقر، مرجع سابق، ص 77.

- توافرها بسهولة دون جهد الدخول في المفاوضات؛
- لا تؤثر في عدد الأصوات؛
- تعتبر مورد مهم خاصة في مؤسسات صغيرة ومتوسطة التي يصعب عليها الحصول على أموال خارجية ذات الكلفة العالية.

✓ **الاحتياطات:** وهي عبارة عن ذلك الجزء من الأرباح القابل للتوزيع حققته المؤسسة من ممارسة نشاطها في السنة الجارية أو في السنوات السابقة، تعتبر الاحتياطات من مصادر التمويل الذاتية تظهر في جانب الخصوم من ميزانية المؤسسة، وعادة ما يتم الاعتماد على هذا النوع من التمويل في حالة الفرص الاستثمارية الجديدة المرتبطة بالاستثمارات القائمة مثل استثمارات متعلقة بعملية التوسع، وهناك عدة أنواع من الاحتياطات نذكر منها: [1]

- **احتياطي قانوني:** وهي نسبة من صافي أرباح يجب تخصيصها بحكم القانون (5%) ولا تصرف إلا بالقانون.
- **احتياطي نظامي:** وهي نسبة من الأرباح يجب تخصيصها بفعل نظام المؤسسة.
- **احتياطات أخرى:** وهي احتياطي تعاقدي، احتياطي اختياري إضافة إلى ذلك فقد يتم تخصيص جزء من الأرباح لاحتمال وقوع انخفاضات في أرباح السنوات المقبلة والتي قد تؤدي إلى عدم قدرة المؤسسة على توزيع عوائد مناسبة على حملة الأسهم.

– **أموال مقترضة:** قد لا تكفي أموال الملكية المؤسسة في تلبية احتياجاتها في المدى الطويل، لذلك فالمؤسسات هي بحاجة إلى أموال مقترضة لتمويل مشاريعها، حيث تنقسم الأموال المقترضة إلى قروض طويلة الأجل والسندات.

✓ **السندات:** يعرف السند بأنه صك محرر من المصدر يتعهد بموجبه بدفع قيمته الاسمية في تاريخ الاستحقاق ويعطى الحق لحامله في الحصول على جزء من الأرباح تتمثل في الفوائد المستحقة طوال مدة السند، وكما يعطى له نصيبا في الأصول المرهونة لصالح حملة السندات أو في الأصول بصفة عامة وذلك في حالة الإفلاس أو التصفية، ويصنف السند ضمن الاستثمارات المالية طويلة الأجل من وجهة نظر المستثمر، وكالتزام طويل الأجل من وجهة نظر المصدر وذلك للكون السندات في الغالب يصدر لفترات تتراوح بين خمس سنوات وعشرين سنة، ويتم إصداره إما بخصم أو علاوة أو بالقيمة الاسمية، وتختلف

(1) سعاد معاليم، بومجان عادل، **الإدارة المالية المتقدمة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)،2018، ص37.

قيمة السندات في معظم الأحيان عند الشراء عن قيمتها الاسمية، ويرجع ذلك لاختلاف سعر الفائدة الاسمي عن سعر الفائدة السائد في السوق وقت الإصدار.[1]

وتتميز السندات بالخصائص التالية: [2]

- تعدد السندات من فئة أموال الاقتراض؛
- فوائدها ومصاريفها تخصم من الدخل الخاضع للضريبة؛
- عند الاستحقاق وقت تسديد فوائدها يجب دفعها بغض النظر عن أحوال المؤسسة؛
- عند الاستحقاق تسدد قيمتها الاسمية حتى لو أدى الأمر إلى تصفية المؤسسة؛
- تعدد كلفة السندات كون فوائده تخصم من العبي الضريبي وتكون أقل من تكلفة أموال الملكية التي لها الحق بالأرباح بشكل دائم؛
- يتم تسجيل السند وحصول مالكه على شهادة ملكية باسمه تثبت له جميع حقوقه.

✓ **قروض طويلة الأجل:** تعتبر إحدى المصادر الهامة لتمويل الفرص الاستثمارية، وهي تمثل الأموال التي تحصل عليها المؤسسة المستثمرة من المؤسسات المالية المحلية والدولية مثل البنوك وشركات التأمين ومختلف المؤسسات المالية، هذه القروض تمثل التزاما من طرف المؤسسة المستثمرة يجب الوفاء به خلال فترة معينة يتفق عليها (لعدة سنوات) بين المقرض والمقترض، ولكي تحصل المؤسسة المقترضة على هذه القروض فإن عليها أن تلتزم باسترجاعها (سدادها) على أقساط مضافا إليها فوائد وخدمات الاقتراض (خدمة الدين) هذه الفوائد الناجمة عن عملية الاقتراض قد تكون محددة نسبتها مسبقا أو غير محددة (تترك للسوق وتقلباته). هذا النوع من أموال غالبا ما تفوق مدة استحقاقه سبع سنوات وتمتد إلى العشرين (20) سنة، وتخصص عادة لتمويل نوع خاص من الاستثمارات كالحصول على العقارات والتجهيزات والمعدات الكبيرة، كما أن المؤسسات المانحة لهذه القروض عادة ما تكون مؤسسات متخصصة نظرا لطبيعتها (المبلغ الكبير والمدة الطويلة) لا تقوى على تحملها البنوك التجارية العادية وطبيعة هذه القروض تجعلها

(1) صابر تاج السر محمد عبد الرحمان الكنزي، مرجع سابق، ص 166.

(2) هيثم محمد الزعبي، مرجع سابق، ص 98.

تحمل مخاطر عالية، لذلك فعادة ما تمنح بمقابل ضمانات حقيقية ذات قيم كبيرة إضافة إلى اشتراك مؤسسات في تمويل واحد لتوزيع تلك المخاطر.[1]

والخطر الكبير يأتي من المؤسسة المستثمرة عندما لا تستطيع توفير الضمانات الكافية وتتحصل على هذه القروض فقد تفلس ويتعرض البنك لخسارة كبيرة، والمخاطر الكبيرة تكون عند بداية إنشاء المؤسسة (أو في مراحل التوسع الأولى) لذلك فكثير من البنوك التجارية تمنع عن تمويل هذه المؤسسات أو تتهرب، وكذلك عندما تكون الشركة في مرحلة التقادم.

ثانيا: تكلفة مصادر التمويل

1. تعريف تكلفة مصادر التمويل

تعرف على أنها: معدل العائد الذي يؤدي إلى المحافظة على القيمة السوقية لسعر السهم على ما هي عليه دون تغير. [2]

كما تعرف: الحد الأدنى للمعدل الذي ينبغي تحقيقه على الاستثمارات الرأسمالية المقترحة. [3]

وإن تحقيق معدل عائد اقل من هذا المعدل يؤدي إلى سوء الحالة المالية لأصحاب المؤسسة مما كانت عليه من قبل وما يترتب على ذلك انخفاض القيمة السوقية للمؤسسة، بينما تحقق معدل أكبر من هذا الحد الأدنى يؤدي إلى تحسن الحالة المالية لملاك المؤسسة مع زيادة القيمة السوقية للمؤسسة.

ولحساب تكلفة مصادر التمويل مجموعة من الفوائد نذكر منها:[4]

- حساب تكلفة كل عنصر سوق يساعد المؤسسة في اتخاذ القرار المتعلق باختيار أنسب لتلك المصادر من خلال التكلفة؛
- تستخدم تكلفة التمويل للمفاضلة بين المشروعات الاستثمارية الممكن أن تستخدم فيها الأموال؛

(1) سليمان بوفاسة، **تمويل الاستثمار عن طريق الاقتراض وانعكاساته على التنمية الاقتصادية والاجتماعية –دراسة مقارنة –** أطروحة دكتورا منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008/2007، ص35.

(2) عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص 354.

(3) محمد صالح الحناوي، **الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 273.

(4) أنفال حدة خبيرة، مرجع سابق، ص 40.

- يفيد أيضا حساب تكلفة التمويل في المفاضلة بين المشروعات الصناعية، إضافة إلى دورها في قرارات التسعير؛
- أن تعظيم قيمة المؤسسة كهدف استراتيجي للإدارة المالية يستلزم أن تكون تكلفة جميع العناصر التي تشكل مدخلات للمؤسسة من ضمنها الأموال بحدودها الدنيا، وكذلك يستوجب حسابها.

2.تكلفة مصادر التمويل

- **تكلفة مصادر التمويل المفترضة:** إن تكلفة الدين هي عبارة عن معدل العائد المطلوب من المستثمرين، ويقاس هذا العائد بالطريقة نفسها التي يقاس بها معدل المردود الداخلي أي أن تكلفة الدين تساوي معدل الخصم الذي يحقق المساواة بين حصيلة الأموال التي تم الحصول عليها بالاقتراض والقيمة الحالية للفائدة المدفوعة ولدفعات تسديد المبلغ الأصلي المقترض.[1]وإن عملية الاقتراض سواء كانت في صورة سندات تصدرها المؤسسة أو في صورة قروض طويلة الأجل متعاقد عليها يترتب عليها من جانب تدفقات داخلة تحصل عليها المؤسسة تتمثل في قيمة السند أو قيمة التعاقد على القرض، وأيضا يترتب عليها من جانب آخر تدفقات خارجة تتمثل في الفوائد التي تدفع سنويا بالإضافة إلى قيمة الأموال المقترضة التي ينبغي سدادها في تاريخ الاستحقاق[2]، وفي ضوء ذلك نميز حالتين لحساب تكلفة السندات وهي:[3]

✓ إذا كان السند يباع في السوق بعلاوة فتكون تكلفته كالتالي:

$$R_i = \mathrm{I} - \frac{\frac{Z}{N}}{\frac{(P+M)}{2}}$$

حيث:

I: الفائدة السنوية المدفوعة ؛

N: عدد السنوات ؛

M: القيمة الاسمية لسند

(1) محمد بوشوشة، **مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 59.

(2) محمد صالح الحناوي، رسمية زكي قرياقص، مرجع سابق، ص 275.

(3) أنفال حدة خبيرة، مرجع سابق، ص 42/41.

P: القيمة السوقية لسند

Z: قيمة العلاوة

✓ إذا كان السند يباع في السوق بخصم فتكون التكلفة كما يلي:

$$K_i = \frac{\frac{I+D}{N}}{\frac{(P+M)}{2}}$$

حيث:

D: معدل الخصم

أما في حالة وجود ضريبة فتضرب القيمة المتحصل في (1−t) حيث أن(t) معدل الضريبة.

وفي حالة القروض المصرفية طويلة الأجل فان تكلفة الدين تساوي:[1]

$$K_d = \frac{F_t}{E}$$

حيث:

F_t: الفائدة السنوية

E: المتحصلات بعد طرح كل المصاريف

- **تكلفة مصادر التمويل الممتلكة:** تعرف بأنها معدل المر دودية المطلوب أو المتوقع من طرف المساهمين في المؤسسة فحملة الأسهم يسعون للحصول على عائد ينبغي أن يساوي أو يفوق معدل العائد الذي يمكن أن يحصلوا عليه من استثمارات أخرى لها نفس درجة المخاطرة وهو ما يطلق عليه بتكلفة الفرصة البديلة.[2]

✓ **تكلفة الأسهم العادية:** إن تقدير تكلفة الأسهم العادية تعتبر أكثر صعوبة من تقدير تكلفة القروض والأسهم الممتازة ويرجع ذلك لسبب هام هو أن التدفقات النقدية الخارجة لحملة الأسهم العادية غير

(1) محمد بوشوشة، **مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص59.

(2) أنفال حدة خبيرة، مرجع سابق، ص 42.

محددة كما هو الحال بالنسبة للقروض والأسهم الممتازة [1]، ولهذا السبب وجدت عدة حالات لتقدير هذه التكلفة وتتمثل في:[2]

- **طريقة الأرباح الموزعة:** تكلفة الأسهم العادية = الأرباح المتوقعة لكل سهم/القيمة السوقية (1-كلفة إصدار الأسهم) +الزيادة المتوقعة في الأرباح الموزعة لسهم.
- **طريقة نموذج توازن الأصول المالية:** يتم استعمال هذا النموذج في حالة تقييم مرد ودية الاستثمارات المتوقعة وذلك بالأخذ بعين الاعتبار المخاطرة، فالمرد ودية المتوقعة من طرف المساهمين تساوي المردودية للأصل الاقتصادي بدون مخاطرة مضافا إليها علاوة الخطر bita والذي يساوي علاوة الخطر للسوق المالي.

وعليه فهو يحسب بالعلاقة التالية:

$$E(R_i) = R_f + B_i[E(R_m) - R_f]$$

حيث:

$E(R_i)$: الأمل الرياضي لمرد ودية السهم

R_f: مردودية الأصل بدون مخاطرة حيث أن الأصل بدون مخاطرة هو الأصل الذي تكون مردوديته في المستقبل مؤكدة ؛

$E(R_m)$: الأمل الرياضي لمردودية السوق المالي؛

$[E(K_m)-R_f]$: علاوة المخاطرة .

B: مقياس لخطر السهم .

- **طريقة GORDON-Shapiro:** لتبسيط نموذج القيمة الحالية للأرباح الموزعة المتوقعة اقترض جوردونو شابيروإن الأرباح يمكن أن تتزايد كل سنة بمعدل متوسط g، ومنه يكون معدل المردودية والذي يمثل تكلفة السهم بالعلاقة التالية:

(1) عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، مرجع سابق، ص 259.

(2) أنفال حدة خبيرة، المرجع سابق، ص ص 44/43.

$$K = \frac{D_i}{p_o + g}$$

حيث:

D_i: الأرباح الموزعة؛

P_o: القيمة السوقية للسهم؛

g: معدل النمو المتوقع السنوي لسعر السهم في السوق.

- **طريقة الأرباح المعدلة بسعر السهم:** تقيس هذه الطريقة كلفة رأسمال بدلالة عائدات الأسهم والأرباح التي تحتفظ بها المؤسسة وتعتمد هذه الطريقة على أساس أن تكلفة رأسمال ترتبط بالمبالغ الموزعة من الأرباح على المساهمين وأيضا بمقدار الأرباح المحتجزة التي سوف يعاد استخدامها في الاستثمارات الجديدة، حيث أن هذه الاستثمارات سترفع من قيمة المشروع ومن معدل ربحيته ويمكن حسابها كما يلي:

تكلفة الأسهم العادية = الأرباح الحالية للسهم الواحد / القيمة الصافية للسهم

حيث القيمة الصافية للسهم = سعر البيع – (كلفة الإصدار + كلفة الخصم) تكلفة الأسهم.

- ✓ **تكلفة الأسهم الممتازة:** عند إصدار أسهم ممتازة تؤخذ بعين الاعتبار عادة تكلفة إصدار تلك الأسهم لأنها تكون عادة كبيرة نسبيا وذلك بعكس تكاليف إصدار الأسهم العادية والتي تكون في اغلب الأحيان منخفضة، كما يراعي هنا أن توزيعات الأسهم الممتازة تكون عادة بمعدل ثابت ولا تحقق للمؤسسة أي ميزة ضريبية، وتحسب تكلفة الأسهم الممتازة كما يلي:[1]

$$K_p = \frac{D_P}{P_m(1 - F)}$$

حيث:

D_p: الأرباح السنوية على كل سهم حصلت منه على أموال بقيمة P_m

P_m: القيمة السوقية للسهم يمكن أن يكون بزيادة عن السعر الاسمي أو بخصم من السعر الاسمي.

(1) أنفال حدة خبيزة، مرجع سابق، ص 44.

F: نفقات إصدار الأسهم

- ✓ **تكلفة الأرباح المحتجزة:** هناك من يقول أن الأرباح المحتجزة لا تكلفة لها، غير أن هذا الادعاء غير صحيح لان الأرباح المحتجزة تمثل تكلفة من وجهة نظر حملة الأسهم، وتتمثل هذه التكلفة في مقدار العائد الذي كان يمكن الحصول عليه لو أن المؤسسة وزعت هذه الأرباح وقام حملة الأسهم باستخدامها في استثمارات بديلة. (1)

إن هدف المؤسسة هو تعظيم مصالح الملاك لذلك لا ينبغي على مؤسسة أن تحتجز هذه الأرباح ما لم يكن العائد المتوقع من استثمارها يساوي على الأقل معدل العائد على الاستثمار في فرص بديلة متاحة للمالك، إذن الأمر يستلزم قياس تكلفة هذا العنصر من مصادر التمويل.

ونظرا لان احتجاز الأرباح لا ينطوي على أي مصروفات فان تكلفة الاعتماد على هذه الأموال هو معدل العائد الواجب تحقيقه من استثمار هذه الأموال والذي يجب أن يتساوى مع معدل العائد الذي يطلبه الملاك أي حملة الأسهم العادية. ويمكن حساب كلفة الأرباح المحتجزة وفق المعادلة التالية:(2)

$$K_r = (B - T)(1 - I)K_e$$

حيث:

K_e: تكلفة التمويل بالملكية (الأسهم العادية)؛

T: معدل ضريبة الدخل للمساهمين؛

B: معدل عمولة الوساطة.

ثالثا: التكلفة الوسطية المرجحة للأموال

بعد تحدد تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل يمكن تحديد تكلفة الأموال، وذلك من خلال تحديد تشكيلة مناسبة التي يتكون منها هيكل رأسمال المؤسسة، حيث أن مصادر التشكيلة غير متساوية وتكلفة كل عنصر منها مختلفة، هنا لا يمكن استخدام فكرة المتوسط الحسابي البسيط، لذلك يفضل استخدام المتوسط

(1) محمد صالح الحناوي، رسمية زكي قرياقص، مرجع سابق، ص ص285/284.

(2) انفال حدة خبيزة، مرجع سابق، ص45.

الحسابي المرجح بالأوزان ويتم ترجيح تكلفة كل عنصر من عناصر هيكل رأسمال عن طريق منحه وزنا يمثل نسبة هذا العنصر إلى مجموع العناصر المكونة لهذا الهيكل. (1)

وتحسب تكلفة رأسمال بالعلاقة التالية:

$$CMP = t\left[\frac{V_{cp}}{(V_d + V_{CP})}\right] + i\left[\frac{V_d}{(V_d + V_{cp})}\right]$$

حيث:

CMP: التكلفة الوسطية المرجحة وعي عبارة عن تكلفة رأسمال.

V_{cp}: قيمة الأموال الخاصة.

V_d: قيمة الديون

t: تكلفة الأموال الخاصة

i: تكلفة الاستدانة بعد الاقتصاد في الضريبة.

وهناك ثلاث مداخل من أجل حساب التكلفة الوسطية المرجحة للأموال أهمها: (2)

1. حساب تكلفة الأموال على أساس الأوزان الفعلية أو التاريخية: في هذا المدخل تحسب تكلفة الأموال المرجحة إما على أساس القيمة الدفترية أو التاريخية التي يتكون منها الهيكل التمويلي أو على أساس القيمة السوقية.

2.مدخل الأوزان المستهدفة: ويقتضي هذا المدخل قيام المؤسسة على هيكل رأسمال مستهدف تسعى المؤسسة إلى تحقيقه وعدم الانحراف عنه قدر الإمكان، ويوضح هذا الهيكل المصادر التي سوف تعتمد عليه في التمويل والوزن النسبي لكل مصدر وعلى هذا الأساس يتم تقدير تكلفة الأموال بالنسبة للمؤسسة ككل.

3. المدخل الحدي: في ظل هذا المدخل فإن تكلفة الأموال يتم حسابها على أساس أوزان العناصر التي تستخدم في تمويل الاقتراحات الاستثمارية المصروفة ومعنى هذا أن تكلفة الأموال في هذا المدخل سوق تختلف من

(1) محمد صالح الحناوي، رسمية زكي قرياقص، مرجع سابق ص 287.

(2) محمد بوشوشة، **تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتورا منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015، ص 177.

اقتراح لآخر إذا اختلفت المصادر المستخدمة في تمويل أو اختلفت أوزان تلك المصادر وذلك مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

المطلب الثالث: الرفع أثره على الهيكل التمويلي

تتأثر أرباح المؤسسة بالزيادة أو بالنقصان وفق الطريقة التي يتم فيها تكوين الهيكل التمويلي، حيث تزداد الأرباح بزيادة الاعتماد على القروض في ظروف اقتصادية مزدهرة في السوق، حيث يمكن للمؤسسة استخدام نوع أو أكثر من ما يسمى بالروافع للخروج من أزمتها المالية والتخلص من خطر التصفية. (1)

أولا: الرفع التشغيلي وتأثيره على الهيكل التمويلي

1. تعريف الرفع التشغيلي: عملية إحلال تكاليف العمليات مكان التكاليف المتغيرة بهدف تضخيم صافي التغير في المبيعات على صافي الربح قبل الفوائد والضرائب، بمعنى أخر فان أي تغير في حجم المبيعات يترتب عليه تغير أكبر في صافي ربح العمليات مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. (2)

وتجدر الإشارة هنا أن استعمال الرفع التشغيلي سوف يؤدي غالى زيادة التكاليف الثابتة وهذا سوف يؤدي إلى انتقال نقطة التعادل إلى الأعلى ،أي أن المؤسسة بحاجة إلى حجم مبيعات اكبر لكي تغطي التكاليف الثابتة ،وهذا ما يعرف بمخاطر الأعمال ،حيث تبقى نقطة التعادل على حالها إذا كانت الزيادة في التكاليف الثابتة تساوي النقص في التكاليف المتغيرة للمؤسسة ،حيث تزداد فعالية الرفع التشغيلي إذا كانت الزيادة في التكاليف الثابتة اقل من التخفيض في التكاليف المتغيرة الكلية ،وهذا سوف يؤدي إلى تضخيم أرباح المؤسسة حيث هنا المؤسسة سوف تغطي تكاليفها الثابتة عند حجم مبيعات اقل من الحجم السابق (قبل استخدام الرفع)وبالتالي انتقال نقطة التعادل إلى الأسفل وهذا يعتبر انجازا جيدا بالنسبة للمؤسسة.(3)

وتقاس درجة الرفع التشغيلي بالعلاقة التالية:

درجة الرفع التشغيلي= (سعر بيع الوحدة –التكاليف المتغيرة للوحدة) / صافي الربح قبل الفوائد والضرائب

***حجم المبيعات**

(1) أنفال حدة خبيزة، مرجع سابق، ص47.

(2) عدنان تايه النعيمي وآخرون، مرجع سابق، ص439.

(3) بسام محمد الأغا، **أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار (دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة العاملة بفلسطين)**، مذكرة ماجستير منشورة، تخصص إدارة أعمال، قسم إدارة أعمال كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، جامعة غزة ،2005، ص ص78/77.

2. الرفع التشغيلي وأثره على تشكيلة الهيكل التمويلي

إن الرفع التشغيلي يؤثر على كافة مصادر التمويل من خلال تأثيره في تكلفتها ،فالرفع التشغيلي الذي يرجع سببه لوجود تكاليف ثابتة تشغيلية للعمليات في هيكل تكاليف المؤسسة من شانه أن يؤدي إلى الرفع من مخاطر المؤسسة ،الشيء الذي يدفع بأصحاب الأموال سواء كانوا ملاكا أو مقرضين بالمطالبة بمعدل أعلى للعوائد تعويضا لهم عن تلك المخاطر ،كما أن للرفع التشغيلي تأثيرا خاصا على تشكيلة الهيكل المالي فكلما ارتفعت درجة الرفع التشغيلي أدى ذلك إلى زيادة تقلب صافي ربح العمليات الذي يمثل جزء منه مكافأة أو عوائد على أصحاب مصادر التمويل ،وعليه أي انخفاض في عوائد المؤسسة يجعل هذه الأخيرة في وضعية صعبة لتسديد ما عليها من التزامات اتجاه المقرضين وأصحاب الأسهم الممتازة مما يؤدي إلى زيادة تقلب ربحية السهم وارتفاع احتمالات إفلاس المؤسسة، ويصبح من الأفضل للمؤسسة في هذه الحالة تخفيض حجم التمويلات ذات الدخل الثابت في هيكل تمويلها حتى توفر لنفسها هامش أمان يجعلها قادرة على مواجهة التزاماتها إذا ما انخفضت إيرادات المبيعات أو حدث ارتفاع في التكاليف مع ثبات العوامل الأخرى .وفي الوقت ذاته يمكن أن يكون الرفع التشغيلي محفزا للمؤسسة للجوء إلى مصادر تمويل ذات التكلفة الثابتة خاصة في حالة الانتعاش الاقتصادي وارتفاع مبيعات المؤسسة واستقرارها .[1]

ثانيا: الرفع المالي وتأثيره على تشكيلة الهيكل التمويلي

1. تعريف الرفع المالي

يعرف بأنه: درجة أو نسبة استخدام التمويل بالديون لتمويل جزء من الأصول. [2]

ويعرف أيضا: اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت سواء كانت قروضا أو سندات واسهم ممتازة لتمويل عمليات المؤسسة بغية تحقيق عائد يترتب عليه زيادة ثروة الملاك. [3]

(1) شعبان محمد، **نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية:(دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال)**، مذكرة ماجستير منشورة، تخصص مالية مؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس،2010، ص 96.

(2) بلخير بكاري وعبد الرحمان درغوم، **دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية (دراسة تطبيقية بمنطقة حاسي مسعود)**، مجلة دراسات، العدد 28،2017، ص104.

(3) بوكرومة كريمة، عثماني احسين، **أثر الرفع المالي على قرارات الاستثمار في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للفترة (2016/2010)**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 3 ،2019، ص494.

أما أثر الرفع المالي فيعرف: نسبة التغير التي تحدث في عائد السهم العادي(**Eps**) بسبب تغير نسبة معينة تحدث في الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب (**EBIT**). [1]

حيث:

(Eps): وهو عائد السهم؛

(EBIT): وهي العائد قبل دفع الفوائد والضرائب.

2. الرفع المالي وأثره على الهيكل التمويلي:

إن المديونية يمكن أن ترفع من مردودية الأموال الخاصة للمؤسسة دون أن تغير من المردودية الاقتصادية لكن الفرضية الأساسية لهذا الميكانيزم تحقق جدلية أن المردودية الاقتصادية اكبر من تكلفة الاستدانة وفي خلاف ذلك عندما تستخدم المؤسسة ديون بمعدل فائدة أعلى من المردودية التي يمكن الحصول عليها من هذه الديون سينتج عجز يحمل إلى الأموال الخاصة لأن النتيجة تنخفض وتصبح مردودية الأموال الخاصة أقل من المردودية الاقتصادية، فاثر الرفع المالي يقيس كذلك درجة مخاطرة المؤسسة التي تنشأ نتيجة للجوء المؤسسة إلى الديون لتمويل استثماراتهاحيث يمكن تحديد أثر الرفع المالي بأنه ايجابي أو سلبي وذلك من خلال قياس مدى تأثيره على عائد السهم الذي سوف يتحصل عليه أصحاب الأسهم حيث يكون هذا التأثير نتيجة لتغيير في النتيجة قبل دفع الفوائد والضرائب فالأرباح سوف ترتفع مادام ارتفاع الإيرادات من المبيعات هو أكبر من ارتفاع عبء الفوائد على القروض مع باقي التكاليف وتسمى هذه العملية بالمتاجرة بالأموال الغير.[2]

يعني أثر الرفع المالي استعمال المؤسسة للديون في الهيكل المالي بهدف زيادة العائد على حقوق المساهمين ذلك لأن الديون تعتبر مصدر تمويلي أقل تكلفة نسبيا وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار الوفر الضريبي الناجم عن طرح الفوائد على الديون كتكاليف الاستغلال ما يؤدي إلى تخفيض الربح الخاضع للضريبة والسبب الرئيسي الذي يجعل أدوات الدين أقل تكلفة، ذلك لأنها أقل خطرا من أدوات الملكية في الأسواق المالية كون الأولى تدفع دخلا ثابتا لها الأولوية على أرباح المؤسسة وعلى قيمة أصول المؤسسة في حالة التصفية وبما أن العائد المطلوب على الاستثمار في علاقة طردية مع خطر الاستثمار فان العائد المطلوب على الاستثمار في الديون يكون أقل من العائد المطلوب على الاستثمار في الأسهم العادية فإذا مولت المؤسسة استثماراتها

(1) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني، مرجع سابق، ص224.

(2) محمد بوشوشة، **تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مرجع سابق، ص ص180/179.

بالدين وحققت عائد أعلى من تكلفة الدين فإن الفرق سيعود للمساهمين وكلما كان الفرق أكبر وكان تمويل المساهمين أقل كان العائد على حقوق المساهمين أكبر أي أن التمويل بالدين يعظم مردودية المساهمين.

وتحسب درجة الرفع المالي وفق المعادلة التالية:[1]

$$DFL = \frac{EBIT}{(EBIT - I)}$$

حيث:

DFL: درجة الرفع المالي

ويمكن توضيح أثر الرافعة المالية في الشكل التالي:

(1) حططاس عبد السلام وشوادر حمزة، **تحليل أثر الرفع المالي لبازل IIIعلى التحكم في المخاطر المالية بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد07، العدد02 ،2016، ص215.

شكل رقم(04): أثر الرافعة المالية

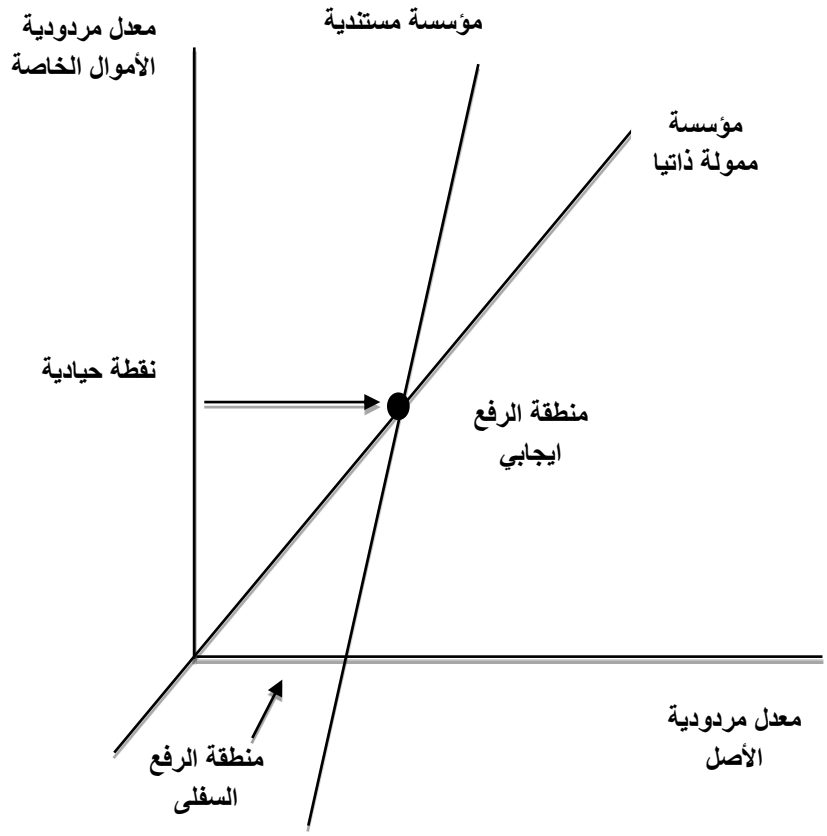

المصدر: محمد بوشوشة، **مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2007، ص180.

من الشكل يمكن تصور ثلاث حالات لأثر الرفع المالي:[1]

- معدل المردودية الاقتصادية أكبر من تكلفة الدين هنا أثر الرافعة يلعب دورا ايجابيا، في هذه الحالة كلما زادت نسبة الديون على الأموال الخاصة كلما زاد معدل المردودية المالية وهذا ما يساهم في إثراء ثروة الملاك.
- المردودية الاقتصادية مساوية لتكلفة الدين هنا أثر الرافعة يلعب دورا حياديا هذا يعني ان حجم الديون في الهيكل التمويلي لا يكون له أثر على المردودية المالية.

(1) محمد بوشوشة، **تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، المرجع السابق، ص 182.

- معدل المردودية الاقتصادية اقل من تكلفة الدين هنا أثر الرافعة يلعب دورا سلبيا وبالتالي أي ارتفاع في نسبة الديون على أموال الخاصة يؤدي إلى انخفاض أكبر في معدل المردودية المالية.

مما سبق نستنتج أن أثر الرافعة المالية مهم ويقيس درجة المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة بالإضافة إلى انه أي انخفاض في معدل المردودية الاقتصادية أو ارتفاع في معدل الفائدة يؤدي إلى تدهور معدل المر دودية ويظهر هذا الأثر في المؤسسات التي تعتمد في تمويلها على نسبة كبيرة من الديون، كما يتضح أيضا أن الرفع المالي يرتكز على ثلاث عناصر أساسية وهي: تكلفة الدين، الهيكل التمويلي، المردودية المالية، المردودية الاقتصادية.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للهيكل التمويلي

ظهرت عدة نظريات ومداخل تفسر الهيكل التمويلي للمؤسسة، حيث معظم هذه النظريات تنصب أغلبها حول إمكانية وجود هيكل تمويلي أمثل، وبدأت هذه الدراسات منذ الخمسينات عندما ظهرت أول نظرية التي أصبحت الآن تعرف بالنظرية التقليدية للهيكل التمويلي ثم بعد ذلك ظهرت عدة نظريات هي أخرى تبحث عن أمثلية الهيكل التمويلي.

المطلب الأول: النظرية التقليدية للهيكل التمويلي

يفترض هذا الاتجاه أن هناك هيكل أمثل لرأس المال، إذا يمكن للمؤسسة من خلاله تحديد درجة مديونية تخفيض رأسمال المستثمر وبالتالي زيادة قيمة المشروع، فمع زيادة المديونية ذات التكلفة المنخفضة يرتفع العائد المطلوب تحقيقه على رأس المال المملوك ، إلا أن الارتفاع في قيمة رأسمال لا يتم بالشكل الذي يتعادل تماما مع التخفيض في تكلفة القروض، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تخفيض تكلفة رأسمال المستثمر، ومع استمرار الاقتراض يرتفع العائد الواجب تحقيقه على رأسمال المملوك بشكل قد يتخطى التخفيض في تكلفة رأسمال بسبب الاعتماد على مصادر تمويل رخيصة وهي الديون، لما ترتفع تكلفة الديون مع استمرار المؤسسة في الاقتراض.[1]

وقد بنيت النظرية التقليدية على أساس مجموعة من الفرضيات أهمها:[2]

- توزيع الأرباح داخل المؤسسة يكون قبل الضريبة؛
- خطر الاستغلال الذي تتحمله المؤسسة ثابتا حتى في حالة القيام باستثمارات جديدة؛
- توقعات العوائد من طرف المساهمين معروفة ومتجانسة؛
- في حالة تعتبر نسبة: الأموال المفترضة / الأموال الخاصة، فإن مورد التمويل الجديد يتم اللجوء إليه من أجل التقليل المصدر الآخر؛
- المؤسسة تعمل في محيط فيه الضرائب ولا توجد تكاليف معاملات.

والشكل التالي يوضح المنظور الكلاسيكي:

(1) حسن عطا غنيم، **دراسات في التمويل، المكتبة الأكاديمية**، مصر،2005، ص ص 506/505.

(2) أنفال حدة خبيرة، مرجع سابق، ص 21.

الشكل رقم(05): الهيكل المالي الأمثل في النموذج التقليدي

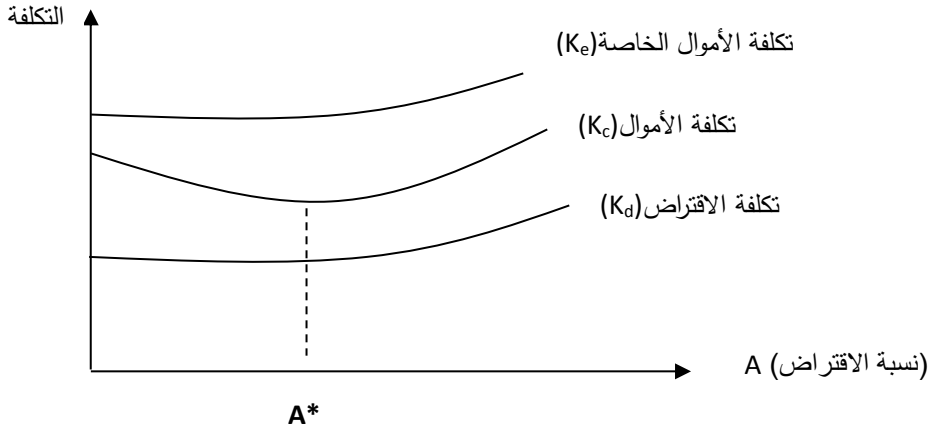

المصدر: حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)،2004، ص784.

حسب هذا النموذج فإن التكلفة المتوسطة المرجحة للأموال تصل إلى أدنى لها عند نسبة الاقتراض A^* وهي تمثل نسبة الاقتراض المثالية التي تحقق أعظم قيمة سوقية للمؤسسة. ويمكن تقسيم هذه التغيرات إلى:[1]

- ففي المجال $A < A^*$ تنخفض التكلفة المتوسطة المرجحة للأموال والتي تأتي من زيادة نسبة الاقتراض إلى مجموع الأموال الخاصة، وكما هو معلوم فإن تكلفة الاقتراض أقل من تكلفة الأموال الخاصة، وتفسير ذلك أنه على الرغم من أن تكلفة الاقتراض ترتفع تدريجيا بزيادة نسبة الأموال المقترضة، إلا أنه لا يزال مصدر تمويل منخفض التكلفة، وبالتالي فإن زيادة الاعتماد عليه سوف تسهم في تخفيض تكلفة الأموال ورغم ارتفاع تكلفة الأموال الخاصة بزيادة نسبة الافتراض، فإن تكلفة الأموال الكلية تنخفض، لأن الانخفاض في تكلفة الاقتراض يفوق الارتفاع في تكلفة الأموال الخاصة.
- في المجال $A > A^*$ تبدأ التكلفة المتوسطة المرجحة للأموال في الارتفاع مع زيادة نسبة الاقتراض ويرجع ذلك إلى الارتفاع في تكلفة التمويل بالأموال الخاصة، وتفسير ذلك أنه مع زيادة نسبة الاقتراض تزداد المخاطرة المالية التي يتحملها أصحاب الأسهم وذلك لأن أصحاب القروض لهم الأولوية في استرجاع أموالهم قبل حملة الأسهم مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الأسهم.

(1) محمد بوشوشة، **مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص64.

مما سبق يتضح أن المدخل التقليدي يؤيد فكرة وجود هيكل مالي أمثل عند أدنى نقطة لتكلفة التمويل أين تصل قيمة المؤسسة إلى أقصاها، وبعد هذه النقطة المثلى تبدأ تكلفة التمويل في الارتفاع بسبب ارتفاع الديون، لأن المؤسسة قد تعدت حد الرشد في العلاقة بين الديون والأموال الخاصة.

المطلب الثاني: نظرية انعدام الهيكل المالي الأمثل

يقوم هذا المنظور على ما يسمى بنظرية أرباح الاستغلال الذي تولد عنها أعمال كلا من (مود جيلياني و ميلير)، ونميز هنا بين مرحلتين من تصور هذا النموذج الذي يعتمد على نظرية السوق المالي البحت لذلك تسمى نظريتهما بنظرية (السوق المتوازنة) وتعتبر هذه النظرية من أبرز الانجازات في دراسات التمويل، إذ تنفي هذه النظرية أي علاقة للهيكل المالي بالقيمة السوقية للمؤسسة وذلك يعني أن القرار التمويلي لا يرتبط بانخفاض القيمة السوقية للمؤسسة، وإنما يحدده القرار الاستثماري فقط، وهذه النظرية جاءت على شكل مقترحين ظهر أولها في 1958 وظهر الثاني في عام 1963.[1]

يرى هذان العالمان أنه لا وجود لهيكل مالي أمثل، حيث أن تكلفة رأسمال وقيمة المؤسسة مستقلتان عن هيكلها المالي، ففي ظل تواجد سوق مالية كفؤ وغياب الجباية يوجد تكافؤ بين مختلف أنماط التمويل، وقد بنيت نظريتهما على ما يسمى بالتحكيم.

في هذه النظرية نميز بين حالتين: حالة وجود ضرائب وحالة عدم وجودها.

أولا: حالة عدم وجود ضرائب

وتقوم هذه الحالة على مجموعة من الفرضيات أهمها:[2]

- مثالية الأسواق المالية؛
- يمكن للأعوان الاقتصاديين الإقراض والاقتراض بمعدل ثابت ودون حدود؛
- عدم وجود تكلفة للإفلاس؛
- لا يوجد إلا نوعين من القيم (الأسهم والسندات)؛
- آثار الضريبة لا تأخذ بعين الاعتبار؛

(1) أنفال حدة خبيرة، مرجع سابق، ص 22.

(2) العايب ياسين **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة،2010 /2011، ص ص18/17.

- عدم وجود توسع للمؤسسة أي أن التدفقات النقدية تبقى ثابتة عبر الزمن؛
- يتحصل كل المستثمرين على نفس المعلومات (تماثل المعلومات بين مختلف المستثمرين والمؤسسة؛
- لا يوجد هناك تعارض في المصالح والأهداف بين المسيرين والمساهمين ويفترض أن تعمل المؤسسة بما يتلاءم مع أهداف المساهمين؛
- توجد كل المؤسسات في نفس مستوى الخطر وتحقق نفس المر دودية؛
- استقلالية قرارات التمويل عن قرارات الاستثمار.

وقد توصل هذان الاقتصاديان إلى استنتاج مفاده أن المؤسسات المتماثلة في كل أنشطتها وتتمايز في هياكل تمويلها تتساوى في القيمة السوقية وبالتالي لن يؤثر الرفع المالي على القيمة السوقية للمؤسسات، كما ذهب إلى ذلك النظرية التقليدية.[1]

وفي هذا الصدد يجدر بنا الإشارة إلى أن الاقتصاديان السابقان قاما بإجراء دراسة على مؤسسين متشابهين ولهما نفس البيانات المالية، إلا أنهما مختلفتان من حيث الهيكل المالي، لكنهما متشابهتان في مجموع الديون والأموال الخاصة وحجم الأصول، فأثبتا هذان الاقتصاديان على أن قيمة المؤسسة مستقلة عن هيكلها المالي، وبأنه إذا كان هناك اختلاف في قيمتي المؤسستين محل الدراسة، فإن المساهمين في رأسمال المؤسسة المعتمدة على الاستدانة سيرون أن من قائدتهم بيع أسهمهم واستبدالها باسهم المؤسسة الأخرى التي لا تعتمد على الاستدانة مما يؤدي بالضرورة في الأخير إلى التماثل في قيمتهما، وهذا ما أدى بهما إلى استخلاص النتيجة التالية:

أنه لا يؤثر الهيكل المالي للمؤسسة في قيمتها، كما أن التكلفة الوسطية المرجحة ثابتة مهما كانت طبيعة هيكلها المالي.

والشكل التالي يوضح ذلك:

(1) أنفال حدة خبيرة، مرجع سابق، ص 24.

الشكل رقم (06): نموذج مودقيلياني وميلر في حالة انعدام الضرائب

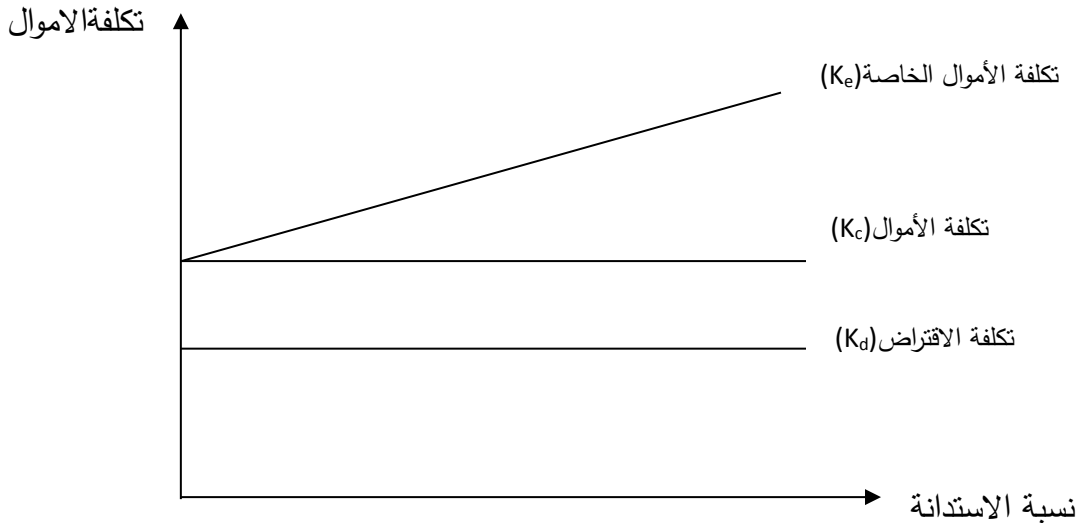

المصدر: محمد الأمين وليد طالب، **دور الجباية في اختيار الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس ،2016، ص16.

يلاحظ من خلال الشكل أن التكلفة الكلية في ارتفاع وذلك بسبب لجوء المؤسسة إلى الاقتراض ، كذلك يظهر أن تكلفة القروض اقل من تكلفة الأموال الخاصة ويعود ذلك إلى الزيادة في نسبة الاستدانة بتكلفة منخفضة من شأنه أن يرفع من المخاطر التي تتعرض لها الأموال الخاصة وبالتالي زيادة تكلفتها بنفس نسبة النقص في التكلفة بسبب اللجوء إلى القروض مع بقاء التكلفة المرجحة للأموال كما هي، وهذا ما يعبر عن الحقيقة الثانية لموديقلايني و ميلر أن قيمة المؤسسة لا تتغير سواء كانت تمول مشاريعها بالأموال الخاصة أو باللجوء إلى الاقتراض.

ثانيا: حالة وجود ضرائب [1]

لقد انطلق موديقلياني وميللر في نموذجهما الثاني سنة 1963 في مقال تصحيحي بعنوانcorporat acorrectio : income taxes and the costof capital ، حيث قام تحليلهما أن فوائد الديون تعتبر من التكاليف التي يمكن خصمها من الربح الخاضع للضريبة وبالتالي فإن قبول افتراض خضوع المؤسسة للضريبة على الأرباح يعني أنه يمكن للمؤسسة التي يشمل هيكلها المالي على قروض أن تحقق وفرات ضريبية تقدر بقيمة الفوائد مضروبة في معدل الضريبة ومن هنا تم التوصل إلى أن قيمة المؤسسة التي يتكون هيكلها

(1) محمد بوشوشه، **تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مرجع سابق، ص209.

المالي من ديون وأموال خاصة سوف تفوق القيمة السوقية للمؤسسة متماثلة تعتمد فقط على الأموال الخاصة في هيكلها المالي حيث أن الفرق بينهما يتمثل أساسا في قيمة الوفورات الضريبية.[1]

وبالتالي فإن النتيجة الأساسية التي توصل إليها موديقلياني وميللر هي أن القيمة السوقية للمؤسسة المستدينة تتمثل في قيمة مؤسسة مشابهة لها ولكنها لا تستخدم الديون مضافا إليها القيمة الحالية لاقتصاد الضريبة الناتج عن إدراج التكاليف المالية في الأساس الخاضع للضريبة وبالتالي يجب على المؤسسة اللجوء إلى الاستدانة إلى أكبر قدر ممكن، ومن هذا المنطلق لا يرفض موديقلياني وميللر بأنه في حالة وجود ضريبة على أرباح المؤسسات فإن القيمة السوقية للمؤسسة المستدينة سوف تفوق القيمة السوقية للمؤسسة مماثلة لكنها لا تستعمل الديون في هيكلها المالي بل تكتفي فقط بالأموال الخاصة إلا أنهما يؤكدان على أن هذا الفرق بين القيمة السوقية للمؤسستين لا ينبغي أن يزيد أو يقل عن القيمة الحالية للوفرات الضريبية المحققة أما إذا زاد أو نقص الفرق عن ذلك فإن عملية المراجحة كفيلة بإعادة التوازن بين قيمة المؤسستين.

ويمكن توضيح محتوى النظرية في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): نموذج مودقلياني وميلر في حالة وجود الضرائب

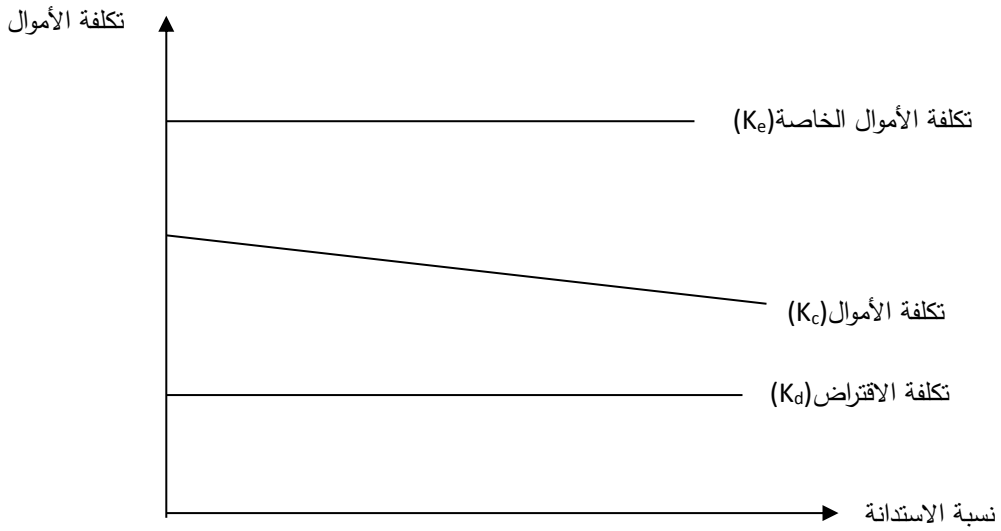

المصدر: محمد بوشوشة، **مصادر تمويل أثرها على الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مرجع سابق ص66.

(1) محمد بوشوشه، **تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مرجع سابق، ص209.

من خلال الشكل نلاحظ أن تكلفة الأموال في تناقص، حيث ترتفع تكلفة الأموال كلما قل حجم القروض في المؤسسة وهنا يظهر أثر الأخذ بعين الاعتبار للضريبة.

والجدول التالي يوضح ملخص النظرتين السابقتين:

جدول رقم (01): ملخص المنظور الكلاسيكي والحديث حول إمكانية وجود هيكل مالي أمثل

النظرية		النتيجة
الكلاسيكية		يوجد هيكل مالي أمثل يجعل تكلفة رأسمال أدنى ما يمكن، يعمل على تعظيم قيمة المؤسسة
مود يقلياني وميللر	حالة عدم وجود ضرائب	لا يوجد للمؤسسة هيكل مالي أمثل
	وجود ضرائب	قيمة المؤسسة المعتمدة على الاقتراض تفوق قيمة المؤسسة التي لا تعتمد على الاقتراض. لا يوجد حد أدنى لتكلفة رأس المال، لكن يمكن وضع حد أدنى للإقراض.

المصدر: دادن عبد الوهاب، **تحليل المقاربات حول أمثلية الهيكل المالي**، مجلة الباحث، العدد 04 ،2006، ص111.

المطلب الثالث: نظرية التوازن

هذه النظرية هي الأخرى مرت بمرحلتين في إعدادها، المرحلة الأولى عرفت بإدخال اثر تكلفة الإفلاس على نموذج مود يقلياني وميللر، أما المرحلة الثانية والتي عرفت تعديلا في هذا النموذج بالأخذ بعين الاعتبار تكلفة الوكالة.

أولا: تكلفة الإفلاس

تتعرض المؤسسة التي يتكون هيكلها المالي من أموال خاصة وقروض لمخاطر الإفلاس، وهي مخاطر لا تتعرض لها مؤسسة مماثلة غير أن هيكلها المالي يتكون من أموال خاصة فقط، وسبب ذلك هو فشل المؤسسة في سداد قيمة القرض والفوائد في تاريخ استحقاقها، والإفلاس هو قيام المؤسسة ببيع أموالها من اجل أداء التزاماتها المترتبة عليها من خلال الحصول على القروض وبالتالي فالقروض ترفع من الخطر المالي للمؤسسة، حيث يترتب على الإفلاس مجموعة من التكاليف تسمى تكاليف الإفلاس، وهي تتكون من مجموعتين

الأولى تكاليف مباشرة (تكاليف إدارية، مالية ...الخ) وتكاليف غير مباشرة (تكاليف صورة مؤسسة أي مصداقية مالية والتجارية وتكاليف ضياع الفرصة).[1]

فإذا تم الأخذ بعين الاعتبار كلا من الضريبة وتكلفة الإفلاس فسوف تأخذ تكلفة الأموال اتجاها أخر، حيث انه في البداية تبدأ تكلفة الأموال في الانخفاض حتى تصل نسبة الاستدانة إلى النقطة **(X)** وحينئذ تتواصل في الانخفاض لكن بمعدل اقل من ذي قبل، وعندما تصل نسبة الاستدانة إلى النقطة **(Y)** تبدأ تكلفة الأموال في الارتفاع،[2] وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (08): العلاقة بين نسبة الاستدانة والأموال الخاصة وبين تكلفة الأموال

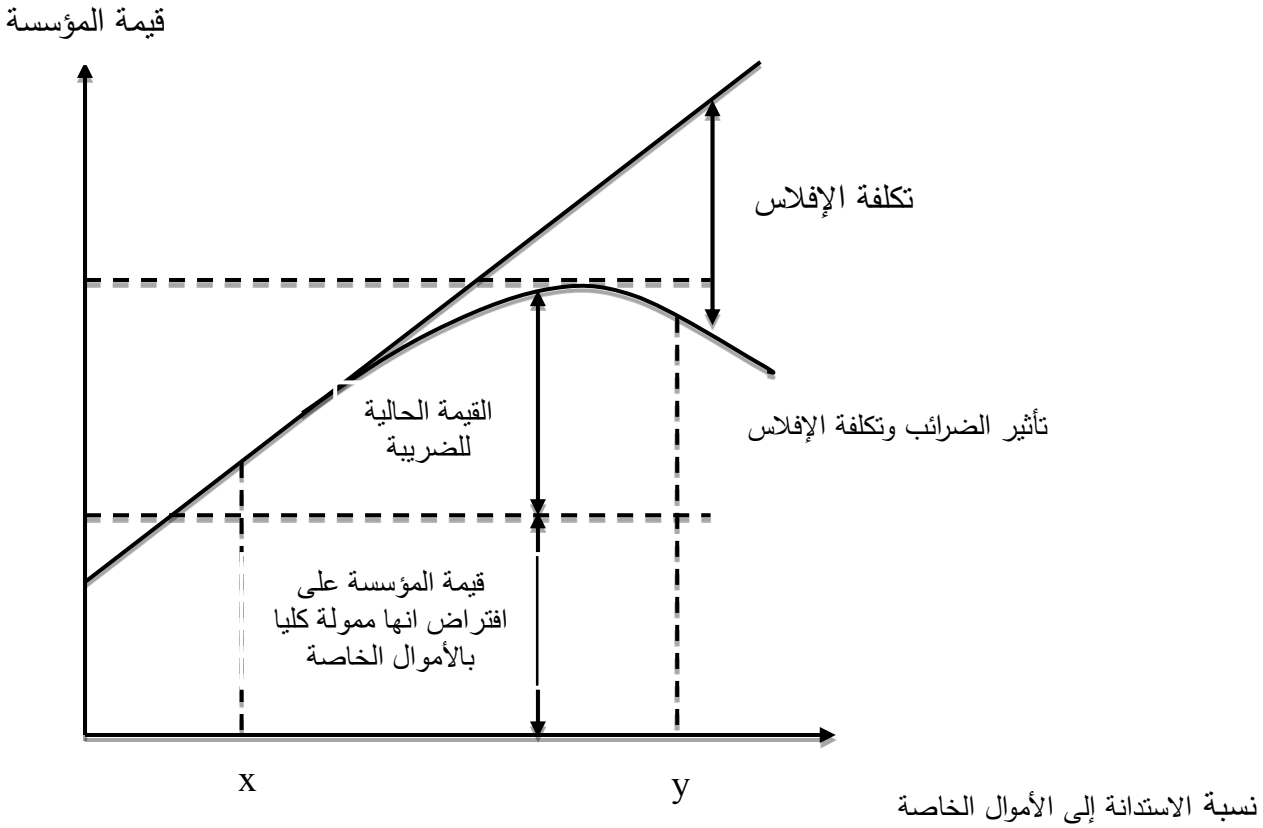

المصدر: أنفال حدة خبيزة، **تأثير الهيكل المالي على إستراتيجية المؤسسة الصناعية (دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة)** مذكرة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013/2012، ص30.

(1) أنفال حدة خبيرة، مرجع سابق، ص29.

(2) الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل، الأردن،2006، ص379.

من خلال الشكل نرى انه عندما تكون نسبة الاستدانة اقل من **(X)** لم تكن هناك تكلفة للإفلاس ومن ثم فان تكلفة الأموال خضعت فقط لتأثير الضريبة مما يترتب عليه انخفاض مضطرد في تلك التكلفة ،حيث بدأت تكلفة الإفلاس في الظهور بعد النقطة **(X)** إلا أن حجم هذه التكاليف كان أقل من الوفرات الضريبية التي صاحبت زيادة نسبة الاستدانة، الأمر الذي أدى إلى استمرار انخفاض تكلفة الأموال وان كان ذلك بمعدل اقل إلى أن وصلت نسبة الاستدانة إلى النقطة **(y)** ففي هذه النقطة ازدادت تكلفة الأموال ،وعليه يمكن القول ان النسبة المثالية للاستدانة إلى الأموال الخاصة (الهيكل المالي الأمثل) في ظل وجود تكلفة إفلاس، تتحدد بالنقطة **(y)** التي عندها كانت تكلفة الأموال في حدها الأدنى .[1]

ثانيا: نظرية تكلفة الوكالة[2]

إن التطور الكبير في محاولات التسيير وتعقدها والذي يقابله كبر حجم المؤسسات أصبح المساهمين يواجهون صعوبة في تسيير مؤسساتهم بأنفسهم ونتيجة لذلك ظهر مبدأ فصل الملكية عن التسيير حيث يقوم المساهمون بتفويض سلطة اتخاذ القرارات إلى شخص متعاقد من أجل القيام بتسيير المؤسسة وذلك نظرا لكفاءة هذا الشخص في التسيير وتوفر الخبرة لديه على عكس المساهمين الذين يمكن أن لا تتوفر لديهم هذه الكفاءات في التسيير.

ومن هنا فإنه يعمل كل طرف على تعظيم منفعته الخاصة، حيث يعمل المساهمون على تعظيم ثروتهم في حين يعمل المسيرون على تعظيم أرباحهم الخاصة، حيث من المحتمل أن لا يقوم المتعاقدين دائما باتخاذ قرارات في صالح المساهمين الذين وكلوهم، ومن أجل الحد من تصرفات المسير فإن المساهمين يمكن أن يتحمل تكاليف من اجل مراقبة عمل المسير، من جهة أخرى يمكن أن يقوم المسير بتحمل تكاليف تبرير من أجل إقناع المساهمين بمطابقة تصرفاته لمصلحتهم الخاصة، لكن يمكن الوصول بأن تكون تكاليف المراقبة وتكاليف الإقناع أن تفوق الخسارة المحتملة الناتجة عن تصرف غير ملائم للمسير، هذه الأصناف من التكاليف تشكل في مجملها تكاليف الوكالة.

وبالتالي فإن تكاليف الوكالة تنشأ أساسا من التعارض بين مصالح المسير والمساهم حيث يتحملها الطرفين ويمكن أن تكون نقدية أو غير نقدية.

---

(1) الياس بن الساسي، يوسف قريشي، مرجع السابق، ص ص 380/379.

(2) محمد بوشوشة، **تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مرجع سابق، ص 222.

المطلب الرابع: نظرية الإشارة[1]

يعود الفضل في ظهور هذه النظرية إلى الكاتب **ROSS** سنة 1977 تقوم هذه النظرية على قاعدة أساسية وهي عدم التماثل الذي تتصف به الأسواق، وفي الواقع أن المعلومات التي تبثها المؤسسات ليست بالضرورة حقيقية وصادقة ومن ثم فإن هذه النظرية تنطلق من أنه بإمكان المديرين في المؤسسات الأحسن أداء إصدار إشارات خاصة وفعالة تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى ذات مستوى أقل من الأداء، وخاصة هذه الإشارات يكون من الصعب تقليدها من طرف مؤسسات ضعيفة، وهذه النظرية تستند إلى فكرتين هما:

- نفس المعلومة غير موزعة في جميع الاتجاهات، حيث أنه بإمكان المديرين في مؤسسة ما تهيئة معلومات لا تكون متوفرة لدى المستثمرين؛
- إذا كانت تلك المعلومات منشورة ومتوفرة لدى الجميع فإنها سوف لا تدرك ولا تفهم بنفس الطريقة.

حيث تكون الإشارة المستعملة بأشكال عديدة إذ يمكن أن تكون صورة أو وصفا لتكلفة رأسمال أو سياسة توزيع الأرباح أو اللجوء إلى أوراق مالية معقدة أو إلى شروط خاصة في مختلف أشكال التركيب المالي.

كما أن الإشارة ليست مجرد سر أو تصريح مضلل كما يعتقد الكثير، ولكنها قرار مالي حقيقي وواقعي يؤدي إلى حدوث انعكاسات سلبية على مسببها في حالة ظهور واكتشاف عدم صحتها، حيث نقترح هذه النظرية نموذجا لمحاولة التعبير عن جودة المؤسسة من خلال هيكلها المالي، فيميز المستثمرون بين كل المؤسسات المتواجدة في السوق ويصنفونها إلى نوعين: **A** و**B**، المؤسسات من نوع **A** أحسن أداء من المؤسسات من نوع **B** ، ومن أجل تصنيف مؤسسة ما في أحد الصنفين يحدد المستثمرين في السوق مستوى حرجا للاستدانة ***D**، فترى هذه النظرية أن المؤسسات من النوع الجيد الصنف **A** لها القدرة على الاستدانة يصل إلى ***D** والعكس بالعكس.

الواقع أن المستثمر بطبيعته أبعد من أن يكون سذجا في تصديقه لأي معلومة أو إشارة فهو يستقبل كل إشارة بدرجة معينة من الشك، وعليه لابد من الإشارة إلى أنه:

- يتساءل المستثمر أولا عن الفائدة التي تهدف إليها جهة الإشارة؛

(1) عبد الوهاب دادن، **الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الباحث، العدد 7، 2010/2009، ص ص320/319.

- يحاول فهم صورة فريق المدير للمؤسسات وسياسته في الاتصال؛
- يراعي مراقبة وحكم البورصة في حالة نشر معلومات غير صحيحة.

تشير هذه النظرية العديد من المشاكل حول التكلفة الحدية للأموال، حيث تتضح أن التكلفة الحدية المتوسطة المرجحة تزداد عندما تلجأ المؤسسة إلى التمويل الخارجي بإصدار وبيع أسهم جديدة بدلا من اللجوء إلى استخدام الأرباح في التمويل.

تستند هذه النظرية أساسا إلى فرضية عدم تماثل في المعلومة، وللتقليل من هذا الأخير، بإمكان المطلعين على أسرار المؤسسة إصدار إشارات لمستثمري المؤسسة فتعتبر الاستدانة إشارة ايجابية نسبة لمختلف المسيرين بحكم أنها مؤشر دال على قدرة المؤسسة على مواجهة أعباء ثابتة محفوفة بدرجة من الخطر، كما يعد استرجاع الأسهم كذلك إشارة ايجابية.

خلاصة الفصل:

إن وظيفة اتخاذ القرار هي إحدى الوظائف للمدير الأساسية، فالقرارات التي يتخذها المدير تتعامل مع معطيات الواقع التي تعيشه المؤسسة بما في ذلك من عوامل مؤثرة من داخل وخارج محيط المؤسسة، إلا أن نتائج القرار تظهر في المستقبل، وهنا تظهر فيها قوة ومدى كفاءته في الوصول إلى القرار الصحيح والتي يكون لها الأثر المباشر على حياة المؤسسة التي يقوم بالإشراف عليها سواء بالإيجاب أو السلب، حيث يكون هذا المسير مخيرا بين بدائل عدة يفرض عليه اختيار أحسنها، إلا أن ليس بالأمر السهل إذ يجب أن يكون مبني على أسس صحيحة.

وحتى يتمكن متخذ القرار من اتخاذ القرار التمويلي يحتاج المسير إلى دراسة مصادر التمويل التي تمتلكها المؤسسة وتحديد درجة المخاطرة التي تتحملها المؤسسة من اختيار أي مصدر لتمويل مشاريعها، كل هذا في ظل مجموعة من القيود التي لا يمكن إقصاءها عند المفاضلة بين مصادر الهيكل التمويلي، وقدرة المؤسسة على التماشي مع هذه القيود دليل على كفاءتها وتقيمها لهيكلها التمويلي تقيما جيدا.

الفصل الثالث

التحليل المالي للقوائم المالية كأداة لاتخاذ القرارات التمويلية

تمهيد:

تعتبر عملية التحليل المالي للقوائم المالية من أهم الوظائف المالية التي تقوم بها المؤسسة، حيث إن الهدف الأساسي من عملية التحليل هو تشخيص الصحيح للوضعية المالية للمؤسسة، كما تعتبر القوائم المالية بمثابة مدخلات لعملية التحليل المالي ولذلك أصبح من الضروري إعداد قوائم مالية وفقا للمبادئ والقيود المحاسبية المتعارف عليها، وذلك بهدف التشخيص الدقيق لنقاط القوة والضعف واكتشاف مسبباتها وأيضا تحديد الفرص والتهديدات التي تواجه المؤسسة.

حيث تتم عملية التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام مجموعة من الأدوات المالية هذه الأدوات استنادا إلى خبرة المحلل المالي يستطيع من خلالها تقديم تقرير عن الوضعية المالية للمؤسسة، هذا التقرير المالي يساعد المؤسسة على اتخاذ مختلف القرارات المالية ومن أهمها القرار التمويلي، وبالتالي يجب على المؤسسة الحرص على إعداد قوائمها المالية بدقة وموثوقية وذلك بهدف التحليل الدقيق لوضعيتها المالية.

بناء على ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: مخرجات نظام المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني: أشكال القوائم المالية اللازمة لاتخاذ القرارات التمويلية

المبحث الثالث: التحليل المالي للقوائم المالية كأداة لاتخاذ القرارات التمويلية

المبحث الرابع: التحليل المالي للقوائم المالية كأداة لاتخاذ القرارات التمويلية

المبحث الأول: مخرجات نظام المعلومات المحاسبية

تعتبر القوائم المالية داخل أي مؤسسة اقتصادية من أهم مصادر المعلومات المالية، وذلك لكونها تكون موجهة لمختلف المستخدمين سواء كانوا من داخل المؤسسة أو خارجها، كذلك باعتبارها أحد المؤشرات التي تساعد على تقييم الأداء واتخاذ مختلف القرارات ومن أهمها القرارات التمويلية.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

أولا: مفهوم القوائم المالية

1. تعريف القوائم المالية

تعرف: وسيلة لنقل صورة مجمعة عن المركز المالي ومركز الربحية و كذلك المركز النقدي في المؤسسة لكل من بهمه أمر المؤسسة سواء كان ذلك من داخل المؤسسة أو خارجها.[1]

كذلك تعرف: المنتج النهائي للعمليات المحاسبية خلال السنة المالية، حيث تتميز بالثقة والوقتية والملائمة لأغراض التقرير المالي للمساعدة في اتخاذ القرار. [2]

و تعرف أيضا: هي عبارة عن الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي داخل المؤسسة والتي يمكن من خلالها التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية بحيث أنها نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة. [3]

من التعاريف السابقة نستنتج أن القوائم المالية عبارة عن بيانات محاسبية تمت معالجتها خلال الدورة المحاسبية، ثم بلورتها في شكل جداول ملخصة عن العمليات التي قامت بها المؤسسة ثم إيصالها إلى الأطراف المستفيدة منها للمساعدة على اتخاذ القرار.

2. أهداف عرض وإعداد القوائم المالية:

تتمثل أهداف القوائم المالية في:[4]

- تقديم معلومات موثوقة تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالمؤسسة لتحقيق:

(1) أحمد محمد نور، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، مصر،2009، ص43.

(2) رضوان محمد العناتي، **مبادئ المحاسبة تطبيقاتها**، ج1، ط6، دار صفاء للنشر والتوزيع، (الأردن)، 2006، ص243.

(3) خالد جمال جعارات، **معايير التقارير المالية الدولية**، إثراء للنشر والتوزيع عمان(الأردن)، 2008، ص93.

(4) عزوز ميلود، دور **مراجعة القوائم المالية الجديدة في تحسين مراقبة التسيير (دراسة حالة مجمع صيدال فرع باتنة)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ،2017/2016، ص25.

- ✓ القدرة على تقييم نقاط القوة والضعف للمؤسسة؛
- ✓ بيان مصادر التمويل والاستثمارات للمؤسسة؛
- ✓ تقييم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات؛
- ✓ بيان أساس المصادر الخاصة بالمشروع لتقييم قدرته على النمو.

- تقديم معلومات موثوقة حول التغيرات في صافي مورد المؤسسة الناتجة عن الأرباح المحققة من الأنشطة المباشرة من اجل تحقيق وتحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين وإظهار قدرة عمليات المؤسسة في سداد التزامات الدائنين والموردين؛
- تقديم معلومات مالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للمؤسسة؛
- الإفصاح عن أية معلومات أخرى ملائمة لحاجات مستخدمي القوائم المالية؛
- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين الحالين، المحتملين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ مختلف القرارات الرشيدة؛
- المعلومات الموجودة بالقوائم المالية يجب أن تكون مفهومة وواضحة للأشخاص الذين لديهم معرفة أو فهم معقول حول الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة.

3. الخصائص النوعية للقوائم المالية

إن القوائم المالية التي تتميز بالجودة من حيث المعلومات المالية التي تتضمنها ينبغي أن تتوفر على مجموعة من الخصائص النوعية التالية:

- **القابلية للفهم:** أن المعلومات الظاهرة بالقوائم المالية يجب قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين لهذا الغرض، لذلك يفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، وفي نفس الوقت يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية لتكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات الاقتصادية. [1]
- **الأهمية النسبية:** تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على المعلومات المحاسبية، حيث تعتمد الأهمية النسبية على حجم الخطأ المقدر ضمن الظروف الخاصة التي تؤدي إلى الحذف

(1) أحمد حلمي جمعة، **نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2010، ص40.

أو التحريف، وعليه فإن هذه الخاصية هي خاصية أساسية يجب على القوائم المالية أن تكون تتصف بها لكي تكون مفيدة.(1)

- **الملائمة:** تعتبر الملائمة المعيار الأصلي لقيمة المعلومات، حيث تتلاءم المعلومات مع الغرض الذي أعدت لأجله، ويمكن الحكم على مدى الملائمة أو عدم ملائمة المعلومات بكيفية تأثير هذه الأخيرة على سلوك مستخدميها، وهناك عوامل أخرى تؤثر على درجة ملائمة المعلومات، حيث أن تقرير مستوى الملائمة يتوقف في جانب أخر على حدود الإدراك لمتخذ القرار. فالمعلومات الملائمة هي تلك التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يعطي قرارا يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات وقد تختلف ملائمة هذه المعلومات من شخص لأخر، فما هو مناسب لمستفيد معين ليس بالضرورة يكون مناسب لمستفيد أخر.(2)
- **الموثوقية:** أي أن تتمتع القوائم المالية بقدر كاف من الموضوعية وان تعكس الأحداث الاقتصادية التي تمثلها.(3)

ولهذه الخاصية ثلاث خصائص فرعية تتمثل في:(4)

- ✓ **صدق المعلومة في تمثيل الظاهرة:** أي تطابق المعلومة المثبتة في التقارير المالية مع ما تمثله من حدث محاسبي بأمانة وعدالة.
- ✓ **القابلية للتحقق:** وتعني أنه لو تم إعادة القياس المحاسبي لحدث معين من قبل العديد من المحاسبين يتوصلون إلى نفس النتائج بصورة صادقة.
- ✓ **الحياد:** تعني خلو القوائم المالية من التحيز باستخدام أسس وأساليب قياس مدروسة دون الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الجهة المستفيدة من عملية القياس والإفصاح.

- **القابلية للمقارنة:** يعني إمكانية مقارنة القوائم المالية للفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المؤسسة. أو مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع القوائم المالية لمؤسسة

---

(1) أحمد ابراهيم ميده، **العوامل المؤثرة في نظم المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الاستراتيجية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد01 ،2009، ص58.

(2) احمد لعماري، **المعلومة المحاسبية وترشيد القرار في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي بالجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، العدد الأول ،2010، ص61.

(3) كحول صورية، **دور المعلومة المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص470.

(4) جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي**، متيجة للطباعة، براقي، الجزائر،2011، ص14.

أخرى ولنفس الفترة. وتقتضي المقارنة ثبات السياسات المحاسبية من فترة إلى أخرى أي اتساق في تطبيق تلك السياسات. (1)

ويجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمؤسسات المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية وأداءها والتغيرات في مركزها المالي وعليه فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت في المؤسسة وعبر الزمن وعلى أساس ثابت للمؤسسات المختلفة، ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وأية تغييرات في هذه السياسات وآثار هذه التغييرات، ويجب أن يكون المستخدمون قادرون على تحديد الاختلافات في تلك السياسات. (2)

- **الثبات:** وتهدف هذه الخاصية إلى تحقيق إمكانية المقارنة عبر الفترات المالية المختلفة نتيجة استخدام نفس المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى، أي تعتبر خاصية الثبات متحققة عندما يتم استخدام نفس المعالجة المحاسبية لنفس الحدث وعلى طول الفترات، وهذا لا يمنع من تغيير المبادئ أو السياسات المحاسبية إذا كان ذلك أفضل وأكثر نفعاً، ولكن بشرط وجود ما يبرر هذا التغيير والإفصاح عن ذلك ويجب توضيح سبب تفضيل الأسلوب الجديد والإفصاح عن طبيعة وأثر التغيير في فترة حدوثه وكذلك أثره المتراكم على الفترات السابقة، وعلى مدقق الحسابات إيضاح ذلك في فقرة من تقريره مع الرجوع إلى الملاحظة الواردة في القوائم المالية. وتبرز أهمية هذه الصفة من أن أحد الأهداف الأساسية للمحاسبة هو عرض الإبلاغ المالي وعلى أساس مقارن، كون الأرقام المحاسبية المفردة ذات محتوى معلوماتي منخفض ونادراً ما تكون ذات طابع إخباري، وعند مقارنتها مع أرقام أخرى مثل أرقام الإبلاغ المالي للسنوات السابقة للمؤسسة نفسها، فإن هذه الأرقام المقارنة تصبح أكثر فائدة للعديد من الأمور. (3)

---

(1) يزيد تقرارات، **استخدام أدوات التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي (دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية لإنتاج اللوليب والصنابير والسكاكين بولاية سطيف)**، مجلة بحوث، العدد 11، الجزء الثاني، ص122.

(2) عوض الله جعفر أبو بكر، **أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: مجموعة شركات سوداكال العالمية**، مجلة العلوم والثقافة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، المجلد 12 ،2012، ص ص 118/117.

(3) معتز أمين السعيد، محمد سليم العيسى، **انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي**، بحث مقدم بالمؤتمر الثاني تحت عنوان: القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، يومي 15/14 أفريل 2009، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن، ص 11/ 12.

المطلب الثاني: معايير الاعتراف بعناصر القوائم المالية وأساليب قياسها

أولا: الاعتراف بعناصر القوائم المالية

الاعتراف هو عملية إدراج التأثيرات المالية لعملية ما أو لحدث اقتصادي ما وعرض ذلك ضمن القوائم المالية للبند الذي يحقق معايير الاعتراف وتعريف العنصر، وتتمثل شروط الاعتراف بعناصر القوائم المالية فيما يلي:[1]

- **احتمال المنافع الاقتصادية المستقبلية:** وهذا للإشارة إلى درجة عدم التأكد من تدفق المنافع المرتبطة بالبند من أو إلى المؤسسة، ويتم تقييم درجة عدم التأكد الملازمة استنادا إلى أدلة متوفرة عند إعداد القوائم المالية. فمثلا عندما يكون من المحتمل تحصيل الذمم المدينة فمن المبرر الاعتراف بها كأصل، لكن عند وجود عدد كبير من الذمم المدينة فهناك احتمال عدم تحصيل بعضها، بالتالي الاعتراف بمصروف يمثل النقص في المنافع الاقتصادية.
- **موثوقية القياس:** أن للعنصر ما تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية وعند تحديد ما إذا كان البند يفي بهذه المعايير وعليه يصبح جدير لاعتراف به في القوائم المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن البند الذي يحقق الخصائص الأساسية للعنصر، ولكنه يفشل في تحقيق معايير الاعتراف به قد يتطلب الإفصاح عنه.

وتطبق شروط الاعتراف على العناصر التالية:

1. **من قائمة المركز المالي:** وتتمثل في:

- **الالتزامات:** هي التزامات الحالية للمؤسسة ناشئة من أحداث ماضية ويتوقع أن يؤدي تسويتها إلى تدفق المنافع الاقتصادية خارج المؤسسة.[2]
- **الأصول:** هي مورد مراقب من طرف المؤسسة يتوقع أن تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية إلى المؤسسة.[3]

---

(1) حسين يوسف القاضي، سمير معذي الريشاني، **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير إعداد التقارير المالية الدولية (عرض البيانات المالية)**، ج1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص85.

(2) هيني قان جريوننج، ترجمة طارق حماد، **معايير التقارير المالية الدولية دليلا لتطبيق**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش. م. م، مصر،2006، ص7.

(3) Anne Lemanh ,Catherine Maillet ,MouhamedBenkaci, normes comptables internationnales IAS IFRS, éditions berti, Alger, 2009, P16.

2. **من قائمة الدخل:** تتمثل عناصر قائمة الدخل فيما يلي:[1]

- **الإيرادات:** وهو الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلة أو زيادة في الأصول أو نقصان في الالتزامات، مما ينشأ عنها زيادة في حقوق الملكية ماعدا تلك المتعلقة بمساهمات الملاك.
- **المصاريف:** وهي النقص في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو استهلاك في الأصول أو تكبد التزامات، مما ينشأ عنه نقصان في حقوق الملكية عدا تلك المتعلقة بمساهمات الملاك.

وتطبق عملية الاعتراف على النحو التالي:[2]

- **الاعتراف بالأصل:** يتم الاعتراف بالأصل عندما يكون من المحتمل أن تتدفق منه المنافع الاقتصادية المستقبلية على المؤسسة، وأن للأصل تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية.
- **الاعتراف بالالتزام:** يتم الاعتراف بالالتزام عندما يكون من المحتمل التضحية بموارد على شكل منافع اقتصادية من المؤسسة ينتج عن تسديد تعهد حالي، وأن مبلغ التسديد يمكن قياسه بموثوقية، ولا يتم الاعتراف بالتعهدات الناجمة عن عقود غير منفذة.
- **الاعتراف بالدخل:** يتم الاعتراف بالدخل عندما تنشأ زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلى زيادة في الأصل أو نقص في الالتزام ويمكن قياسها بموثوقية.
- **الاعتراف بالمصروفات:** يتم الاعتراف بالمصروف عندما ينشأ هناك نقص في المنافع الاقتصادية المستقبلية، يعود إلى نقص في أصل أو زيادة في التزام ويمكن قياسها بموثوقية، يتم الاعتراف بالمصاريف بشكل متزامن مع الاعتراف بزيادة في الالتزامات أو نقص في الأصول.[3]

ثانيا: معايير قياس عناصر القوائم المالية

القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيتعرف بها في القوائم المالية والتي ستظهر بها في القوائم المالية. ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس، وهذه الأسس تشمل ما يلي:[4]

- **التكلفة التاريخية:** تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع أو ما يعادله أو بالقيمة العادلة للمقابل الذي أعطي للحصول عليها في تاريخ الحصول عليها. وتسجل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة

(1) طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة، ج1، الدار الجامعية، الإسكندرية،2009، ص47.

(2) حسين يوسف القاضي، مرجع سابق، ص86.

(3) طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة، مرجع سابق، ص51.

(4) أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية (الشركات المتعددة الجنسية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004 ، ص491.

مقابل الدين أو بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد المتوقع، وان يدفع لسداد الالتزام ضمن السياق العادي للنشاط.

- **التكلفة الجارية:** تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد والذي يفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر، وتسجل الالتزامات بالمبلغ الغير مخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر.
- **القيمة القابلة للتحقق:** تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادلها الذي يمكن حصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، وتسجل الالتزامات بقيم سدادها، أي بالمبالغ الغير مخصومة النقدية، أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.
- **القيمة الحالية:** تسجل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية، التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط، وتسجل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن يحتاج إليها لسداد الالتزامات. [1]

المطلب الثالث: فروض ومبادئ إعداد القوائم المالية واهم مستخدميها

أولا: فروض إعداد القوائم المالية

لإعداد القوائم المالية يجب إتباع مجموعة من الفروض المحاسبية، وتتمثل هذه الفروض في:[2]

- **فرضية أساس الاستحقاق:** يجب على المؤسسة إعداد القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية، ويتطلب أساس الاستحقاق الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أولم يتم، وكذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة والمكاسب الأخرى سواء تم قبضها أو لم يتم، أي بغض النظر عن واقعة الدفع أو القبض تطبيق أساس الاستحقاق يؤدي إلى تحقيق أهداف القوائم المالية الممثلة في تقديم معلومات حول المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها خلال فترة معينة.

(1) أحمد حلمي جمعة، مرجع سابق، ص62.

(2) محمد فيصل مايده، **تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسات:** أطروحة دكتورا غير منشورة، تخصص محاسبة ونظم معلومات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر (بسكرة)،2017/2016، ص71.

- **فرضية الاستمرار:** عند إعداد القوائم المالية بإتباع معايير الإبلاغ المالي الدولية يتم افتراض أن المؤسسة مستمرة إلى اجل غير محدد في المدى المستقبلي، وعند وجود شكوك حول استمرارية المؤسسة وان لدى إدارة المؤسسة نية في التصفية أو تقليص أعمالها، عنده يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد المتعلقة بعدم الاستمرارية ولا يتم إعداد القوائم المالية على أساس أنها مستمرة بل عل أساس أخر مثلا على أساس التصفية.

ثانيا: المبادئ المحاسبية اللازمة لإعداد القوائم المالية

لإعداد القوائم المالية يجب إتباع مجموعة من القواعد والأسس، وفيما يلي أهم هذه المبادئ:[1]

1. مبدأ ثبات وحدة النقد: تعتمد المحاسبة على وحدة النقد الوطني أساسا لقياس القيمة لمختلف الأحداث التي تهم المحاسب، ويفترض أن تتصف وحدة النقد بالثبات وذلك لتكوين المعلومات القابلة للمقارنة والقابلة لإجراء العمليات الحسابية بصورة موضوعية، وأن لا تتغير بمرور الزمن أو بتغير الأوضاع الاقتصادية.

2. مبدأ الحفاظ على الطرائق المحاسبية: ينبغي المحافظة على استعمال نفس طرائق التقييم المحاسبي خلال الدورات المحاسبية.

3. مبدأ التكلفة التاريخية: تسجيل العمليات المحاسبية بتكلفة شراءها أو تكلفة الاقتناء عند تاريخ الحيازة.

4. مبدأ عدم المقاصة: لا يجب أن تكون مقاصة بين الأصول والخصوم أو بين الإيرادات والتكاليف وذلك لكي تظهر الحسابات في القوائم المالية للدلالة على طبيعتها.

5. مبدأ القيد المزدوج: ويشترط القيد المزدوج في كل عملية تسجيل تساوي مجموع المبالغ المسجلة في الأطراف الدائنة للحسابات الأولى، ومجموع المبالغ المسجلة في الأطراف المدينة للحسابات الثانية ويشترط التوازن في الحسابات وذلك لكل عملية.

6. مبدأ تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني: يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.

7. مبدأ استقلالية الدورات: ويقصد بهذا المبدأ تحديد نتيجة كل دورة محاسبية تكون مستقلة عن الدورات السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث و العمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.[2]

---

(1) عبد الوهاب رميدي، علي سماوي، **المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، الجزائر،2011، ص ص 29/24.

(2) سماح علي، خلف الله بن يوسف، **تطبيق نظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية: دراسة استطلاعية على بعض المؤسسات**، مجلة الوحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد02 ،2016، ص390.

8. مبدأ الحيطة والحذر: وفقا لهذا المبدأ ينبغي تحميل السنة المالية بكافة التكاليف الفعلية والمحتمل وقوعها والأخذ فقط بالإيرادات الفعلية وعدم الاعتراف بالإيرادات المتوقعة إلا عند تحقيقها بشكل فعلي.(1)

9. مبدأ الصورة الصادقة: أي ينبغي أن تكون القوائم المالية المقدمة ممثلة في صدق العمليات والأحداث المالية التي وقعت في المؤسسة، كما ينبغي أن تكون صادقة بعيدة عن التوقع والتحيز وتعبر عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.(2)

ثالثا: مستخدمي القوائم المالية

1. مستخدمين داخلين

وهم كافة المستخدمين العاملين في تحقيق أداء نشاط المؤسسة ويتمثلون في:

- **الموظفون:** ويعتبر الموظفون مورد هام في المؤسسة حيث تبني عليهم استمرارية المؤسسة وأداءها لأعمالها، بما يشعرهم بالأمن والرضا الوظيفيين، فلذلك فهم معنيون بكفاءة المؤسسة وتحقيقها لأهدافها ونموها وزيادة مبيعاتها وأرباحها، ووجود نظام أجور ورواتب وحوافز فعال، ويتعدى ذلك إلى تقييم نظام التقاعد، ومنافع ما بعد التقاعد التي يمكن للمؤسسة أن تقدمها.(3)
- **إدارة المؤسسة:** يتم استخدام القوائم المالية من قبل مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة بهدف تشخيص المشكلات الإدارية والمالية الحالية ووضع حلول مناسبة في الوقت المناسب، والعمل على التخطيط للمستقبل من خلال إعداد القوائم المالية التقديرية والرقابة على هذه القوائم، كما تهتم الإدارة في تقييم مدى كفاءتها في إدارة أصولها الثابتة والمتداولة.(4)

2. مستخدمين خارجين

ويتمثلون في: (5)

- **المقرضون:** يمكن أن يكون مقرضا أي جهة مالية (بنوك) أو مؤسسة ذات طابع اقتصادي آخر ترغب في توظيف أموالها بغية تحقيق عائد اقتصادي (فائدة)، وحتى تتم عملية اتخاذ قرار الاقتراض بشكل عقلاني لابد من توفر المعلومات الكافية حول الوضعية المالية لطالب القرض، بحيث يكون التركيز على درجة الملائمة المالية (السيولة) طول فترة الدين وذلك باستخدام

(1) محمد فيصل مايده، مرجع سابق، ص72.
(2) يزيد تقرارات، مرجع سابق، ص119.
(3) خالد جمال جعارات، **معايير التقارير المالية الدولية (IFRS&IAS)**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص42 /44.
(4) يزيد تقرارات، مرجع سابق، ص123.
(5) مصطفى عقاري، **التقارير المالية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة، العدد 07 ،2012، ص31.

الميزانية الختامية وجدول النتائج والتدفقات النقدية حاضرا والمتوقعة مستقبلا (الميزانية التقديرية للسيولة).

- **الدولة:** متمثلة في أجهزتها المختلفة (ضرائب، حماية اجتماعية، حماية البيئة) والتي تسهر على ضمان احترام المؤسسات تطبيق التشريعات والقوانين المعمول بها، مستخدمة المعلومة التي تتضمنها التقارير المالية التي تحصل عليها بشكل دوري كما تعتبر المعلومة المحاسبية على مستوى الاقتصاد الجزئي المصدر ألمعلوماتي الأكثر أهمية في إعداد الحسابات الوطنية.
- **العمال وممثليهم:** وهؤلاء يهتمون بالحصول على المعلومات التي تمكنهم من تقسيم ربحية واستقرار المؤسسة وقدرتها على خلق فرص عمل جديدة، وعلى دفع مستحقات العمال مختلفة أما بالنسبة للنقابات فهي تهتم بالمعلومات التي تمكنها من تحليل القطاعات الاقتصادية المختلفة وفرص العمل المتاحة واستمرارها، وكذلك أمور اجتماعية أخرى.
- **الموردين:** يتشابه اهتمام الموردين بالمعلومات إلى درجة كبيرة بالمقرضين إلا أن اهتمامهم يركز إلى حد كبير في الآجال القصيرة.
- **العملاء:** يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد قدرة المؤسسة على الاستمرار خاصة إذا كان وجودهم التجاري يعتمد بشكل كبير عليها بشكل أساسي.
- **المنافسون:** يهتمون بالمعلومة المحاسبية التي تظهر القدرة التنافسية التي يتوفر عليها غيرهم ومثلا يراقب المتنافسون مخزون وسيولة المؤسسة فكلما كان المخزون يفوق المستوى المطلوب كان احتمال تخفيض الأسعار ضروريا عند ظهور الحاجة للسيولة، أما إذا كان مستوى السيولة مرتفعا فهذا يوفر المؤسسة مجالا للمناورة وإمكانية التوسع.
- **المستثمرين الحالين والمحتملون:** وتعتبر القرارات الاستثمارية من أهم القرارات التي يتم اتخاذها حيث تتعلق القرارات الاستثمارية بالاستثمار في مؤسسة ما وما يحيط بذلك من مخاطر، فهم معنيون بربحية المؤسسة وقدرتها على توزيع الأرباح والنمو فيها ودخول الأسواق المالية الدولية. ولكل من المستثمرين بما فيهم المساهمين الحالين والمتوقعين توجهاتهم التي تترجم على شكل قرارات مستندة إلى ما تقوم المؤسسات بعرضه من معلومات مالية. [1]

(1) خالد جمال جعارات، مرجع سابق، ص 42.

المبحث الثالث: أشكال القوائم المالية اللازمة لاتخاذ القرارات التمويلية

تقدم القوائم المالية للمستخدمين معلومات عن المركز المالي للمؤسسة والأداء المالي والتدفقات النقدية، وذلك من خلال تقديم معلومات عن الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والدخل والتغيرات الأخرى في حقوق الملكية والتدفقات النقدية.

المطلب الأول: قائمة المركز المالي

أولا: مفهوم قائمة المركز المالي

1. **تعريف قائمة المركز المالي:** وهي عبارة عن كشف وليس حسابا تبين ممتلكات المؤسسة من أصول معمرة ومتداولة وغيرها في الجهة وما يقابلها من التزامات لصاحب المؤسسة وللغير، حيث تكون حسابات الأصول في جانب ومجموعة الالتزامات وحقوق الملكية في الجانب الأخر، بحيث يكون الجانبان متساويان[1]

2. **مكونات قائمة المركز المالي**

تتكون قائمة المركز المالي من جانبيين هما:

- **الأصول:** وتعرف أيضا بالموجودات وهي الممتلكات المادية والمعنوية للمؤسسة (مثل المباني والمعدات والبضاعة والنقديات ...)، و الأصول تظهر كيفية استخدام المؤسسة للأموال التي حصلت عليها من الشركاء أو المساهمين أو من الغير (أي القروض بمختلف أنواعها)، لذا فان الأصول تعرف أيضا بالاستعمالات لأنها تبين كيف استعملت المؤسسة الأموال التي حصلت عليها.[2]

وتكون الأصول على نوعين: [3]

✓ **الأصول غير الجارية:** وتتكون مما يلي:

- **التثبيتات المادية:** وهي تلك الأصول التي تقتنيها المؤسسة بهدف مساهمتها في عمليات الإنتاج أو تقديم خدمة طويلة الأجل وعادة لا يتم اقتنائها لغرض إعادة بيعها مثل الأراضي والمباني والآلات التي تتصف بطول عمرها الإنتاجي، ويتوقع أن تحقق عوائد على مدى السنوات القادمة من عمرها.
- **التثبيتات المالية:** وهي المبالغ المستثمرة في الأصول تتميز بطول فترة حيازتها كالاستثمار في المؤسسات القابضة والاستثمارات الأخرى التي عمرها أكثر من سنة مثل سندات...الخ.

---

(1) دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن ،2007، ص68.

(2) جمال معتوق، **تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF (دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشقاته)**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 48 ،2017، ص90.

(3) دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص ص 75/74.

- **التثبيتات المعنوية:** وهي تلك الأصول التي لا يمكن لمسها أو وزنها كما لا يمكن استخدامها لسداد التزامات المؤسسة. (1)

✓ **الأصول الجارية:** هي تلك الأصول التي تكون قابليتها للتحويل إلى سيولة نقدية عالية خلال الدورة المالية للمؤسسة. وتتضمن العناصر الآتية:(2)

- **النقد:** هو أكثر الأصول المتداولة سيولة وجاهزية لتلبية متطلبات عمليات التشغيل الجارية، ويشمل جميع الأرصدة النقدية للمؤسسة سواء كان هذا الرصيد في الصندوق أو في البنك.
- **الاستثمارات القصيرة الأجل:** هي المبالغ المستثمرة في الأوراق المالية التي تتميز بقابليتها للبيع الفوري كالأسهم والسندات قصيرة الأجل.
- **الذمم المدينة:** وتشمل أرصدة المدينون وأوراق القبض التي تستحق للمؤسسة بفترة أقل من سنة وهناك حسابين يرتبطان به مخصص الديون المشكوك فيهم ومخصص الخصم المسموح به.
- **المخزونات:** هو يتضمن المواد الأولية والبضاعة تحت الصنع وبضاعة تامة الصنع ومخزون من قطع الغيار.
- **المصروفات المدفوعة مقدما:** يتم في بعض الحالات دفع قيمة البضاعة أو خدمة المتوقع استنفاذها خلال السنة مقدما قبل الحصول عليها مثل إيجار مدفوع مسبقا أو قسط التأمين.

- **الخصوم:** حسب المادة 22 و23 من المرسوم التنفيذي الصادر بتاريخ:28ماي 2008 فإن عناصر الخصوم مرتبة حسب مصدرها ودرجة استحقاقها من الخصوم الأقل استحقاقا إلى الأكثر استحقاقا، وتتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للمؤسسة الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتم انقضاؤها بالنسبة للمؤسسة في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية. (3)

وتصنف الخصوم إلى:

✓ **الخصوم الغير الجارية:** وهي الالتزامات طويلة الأجل وواجبة السداد خلال فترة زمنية أكثر من سنة مالية أو دورة تشغيلية واحدة وتشمل ما يلي: القروض طويلة الأجل والديون المستحقة واستئجار عقارات طويلة الأجل وكلفة الصيانة والتصليح...الخ.(4)

(1) محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية (دروس وتطبيقات)**، صفحات الزرقاء، الجزائر،2010، ص36.

(2) عليان الشريف، فائق شفير، **مبادئ المحاسبة المالية**، ج2، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000، ص235.

(3) جمال معتوق، مرجع سابق، ص77.

(4) مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين ممد سلامه، **أساسيات الإدارة المالية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 60،61.

- ✓ **الخصوم الجارية:** التضحيات بمنافع الاقتصادية محتمل حدوثها في المستقبل للوفاء بالتزامات المؤسسة الجارية الناتجة عن عمليات سابقة، وتتمثل هذه التضحيات في نقل أصول المؤسسة أو تقديم خدمات للغير في المستقبل من بينها حسابات الدائنين، أوراق الدفع، الاستحقاقات الجارية للديون طويلة الأجل، توزيعات الأرباح المستحقة، تأمينات مقدمة من العملاء، المصروفات المستحقة وضريبة المبيعات...الخ.(1)
- ✓ **حقوق الملكية:** تمثل حقوق الملكية قيمة ما يمتلكه أصحاب المشروع من أصول المؤسسة وهي تبين صافي النتائج التراكمية الناجمة عن عمليات وأحداث سابقة. وتشمل العناصر التالية:(2)

- رأسمال الأسهم؛
- الأرباح المحتجزة؛
- الاحتياطي الإجباري؛
- أسهم الخزينة؛
- بعض بنود الدخل الإجمالي التي تظهر ضمن حقوق الملكية مثل الأرباح والخسائر الغير محققة عند ترجمة القوائم المالية للمؤسسة الأجنبية المعدة بالعملة الأجنبية وحقوق الأقلية.

والجدول التالي يوضح مكونات قائمة المركز المالي:

(1) دريد كامل شبيب، مرجع سابق، ص.76

(2) محمد فيصل مايده، مرجع سابق، ص109.

الجدول رقم(02): شكل قائمة المركز المالي

ميزانية
السنة المالية المقفلة في: .....

الأصـــــــــل	ملاحظة	N اجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N−1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

ميزانية

السنة المالية المقفلة في: .....

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات –احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية/(نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
المجموع العام للخصوم			

المصدر: **الجريدة الرسمية**، العدد 19، بتاريخ: 2009/03/25، ص ص29/28.

ثانيا: معايير تبويب قائمة المركز المالي

يتم تبويب قائمة المركز المالي وفق أسس هي:[1]

(1) عبد الناصر إبراهيم النور وآخرون، **أصول المحاسبة المالية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،2005، ص279.

1. **حسب صعوبة تحويلها إلى نقدية:** حيث يتم البدء في جانب الأصول بالأصول الثابتة الغير الملموسة كشهرة محل ثم الأصول الثابتة كالأراضي ثم الأصول المتداولة كالبضاعة فالمدينين فالأوراق المالية.

أما في جانب الخصوم فتظهر حقوق الملكية في البداية يليها الخصوم طويلة الأجل ثم الخصوم قصيرة الأجل.

2. **حسب سهولة تحويلها إلى نقدية:** يتم البدء في جانب الأصول بالأصول المتداولة كالنقدية يليها الأصول الثابتة الملموسة فالأصول الثابتة غبر الملموسة. أما في جانب الخصوم وحقوق الملكية فيتم البدء من الخصوم قصيرة الأجل ثم الخصوم طويلة الأجل ثم حقوق الملكية.
3. **على شكل تقرير:** يميل اتجاه الحديث في المحاسبة إلى عرض الميزانية في صورة تقرير حيث يتم البدء بالأصول المتداولة فالأصول الثابتة ثم المطلوبات المتداولة فالمطلوبات طويلة اجل وأخيرا حقوق الملكية.

ثالثا: أهم خصائص ونقاط ضعف قائمة المركز المالي

1. **خصائص قائمة المركز المالي:**[1]

- الوقوف على الحالة المالية للوحدة المحاسبية في لحظة زمنية معينة؛
- التعرف على الهيكل التمويلي اللازم لتمويل الاستخدامات؛
- توفير معلومات مفيدة لإعطاء صورة صادقة وعادلة عن مدى قوة المركز المالي للمؤسسة.

2. **نقاط الضعف في قائمة المركز المالي:**[2]

- تعد قائمة المركز المالي على أساس القيم التاريخية لعناصر الأصول والخصوم وحقوق الملكية فإنها بشكلها الحالي لا تعبر عن القيمة الحالية لعناصر الميزانية؛
- يتدخل عنصر التقدير في تحديد قيم بعض عناصر الأصول، ومثال ذلك صافي المدينين الذين يتأثرن بالديون المشكوك فيهم والتي تتأثر بالتقدير الشخصي وهناك عناصر أخرى تؤثر في مجملها على الموضوعية المطلوبة لجعل عناصر الميزانية معبرة حقا عن الواقع؛
- تقتضي بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عدم إظهار بعض الموجودات لصعوبة تقييمها أو قياسها، وبالإضافة إلى عدم تقييم العنصر البشري المتميز في المؤسسة مثل وجود مدير مالي جيد؛

(1) عبد الناصر محمد سيد درويش، **مبادئ المحاسبة المالية 2(التسويات الجردية والإفصاح المحاسبي)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2010، ص334.

(2) محمد السعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية (استثمار تمويل تحليل أسواق مالية الدولية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص74.

- أن القائمة لا تعكس الصورة الحقيقية لجميع أحداث المؤسسة، حيث تتم خلال السنة عمليات اقتراض وسداد لهذه القروض وعمليات اقتناء لبعض أصول ولا تظهر في القائمة؛
- هناك فرق عملي بين القيمة الدفترية لبعض الأصول الثابتة لتصل قيمتها للصفر بينما تكون طاقتها الإنتاجية عالية ولا تزال مساهمتها في العملية الإنتاجية مقبولة.

المطلب الثاني: قائمة الدخل

أولا: مفهوم قائمة الدخل

1. تعريف قائمة الدخل: تعكس هذه القائمة كل من الإيرادات والعوائد وكذلك نفقات المؤسسة وأرباحها وخسائرها المحققة خلال الفترة لمدة محددة من الزمن. وغالبا ما تكون هذه المدة سنة واحدة وأحيانا تصبح هذه المدة نصف سنة بل بعضها ينشر القوائم المالية على أساس ربع سنوي استجابة للقوانين والتشريعات الحكومية. [1]

2. مكونات قائمة الدخل

تتكون قائمة الدخل من:[2]

- **النواتج:** وهي الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في صورة تدفقات إلى الداخل أو الزيادة في الأصول ينتج عنها زيادات في حقوق الملكية من تلك المرتبطة بمساهمات أصحاب حقوق الملكية.
- **الأعباء:** هي النقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في صورة تدفقات إلى الخارج أو استنفاذ للأصول أو تكبد التزامات ينتج عنها انخفاض في حقوق الملكية.

3. إعداد قائمة الدخل

هناك طريقتان لإعداد وعرض قائمة الدخل وهما:

(1) أسعد حميد العلي، **الإدارة المالية**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص66.

(2) عيشوش محمد الحافظ، **دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية(دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الأدوية صيدال)**، أطروحة دكتورا غير منشورة، تخصص علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017/2016، ص245.

- **قائمة الدخل حسب الطبيعة:** أبرز ما يميز هذا الجدول هو البساطة في العرض وسهولة فهمه، حيث يتم إعداده عن طرح إجمالي المصروفات مرة واحدة من إجمالي الإيرادات ليظهر صافي الدخل للفترة. (1)

ومن أجل حساب النتيجة النهائية وفقا لهذه الطريقة نحتاج إلى المرور عبر كل المراحل التالية:(2)

- ✓ **النتيجة العملياتية:** وهي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة الأنشطة الجارية أي عمليات التموين، الإنتاج والبيع.
- ✓ **النتيجة المالية:** ويتم حسابها عن طريق طرح الأعباء المالية من المنتوجات المالية.
- ✓ **النتيجة الجارية قبل الضرائب:** ويتم الحصول عليها انطلاقا من النتيجة العملياتية، وذلك بإضافة النتيجة المالية، وتمثل النتيجة" العادية المحققة على إثر الأنشطة الجارية للمؤسسة.
- ✓ **النتيجة الاستثنائية:** هي الفرق الصافي للمنتجات والأعباء الاستثنائية، يتم حسابها من خلال المنتجات والأعباء الناجمة عن حوادث أو معاملات واضحة التميز عن النشاط العادي للمؤسسة.
- ✓ **النتيجة الصافية للسنة المالية:** وتساوي الفرق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية. ويتم حساب النتيجة انطلاقا من النتيجة الجارية قبل الضرائب، إذ تطرح منها الضرائب على الأرباح والضرائب المؤجلة، وتضاف إليها النتيجة الاستثنائية.

والجدول التالي يمثل قائمة الدخل حسب الطبيعة:

(1) كمال الدين الدهراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث**، الإسكندرية، 2009، ص66.

(2) لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لنظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص الإدارة المالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2012/2011، ص ص50/47.

الجدول رقم (03): قائمة الدخل حسب الطبيعة

قائمة الدخل حسب الطبيعة

الفترة من..... إلى .....

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (2-1)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها من النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية لأنشطة العادي			
العناصر غير العادية-المنتوجات (يطلب بيانها)			

العناصر غير العادية –الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة غير العادية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص30

- **قائمة الدخل حسب الوظيفة:** ويقوم على مقاربة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف التي تقع على عاتق وظائف مؤسسة دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية وتختلف هذه الطريقة عن الأولى في كيفية حساب النتيجة العملياتية.[1]

حيث النتيجة العملياتية تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها الجاري. ويتم التوصل إليه بعد أن يعدل هامش الربح الإجمالي بالمنتوجات العملياتية الأخرى واستبعاد كل من التكاليف التجارية، الأعباء الإدارية والأعباء العملياتية الأخرى.

النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي +المنتوجات العملياتية الأخرى – التكاليف التجارية–الأعباء الإدارية –الأعباء العملياتية الأخرى.

والجدول التالي يمثل قائمة الدخل حسب الوظيفة

(1) لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص52.

الجدول رقم (04): قائمة الدخل حسب الوظيفة

حساب النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف الجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع، سابق، ص31.

ثانيا: مميزات وأوجه قصور قائمة الدخل

1. مميزات قائمة الدخل

لقائمة الدخل مجموعة من الخصائص تتمثل في:[1]

- معرفة نتيجة المؤسسة من ربح أو خسارة؛
- التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير مستمرة؛
- معرفة كفاءة الإدارة عن وضعية أدائها المالي ويستخدم الربح مقياسا للأداء؛
- معرفة ربحية السهم الواحد وذلك بهدف اتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- التعرف على نتيجة الأعمال المتعلقة بنشاطات المؤسسة الغير مستمرة وكذلك نشاطات الغير عادية؛
- معرفة فيما إذا كان تم إعدادها بناء على استمرارية المؤسسة أو على أساس تصفيتها.

2. أوجه قصور قائمة الدخل

وتتمثل فيما يلي:[2]

- هناك بنود إيرادات لا تدرج في هذه القائمة، بسبب عدم التمكن من قياسها؛
- تتأثر أرقام الدخل بالطرق والسياسات المحاسبية المتبعة من قبل المؤسسة؛
- تتأثر بعض مكونات الدخل بأساليب تحكمية واجتهادات شخصية وتقديرات تختلف نتائجها باختلاف أراء من يقومون بقياس بنود الإيرادات والمصروفات ومستوى التحفظ الذي يبدونه؛
- تقيس قائمة الدخل نتائج أنشطة المؤسسة عن الفترة المالية الماضية، والتي لا تعد ملائمة لاتخاذ القرارات بصفتها بيانات تاريخية، في حين أن القدرة على التنبؤ بالأداء المستقبلي هي الأكثر ملائمة لاتخاذ القرارات المستقبلية؛
- لا تعبر قائمة الدخل عن مدى جودة الأرباح التي تفصح عنها بسبب أن بعض بنودها لا تتمثل في تدفقات نقدية حقيقية؛
- يتأثر صافي الدخل المفصح عنه برغبات الإدارة في إدارة الأرباح.

---

(1) جودي محمد رمزي، **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية**، أطروحة دكتورا غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ،2015، ص73.

(2) صلاح الدين مصطفى الحداش، وليد زكرياء صيام، **أصول المحاسبة المالية**، ط2، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،1998، ص326.

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية

أولا: مفهوم قائمة التدفقات النقدية

1. **تعريف قائمة التدفقات النقدية:** هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية اتجاه المؤسسة خلال فترة محددة، أوهي قائمة توضح التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المؤسسة خلال السنة المالية التي أعدت لها.[1]

2. أهمية قائمة التدفقات النقدية

تتمثل أهمية قائمة التدفقات النقدية في:[2]

- تقييم قدرة المؤسسة على التدفقات النقدية في المستقبل تخدم أغراض إعداد الموازنات بأنواعها التشغيلية والرأسمالية؛
- تقييم ربحية المؤسسة إذ أن المعلومات التي تعكسها هذه القائمة أكثر مصداقية من تلك التي تعكسها قائمة الدخل إذ توفر مؤشرات جيدة حول نوعية أو جودة أرباح المؤسسة؛
- تقييم كل من المرونة المالية للمؤسسة، ودرجة سيولتها أي تقييم مدى مقدرة المؤسسة على تغيير أنماط تدفقاتها النقدية وفقا للظروف الغير المتوقعة التي ستواجهها في المستقبل، وطول المدة الزمنية اللازمة لتحويل أصولها إلى النقدية والتي تعتبر دالة على مقدرة المؤسسة على خلق النقد.

3. عناصر قائمة التدفقات النقدية

تتكون قائمة التدفقات النقدية من مجموعة من الأنشطة، ويتم تصنيف هذه الأنشطة إلى ثلاث مجموعات تتمثل في: [3]

- **الأنشطة التشغيلية:** تشمل الأنشطة التشغيلية النشاطات التي تقوم بها المؤسسة لتوليد الإيرادات الرئيسية حيث إن قسم الأنشطة التشغيلية يبين الآثار النقدية لإيرادات ومدفوعات العمليات، أو بطريقة أخرى فإن قسم الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية يشتمل على الآثار النقدية لتلك العمليات المقرر عنها في قائمة الدخل.

---

(1) الياس شاهد، عبد النعيم دفرور، **الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الخامس،2016، ص05.

(2) محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية (الدورة المحاسبية، مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح)**، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص484.

(3) جودي مجمد رمزي، مرجع سابق، ص76.

حيث تدفقات الأنشطة التشغيلية هي التدفقات التي تدخل في تحديد صافي الربح حيث تتضمن التدفقات الناتجة عن بيع السلع والخدمات، التدفقات الناتجة عن سداد مبالغ الديون، أجور العمال وغيرها، حيث تعتبر أكثر أهمية مقارنة بالأنشطة الأخرى حيث على أساسها تحدد نتيجة المؤسسة.

- **الأنشطة الاستثمارية:** تتمثل في الأنشطة المتعلقة باقتناء الأصول الغير الجارية وكذا التخلص منها ومن أمثلة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية:
  - ✓ العائد على التصرف في الممتلكات والمصانع؛
  - ✓ العائدات من بيع أدوات حقوق الملكية الخاصة بمؤسسات الدين الأخرى؛
  - ✓ شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بمؤسسات أخرى.
- **الأنشطة التمويلية:** تتمثل في الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة والمرتبطة بالحصول على الموارد والأموال من الملاك وتقديم العوائد لهم، كذلك تتضمن الأنشطة المتعلقة باقتراض الأموال وسدادها ومن أمثلتها:
  - ✓ العائدات من إصدار أسهم؛
  - ✓ العائدات من الافتراضات البنكية؛
  - ✓ دفع توزيعات الأرباح على المساهمين؛
  - ✓ تسديد التزامات الإيجار التمويلي.

ثانيا: عرض قائمة التدفقات النقدية

يتم عرض قائمة التدفقات النقدية وفق طريقتين: [1]

1. الطريقة المباشرة: يتم التقرير عن الفئات الرئيسية للتدفقات النقدية المتحصل عليها أو المدفوعة، أي الوصول إلى المبالغ النقدية المدفوعة أو المقبوضة من الأنشطة التشغيلية، مثل النقدية المحصلة من الزبائن، المدفوعات النقدية للموردين، بمعنى آخر فإن الطريقة المباشرة تقوم بطرح المدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية، حيث أن صافي النقدية المقدمة من الأنشطة التشغيلية هي المعادل لصافي الخسارة على أساس نقدي.

والجدول التالي يمثل قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة:

(1) بن فرج زوينة، مرجع سابق، ص85.

الجدول رقم (05): قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة

قائمة التدفقات النقدية

(الطريقة المباشرة)

الفترة من .....إلى.....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
التدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
التدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (1)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوظة عن النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
تحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ ب+ جـ)			

أموال الخزينة ومعادلاتها عند إفتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص35.

2. الطريقة غير المباشرة: يطلق أيضا عليها طريقة التسوية ويتم فيها تعديل صافي الربح أو الخسارة عن الفترة لآثار العمليات الغير النقدية مثلا الاهتلاك وأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة من مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو المستقبل، وكذا التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة الاستثمار أو التمويل، أي تبدأ بصافي الدخل وتقوم بتحويله إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، بمعنى آخر الطريقة المباشرة تقوم بتعديل صافي الدخل بالبنود المؤثرة على صافي الدخل المقرر عنه دون أن تؤثر على النقدية، ويعني هذا أن الأعباء الغير نقدية في قائمة الدخل ترد إلى صافي الدخل، كما يتم طرح البنود غير النقدية التي سبق إضافتها لصافي الدخل للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

يتم التقرير عن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار بعرض الفئات الرئيسية لإجمالي النقدية المحصلة وإجمالي النقدية المدفوعة ويتم التقرير عنها بشكل منفصل كما يتم تبويب إجمالي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار بعرض الفئات الرئيسية لإجمالي النقدية المحصلة وإجمالي النقدية المدفوعة، ويتم التقرير عنها بشكل منفصل.

كما يتم تبويب إجمالي التدفقات النقدية الناتجة عن الاستحواذات في المؤسسات الفرعية أو وحدات الأعمال الأخرى من أنشطة الاستثمار.

والجدول التالي يظهر قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة

الجدول رقم (06):قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة

قائمة التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من ..... إلى.....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
الاهتلاكات والأرصدة			
تغير الضرائب المؤجلة			
تغير المخزونات			
تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
تغير الموردين والديون الأخرى			
نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الادماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
اصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ ب+ ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص36

المطلب الرابع: قائمة التغير في الأموال الخاصة

أولا: مفهوم قائمة التغير في الأموال الخاصة

1. تعريف قائمة التغير في الأموال الخاصة: وهي قائمة تبين التغيرات التي طرأت على حقوق أصحاب المؤسسة خلال مدة زمنية معينة، الربح والإضافات لرأسمال حيث يزداد رأسمالها ويقل بمقدار الخسائر والمسحوبات والتخفيضات لرأسمال، كما تبين صافي حقوق الملكية في نهاية الفترة.[1]

2. أهمية قائمة التغير في الأموال الخاصة:

تتمثل أهمية هذه القائمة في:[2]

- يظهر جدول التغير في الأموال الخاصة مختلف التغيرات في رأسمال الشركة والعلاوات وفارق التقييم وفارق إعادة التقييم وكذا التغيرات في الأرباح المتبقية المخصصة (الاحتياطات) والأرباح المتبقية الغير مخصصة خلال المدة المالية؛
- تظهر مختلف التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء؛
- تظهر مختلف الحصص المدفوعة؛
- يجب أن تبين هذه القائمة مختلف التغيرات المدفوعة وعلاوات الإصدار والاحتياطات والأرباح المتبقية المخصصة والغير مخصصة؛
- تظهر هذه القائمة صافي نتيجة سنة مالية.

ويمكن تلخيص أهم هذه التغيرات وفق الشكل التالي:

(1) مصطفى يوسف كافي، مبادئ **المحاسبة المالية (الأصول العلمية والعملية)**، ج1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن،2012، ص392.

(2) عقبي حمزة، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي**، أطروحة دكتورا غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ،2017/2016، ص82.

الشكل رقم (09): أهم التغيرات في قائمة حقوق الملكية

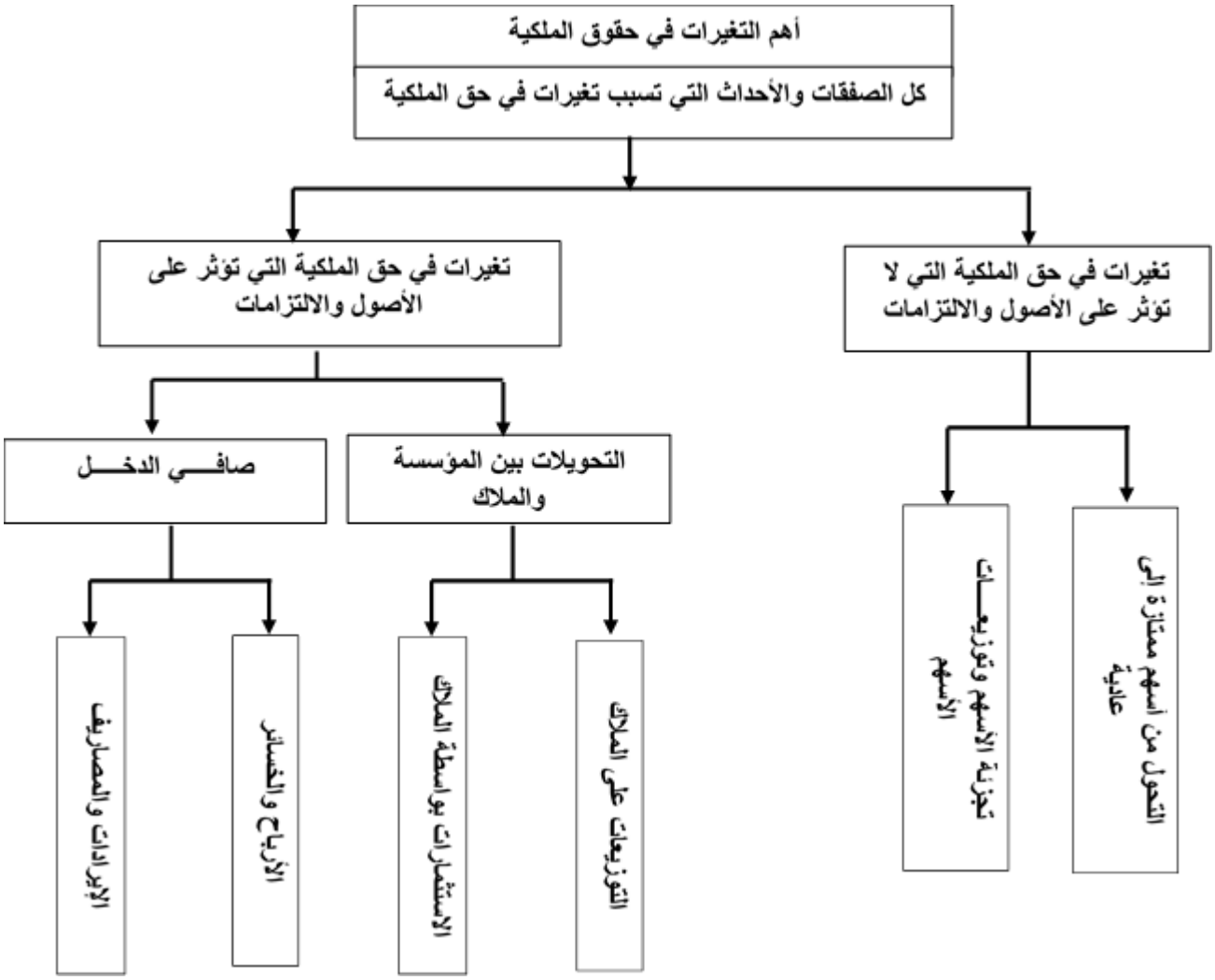

المصدر: مصطفى عقاري، **المعيار المحاسبي الدولي 01 عرض القوائم المالية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، العدد الأول، 2007، ص22.

ثانيا: محتوى قائمة التغير في الأموال الخاصة:[1]

1. **التغييرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الهامة:** تقوم بعض المؤسسات بإجراء تغيير من طريقة محاسبية إلى أخرى مثل تغير طريقة الاهتلاك أو تصحيح أخطاء في التقديرات المحاسبية، أما فيما يخص تغييرات الطرق المحاسبية فهي تتمثل في تغييرات المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخصوصية التي تطبقها أي مؤسسة لإعداد وتقديم قوائمها المالية. ولا يعمد إلى تغيير طريقة محاسبية إلا إذا كان هذا التغيير مفروضا في إطار تنظيم جديد أو كان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم القوائم المالية للمؤسسة المعنية، ويتم تعديل أرصدة حسابات

(1) لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص61.

الأموال الخاصة في أول خطوة عند إعداد قائمة التغير في الأموال الخاصة بأثر التغيرات في السياسات المحاسبية.

2. **مكاسب وخسائر إعادة تقييم التثبيتات:** لإظهار المعاملات التي تؤثر على أرصدة الأموال الخاصة والتي هي المكاسب أو الخسائر عن إعادة تقييم التثبيتات والتي ترحل مباشرة إلى حسابات الأموال الخاصة تحت حساب الخاص بإعادة التقييم، ولا يتم إظهارها في حسابات النتائج.
3. **النتيجة الصافية:** بنود المعاملات التي تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة هي النتيجة الصافية لحسابات النتائج .
4. **المعاملات مع الملاك والتحويلات بين حسابات الأموال الخاصة:** وتشمل ما يلي:

- **زيادة رأس المال:** من خلال إصدار أسهم جديدة وقد تكون الزيادة بدون علاوة فتظهر تحت عمود رأس المال أما قيمة العلاوة فتظهر تحت عمود علاوة إصدار.
- **الحصص المدفوعة** :وتظهر بالسالب تحت عمود الاحتياطات والنتائج، للأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج.

والجدول التالي يظهر شكل قائمة التغير في الأموال الخاصة:

الجدول رقم (07): شكل قائمة التغير في الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الاصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص37.

المطلب الخامس: الملاحق

أولا: تعريف ملحق الكشوف المالية

وتشمل القوائم الإضافية التي ترفق مع القوائم المالية الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية.[1]

وتظهر ما يلي:

- توضيح البنود التي لم ترد في الميزانية وقائمة الدخل مثل ذكر معلومات تفصيلية عن الأصول غير المتداولة كنسب اهتلاكها وأعمارها والإضافات إليها أو العكس؛
- الإفصاح عن المخاطر وظروف عدم التأكد التي تؤثر على المؤسسة؛
- توضيح أي موارد أو التزامات لم يتم الاعتراف بها في الميزانية، مثل الأحداث غير المعدلة اللاحقة لإعداد الميزانية والالتزامات الطارئة والأصول الطارئة وغير ذلك؛
- توضيح خطط المؤسسة وخاصة ما يتعلق بالتوسعات والمؤسسة الزميلة، وتفصيلات في الأوراق المالية أو الاستثمارات في المؤسسات الزميلة وأسماء هذه المؤسسات وعناوينها ونشاطاتها؛
- علاقة المؤسسة بالمؤسسات الأخرى ككونها مؤسسة تابعة أو قابضة أو زميلة للأخرى.

ثانيا: محتوى ملاحق الكشوف المالية

تحتوي الملاحق على المعلومات التالية:[2]

1. القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة في مسك المحاسبة

تحتوي الملاحق على المعلومات التالية حول القواعد والطرق المحاسبية:

- مدى مطابقة المعايير من عدمه مع التبريرات؛
- بيان طرق التقييم المطبقة على مختلف عناصر الميزانية ولاسيما اهتلاك عناصر الأصول، تقييم سندات المساهمة، تقييم عناصر الأصول والخصوم؛
- الإشارة إلى طرق التقييم المعتمدة أو الاختيارات المتبعة عند وجود طرق تقييم أخرى مقبولة؛
- تفسير عدم إدراج الحسابات في المحاسبة أو عملية إعادة ترتيب أو التعديلات للمعلومات الرقمية الخاصة بالسنة السابقة لجعلها قابلة للمقارنة؛

(1) محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية (انعكاساتها على الدول العربية)**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر ،2005، ص 585/584

(2) عقبي حمزة، مرجع سابق، ص88/86.

- التأثير على نتيجة التدابير الاعفائية من اجل الحصول على تخفيض الجبائية؛
- التفسيرات المتعلقة بتغيير الطريقة وكذا طريقة الإدراج في المحاسبة؛
- بيان ما يحتمل وقوعه من أخطاء هامة مصححة خلال السنة المالية وطريقة إدراجها.

2. المكملات الإعلامية للكشوف المالية

تتمثل المكملات الإعلامية للكشوف المالية:

- بيان الأصل المثبت موضحا بالنسبة إلى كل باب؛
- بيان الاهتلاكات وخسائر القيمة مع تبيان أنماط الحسابات المستعملة وكذا المخصصات؛
- ذكر ما يتعلق بالقرض الايجاري من خلال ذكر طبيعة المعالجة المحاسبية ومبلغ الاستحقاق؛
- توضيحات حول الديون الخاصة غير محددة الأجل والمدة ومعالجتها المحاسبية؛
- توضيحات حول المؤونات؛
- توضيحات حول الأصول المعاد تقييمها مع ذكر المعلومات ذات الصلة؛
- توضيحات حول الإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمنتجات التي تصنعها المؤسسة لنفسها؛
- بيان اجل الاستحقاق للحسابات الدائنة والديون في تاريخ وقف الحسابات؛
- توضيحات حول طريقة تحديد قيمة السندات وطريقة معالجة القيمة السوقية للتو ضيفات؛
- التوضيحات فيما يخص استهلاك الأصول المتداولة؛
- توضيح طبيعة خسائر القيمة ومبالغها وتطوراتها أو الاهتلاكات والمعالجة المحاسبية المتعلقة بها؛
- طبيعة وموضوع كل احتياطي من الاحتياطات الواردة في رؤوس الأموال.

3. المعلومات المتعلقة بالكيانات المجمعة

وتتمثل في:

- بيان التثبيتات المالية والحسابات الدائنة والديون وكذا المنتجات المالية التي تخص الشركة الأم وفروعها؛
- طبيعة العلاقات وأنماط المعاملات وحجم ومبالغ المعاملات التي تمت خلال السنة المالية؛
- المعلومات ذات الطابع الهام التي تسمح بتقدير محيط ممتلكاتها ووضعية المالية ونتيجة المجمع؛

4. المعلومات ذات الطابع العام

وتخص المعلومات المتعلقة بشركات رؤوس الأموال وهي:

- كل ما يخص الأسهم وبيع حملتها (عدد الأسهم وقيمتها، تطور عددها خلال السنة، الأسهم التي تشتريها المؤسسة، الأسهم المحتفظ بها للإصدار، وكذا حقوق الامتياز والقيود المحتملة للأسهم)؛

- الالتزامات المالية واجبة الدفع للمساهمين أو التحصيل؛
- مبلغ الالتزامات المالية الغير مسجلة في الميزانية؛
- الالتزامات الملتزم بها في مجال المعاشات؛
- معلومات حول العمليات التي تمت خلال السنة في الأسواق المالية؛
- مخاطر وخسائر غير قابلة للقياس في تاريخ إعداد الكشوف المالية ولم تكن موضوع مؤونة؛
- حوادث حصلت بعد إقفال السنة المالية بالأخص المعلومات ذات الأهمية وإغفالها يؤثر في القرارات؛
- إعانات عمومية غير مدرجة في الحسابات بفعل طبيعتها كتدابير حكومية تخص قطاع معين كمنح ضمانات.

المبحث الثالث: التحليل المالي للقوائم المالية كأداة لاتخاذ القرارات التمويلية

يعتبر التحليل المالي للقوائم من أهم الأدوات التي تمكن الإدارة من اتخاذ مختلف قراراتها الإدارية والحكم على مدى كفاءة أدائها، حيث تعتبر المعلومات التي يقدمها وسيلة لوضع مختلف السياسات الجديدة أو تعديلها ولذلك بهدف تحقيق التوازن والاستقرار المالي والقدرة على الاستمرار في المستقبل.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

أولا: تعريف التحليل المالي والعوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام به

1. تعريف التحليل المالي

هناك عدة تعاريف للتحليل المالي منها:

يعرف بأنه: مجموعة من التقنيات والوسائل التي تبين الوضعية الحقيقية للمؤسسة، باستعمال وثائق محاسبية ومعلومات اقتصادية ومالية ومحاسبية خاصة بالمؤسسة أو القطاع الخاص بها.[1]

ويعرف: دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية للمؤسسات من اجل الحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات، وذلك بهدف التخطيط للمستقبل لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتقييم أداء الشركات ومن ثم الكشف عن الانحرافات وإيجاد نقاط القوة والضعف للسياسة المالية وذلك لضمان حمايتها من مخاطر عدم تسديد التزاماتها لدائنين من خلال الأموال المستخدمة في عمليات الاستغلال والاستثمار وزيادة قدرتها التنافسية ومدى استمراريتها في السوق.[2]

كذلك يعرف: عملية يتم من خلالها استكشاف، واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية، والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي مما يساهم في تحديد أهمية، وخواص الأنشطة التشغيلية، والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية، ومن مصادر أخرى لاستخدامها ليقيم أداء المنشأة لاتخاذ القرارات.[3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج التحليل المالي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة في قراءة وتفسير البيانات المالية بطريقة تساعد على اتخاذ مختلف القرارات وهي تتمثل في:[4]

- معرفة المركز الائتماني للمؤسسة وكذلك تحديد المركز المالي؛

---

(1) Christian Corinne Zambotto, **gestion financier finance d'enterprise**, 8e édition, dunod édition, paris,2009 , p1.

(2) يزيد تقرارات، مرجع سابق، ص125.

(3) محمود عزت اللحام، أيمن هشام عزريل، **دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي دراسة ميدانية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 49، 2016، ص 304.

(4) عزوز ميلود، مرجع سابق، ص ص 44/43.

- تقييم صلاحية السياسات التشغيلية والمالية التي تتبعها المؤسسة من خلال تقييم كفاءة الأنشطة التسويقية والإنتاجية والمالية لها؛
- تحديد القيمة الاستثمارية للمؤسسة والتخطيط لسياستها المالية للحكم على مركز المؤسسة الفعلي في السوق؛
- تحديد نسبة المخاطرة المحيطة بكل عملية مالية أو نشاط استثماري؛
- تحديد اتجاهات المؤسسة وطريقة أدائها وسياستها المالية؛
- تحديد فعالية وجدوى الاستثمار في كل نشاط؛
- المساعدة في اتخاذ القرار بأقل تكلفة وأعلى عائد؛
- تقديم معلومات مالية جاهزة التي تساعد المسؤولين في كل المواضيع عند اتخاذ القرارات التي لها أثر مالي؛
- توجيه أصحاب الأموال الراغبين بالاستثمار إلى مجالات الاستثمار المختلفة والعائد المتوقعة في كل مجال؛
- إثارة الأسئلة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة لوضع الحلول التي غالبا ما تأتي على شكل سياسات مالية وإنتاجية وبيعية تطبقها المؤسسة.

2. العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالتحليل المالي

هناك مجموعة من العوامل أدت لزيادة الاهتمام بالتحليل المالي وتتمثل في:[1]

- **التطور الصناعي والتكنولوجي:** إن التطور العلمي وما صاحبه من ثروة صناعية كبرى أدت إلى الحاجة إلى رؤوس الأموال الضخمة، وهذا ما عجزت عنه المؤسسات الفردية وشركات الاستثمار مما أدى إلى ظهور شركات مساهمة لتغلب على مشكلة توفير المال، وبالتالي الفصل بين إدارة المؤسسة وملكيتها وظهور طبقة مهنية تدير المؤسسات نيابة عن مالكيها، كما أدى هذا إلى ضرورة تقييم أداء المسيرين وبالتالي زاد الاهتمام بالقوائم المالية والتي تعتبر الأساس في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرار التمويلي.
- **الائتمان:** يعتبر الائتمان عصب الحياة الاقتصادية فتأخر المؤسسة عن سداد التزاماتها أو تأخر مديني المؤسسة سوف يسبب مشكلة مالية، لذلك نرى أن المؤسسات المتخصصة في الإقراض تهتم

(1) منير شاكر وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، ط2، 2005، ص8.

اهتماما خاصا بدراسة الوضعية المالية للجهات التي تطلب القروض قبل منحها وهذا ما زاد من أهمية تحليل القوائم المالية.

- **أسواق الأوراق المالية:** تمثل شركات المساهمة الشكل القانوني الأكثر انتشارا في الدول الرأسمالية لتكوين واستثمار الأموال، كما أن تدخل الهيئات المسيطرة على أسواق الأوراق المالية بهدف نشر القوائم المالية للشركات بأسلوب واضح، ويعتبر هذا اعتراف من هذه الهيئات في أحقية المستثمر في المفاضلة بين الشركات بشكل موضوعي عن طريق القوائم المالية.
- **التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:** اهتمت الحكومات بإصدار القوانين التي تضمن حماية المستثمر من تلاعب المديرين والملاك، سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجع حسابات أو نشر القوائم المالية وذلك لاطلاع الأطراف الخارجية على الوضعية المالية للمؤسسة.

ثانيا: أهمية التحليل المالي ومحدداته

1. أهمية التحليل المالي

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في زيادة الاهتمام بالتحليل المالي ويمكن إبرازها فيما يلي:[1]

- تطوير الأسواق المالية وتقنيات البورصة؛
- تطوير المعلومة المحاسبية؛
- الخصخصة وإعادة هيكلة المؤسسات؛
- تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- انتشار مفاهيم ومبادئ حوكمة المؤسسات؛
- الحصول على مؤشرات مالية تبين فعالية السياسات المالية وقدرتها على النمو؛
- المساعدة على عملية التخطيط المالي؛
- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات التمويلية المناسبة؛
- تعظيم الفرص الاستثمارية.

2. محددات التحليل المالي

بالرغم من أهمية التحليل المالي إلا أن هناك حدودا معينة للاستفادة منه يمكن حصرها فيما يلي:[2]

- التحليل المالي لا يصل إلى نتائج أكيدة وهو عادة ما يطرح الأسئلة أكثر ما يعطي أجوبة؛

(1) عبد الرحمان محمد رشوان، محمد عبد الله أبو رحمة، **تحليل العلاقة بين الهندسة المالية والتحليل المالي وأثرها على ترشيد قرارات المستثمرين**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جوان 2018، ص147.

(2) فايز التيم، **مبادئ الإدارة المالية**، ط2، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2011، ص49.

- عملية الاختصار في المعلومات المالية في القوائم المالية لا تساعد المحلل المالي الخارجي على الاستنتاج الدقيق؛
- تلجأ الكثير من المؤسسات إلى تجميل ميزانيتها وهذا ما يعيق عمل المحلل ويحد قدرته في الحكم بكفاءة على المؤسسة؛
- القوائم المالية لا تعطي معلومات عن خطط الإدارة في التوسع أو العلاقات مع الموردين؛
- محدودية مؤشرات الاتجاه، فإذا تدنت نسب السيولة في الماضي فليس من الضروري أن تستمر في المستقبل؛
- عملية التقدير الشخصي لدى المحلل المالي وخاصة ما يتعلق بالإهتلاك، أو تقدير مخصص الديون المشكوك فيهم، حيث تساهم في حدوث شك على مدى تمثيلها للواقع.

المطلب الثاني: مراحل ومجالات التحليل المالي واهم مناهجه

أولا: مراحل التحليل المالي

تتمثل مراحل التحليل المالي فيما يلي:[1]

1. **تحديد الهدف الذي يسعى إليه التحليل المالي:** يتحدد الهدف في عملية التحليل المالي على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المؤسسة، حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف غير اللازمة.
2. **تحديد المعلومات التي يحتاج إليها المحلل للوصول إلى أهدافه:** المعلومات التي يحتاج إليها المحلل يمكن الحصول عليها من عدة مصادر، فمثلا الحصول على معلومات من القوائم المالية.
3. **تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل المالي:** حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها، فلابد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية حيث أن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على معلومات.
4. **اختيار أسلوب وأداة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة:** هناك الكثير من الأساليب والأدوات المستخدمة في التحليل نذكر منها نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة والرافعة المالية بالإضافة إلى كشوف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية.
5. **صياغة التقرير:** التقرير هو عبارة عن أداة ووسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج التي تم التوصل إليها. [2]

(1) محمد أحمد الكايد، **الإدارة المالية الدولية والعالمية**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص160.

(2) عبد الرحمان محمد رشوان، محمد عبد الله أبو رحمة، مرجع سابق، ص149.

ثانيا: معايير التحليل المالي

هناك مجموعة من المعايير يستعملها المحلل المالي للتعبير عن مستوى الأداء المالي، ومن هذه المعايير ما يلي:[1]

1. **المعايير التاريخية:** تعتمد هذه المعايير على مؤشرات مالية وتاريخية أي لسنوات سابقة فمثلا مقارنة نسب السيولة للسنة الحالية مع نسبة السيولة لسنوات السابقة ومن ثم ملاحظة التغيرات الحاصلة هل هي إلى أفضل أم إلى الأسوأ، وهكذا بالنسبة للنسب أو معدلات أخرى.
2. **المعايير المستهدفة:** تعني المعايير التي تعتمد عادة على الخطط المستقبلية للمؤسسة والتي تمثل الموازنات التخطيطية، هذه المعايير يستفيد منها المحلل أو الإدارة للتحقق من مدى نجاح تطبيق الخطط الموضوعة. فالمحلل المالي يقوم بمقارنة المعايير المستهدفة مع المتحقق وبالتالي يحدد فيما إذا كانت هناك انحرافات سواء كانت ايجابية أو سلبية، وتعد المعايير المستهدفة من أدوات المهمة في عملية التخطيط والرقابة.
3. **المعايير الصناعية:** هو معيار يوضع ضمن صناعة معينة واحدة محلية أو إقليمية أو دولية. ويحدد هذا المعيار طبقا لما هو متعارف عليه في السوق أو مع المعايير التي توضع من قبل اقتصاديين أو إداريين أو محللين ماليين أو استشاريين وغيرهم من ذوي الخبرة في هذا المجال، ويستفاد من هذه المعايير لمقارنة أداء المؤسسة معها وتحديد الانحرافات عنها بقصد معالجتها.
4. **المعايير المطلقة:** وهي المعايير التي تأخذ مقدار ثابت تم اختياره بناء على تجارب ودراسات ميدانية وقد تم الاتفاق على هذا المعيار بين مؤسسات كثيرة وكتاب كثر لدراسة حالة معينة ويستخدم هذا المعيار من أجل مقارنة ما هو فعلي أو محقق مع هذا المعيار. [2]

ثالثا: استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للقوائم المالية في الحالات التالية:

(1) جليل كاظم مدلول العارضي، **الإدارة المالية المتقدمة (مفاهيم نظرية وتطبيقات علمية)**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص57.

(2) عبد الستار الصياح وآخرون، **الإدارة المالية (أطر النظرية والحالات العملية)**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص54.

1. **تحليل الاستثمار:** يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، من خلال الأسهم والسندات، وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات. [1] والذين يهمهم الحصول على المعلومات التالية :[2]

- القوة الإرادية للمؤسسة حاضرا ومستقبلا؛
- فرص استمرارية المؤسسة في رسم سياساتها التمويلية ومن ثم مدى كفاءتها في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للمؤسسة؛
- مؤشرات عن المخاطرة التي تحيط باستثماراتهم في المؤسسة فيما لو تعرضت إلى تصفية أو إفلاس.

2. **تحليل تقييم الأداء:** هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل إدارة المستثمرين والمقرضين، وتعتبر أدوات التحليل المالي للقوائم المالية أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية. [3] من خلال ما يلي:[4]

- القدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها؛
- مؤشرات عامة عن النشاط تدور حول الربحية وسياساتها في التمويل والاستثمار؛
- مؤشرات خاصة لتقييم أداء بعض الإدارات المختصة بشكل عام في إدارة الأصول والمطلوبات.

3. **التحليل الائتماني:** حيث يقوم به المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقاته مع المقترض، فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم وذلك بهدف معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بأصل الدين وتسديد فوائده عند استحقاقها. [5]

ويقوم المقرض بتحليل ما يلي:[6]

- سياسات التمويل المتبعة وأثارها على هيكل رأسمال المؤسسة؛
- مدى المخاطرة التي تحيط بديونهم لدى المؤسسة والمرتبطة بأولوية المقرض في الحصول على حقوقه فيما لو تعرضت المؤسسة للتصفية أو الإفلاس؛
- مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المؤسسة في تقييم أصولها خاصة ما يقدم كضمان.

---

(1) أيمن الشنطي وآخرون، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان،2007، ص127.

(2) محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني**، مرجع سابق، ص ص23/22.

(3) أيمن الشنطي وآخرون، مرجع سابق، ص127.

(4) محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني**، مرجع سابق، ص23.

(5) أيمن الشنطي وآخرون، مرجع سابق، ص127.

(6) محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني**، مرجع سابق، ص22.

3. تحليل الاندماج والشراء: ينتج عن هذا الاندماج والشراء تكوين مؤسسة واحدة نتيجة انضمام مؤسستين أو أكثر معا مع زوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لإحداهما، وفي حالة رغبة مؤسسة شراء أخرى تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدم القيمة الحالية للمؤسسة المراد شراءها، كما يتم تقدير الأداء المستقبلي لها وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مناسبته.

4. التخطيط: تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمرا ضروريا لكل مؤسسة بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها المؤسسة أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالاستناد بالأداء السابق لها، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا مهما في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.

5. الرقابة المالية: تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة الأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعة لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.

بالإضافة للمداخل التقليدية للتحليل المالي المشار إليها، برزت مداخل أخرى يسلكها المحللون لتحقيق أغراض هامة ومتخصصة مثل: [1]

- التحليل المالي لأغراض تقييم الجدوى الاقتصادية للمؤسسات؛
- التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي؛
- تحليل المحفظة الاستثمارية؛
- التحليل البيئي الاستراتيجي أو ما يعرف بتحليل (Swot).

المطلب الثالث: أنواع وأدوات التحليل المالي

أولا: أنواع التحليل المالي

للتحليل المالي نوعان يتمثلا في:

1. التحليل الراسي: يتمثل في استخدام النسب المالية والذي يرتكز على دراسة العلاقة الإجمالية بين بنود القوائم المالية أي تحديد العلاقة بين كل بنود من الميزانية بمجموع الأصول والعلاقة بين كل بند من بنود جدول حساب النتائج برقم الأعمال. حيث يهدف هذا التحليل إلى تقييم الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة لنشاطها وقدرتها عل تحقيق الربحية ومواجهة الالتزامات الطويلة أو القصيرة الأجل، كما تمثل النسب المالية العلاقة

(1) سعيدة بورديمة، **محاضرات في التسيير المالي**، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة ،2015/2014، ص ص19/18.

بين بندين من نفس القائمة المالية (الميزانية، جدول حساب النتائج، قائمة التدفقات النقدية)، علاقة بندين محاسبين بين قائمتين مختلفتين، حيث النتائج في النسب المالية لا يمكن أن يكون لها معنى إلا إذا تم مقارنتها بنسب نموذجية أو معيارية لمعرفة الموقف ووضع المؤسسة وأدائها الاقتصادي. [1]

2. التحليل الأفقي: يعني مقارنة الأرقام والبيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسة ما مع بعضها ولعدد من الفترات المالية المتتالية، لحصر و تحديد الفروق و التغيرات التي تطرأ على تلك الأرقام والبيانات من فترة مالية إلى أخرى، للاستفادة من مؤشرات التي توضع من جراء تلك المقارنة في عملية اتخاذ القرار.وتعتمد الفترة المالية الأولى كسنة أساس وتحتسب نسب التغير لأي فترة من الفترات المالية الواردة في القوائم المالية، و من ثم يقوم المحلل بإعطاء تفسير واقعي للتغيرات التي تطرأ سواء بالإيجاب أو السلب مع توضيح المبررات لذلك ويرفع التوصيات المناسبة التي تساعد في عملية اتخاذ القرار.[2]

ثانيا: أدوات التحليل المالي

1. الأدوات التقليدية

تتمثل في:[3]

- **أسلوب التحليل المالي المقارن للقوائم المالية:** يتم هذا الأسلوب باللجوء إلى مقارنة قائمتين ماليتين أو أكثر لنفس المؤسسة كل منها معدة عن فترة زمنية مختلفة عن الأخرى، وذلك قصد التعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداؤها من خلال ملاحظة التغيرات التي حدثت في الفترة الزمنية الواقعة بين القائمتين، و غالبا ما تكون القائمتين عبارة عن ميزانيتين عامتين لسنتين متتاليتين أو غير متتاليتين تبعا لهدف المحلل، وتأخذ البيانات الواردة في الميزانية الأقدم أساسا لتتم مقارنة أرقام البيانات في الميزانية الثانية به، و الهدف هو اكتشاف التغيرات إذا كانت سلبا أو إيجابا وإظهار هذا التغير أما في صورة قيمة مطلقة أو في صورة نسبة مئوية واستقراء التغيرات لتوصل إلى الاستنتاجات المناسبة منها، ثم البحث عن العوامل التي أدت إلى حدوث هذه التغيرات وتحديد أثارها على كفاءة المؤسسة وعلى مركزها المالي وقدرتها على تحقيق الأرباح ومواجهة الالتزامات المترتبة عليها ومستوى النشاط فيها، حيث يعد هذا الأسلوب من ابسط أشكال التحليل، إضافة إلى ما سبق فهذا الأسلوب يسمح بإعداد قائمة مصادر الأموال و استخداماتها خلال الفترة موضع الدراسة.

---

(1) يزيد تقرارات، مرجع سابق، ص126.

(2) عدنان هاشم السامرائي، الإدارة **المالية (المدخل الكمي)**، دار زهران للنشر، عمان، 1997، ص93.

(3) رميدي عبد الوهاب، باصور رضوان، **استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية في التحليل المالي لأداء المؤسسة**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد الثاني، العدد07، 2017، ص ص135/134.

- **أسلوب النسب المالية:** يستخدم هذا الأسلوب في الحصول على مؤشرات متنوعة على كفاءة المؤسسة في تنفيذ أعمالها وقدرتها على تحقيق الأرباح ومواجهة الالتزامات ومستوى النشاط فيها، فالقوائم المالية بالشكل الرقمي المجرد لا تعني للمحلل المالي شيئا سوى أنها مادة خام لإجراء التحليلات عليها، لذا فهو يقوم بربط أرقامها بعضها ببعض عن طريق استخراج بعض النسب منها، والنسب كثيرة فبمجرد قسمة أي رقم في الميزانية على أي رقم أخر فيها يمكن الحصول على نسبة وهي قد تكون عادية أو مئوية حسب الرغبة ولكن المهم أن تكون ذات معنى أي يمكن تفسيرها، وبهذا يسهل على المحلل المالي قراءة الأرقام بالشكل المفيد، ولأجل أن يحقق التحليل المالي هدفه لابد من استخدام أدوات أخرى رفقة النسب المالية للوصول إلى تفسيرات مقنعة، كأن يجري مقارنة النسب بالمعايير المتاحة داخل المؤسسة أو خارجها نظرا لوجود عدة معايير لكل منها هدف معين ،مثل المعايير الشخصية للمحلل المالي التي تكون لديه نتيجة خبرته ودرايته في المجال، أو النسب المعيارية للصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة أو النسب المالية للمؤسسات مماثلة، وأخيرا يمكن الاعتماد على المعايير المجددة في الميزانية للمؤسسة كأهداف تسعى إلى تحقيقها.

كما يعتبر هذا الأسلوب الأكثر شيوعا في عالم الأعمال، وذلك لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في أسلوب أداء تقييم الشركات في مجالات الربحية والسيولة، حيث اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات.

2. الأساليب الحديثة للتحليل المالي

وتتمثل في:[1]

- **طريقة الحساب باستعمال سنة الأساس:** تعتمد الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة من البيانات ولعدد من السنوات، وذلك من اجل معرفة وتوضيح العلاقة بين مؤشرات معينة، حيث يتم اختيار سنة الأساس من بين سلسلة زمنية وتتم المقارنة معها بشرط أن تخضع سنة الأساس لمعايير دقيقة وموضوعية بعيدا عن التحيز الشخصي ويعرف رقم القياس على انه مقياس إحصائي تم تصميمه بقصد إظهار التغير في متغير معين من خلال فترة زمنية معينة.

حيث يعتبر أسلوب التحليل المالي لعدد من السنوات طبقا للأرقام القياسية يسمى بالمقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية، وينبغي أن لا تتجاوز السلسلة الزمنية أكثر من خمس سنوات لضمان الدقة

(1) ريمة يونس، **مقارنة التحليل المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة (دراسة حالة الشركة الوطنية للتامين SAA)**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد02، 2016، ص ص55/54.

والتعبير عن الواقعة أو عملية في مؤسسة، و بالتالي فان التحليل المالي سيكون من دون جدوى إذا كانت فترة المقارنة أكثر من خمس سنوات.

ولأسلوب سنة الأساس شروط عند استعمالها تتمثل في:

- ✓ لا يجوز إتباعها إلا عند وجود سلسلة زمنية من البيانات أو القوائم المالية؛
- ✓ إعداد جدول يتكون من حقلين، يتعلق الأول بالعناصر والثاني بالسنوات ويضم عدة خانات وذلك حسب سنوات السلسلة الزمنية؛
- ✓ تعتبر قيمة سنة الأساس 100 ثم تنسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروبا في 100.

- **طريقة الارتباط والانحدار**: يستخدم الارتباط بصفة عامة في وجود علاقة بين متغيرين أو ظاهرتين ، حيث تكون قيمة معامل الارتباط محصورة بين(1+) و(1−) ، إما اتجاه العلاقة فتكون من خلال الإشارة ، فإذا كانت الإشارة موجبة (+) فنقول أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين وإذا كانت الإشارة سالبة (−) فتعني وجود علاقة عكسية، فدراسة هذه العلاقة وتحليل اثر احد المتغيرين على الأخر عن طريق التمثيل البياني تكون بوضع علاقة تكامل ممكنة بين المتغير التابع (Y) والمتغير المستقل (X) و بالشكل f(x)=y فتسمى بطريقة الانحدار والمنحنى أو المستقيم الذي يمثل هذه الدالة يسمى بمستقيم أو منحنى الانحدار، فعلى سبيل المثال يمكن أن نستخدم الانحدار والارتباط كي نجد العلاقة بين مجموع الأصول والأصول المتداولة، وبالتالي فانه يجب استخدام طريقة الارتباط بين ظاهرتين توجد بينهما علاقة ما، وإلا لا توجد فائدة من استخدام هذه الطريقة.
- **طريقة المصفوفات الرياضية**: المصفوفة هي مجموعة من الأعداد مرتبة في شكل مستطيل، مكون من عدد من الصفوف والأعمدة، وتعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الجبرية الخطية وتستخدم بشكل خاص في حل المشاكل الاقتصادية ذات الاحتمالات المتعددة والمعقدة، وغالبا ما يجري تطبيقها في المشاريع الإنتاجية الكبيرة، أو على المشاكل التي تواجه قطاعا اقتصاديا معينا. [1]

(1) وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي**، منشورات المملكة العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص 224.

المبحث الرابع: استخدام التحليل المالي للقوائم المالية كأداة لاتخاذ القرارات التمويلية

يسعى المحلل المالي إلى معرفة كل ما يتعلق بالمؤسسة من نقاط القوة والضعف، وذلك بهدف تقييم هيكلها التمويلي والنتائج ومدى كفاءة النشاط، وذلك لضمان استمرارها وحمايتها من المخاطر التي تواجهها سواء كانت مخاطر داخلية أو خارجية، حيث يعتمد المحلل أثناء عملية تقييمه على مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها.

المطلب الأول: دور قائمة المركز المالي في اتخاذ القرارات التمويلية

يتم اتخاذ القرار التمويلي بالاعتماد على قائمة المركز المالي وذلك بدراسة مجموعة من المؤشرات المالية، التي تعمل على تحقيق التوازن الفعال بين عناصر الأصول للعمل بأكبر كفاية، وبين عناصر الخصوم للوصول إلى أقل تكلفة للأموال المستثمرة بين مراكز الأصول والخصوم وصولا إلى التوازن الشامل للمؤسسة.

ومع أن متخذ القرار التمويلي يتخذ القرار على أساس ما يؤثر على المستقبل، إلا أن أفضل بداية منطقية لاتخاذ معظم القرارات التمويلية هي فهم أحداث الماضي ودراسة الأحداث المستقبلية، ولكن لاتخاذ قرارات تمويلية جيدة ورشيدة فإنه لابد من تحليل وتفسير هذه القائمة سعيا وراء الحصول على معلومات أفضل.

فنتائج التحليلات تعطي وتقدم نتائج وأرقام تفسر ماليا وهذه التفسيرات تعد كقاعدة لاتخاذ الإجراءات والقرارات من طرف المسؤولين، كما يمكن أن يستفيد المحلل من نتائج التحليل كمعيار يقيم به أداء وظيفته ونشاط المؤسسة ككل، وبالتالي استخلاص كل العراقيل ومحاولة الكشف عن مصادرها لتصحيحها وتفاديها مستقبلا وبالتالي اتخاذ القرارات التمويلية المناسبة.

ومن أهم المؤشرات التي تساعد على اتخاذ القرار التمويلي نجد:

أولا: تقييم الهيكل التمويلي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

وتتم عملية التحليل هنا بتحويل قائمة المركز المالي إلى ميزانية وظيفية ثم بعد ذلك يتم حساب مجموعة من المؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي.

1. تعرف الميزانية الوظيفية: الميزانية الوظيفية ليست إلا شكل من أشكال الميزانية ويطلق عليها اسم الوظيفية لأن ترتيب الأقسام فيها يكون على أساس الوظيفة التي تتعلق بكل قسم. [1]

وتتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربع مستويات وهي:[2]

(1) وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص224.

(2) عيشوش محمد الحافظ، مرجع سابق، ص263.

- **مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة:** وتتشكل الموارد من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة المدى مثل الأموال الخاصة والديون المتوسطة والطويلة الأجل والاهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة والاحتياطات أما الاستخدامات المستقرة فتتشكل من الاستثمارات بمختلف العناصر ذات الطبيعة المستقرة.
- **مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال:** وتتمثل في احتياطات دورة الاستغلال المتمثلة في المخزون والعملاء وموارد التمويل.
- **مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال:** وهي كل الاحتياجات والموارد التي ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة وتلك التدفقات المالية ذات الطبيعة الاستثنائية.
- **مستوى الخزينة:** وتتضمن استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات وموارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية.

والجدول التالي يمثل شكل الميزانية الوظيفية:

الجدول رقم (08): شكل الميزانية الوظيفة

الاستخدامات	الموارد
الاستخدامات المستقرة Es الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة	**الموارد الدائمة RD** الأموال الجماعية الديون المتوسطة والطويلة الأجل مجموع الاهتلاكات والمؤونات
استخدامات الاستغلال Eex المخزونات الإجمالية حقوق العملاء وملحقاتها	موارد الاستغلال Rex
استخدامات خارج الاستغلال E hex حقوق	موارد خارج الاستغلال E hex
استخدامات الخزينة E T المتاحات	موارد الخزينة R T الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)
مجموع الاستخداماتE	مجموع موارد R

المصدر: محمد عيشوش الحافظ، دور **التشخيص المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الأدوية صيدال)**، أطروحة دكتورا غير منشورة، تخصص علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017/2016،، ص264.

2. أدوات تحليل الميزانية الوظيفية

هناك عدة مؤشرات يعتمد عليها المحلل المالي عند تحليله للميزانية الوظيفية لإظهار مدى توازن المؤسسة ومن أهم هذه المؤشرات نجد رأسمال العامل، احتياجات رأسمال العامل والخزينة.

- **رأسمال العامل:** يمكن تعريف رأس المال العامل على أنه حجم الاستثمار المتاح في الموجودات قصيرة الأمد، أي الموجودات المتداولة في فقرات النقدية والذمم المدينة والمخزون والاستثمارات المؤقتة.[1]

ويحسب رأسمال العامل وفق طريقتين:

✓ **من أعلى الميزانية:**[2]

رأسمال العامل = (الأموال الخاصة +الخصوم غير الجارية) – (الأصول غير الجارية)

ويمكن توضيح الحساب من أعلى الميزانية في الشكل التالي:

الشكل رقم(10): رأسمال العامل من أعلى الميزانية

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة =(الأموال الخاصة +الخصوم الغير جارية)
رأس مال العامل	

المصدر: عقبي حمزة، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي**، أطروحة دكتورا غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2017/2016، ص117.

✓ **من أسفل الميزانية:**[3]

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

ويمكن توضيح الحساب من أسفل الميزانية كما يلي:

(1) حسين وليد حسين، عبد الناصر علك حافظ، "**دراسة تأثير سياسات رأس المال العامل على أرباح أسهم الشركة**"، مجلة كلية الإسلامية الجامعة، العدد 15، 2011، ص 341.

(2) الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص146.

(3) نفس المرجع السابق، ص146.

الشكل رقم(11): رأسمال العامل من أسفل الميزانية

الأصول المتداولة	الديون القصيرة الأجل
	رأس مال العامل

المصدر: عقبي حمزة، مرجع سابق، ص117.

ويعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل وهناك من يطلق عليه بهامش أمان المؤسسة، بحيث يسمح لها بمواجهة الاستحقاقات القصيرة الأجل المتمثلة في الديون القصيرة الأجل في حالة تأخر بيع المخزون أو تأخر تحصيل الحقوق...الخ، ولذلك يلعب رأس المال العامل دور صمام الأمان.

ولرأس مال العامل مجموعة من الأنواع تتمثل في:[1]

- ✓ **رأسمال العامل الإجمالي:** هو مجموع الأصول المتداولة.
- ✓ **رأسمال العامل الصافي:** وهو الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة.
- ✓ **رأسمال العامل الخاص:** وهو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة. أي:

رأسمال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

- ✓ **رأسمال العامل الأجنبي:** وهو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة.

رأسمال العامل الأجنبي = رأسمال العامل الصافي–رأسمال العامل الخاص

ويمكن توضيح أنواع رأس مال العامل وفق الشكل التالي:

(1) زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010، ص54.

الشكل رقم (12): أنواع رأس العامل

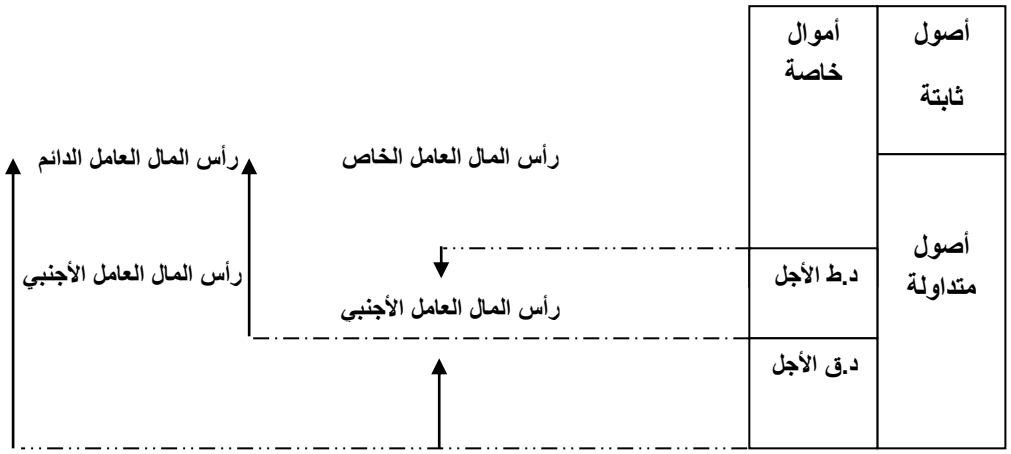

المصدر: عيشوش محمد الحافظ، مرجع سابق، ص267.

✓ **الحالات الممكنة لرأس مال العامل**

يختلف حجم رأسمال العامل من مؤسسة لأخرى كل حسب طبيعتها فيكون في الغالب اقل حجما في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية، كما قد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى لنفس المؤسسة باختلاف المؤثرات عليه، وبصفة عامة هناك ثلاث حالات مختلفة لرأس مال العامل وتتمثل في:[1]

- **رأس مال العامل موجب FR > 0**: يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فان المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها باستخدام مواردها طويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية وهذا ما يشير إلى توازن الهيكل المالي للمؤسسة.
- **رأس مال العامل معدوم FR = 0**: في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الغير الجارية فقط، أما الأصول الجارية فتغطى عن طريق القروض القصيرة الأجل فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، حيث تترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.
- **رأسمال العامل سالب FR< 0**: في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

(1) الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص83.

- **احتياجات رأس مال العامل:** ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية، ويتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها بالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وهو ما يصطلح عليه الاحتياج في رأس المال العامل.

ويعرف بأنه التغير الذي يحدث خلال السنة نتيجة التغير في نشاط المؤسسة، وعليه فهو يبين احتياجات المؤسسة إلى رأسمال العامل في كل لحظة على مدار دورة الاستغلال ويمكن حسابها بالفرق بين الاحتياجات الدورية (الأصول المتداولة ماعدا القيم الجاهزة) وبين الموارد الدورية (الديون قصيرة الأجل ماعدا القروض البنكية)، حيث هذا المقياس لا يفيد عند مقارنة أداء المؤسسات مع بعضها البعض وإنما يفيد لغايات الرقابة الداخلية للمؤسسة وعند الحصول على قرض طويل الأجل غالبا ما تتضمن اتفاقية القرض الحد الأدنى من صافي رأسمال العامل الذي يجب أن تحافظ عليه المؤسسة هذا الشرط يحمي الدائنين عن طريق إجبار المؤسسة بالاحتفاظ بالسيولة.[1]

ويحسب وفق العلاقة التالية:

احتياجات رأسمال العامل = (مخزونات +زبائن) – (موردون + تسبيقات الزبائن)

- **الخزينة:** تعرف الخزينة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة. [2]

وأن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة وغير مستخدمة في دورة الاستغلال وان احتفاظ المؤسسة بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها ،لان المؤسسات في السوق تتنافس من أجل كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات البيع، بينما نقص في قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدلا من إبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية، بالمقابل ضحت بالاحتفاظ بالوفاء بالديون المستحقة، وقد ينتج عن هذا أثار سلبية، فكلما كانت الخزينة

(1) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص147.

(2) عيشوش محمد الحافظ، مرجع سابق، ص272.

تقترب من الصفر بقيمة موجبة و اكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان ذلك أفضل، حيث توفق بين السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضى أجلها.

وتحسب الخزينة كما يلي:[1]

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – السلفيات المصرفية

أو الخزينة الصافية = رأسمال العامل – احتياجات الرأسمال العامل

والخزينة ثلاث حالات تتمثل فيما يلي: [2]

- ✓ **الخزينة أكبر من الصفر:** وفي هذه الحالة يعني أن المؤسسة قامت بتغطية رأس مال العامل عن طريق تجميد جزء من أموالها الثابتة مما ينتج عنها فائض في السيولة (أموال مجمدة) لهذا عليها معالجة وضعيتها إما بالاستثمار أو شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.
- ✓ **الخزينة أصغر من الصفر:** وفي هذه الحالة يعني أن المؤسسة في حالة عجز أي عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير عند تاريخ استحقاقها نتيجة وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة مجبرة على القيام بتعديلات منها المطالبة بحقوقها لدي الغير، أو الاقتراض من البنوك، أو التنازل عن بعض الاستثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجا إلى بيع المواد الأولية.
- ✓ **الخزينة تساوي صفر:** الخزينة المثالية الناتجة عن حسن التسيير وذلك للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشكل عدم التسديد ومنه التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

3. شروط تحقيق التوازن المالي

لتحقيق التوازن داخل المؤسسة الاقتصادية لابد من توفر مجموعة من الشروط التي تتمثل في:[3]

- **الشرط الأول:** يجب أن يكون رأسمال العامل موجب ويتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة من تمويل الأصول الغير الجارية اعتمادا على الموارد الدائمة أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد طويلة والمتوسطة الأجل، والمتمثلة في رأسمال والديون المتوسطة والطويلة الأجل.

(1) إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص85.
(2) ريمة يونس، مرجع سابق ص54.
(3) عيشوش محمد الحافظ، مرجع سابق، ص، ص276/275.

الشكل رقم (13): حركة التمويل

$$FR > 0 \rightarrow R > E$$

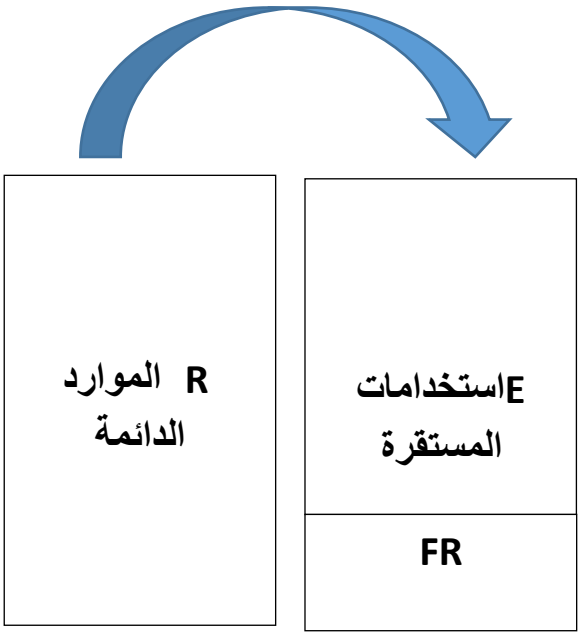

- **الشرط الثاني:** يجب أن يغطي رأسمال العامل الاحتياج في رأسمال العامل، إذ لا يكفي أن يكون رأس مال العامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

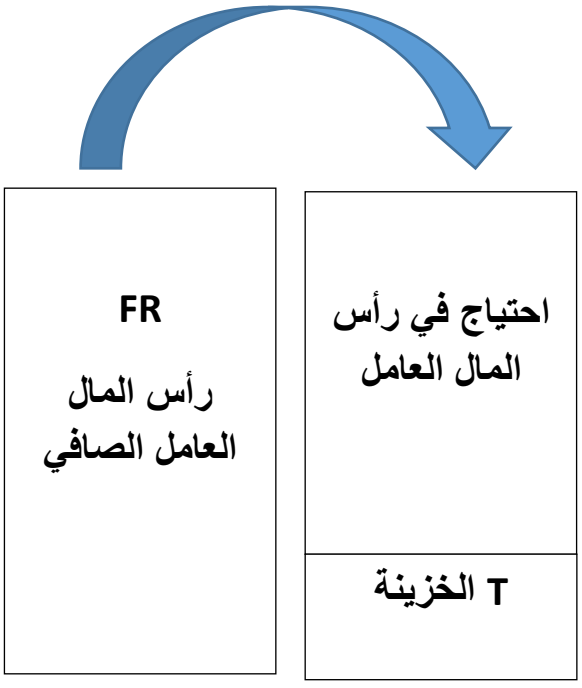

- **الشرط الثالث:** خزينة موجبة ويتحقق ذلك بتحقيق الشرطين السابقين وبذلك تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.

$$T > 0 \rightarrow E > R$$

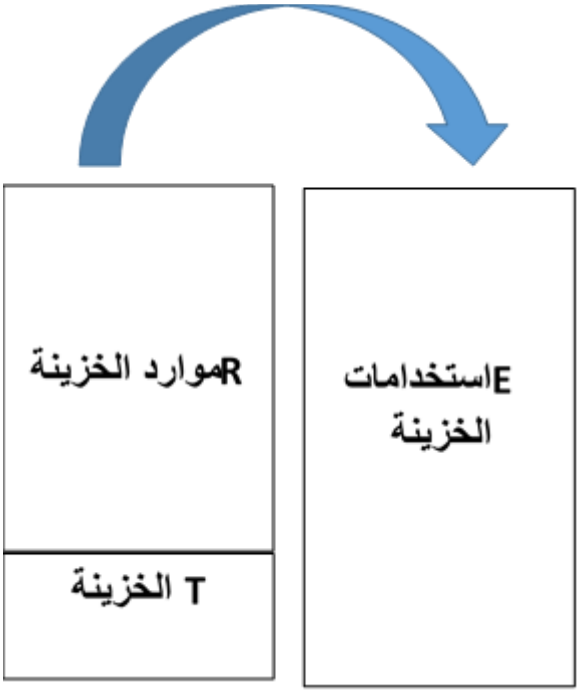

المصدر: الياس بن الساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل، الأردن،2006، ص86.

ثانيا: تقييم الهيكل التمويلي باستخدام النسب المالية

كما ذكرنا سابقا أن النسب المالية تعتبر من بين الأدوات المهمة والشائعة في تحليل قائمة المركز المالي، بحيث تمكن نتائجها من الإجابة عن الكثير من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي للمؤسسة ومدى فعالية السياسات التشغيلية والتمويلية للمؤسسة.

وتقسم النسب المالية كما يلي:

1. **نسب السيولة:** وتقيس هذه المجموعة مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام الأصول الجارية وتعبر عن قابلية المؤسسة على تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة نقدية للإيفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال السنة المالية ويهم مقرضي الأموال قصيرة الأجل بصفة خاصة بالإضافة إلى الملاك والإدارة.[1]

(1) محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، **الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2004، ص73.

وهي موزعة لعدة نسب أهمها:

- **نسبة التداول:** وهي تعتبر مؤشر لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على سداد الخصوم المتداولة وكلما كانت مرتفعة كلما كانت مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة أجل أكبر. إلا أنه يجب الحذر منها لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار سيولة المكونات الجزئية للأصول المتداولة، وتحسب رياضيا كما يلي: [1]

نسبة التداول = مجموع الأصول المتداولة / مجموع الخصوم المتداولة

- **نسبة السيولة السريعة:** وهذه النسبة تختلف عن النسبة السابقة في أنها تقتصر في دراسة السيولة على عناصر الأصول المتداولة فيما عدى البضاعة. والذي يعتبر أقل عناصر متداولة سيولة لذلك لا تدخل البضاعة في معيار السداد السريع لقياس السيولة ويرى بعض رجال الإدارة المالية أن هذه النسبة يجب ألا تقل عن واحد الصحيح حتى تكون حالة السيولة مطمئنة ويمكن توضيحه بالمعادلة التالية:[2]

نسبة السيولة السريعة = (أصول المتداولة–المخزون) /الخصوم المتداولة

ويعود سبب استبعاد المخزون السلعي من مكونات الأصول الجارية لأنه اقل عناصر الأصول الجارية سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية وذلك بسبب الوقت الطويل الذي تحتاجه عملية البيع أو الوقت الطويل الذي تتطلبه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة ثم إتمام عملية بيعها، إضافة إلى ذلك أن المخزون أكبر قدر من الخسائر بالمقارنة بالأصول الجارية الأخرى في حالة التصفية.[3]

- **نسبة السيولة المختصرة:** وهذه النسبة تركز على الأصول المتداولة ذات سيولة مالية مثل النقد والأوراق المالية قصيرة الأجل وأوراق القبض، وتحسب كما يلي:[4]

نسبة السيولة المختصرة = (النقدية+ الأوراق المالية+ أوراق القبض) / الخصوم المتداولة

(1) جمال الدين محمد مرسي، أحمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق، ص156.

(2) خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، **الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر،2006، ص51.

(3) عيشوش محمد الحافظ، مرجع سابق، ص281.

(4) عدنان تايه النعيمي واخرون، مرجع سابق، ص103.

- **نسبة النقدية الجاهزة:** تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة السيولة المتوفرة لديها دون اللجوء إلى القيم المحققة أو قيم الاستغلال لأنها لا تستطيع ضمان تحويل القيم الأخرى إلى سيولة بسرعة، وتحسب وفق العلاقة الآتية:[1]

نسبة النقدية = النقدية (الصندوق +البنك) /الخصوم المتداولة

2.نسب التمويل: تعبر هذه النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناته، كما تقيس المديونية وقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها، وبالتالي فهي تعبر عن كمية استخدام أموال الآخرين في خلق الأرباح، وبمعنى أخر المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في الاعتماد على الغير لتمويل احتياجاتها، وبالتالي كلما زاد استخدام المؤسسة للديون مع إجمالي أصولها كلما زادت الرافعة المالية في المؤسسة وهذا يعني تعظيم العائد متبوعا بزيادة درجة الخطورة. [2]

وتنقسم إلى عدة نسب تتمثل في:

- **نسبة الديون إلى إجمالي الأصول (نسبة المديونية):** تقيس هذه النسبة مدى مساهمة المقرضين في تمويل استثمارات المؤسسة حيث كلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك دال أن المؤسسة تعتمد في تمويل أصولها على المصادر الذاتية التي تجعلها سيدة في اتخاذ مختلف قراراتها، كما أن نسبة المديونية إذا كانت عالية فإنها تعني أن الخطر التمويلي للمؤسسة عالي وان تكاليف التمويل سترتفع في المستقبل. ويعبر عن هذه العلاقة رياضيا كالآتي:[3]

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول = إجمالي الديون/إجمالي الأصول

- **نسبة التمويل الدائم:** تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول الغير الجارية بواسطة الموارد الثابتة[4]، فإذا كانت اقل من الواحد الصحيح فإن رأس مال العامل يكون سالبا وهذا يدل على أن جزء من الأصول الغير جارية ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت النسبة أكبر من واحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:[5]

(1) جمال الدين محمد مرسي، أحمد عبد الله اللحلح، مرجع سابق، ص159.
(2) عريف عبد الرزاق، مرجع سابق، ص101.
(3) مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، مرجع سابق، ص121.
(4) يزيد تقرارات، مرجع سابق، ص127.
(5) عيشوش محمد الحافظ، مرجع سابق، ص284.

نسبة التمويل الدائم: الأموال الدائمة /الأصول الغير جارية

- **نسبة التمويل الخاص:** تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول الغير جارية بواسطة الأموال الخاصة فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد هذا يعني أن جزء من الأصول الغير جارية تم تغطيته بواسطة الخصوم الغير الجارية، وتحسب كما يلي:[1]

نسبة التمويل الخاص = أموال خاصة /أصول غير جارية

- **نسبة الاستقلالية المالية:** إن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة ماليا في اتخاذ قراراتها المالية، وكلما كانت نسبة الاستقلالية المالية صغيرة دل ذلك على أن المؤسسة في وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية.

أما إذا كانت النسبة كبيرة فهذا يدل على أنها تستطيع التعامل بكل مرونة مع الدائنين وتكتسب ثقتهم وتحسب وفق العلاقة التالية:[2]

نسبة الاستقلالية المالية = أموال خاصة / مجموع الديون

حيث كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما استطاعت المؤسسة أن تتعامل بمرونة مع الدائنين، أما إذا كانت مرتفعة فان المخاطر التي يتعرض لها الدائنون سوف تزداد بسبب تناقص مساهمة الملكية في الهيكل التمويلي، وبالتالي سوف تجد المؤسسة صعوبة في الحصول على أموال إضافية عن طريق القروض.

3. **نسب المردودية:** تعتبر المردودية أو الربحية من أهم الموضوعات التي تهتم بها المؤسسة، فتحقيقها يعني التحسن في الأداء المالي ويعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات المتخذة، وتظهر هذه النسب الآثار المشتركة للسيولة والمديونية وإدارة الأصول على نتائج المؤسسة، ومن أهم هذه النسب:

- **نسبة هامش الربح:** تعبر هذه النسبة على قدرة المؤسسة عن تحقيق الأرباح من دورة استغلالها فكلما زادت هذه النسبة زادت إمكانية تحقيق الأرباح الصافية، وتحسب وفق العلاقة الآتية:[3]

$$\text{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

- **المردودية الاقتصادية:** تقيس مدى كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح من استخدام الأصول المتاحة وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل. [4]

(1) يزيد تقرارات، **مرجع سابق**، ص127.

(2) كحول صورية، دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 150.

(3) معاليم سعاد، عادل بومجان، مرجع سابق، ص76.

(4) ريمة يونس، مرجع سابق، ص55.

وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الاجمالية}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

- **المردودية المالية:** وتسمى أيضا بعائد الأموال الخاصة، وهي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة. حيث تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والتدفقات المالية، وتحسب وفق العلاقة التالية:[1]

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

المطلب الثاني: دور قائمة الدخل في اتخاذ القرارات التمويلية

تعتبر قائمة الدخل من أهم القوائم المالية التي تساعد متخذ القرار التمويلي على اتخاذ قرار تمويلي مناسب، حيث يسعين متخذ القرار بمجموعة من النسب المالية التي بتم استخدامها لتحليل وتقييم نتيجة ونشاط المؤسسة، ومن أهم هذه النسب نذكر:[2]

أولا: رقم الأعمال

يشكل رقم الأعمال المصدر الرئيسي لكل من المردودية والخزينة وبالتالي فان متابعة معدل نمو رقم الأعمال على مدى دورات مختلفة ومقارنته بمعدل نمو السوق قد يكون مفيدا في تقييم مدى نجاح أو عجز المؤسسة في مواجهة منافسيها.

ثانيا: إنتاج الدورة

يتم التحليل بالنسبة للإنتاج بمتابعة نموه ومقارنته بتطورات معدل رقم الأعمال، ويكون لمعدل نمو الإنتاج الذي يفوق معدل نمو رقم الأعمال أثار سلبية حيث ينجم عن هذه الحالة فائض في المخزون الذي يؤثر سلبا على احتياجات رأس مال العامل والخزينة، الأمر الذي يرغم المؤسسة على تخفيض الإنتاج خلال السنوات المقبلة ،مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف، من هنا نستنتج انه من الضروري تكييف النشاط الإنتاجي مع معدل تطور المبيعات، ومن بين المؤشرات الأساسية لهذا المشكل لدينا معدل تطور المبيعات، ومن بين المؤشرات الأساسية لمتابعة هذه التطورات نجد نسبة الإنتاج إلى رقم الأعمال .

(1) مجمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، المرجع السابق، ص224.

(2) عيشوش محمد الحاقظ، مرجع سابق، ص ص285/288.

نسبة الإنتاج إلى رقم الأعمال = إنتاج الدورة / رقم الأعمال خارج الرسم

ثالثا: الهامش التجاري (الهامش الإجمالي أو الخام)

يقصد بالهامش التجاري الفرق ما بين المبيعات وتكلفة شرائها، يكتسي هذا الرصيد أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات التجارية، ويتطلب أساسا متابعة معدلات نمو الهامش التجاري على مدى دورات متعددة ومقارنته مع معدلات تطور رقم الأعمال، وبحسب معدل الهامش التجاري كما يلي:

معدل الهامش الإجمالي = الهامش الإجمالي / رقم الأعمال خارج الرسم

رابعا: الهامش على المواد المستهلكة

يقتضي التحليل متابعة معدل نمو المواد المستهلكة على مدار فترات مختلفة مقارنة بمعدل نمو الإنتاج، وتحسب كما يلي:

نسبة الهامش على المواد المستهلكة = تكلفة المواد المستهلكة / إنتاج الدورة

خامسا: القيمة المضافة

يستهدف تحليل القيمة المضافة تقييم نمو النشاط مقارنة بنمو الإنتاج ونمو الإمكانيات المتاحة من الموارد البشرية والتجهيزات الاستثمارية، وتحسب وفق العلاقة التالية:

القيمة المضافة = إنتاج الدورة – استهلاك الدورة

ويحسب مؤشر تطور القيمة المضافة كما يلي:

مؤشر تطور القيمة المضافة =القيمة المضافة (N+1) – القيمة المضافة للسنة (N)/القيمة المضافة للسنة (N)

سادسا: الفائض الخام لاستغلال

يتميز الفائض الخام لاستغلال بأهمية بالغة في تقييم مردودية النشاط الأساسية للمؤسسة كما يعتبر عنصرا أساسيا في إنشاء جدول التدفقات النقدية، ويحسب معدل الفائض الخام للاستغلال وفق العلاقة التالية:

معدل الفائض الخام للاستغلال: الفائض الخام لاستغلال/ رقم الأعمال خارج الرسم

سابعا: نتيجة الاستغلال

تسمح بمتابعة نمو نتيجة الاستغلال بمعرفة مدى تأثير حساب الاهتلاكات والمؤونات على النتيجة المحاسبية للمؤسسة ويحسب معدل نمو نتيجة الاستغلال وفق العلاقة التالية:

معدل نمو نتيجة الاستغلال= نتيجة الاستغلال/الفائض الخام للاستغلال

المطلب الثالث: دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات التمويلية

إن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية مفيدة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بالأساس اللازم لقياس قدرة المؤسسة على توليد النقدية أو ما يعادلها وتتطلب القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات تقييم قدرة ودرجة التأكد المتعلقة بتوليد تلك التدفقات حيث إن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المؤسسة واختيار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية، فمن خلال الدراسة التي قام بها (lielkand giomine) سنة 1988 تبين أن قائمة التدفق النقدي والمؤشرات التي يمكن اشتقاقها منها يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة النقدية ومتطلبات التمويل، ويرى المحللون والدائنون والمستثمرون وغيرهم من المهتمين بالمجال المالي أهمية كبيرة لهذه القائمة في عملية التحليل المالي.[1]

ومن أهم مؤشرات تحليل جدول التدفقات النقدية نذكر:

أولا: مقاييس جودة الربحية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن من خلالها التمييز بين صافي الدخل المعد على أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي المعد على الأساس النقدي، ويدل هذا المقياس على مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصل من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، إذ انه ارتفاع صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس، كذلك كلما ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما ارتفعت نوعية وجودة أرباح المؤسسة والعكس صحيح. [2]

إضافة إلى ذلك فان تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة الاقتصادية سوف يمكن من تقييم أدائها في هذا المجال من خلال مقارنتها مع المؤسسة الاقتصادية المماثلة لها. ومن بين أهم هذه المؤشرات نجد:[3]

1. **مؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:** حيث يوضح هذا المؤشر قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة وتغطية الالتزامات قصيرة الأجل.

مؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية= التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية/المتطلبات النقدية الأولية (قصيرة الأجل)

2. **مؤشر النقدية التشغيلية:** وتوضح هذه النسبة مدى قدرة الأرباح على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (قصيرة الأجل) /صافي الدخل

---

(1) عيشوش محمد الحافظ، مرجع سابق، ص315.

(2) يحياوي مفيدة وعريف عبد الرزاق، **أثر المعايير المحاسبية الدولية على التحليل المالي بالمؤسسة**، ورقة بحثية ضمن أعمال الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي والمالي الجديد في ظل معايير المحاسبية الدولية يومي 18/17 جانفي 2010، المركز الجامعي الوادي.

(3) عريف عبد الرزاق، مرجع سابق، ص118.

3. **مؤشر التدفق النقدي التشغيلي:** وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية، وعموما تهدف المؤشرات الثلاثة إلى تحديد مدى ارتفاع النقدية المتحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية.

مؤشر التدفق النقدي التشغيلي=جملة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية /صافي المبيعات.

ثانيا: مقاييس جودة السيولة [1]

توفر السيولة جانب أمان للمؤسسات الاقتصادية من خلال القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، لان قوة أو ضعف سيولة المؤسسة ترتبط بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني فائضا نقديا يسمح للمؤسسة إن تستخدمه في عملياتها التوسعية أو تسديد الديون الطويلة الأجل، وإذا كان سالبا فهذا يعني أن المؤسسة لا تستطيع الوفاء بالالتزامات القصيرة وعليها أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز.

ومن خلال قائمة التدفقات النقدية يمكن استنباط مجموعة من المؤشرات لتقييم جودة سيولة المؤسسة ومن بينها:

1. **نسبة تغطية النقدية:** وتشير هذه النسبة إلى مدى استطاعة المؤسسة لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية ومدي الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية.

نسبة تغطية النقدية= صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / جملة التدفقات الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

2. **مؤشر التدفقات النقدية الضرورية:** ويعكس هذا المؤشر قدرة المؤسسة على توليد النقدية من النشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية.

مؤشر التدفقات النقدية الضرورية: صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/الديون المستحقة الأداء ومدفوعات التأجير (قصيرة الأجل).

3. **نسبة الفائدة المدفوعة:** وتعكس هذه النسبة مدى استفادة النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض، إن ارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى مشاكل في السيولة.

نسبة الفائدة المدفوعة: الفوائد المدفوعة /صافي التدفقات النقدية من النشطة التشغيلية

المطلب الرابع: دور قائمة التغير في الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية في اتخاذ القرارات التمويلية

(1) عريف عبد الرزاق، نفس مرجع سابق، ص ص 119/118.

يعتبر جدول التغير في الأموال الخاصة من أهم القوائم المالية لأنه يقدم لنا وضعية تحليلية مفصلة عن حركة رأسمال الشركة، فهذه المعلومات التي يقدمها تساعد متخذ القرار التمويلي في اتخاذ قراره على سبيل المثال استعمال قيمة الاحتياطات والأرباح غير موزعة في تمويل مشاريع المؤسسة دون اللجوء إلى القروض.

بالإضافة لذلك يعتبر ملحق الكشوف المالية هو الأخر من أهم القوائم المالية لأنه يقوم بشرح الطرق المحاسبية وطرق التقييم، فهذه المعلومات تعتبر أساسية لصانع القرار التمويلي لأنها تساعده في معرفة توضيحات واستفسارات لم يتم ذكرها في القوائم المالية السابقة.

خلاصة الفصل

يفرز نظام المعلومات المحاسبية مخرجاته في شكل قوائم مالية يُعتمد عليها عند اتخاذ القرارات الإدارية عامة والقرارات التمويلية خاصة، إضافة إلى هذا فهي تشكل أساسا اتخاذها. ومنه تظهر عملية اتخاذ القرار التمويلي المناسب عندما تتواجد معلومات محاسبية تلعب دورا هاما في تحديد مسارها، حيث تعمل على تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بظروف القرار، لمنح متخذ القرار مختلف المعلومات اللازمة لذلك.

كما يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية أداة يستعملها العديد من الأفراد سواء من داخل أو خارج المؤسسة فهو لا يخرج من كونه دراسة تفصيلية يتم من خلالها إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة، أي أن عملية التحليل المالي تقوم بترجمة المعطيات الموجودة في القوائم المالية للوصول إلى استنتاج يمكن من تقييم الوضعية المالية للمؤسسة تقييما دقيقا واستخلاص نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة.

ولهذا تلعب القوائم المالية دورا هاما في معالجة المشاكل التي يواجهها متخذ القرار التمويلي وذلك من خلال ما توفره من معلومات ملائمة في اتخاذ القرار التمويلي.

الفصل الرابع

التحليل المالي للقوائم المالية كأداة لاتخاذ القرارات التمويلية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة –

تمهيـــد:

بغرض المساهمة في تجسيد الجانب النظري في الميدان التطبيقي ومحاولة إسقاطه على ارض الواقع تم اختيار إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ألا وهي مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، وذلك من خلال التعريف بالمؤسسة، ثم بعد ذلك محاولة وصف نظام المعلومات المحاسبية بمؤسسة بدأ بمرحلة المدخلات ثم المعالجة وأخير مرحلة المخرجات، وأخيرا اتخاذ القرار التمويلي عن طريق عملية التحليل المالي للقوائم المالية.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

المبحث الثاني: واقع نظام المعلومات المحاسبية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

المبحث الثالث: استخدام أدوات التحليل المالي للقوائم المالية كأداة لاتخاذ القرارات التمويلية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–

المبحث الأول: تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

سنحاول في هذا المبحث إلقاء نظرة عامة على مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وذلك من خلال تعريفها ونشأتها، ثم ننتقل إلى عرض أكثر تفصيلا لوحدة السميد والفرينة محل الدراسة، وذلك بعرض بعض جوانب الوحدة وهي الجانب التنظيمي والإنتاجي إضافة إلى الجانب التسويقي.

وجب الإشارة أن كل المعلومات المذكورة حول مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–هي من مقابلات مع بعض مديري المديريات وبعض المهندسين العاملين بالوحدة، إضافة إلى بعض الوثائق المقدمة من طرفهم.

المطلب الأول: نظرة عامة عن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–

أولا: التعريف بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة –

مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب هي شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) برأس مال قدره : 135 مليون دينار جزائري، نشأت في إطار الشركة بين مستثمر وطني ومجموعة الغرير الإماراتية المختصة في الصناعات الفلاحية والغذائية، تقع بمنطقة النشاطات ببلدية أوماش التابعة لدائرة أورلال ولاية بسكرة، تشتهر هذه البلدية بالنشاطات الصناعية، كما يقطعها الطريق الوطني رقم (03) الواصل بين شمال الجزائر وجنوبها الشرقي، ويقطعها خط السكة الحديدية الرابط بين الشمال والجنوب الشرقي وبمحاذاة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب توجد تعاونية الخضر والحبوب الجافة التي تزودها بالمواد الأولية: القمح بنوعيه "اللين والصلب"، ولقد تم إقامة المشروع ببلدية أوماش لعدة اعتبارات أهمها الجبائية، لكون أن المؤسسة استفادت من الإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم: (12-93) كون منطقة أوماش مصنفة ضمن المناطق الخاصة.

في 2007/06/04 تم تحويل الشكل القانوني للمؤسسة من شركة ذات مسؤولية محدودة(SARL) إلى شركات ذات أسهم (SPA)، وتم رفع رأس مالها الاجتماعي إلى 300 مليون دينار جزائري.

تتربع المؤسسة على مساحة تبلغ: 54225 م^2، منها: 4920 م^2 مغطاة موزعة على كل من وحدة الدقيق والفرينة بمساحة تقدر بـ: 2850 م^2 ووحدة الكسكسي بـ: 2070 م^2.

وتتضمن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أربع وحدات بكل من أوماش وجيجل:

1. **منطقة أوماش**

توجد بها:

- وحدة إنتاج الدقيق والفرينة وهي الوحدة الرئيسية والتي ستكون موضوع الدراسة الميدانية؛
- وحدة إنتاج الكسكسي بنوعيه المتوسط والرقيق.

2. **منطقة جيجل**

توجد بها:

- وحدة الاستيراد والتصدير للمواد الغذائية ومواد تغذية الأنعام والمتواجدة بميناء جنجن بجيجل، وقد ركزت نشاطها على استيراد القمح بنوعيه "اللين والصلب" بالدرجة الأولى بغية تموين السوق الجزائرية.
- وحدة صوامع لتخزين الحبوب، وهي في طور الإنجاز، توجد بميناء جنجن بولاية جيجل، ويقدر الاستثمار الإجمالي لهذا المشروع بـ: 02 مليار دينار جزائري ويعتبر هذا المشروع أكبر مخزن للحبوب بإفريقيا من ناحية المساحة ومن ناحية الطاقة التخزينية، فمساحته تقدر بـ: 9.6 هكتار تحصلت عليها المؤسسة بموجب اتفاقية بينها وبين إدارة ميناء "جن جن"، أما الطاقة التخزينية لهذه الوحدة المكونة من (18) صومعة تقدر بـ: 160 ألف طن، مع مساحة مغطاة لتخزين كمية قدرها 25 ألف طن، ولقد برمجت توسعة هذا المشروع لإنجاز 09 صوامع أخرى بطاقة تخزين تبلغ: 80 ألف طن، وماسحة مغطاة للتخزين بـ: 25 ألف طن.

مرت عملية إنجاز مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بعدة مراحل إلى أن تم الدخول الفعلي في مرحلة الإنتاج. حيث بدأت وحدة الاستيراد والتصدير العمل في سنة 2000، باستيراد القمح بنوعيه وبيعه في السوق الوطنية واستغلال وقت الإنجاز في تحقيق فوائض تعود على المؤسسة وتساعدها في تمويل عملية إنجاز الوحدات الأخرى، أما بداية الأشغال بوحدة الدقيق كان في شهر مارس من سنة 2003، كانطلاق فعلي ومستمر.

أما فيما يتعلق بوحدة الكسكسي فقد كانت بداية الأشغال في شهر سبتمبر لعام 2001، وانتهت في ديسمبر 2002، ودخلت مرحلة الإنتاج الفعلي في سبتمبر 2003.

ثانيا: أهمية وأهداف المؤسسة

1. أهمية المؤسسة:

إن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب (GMSud) تعتبر مؤسسة ذات أهمية اقتصادية متميزة باعتبارها تقوم بإنتاج منتجات أساسية ذات استهلاك واسع، وتتوجه بهذه المنتجات إلى فئات واسعة من المستهلكين من خلال تقديم مستوى عالي من الجودة تنافس بها المنتجات الأخرى، وهذا نتيجة التحكم في تقنيات الإنتاج المتطورة.

ويمكن تجسيد أهمية المؤسسة في النقاط التالية:

- تعتبر منتجات المؤسسة أساسية وضرورية للمستهلك؛
- تلبي المؤسسة جزءا كبيرا من حاجات السوق؛
- توفير مناصب شغل وامتصاص جزء من البطالة.
- الموقع الجغرافي المتميز الذي يمكن المؤسسة من الاتصال بمناطق عديدة.

2. أهداف المؤسسة

بعد أن شعرت المؤسسة بخطر المحيط الذي تنشط فيه، وحتى تقوي مركزها التنافسي أمام منافسة المنتجات الأخرى، وحتى يتسنى لها جذب المستهلك ودفعه لطلب منتجاتها، سطرت مجموعة من الأهداف التي تحاول تحقيقها وتتمثل فيما يلي:

- العمل على تلبية حاجيات السوق من المنتجات الغذائية؛
- وضع سياسات إنتاجية متطابقة مع متطلبات السوق؛
- ضمان موقع الزيادة في مجال تخصصها؛
- وضع سياسات تجارية قادرة على مواجهة المنافسة؛
- تخفيض التكاليف بالاستفادة من اقتصاديات الحجم من أجل الحصول على أسعار تنافسية؛
- توسيع وتطوير وحدات الإنتاج والعمل من أجل الوصول إلى التكامل الأمامي والخلفي؛

- من خلال هذه الأهداف نلاحظ أن المؤسسة واعية بخطر المحيط الذي تنشط فيه، وقد سطرت أهدافا طويلة وأخرى قصيرة الأجل ركزت من خلالها على جانبين مهمين هما المنافسة والمستهلك.

المطلب الثاني: تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–(GMSud)

أولا: التعريف بالجانب التنظيمي للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–

تعتبر مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب(GMSud)، من المؤسسات المتوسطة الخاصة التي تمارس نشاطها الصناعي فهي من الناحية التنظيمية تتقسم إلى عدة مديريات ومصالح، وهذا من أجل السير الحسن للمؤسسة وتسهيل عمليات الرقابة، وتعتبر وحدة السميد والدقيق الوحدة الرئيسية في المؤسسة.

والهيكل التنظيمي للمؤسسة يعبر بشكل رئيسي عن مصالح ومديريات هذه الوحدة حيث تشترك باقي الوحدات مع هذه الوحدة في أغلب المديريات والمصالح، كما يقدر عمال المؤسسة بـ 187 عاملا موزعة على مختلف وظائف الوحدة والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (04) حيث يبين عدد العمال ومستوى العمال حسب كل مديرية، ويظهر الهيكل التنظيمي مختلف الوظائف والمستويات الإدارية والعلاقات المختلفة فيما بينها والهيكل التنظيمي الموضح في الشكل رقم (10) يبينان هذه العلاقات حسب السلم الهرمي للسلطة.

الشكل رقم(14): الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

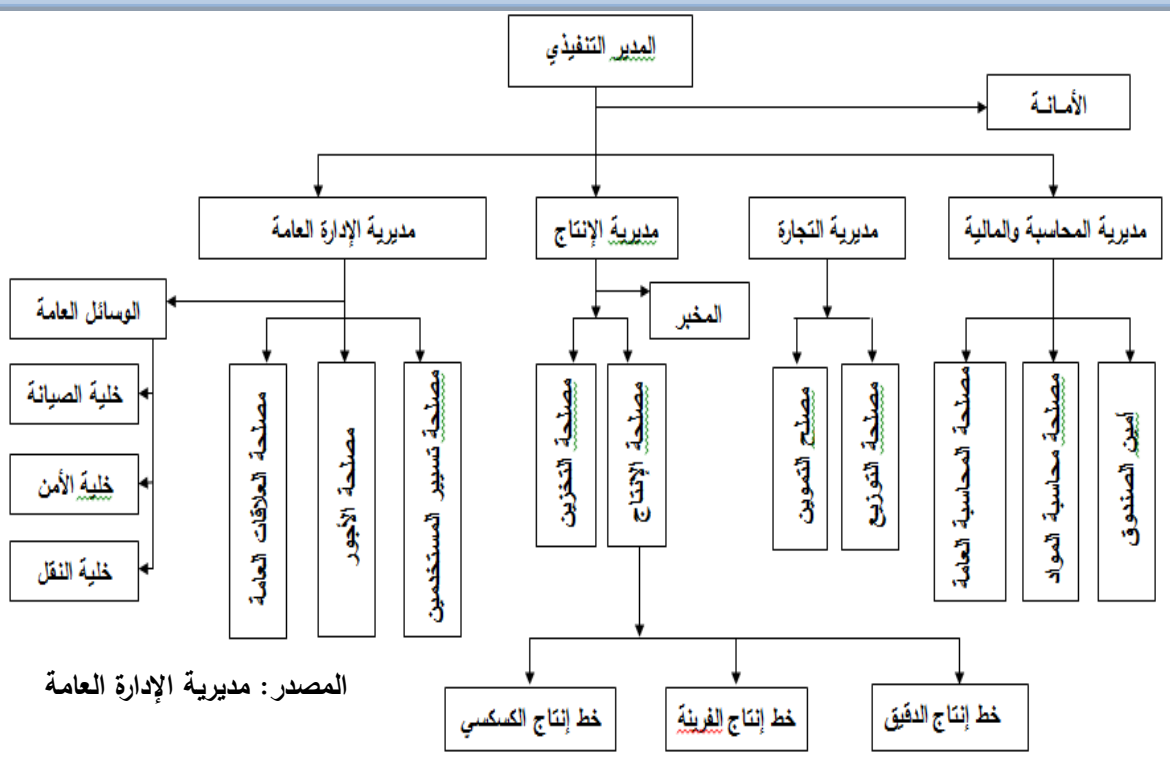

المصدر: مديرية الإدارة العامة

ثانيا: تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

1. المسير التنفيذي

وهو مكلف بحسن تسيير المؤسسة إداريا وتقنيا واتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات المناسبة والتنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة.

2. نائب المسير

يقوم بمساعدة المسير في تسيير المؤسسة انطلاقا من مكتب في الجزائر العاصمة والإشراف على مكتب العلاقات الخارجية والبنكية بالجزائر وخارجها.

3. مكتب العلاقات الخارجية والبنكية

وهو مكتب تنسيقي لأعمال المؤسسة مع شركائها الأجانب " مجموعة الغرير للاستثمار بالإمارات العربية المتحدة "، وبين مختلف البنوك الوطنية والخارجية والموردين الأجانب مقره الجزائر العاصمة.

4. الأمانة العامة

مكلفة بتسيير شؤون الأمانة بما فيها تسجيل البريد الصادر والوارد، وكذا استقبال العملاء والزوار لتسهيل الاتصال بالمسير، واستقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها بين مختلف المديريات والمصالح. وتبليغ المعلومات إلى مختلف المصالح.

5. مديرية الإنتاج

تشرف على الإنتاج خصوصا من ناحية الجودة ومراقبة الوزن الحقيقي للإنتاج ومراقبة نوعية المنتج، وتندرج تحت هذه المديرية المصالح التالية:

- **المخبر:** تتمثل مهمة المخبر في مراقبة المواد الأولية (القمح بنوعيه)، وكذا المنتج النهائي، وتحديد الخصائص التحليلية لمتابعة مدى استقرار النوعية، إذ لدى المخبر مطحنة صغيرة تجريبية تضمن اختبار عينات القمح المقترحة من طرف الموردين وهذا من أجل تحديد مواصفات النوعية للمنتج النهائي، وهذا من أجل:

✓ احترام مواصفات مراقبة الجودة، وكذا متابعة المادة الأولية عند وصولها؛

✓ إمكانية المزج بين مختلف المواد الأولية لتحسين الجودة؛

✓ إمكانية التخزين.

كما أن هناك تحاليل أساسية منجزة على مستوى مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وهي:

✓ تحديد نسبة رطوبة القمح وذلك لدراسة إمكانية تخزينه (نسبة امتلاك الماء)؛

✓ الوزن النوعي (القمح بنوعيه)؛

✓ تحديد نسبة امتصاص الماء وهذا بالنسبة للدقيق؛

✓ نسبة المواد المعدنية؛

✓ نسبة الحلوتين؛

✓ تحديد نسبة الشوائب من القمح اللين والصلب (تربة، أوساخ، فيروس، تعفن ...).

بعد القيام بالتحاليل التي تستدعيها مواصفات الشراء ترسل المعلومات إلى مدير الإنتاج لاتخاذ القرار بالشراء أو عدمه. كذلك يتم إرسال عينة من المنتج النهائي للمخبر لمراقبة مدى مطابقته للمواصفات والمقاييس المعمول بها.

- **مصلحة الإنتاج:** تشرف على السير الحسن للإنتاج من ناحية الجودة ومراقبة نوعية المنتج والمحافظة على مستوى الجودة، تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

✓ استقبال المادة الأولية؛

✓ تحضير وتنظيف القمح بنوعيه لطحنه؛

✓ استقبال الأكياس؛

✓ تخزين وتصريف المنتج؛

✓ الصيانة الوقائية والفنية؛

✓ تحضير الأجهزة ومراقبة النوعية والجودة؛

يتابع مدير الإنتاج كل مراحل الإنتاج، وتستمر مراقبة كل مرحلة مراحل الإنتاج حتى الوصول إلى المرحلة النهائية بحيث يتم إرسال عينة من المنتج النهائي للمخبر لمراقبة النوعية مرة ثانية.

6. مديرية التجارة

وتشمل المصالح التالية:

- **مصلحة التجارة:** يتم التنسيق بين مصلحة التجارة ومصلحة الإنتاج، حيث يتم إرسال بيانات عن حجم الإنتاج والمخزون من المنتج النهائي لكي يتسنى لمصلحة التجارة القيام بمهامها.

حيث تقوم بتوزيع المنتج حسب الأولوية لأن الطلب يفوق حجم الإنتاج، إذ تقوم المصلحة بدراسة الطلبية وترتبها حسب الأولوية حيث يوضع في سجل الطلبيات يتضمن تاريخ الطلبية، حجم المعاملات بالنسبة للعميل، حجم الحقوق، وذلك لتحقيق التوازن بين كمية المخزون من المنتج وحجم الطلبيات.

وتقوم أيضا باستقبال الزبائن، وكذلك تحديد نوعية الزبون ثم تطلب منه إحضار ملف خاص يتضمن:

✓نسخة من بطاقة الرقم الجبائي؛

✓نسخة من البطاقة الشخصية أو رخصة السياقة؛

✓وصل طلبية فارغ مع الختم؛

✓نسخة من شهادة الميلاد؛

✓تصريح شرفي؛

✓نسخة مستخرجة من السجل التجاري؛

✓وصل استقبال.

كما يتم في مصلحة التجارة تحقيق الصفقات التجارية وكذا تحديد الطلبيات، والبحث عن أسواق جديدة وزبائن جدد والعمل على مواجهة المنافسين وتحقيق أكبر قدر من المبيعات. إذ يشرف رئيس المصلحة على هذه العمليات أما الأعوان فإنهم يشرفون على عمليات البيع ومتابعة حقوق المؤسسة لكل عميل وكذلك تحرير الفواتير والقيام بالحسابات الخاصة بكمية المنتجات التي خرجت من المخزن يوميا ثم تقديم تقرير شهري لمصلحة المحاسبة مصحوبا بنسخ عن الفواتير المحررة خلال الشهر.

- **مصلحة الإرسال والتوزيع:** تقوم هذه المصلحة بمهام عديدة حيث تبدأ المهام من المصلحة التجارية التي ترسل المعلومات اللازمة والخاصة بالعملاء، كما تقوم هذه المصلحة بإرسال وصل البيع إلى مصلحة التجارة للقيام بالعمليات الحسابية، وتقوم هذه المصلحة بإعداد تقرير يومي والموضح فيه خروج البضاعة، ثم إرساله إلى مدير الإنتاج، كما لهذه المصلحة علاقة بمصلحة التعبئة والتغليف، حيث يصدر إليهم الأمر بإرسال البضائع بعد تعبئتها، كما يمكن تلخيص مختلف الوصولات المستعملة فيما يلي:

✓ وثيقة تثبت إيداع المبلغ، تسلم من عند أمين الصندوق (وصل الدفع)؛

✓ وثيقة تثبت قيمة مبلغ التسديد، تسلم من عند مصلحة التجارة (وصل التسديد)؛

✓ وثيقة تثبت أن هذا العميل باستطاعته استلام البضاعة المسجلة؛

✓ وثيقة تثبت بأنه تم استلام البضاعة (وصل الاستلام)؛

✓ وثيقة تسمح بخروج البضاعة من المؤسسة (وصل الخروج)؛

✓ وثيقة تملأ للزبائن الدائمين فقط وهي تثبت كم دفع نقودا وكم أخذ بضاعة (كشف العملاء) الفاتورة.

7. مديرية المحاسبة والمالية

تقوم بمراقبة كل العمليات الحسابية والمالية للمؤسسة وتساهم في تطبيق وإنشاء البرنامج التجاري وتتفرع عنها:

- **مصلحة المحاسبة العامة والمالية:** تقوم بالمهام التالية:

✓ التقييد المحاسبي وإعداد القوائم المالية؛

✓ إعداد البرامج المالية والميزانيات التقديرية؛

- ✓ تسيير جميع العمليات المحاسبية؛
- ✓ العمل على تنظيم ومراقبة العمليات المالية والتصريحات الشهرية والسنوية وتتبع أرصدة الحسابات البنكية؛
- ✓ تأمين ومراقبة تنفيذ العمليات الخاصة بالخزينة؛
- ✓ متابعة المهام الخاصة بالمؤسسة؛
- ✓ مراقبة فواتير الشراء وتحرير الصكوك من أجل تسديد ديون الموردين.

- **مصلحة محاسبة المواد:** تتكفل بالمتابعة اليومية لتحركات المواد (دخول وخروج)، وإنشاء كشف المبيعات وجدول الشراء والبيع والحالة التجارية للمبيعات.
- **أمين الصندوق:** يقوم بتسديد مصاريف وأعباء المؤسسة وكذا تسديد أجور العمال وقبض المداخيل النقدية للمؤسسة.

8. مديرية الوسائل العامة

تعمل هذه المديرية على تموين مصالح المؤسسة بالمستلزمات المختلفة (وسائل نقل، عتاد، معدات...)، وكذا مراقبتها باستمرار، واستقبال فواتير الموردين والقيام بالأشغال الخاصة بالمؤسسة، وتتدرج تحتها المصالح التالية:

- **مصلحة الصيانة:** وتهتم هذه المصلحة بصيانة ومراقبة كل تجهيزات الإنتاج، ووسائل النقل والتجهيزات الخاصة بالمؤسسة.
- **مصلحة الأمن (خلية الأمن):** مهمتها الحرص على الأمن بالنسبة للمؤسسة، وتقوم كذلك بتسجيل دخول وخروج الشاحنات وحمولتها فارغة ومعبئة لضمان مطابقة كمية الحمولة مع الكمية المدونة في وصل الحمولة المشتراة.
- **مصلحة النقل:** وتقوم هذه المصلحة بتسيير حظيرة المؤسسة وإيصال الطلبيات إلى العملاء ونقاط البيع وكذلك نقل عمال المؤسسة.

9. مديرية الإدارة العامة

تحرص هذه المديرية على تطبيق القوانين وضبطها وتتدرج تحتها ثلاث مصالح:

- **مصلحة تسيير المستخدمين:** تحرص هذه المصلحة على حفظ ملفات العمال وتطبيق القانون وتراقب كل عمليات الفروع تحت مسؤوليتها، وبالتالي فان هذه المصلحة مختصة بشؤون

العمال من ملفات التشغيل والتسريح وكذا عقود التشغيل ومراقبة العمال من حيث الغيابات.

- **مصلحة الأجور**: تحرص هذه المصلحة على إعداد الأجور من حيث تحديدها وحسابها، وإعداد جميع التصريحات الخاصة بالضمان الاجتماعي.
- **مصلحة العلاقات العامة**: تعمل هذه المصلحة على القيام بجميع الأعمال التي تتعلق بالأعمال الإدارية الخارجية للمؤسسة مثل صندوق الضمان الاجتماعي، مركز السجل التجاري...إلخ.

المطلب الثالث: مراحل الإنتاج بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–

قبل القيام بعملية الإنتاج تقوم المؤسسة بتوفير المادة الأولية القمح بنوعيه، حيث كانت في سنة 2003 إلى 2006 تفضل استزاد المادة الأولية من الخارج (الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا فرنسا، سوريا) لاعتبارات السعر والجودة حيث للمؤسسة إمكانية اختيار المادة الأولية ذات الجودة والسعر المناسب.

حيث يعتبر تغير المعطيات الأولية وغلاء أسعار القمح في الأسواق الدولية مما دفع بالمؤسسة إلى شراء المادة الأولية من الجزائر عن طريق تعاونية الحبوب والخضر الجافة التي تتبع نظام الحصص حيث تزود المؤسسة 50 بالمائة من طاقتها الإنتاجية فقط.

وبعد جلب المادة الأولية سواء عن طريق وسائل نقل المؤسسة أو عن طريق وسائل نقل الممولين فيتم وزن الشاحنة في مدخل المؤسسة المزود بالجسر الوازن ثم يفرغ القمح في آلة الاستقبال التي تحتوي على قنوات تأخذ المادة الأولية للتصفية الأولية وبعد ذلك جزء منها يوجه للتخزين والجزء الأخر يمر بمراحل الإنتاج التي ستوضح فيما يلي:

أولا: مرحلة إنتاج السميد والفرينة

من الحصول على منتج الدقيق أو الفرينة فانه يمر بالمراحل التالية:

- **المرحلة الأولى**: بعدما يتم استقبال القمح الصلب أو اللين على مستوى المخازن تنظيفه تنظيفا أوليا ثم تخزينه حيث يتم في هذه المرحلة التخلص من الأوساخ الكبيرة والشوائب وتخزينها في الخلايا (تخزين أولي) الخلايا الموجودة على مستوى المؤسسة.

- **المرحلة الثانية:** ثم تأتي مرحلة التنظيف التكميلي (تنظيف ثاني) ويعاد تنظيفه حيث يستخدم في هذه المرحلة عدة آلات متطورة للتنظيف من اجل التصفية ثم يضاف إليه الماء ويترك لبعض الوقت ليأخذ درجة رطوبة معينة (فترة الراحة) حيث يتم نزع القشرة عن اللب لتسهيل عملية الطحن
- **المرحلة الثالثة:** تأتي مرحلة الطحن باستخدام آلة تسمى "الدار أفيل" حيث تتم عملية الطحن عدة مرات حتى الحصول على النوعية المطلوبة وفي الأخير تتم عملية الغربلة حيث يتم فيها فصل الفرينة عن النخالة بواسطة استخدام آلة تسمى PLANSICHTER ثم تتم عملية تخزين المنتوجين.

ويمكن توضيح مراحل العملية الإنتاجية وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (15): مراحل إنتاج السميد والفرينة بالمؤسسة محل الدراسة

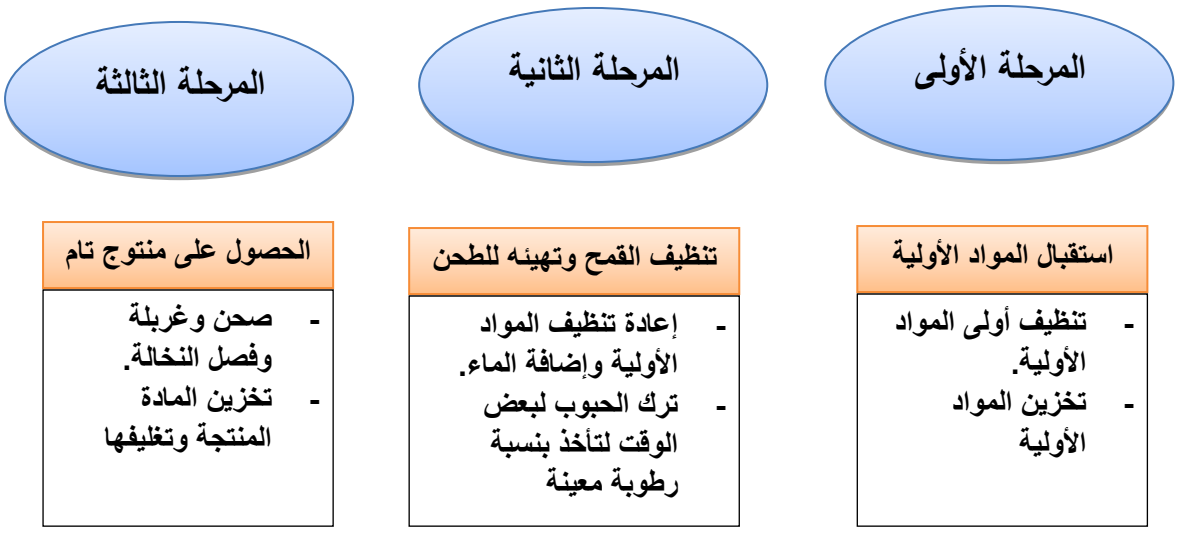

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معلومات من مصلحة الإنتاج.

ثانيا: مراحل إنتاج الكسكسي

إن المادة أولية لإنتاج الكسكسى هي السميد ، ويتم الحصول على هذا الأخير من وحدة إنتاج السميد حيث يتجمع السميد في مجتمع لتقديره ،ومن جهة أخرى هناك مجمع لتقدير الماء ثم يتم خلط السميد والماء في خلاط لينتقل الخليط إلى مجمع الإنتاج ثم ينتقل الكسكسى إلى الفرن المزود بالبخار ثم

إلى المجفف ومنه إلى المبرد وبعده إلى الغربال حيث يتم تصفية المنتجات التامة وتحويلها إلى مخزن خاص بها ومن ثم تغليفها في أكياس مختلفة الأحجام ، ومن ثم يتم عودة السميد إلى الغربال ومن المجفف الإنتاج إلى الخلاط وهناك كذلك طاحنة بعد الغربلة تقوم بطحن المواد الخشنة لتعود إلى المجفف وتمر مرة أخرى بالمراحل السابقة ويمكن توضيح هذه العملية وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (16): مراحل إنتاج الكسكسى بالمؤسسة محل الدراسة

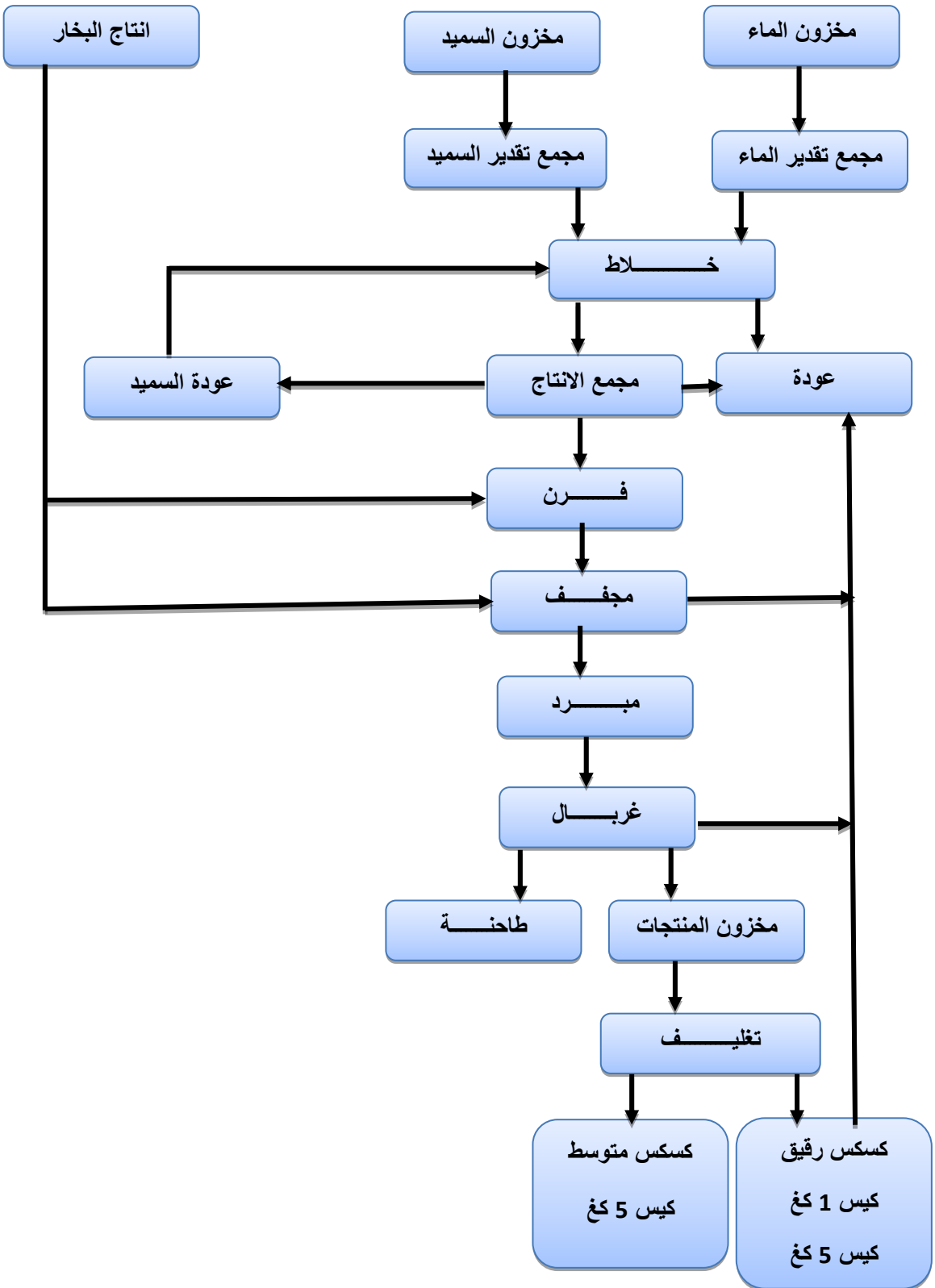

المصدر: رئيس مصلحة الإنتاج

ثانيا: الجانب التسويقي لمنتجات المؤسسة محل الدراسة

من خلال الهيكل التنظيمي للوحدة نلاحظ غياب مصلحة خاصة بإدارة وظيفة التسويق، لكن تقوم مديرية التجارة ضمنيا بكل مهامها وبما أن كل مؤسسة يجب أن تمتلك مزيجا تسويقيا مناسبا ومتكاملا يسمح بتحسين أدائها وزيادة حصتها السوقية. ويمكن حصر السياسات التسويقية للوحدة في سياسة المنتج، سياسة السعر، سياسة الترويج، سياسة التوزيع، ولو عجزت الوحدة في أداء أحد هذه السياسات بفعالية فإنها تؤثر سلبا على باقي السياسات وذلك لارتباطها الوثيق فيما بينها

1. **سياسة المنتج:**

تنتج الوحدة تشكيلتين من المنتجات السميد، الفرينة، إضافة إلى منتوج ثانوي هو النخالة، وكل نوع من هذه المنتجات يضم عدة أنواع أخرى.

وتعتبر نوعيه المنتجات من أهم العوامل التي تساهم في تسهيل عملية التوزيع بحيث كلما كانت هذه النوعية جيدة كلما زاد الإقبال على المنتجات والعكس صحيح، لذلك أنشأت الوحدة مخبرا خاصا يساعدها في المحافظة على مستوى جودة منتجاتها.

أما فيما يخص نوعية التجهيزات فإن وحدة السميد والدقيق تعتبر رائدة في تكنولوجيا الإنتاج مقارنة بمنافساتها، حيث تعتمد على نظام آلي عبر كافة مراحل الإنتاج من لحظة استقبال المادة الأولية (قمح صلب وقمح لين) إلى مرحلة تغليف المنتج النهائي، وقد قامت الوحدة مؤخرا بتجديد التكنولوجيا المستخدمة في تنظيف القمح.

2. سياسة التسعير:

يعتبر السعر من أهم عناصر المزيج التسويقي للوحدة، حيث يشكل جزءا كبير من اهتمام العملاء سواء كانوا مستهلكين أو وسطاء، ويتم تحديد سعر منتجات الوحدة عن طريق حصر تكاليف المواد الأولية وتكاليف الإنتاج، ثم يضاف إليها هامش ربح معين يحدد على أساس التكلفة الإجمالية، وعموما فإن أسعار الوحدة ومنافسيها تعتبر متقاربة إلا أنها أقل الأسعار.

ويشكل السعر أهم العوامل التي تؤثر على توزيع المنتجات، حيث أن كل تغير يطرأ عليه ينتج عنه تغير في الكميات المباعة، بمعنى أن هناك علاقة عكسية بين السعر ومبيعات المنتجات، فإذا ارتفع السعر انخفضت الكميات المباعة والعكس صحيح.

3. سياسة الترويج:

على الرغم من أهمية الترويج ودوره البارز في التعريف بمنتجات الوحدة وتنشيط مبيعاتها، إلا أن الوحدة لم تولي هذا الجانب اهتماما كبيرا، وذلك لأنها لم تعاني من مشاكل في تصريف منتجاتها، وحصتها السوقية في السوق المحلي معتبرة.

وتقتصر وظيفة الترويج في الوحدة على توزيع بعض المطويات التي تعرض من خلالها مختلف منتجاتها على المتعاملين معها سواء من الوحدة أو من نقاط البيع التابعة لها، إضافة إلى بعض الهدايا الموزعة خلال كل رأس سنة. كذلك تمارس الوحدة الإشهار من خلال العلامة التجارية لها على جميع وسائل النقل التابعة لها، إضافة إلى ذلك تحرص على المشاركة في المعارض، حيث شاركت في معارض وطنية في كل من باتنة، قسنطينة، سطيف ... الخ.

4. سياسة التوزيع:

يتميز هذا النشاط بالمحدودية والقصور على بعض الوظائف، ولكن مع اشتداد المنافسة في السوق المحلي والوطني أصبح من الضروري تبني سياسة توزيعية فعالة تضمن الاستمرارية والمحافظة على مكانة الوحدة في السوق وسنوضح فيما يلي طرق التوزيع المتبعة من طرف الوحدة ومناطق التوزيع.

5. طرق التوزيع:

تتبع وحدة السميد والدقيق طريقتين لتوزيع منتجاتها هما طريقة التوزيع المباشر إلى العميل وطريقة التوزيع غير المباشر عن طريق الوسطاء.

- **طريقة التوزيع المباشر:** حسب هذه الطريقة يكون هناك علاقة مباشرة تربط الوحدة بالعملاء بدون وسيط وفق قناة توزيع قصيرة لإيصال المنتجات، وتتعامل الوحدة بهذه الطريقة مع المؤسسات التابعة للدولة وتجار الجملة والمستهلكين الصناعيين، والمستهلكين النهائيين الذين يشترون منتجاتهم من نقاط البيع التابعة للوحدة.
- **طريقة التوزيع غير المباشر**: وفق هذه الطريقة يتم الاستعانة بالوسطاء لتصريف منتجات الوحدة، وهم تجار الجملة وتجار التجزئة، وهؤلاء بدورهم يتعاملون مع المستهلكين النهائيين والمستهلكين الصناعيين وتعتمد الوحدة في توزيع منتجاتها على الطريقتين السابقتين معا.

6. مناطق توزيع المنتجات:

تعمل الوحدة جاهدة لتقريب منتجاتها إلى عملائها في مختلف المناطق القريبة منها والبعيدة، حيث تتكفل بتلبية طلبات منطقة بسكرة وما جاورها من خلال البيع في المصنع لتجار الجملة إضافة إلى نقاط البيع التابعة لها والموزعة في عدة تجمعات سكانية، حيث توزع هذه الأخيرة إلى تجار التجزئة والمستهلكين النهائيين.

أما بالنسبة لعملية التوزيع في المناطق الأخرى فإن الوحدة تعتمد على التجار التابعين لتلك المناطق حيث تبيع لهم كميات كبيرة من منتجاتها، وأهم هذه المناطق هي الوادي وتقرت وورقلة إضافة إلى مناطق تواجد الثكنات العسكرية للجيش كتمنراست، والأغواط، ورقلة... الخ.

7. نقاط البيع:

في إطار السياسة التوزيعية المتبعة من قبل الوحدة، ومن أجل تقريب منتجاتها إلى السوق وتلبية احتياجات زبائنها سواء الوسطاء أو المستهلكين النهائيين قامت الوحدة بافتتاح مجموعة من نقاط البيع في عدة مناطق وتجمعات سكانية داخل محيط ولاية بسكرة والمقدرة بخمسة نقاط موزعة أربعة بمدينة بسكرة إضافة إلى واحدة بطولقة ونقطتي بيع خارج الولاية والمتواجدتين بباتنة والجزائر العاصمة إلا أنه يجدر الإشارة إلا أن نقطتي البيع الأخيرتين قد أغلقتا نتيجة تدني نتائجها المحققة، وتحق نقاط البيع مجتمعة حوالي 15 % من رقم أعمال الوحدة.

المبحث الثاني: واقع نظام المعلومات المحاسبية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –

سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على استخدام نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة محل الدراسة، حيث سنحاول حصر وتجيع البيانات المالية من داخل وخارج المؤسسة وتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات تفيد مختلف المستخدمين في اتخاذ مختلف القرارات وفي مقدمتها القرار التمويلي.

المطلب الأول: مدخلات نظام المعلومات المحاسبية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

أولا: مدخلات نظام المعلومات المحاسبية

تتمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في مختلف البيانات التي تحدث نتيجة مختلف العمليات الداخلية والخارجية التي تقوم بها المؤسسة، فالعمليات الداخلية تتم بين أقسام ومصالح المؤسسة، أما الخارجية فتنشا عن عملية التي تتم بين المؤسسة ومحيطها الخارجي (الموردون، الزبائن، البنوك، الجهات الحكومية).

ولذلك يمكن تمييز المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية بحسب تكرارها ومصادرها إلى أربعة مصادر من داخل وخارج المؤسسة كما يلي:

1. البيانات العادية التي تتجمع بصورة روتينية والناتجة عن العمليات الخارجية والتي تتم بين المؤسسة والمؤسسات والأفراد والهيئات الأخرى، والتي عادة ما تتعلق بعمليات البيع والشراء والمدفوعات والمقبوضات النقدية.
2. البيانات الخاصة التي تجمع بصورة غير روتينية والناتجة عن مصادر خارجية مثل إصدار الجهات الحكومية لتشريعات جبائية جديدة أو حدوث تغير في الأسعار.
3. البيانات العادية التي تجمع في صورة روتينية والناتجة عن العمليات الداخلية التي تتم بين مختلف المصالح والأقسام مثل حركة المخزون، الأجور، بيانات تكاليف المواد الأولية في المراحل الإنتاجية المختلفة.

4. البيانات الخاصة التي تجمع بصورة غير روتينية والناتجة عن القرارات الإدارية الداخلية مثل وضع سياسات جديدة او تغيير المعايير المستخدمة أو وضع أهداف جديدة مطلوب تحقيقها.

ويمكن التعبير عن المدخلات وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (17): مدخلات نظام المعلومات المحاسبي بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب–بسكرة–

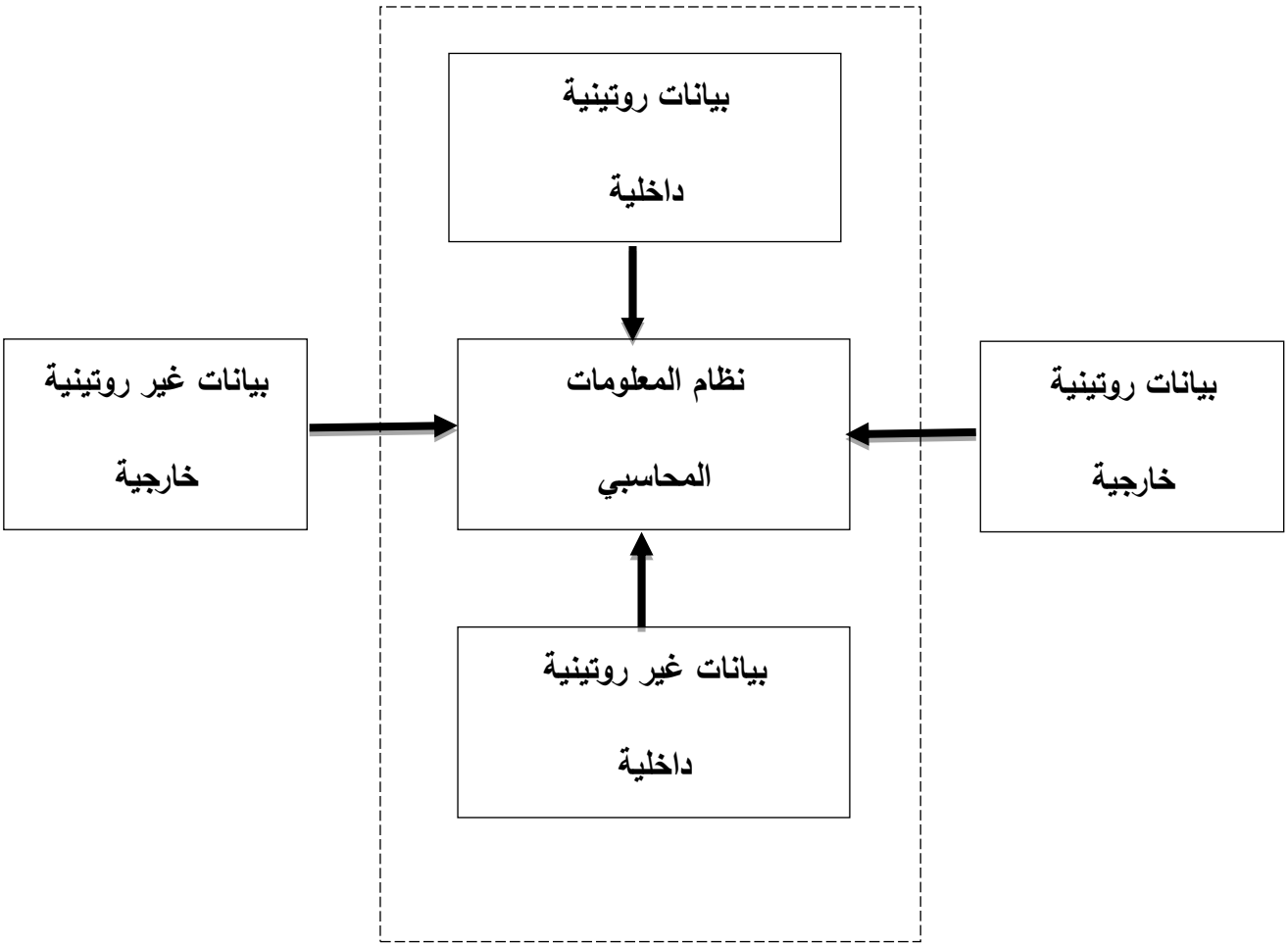

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات من مديرية المحاسبة والمالية.

يتم إدخال مختلف البيانات الواردة في الشكل أعلاه إلى نظام المعلومات المحاسبي بالاعتماد على عدة مستندات، بمعنى أن المستندات تعتبر وسيلة إدخال هذه البيانات إلى نظام المعلومات المحاسبية.

وتلعب المستندات دورا حيويا وهاما فالإضافة إلى كونها وسيلة إدخال للبيانات فهو تعتبر أيضا وسيلة للإثبات وللتأكد من صحة ودقة البيانات المجمعة، لذلك تعتبر وسيلة من وسائل الرقابة الداخلية والضبط الداخلي التلقائي بالنسبة للمؤسسة، فوجود المستندات يفيد في:

- معرفة تدفق البيانات داخل النظام من حيث مصدر هذه البيانات والمقر الأخير لها؛
- التصريح بحدوث العملية المادية، فمثلا وجود أمر البيع يعني التصريح بشحن البضاعة إلى الزبون.
- تشير إلى التدفقات المادية والنقدية التي تتم داخل وخارج المؤسسة؛
- تستخدم كمدخلات لإعداد مستندات أخرى فمثلا أمر البيع يعتبر مدخلا لإعداد فاتورة البيع.

ومن أهم خصائص المستند ما يلي:

- أن يصدر السند من الجهة المخولة بذلك سواء كانت جهة داخلية أو خارجية؛
- أن يأخذ المستند شكلا نظاميا يتماشى مع العرف ويحقق الغاية من وجوده؛
- أن يكون واضح ومحدد من حيث المحتويات بحيث يسهل قرأته وفهمه؛
- أن يكون موثقا وتظهر عليه بوضوح خانات التوقيع للأشخاص الآخرين.

ويمكن تصنيف مستندات المؤسسة إلى:

- **مستندات مستعملة في عملية الشراء:** وتتمثل في:

✓ **وصل طلب الشراء:** يتم إرسال هذا الوصل من طرف المؤسسة ويقدم للمورد ويحرر من طرف الجهة الطالبة للمواد الأولية واللوازم.

✓ **وصل الاستلام:** يثبت هذا الوصل دخول المواد الأولية واللوازم إلى مخازن المؤسسة.

✓ **فاتورة الشراء:** يتم استلام هذه الوثيقة من المورد وهي وثيقة تتضمن كل المعلومات الشخصية عن المورد والكمية المشترات وسعرها والمبلغ الإجمالي للفاتورة.

✓ **طلب التسديد:** يحرر هذا الطلب من طرف مصلحة المحاسبة والمالية بعد استلام كل الوثائق السابقة الذكر وهو أمر بتسديد مبلغ الطلبية للمورد ويمكن التسديد بطريقتين:

- **إما بشيك:** تحرر هذه الوثيقة من اجل تسديد المورد عن طريق تحرير شيك بنكي
- **أو بطلب تحويل:** من خلال هذه الوثيقة يتم تسديد مستحقات المورد مباشرة بالتحويل إلى حسابه.

- **المستندات المستعملة في عملية الإنتاج:** وتتمثل في:

تقوم عملية بالمؤسسة محل الدراسة من خلال تحويل المواد واللوازم المشترات إلى منتجات نهائية "فرينة، سميد، كسكسي " جاهزة للبيع ويتم ذلك كما يلي:

- ✓ **أمر الإنتاج: ويتم** إعداده على مستوى المصلحة التجارية ويسلم إلى مصلحة الإنتاج وذلك في حالة عدم توفر الكميات المطلوبة من المنتجات في المخازن.
- ✓ **طلب المواد واللوازم:** ويتم إعداده من طرف مصلحة الإنتاج ويسلم إلى مصلحة التخزين حيث يحتوي على كمية ونوعية المواد واللوازم المطلوبة ليتم تحويلها إلى منتجات نهائية حسب أوامر الإنتاج.
- ✓ **وصل خروج المواد واللوازم:** ويعد هذا الوصل من طرف مصلحة التخزين عند تسليم المواد المطلوبة إلى ورشات الإنتاج.
- ✓ **وصل دخول المنتجات التامة إلى المخازن:** ويتم إعداد هذا الأخير من طرف مصلحة التخزين.
- ✓ **بالنسبة لوصل الخروج ووصل الدخول المواد واللوازم:** يتم التعامل بها شهريا مع مصلحة المحاسبة حيث يقوم المحاسب بمقارنة ما هو موجود في فواتير الشراء ما هو مسجل لدى مصلحة التخزين.

- وفي وثيقة تسمى ميزانية النشاط بالنسبة للأكياس والخيوط وبطاقات المنتج.
- أما بالنسبة لاستهلاك القمح فهناك وثيقة تسمى حالة حركة القمح

– **المستندات المستعملة في عملية البيع:** وتتمثل في:

- ✓ **طلبية الشراء:** تقدم هذه الوثيقة من طرف الزبون إلى مصلحة التجارة تتضمن الكمية المطلوبة، نوعها .... الخ.
- ✓ **وصل التسديد:** يحرر من طرف أمين الصندوق عند تسديد الزبون لمبلغ الطلبية.
- ✓ **وصل التحميل:** يحرر من طرف مصلحة التجارة من اجل السماح للزبون بتحميل المنتجات المباعة.
- ✓ **وصل التسليم:** يقدم للزبون عندما يتم شحن البضاعة ويتم إعداده من طرف مصلحة التوزيع.
- ✓ **مراقبة حالة التسبيقات التجارية:** وهي وثيقة خاصة بالمراقبة وتسيير المعاملات المالية التجارية مع الزبون وهي مقيدة في جهاز الحاسوب بمصلحة التجارة.
- ✓ **فاتورة البيع:** بعد إتمام عملية البيع يتم نقل ملكية البضاعة إلى الزبون، وتحتوي هذه الوثيقة على بيانات عن كمية البضاعة المباعة، مبلغ الفاتورة، مبلغ الضريبة، تاريخ الفاتورة، رقم الفاتورة، بالإضافة إلى معلومات شخصية عن المؤسسة كالسجل التجاري، العنوان، رقم الهاتف .... الخ.

المطلب الثاني: معالجة نظام المعلومات المحاسبية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

تبدأ المعالجة المحاسبية لمختلف البيانات الخاصة بالعمليات التي تقوم بها المؤسسة عبر مختلف أقسامها على مستوى دوائر المحاسبة والمالية التابعة بكل قسم.

تعتمد المؤسسة في معالجة البيانات المحاسبية في نظامها المحاسبي على نظام آلي يتمون من جملة الحواسيب المزودة ببرنامج محاسبي، بشبكة انترنيت تسمح لها بالاتصال بمصلحة الإعلام الآلي التابعة للمؤسسة. إلا أن المعالجة لا تتم بالاعتماد على الحواسيب فقط، إذ يتدخل العنصر البشري بغرض تجميع وتبويب مختلف الأحداث الاقتصادية وتلخيصها لتغذية النظام المحاسبي الآلي بالبيانات (مدخلات)، بالإضافة إلى برمجتها بالبرامج اللازمة للقيام بالمعالجات المطلوبة وتحديد نوعية المخرجات من حيث الشكل والمحتوى (عملية تصميم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية).

إن الهدف الأساسي من عملية تشغيل البيانات في المؤسسة هو إنتاج معلومات محاسبية ضرورية لمختلف المستخدمين سواء كانوا من داخل المؤسسة أو من خارجها، ونظرا للاختلاف في نوعية وتوقيت المعلومات التي يحتاجها هؤلاء المستخدمين نجد أن نظام المعلومات المحاسبي يتكون من نظامين فرعيين هما المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية.

حيث أن مخرجات المحاسبة المالية موجهة أساسا للأطراف الخارجية المهتمة بنشاط المؤسسة أما مخرجات المحاسبة الإدارية فموجهة أساسا لخدمة أغراض الإدارة من تخطيط ورقابة واتخاذ قرارات.

ويمكن تصوير بنية نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(18): بنية نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة

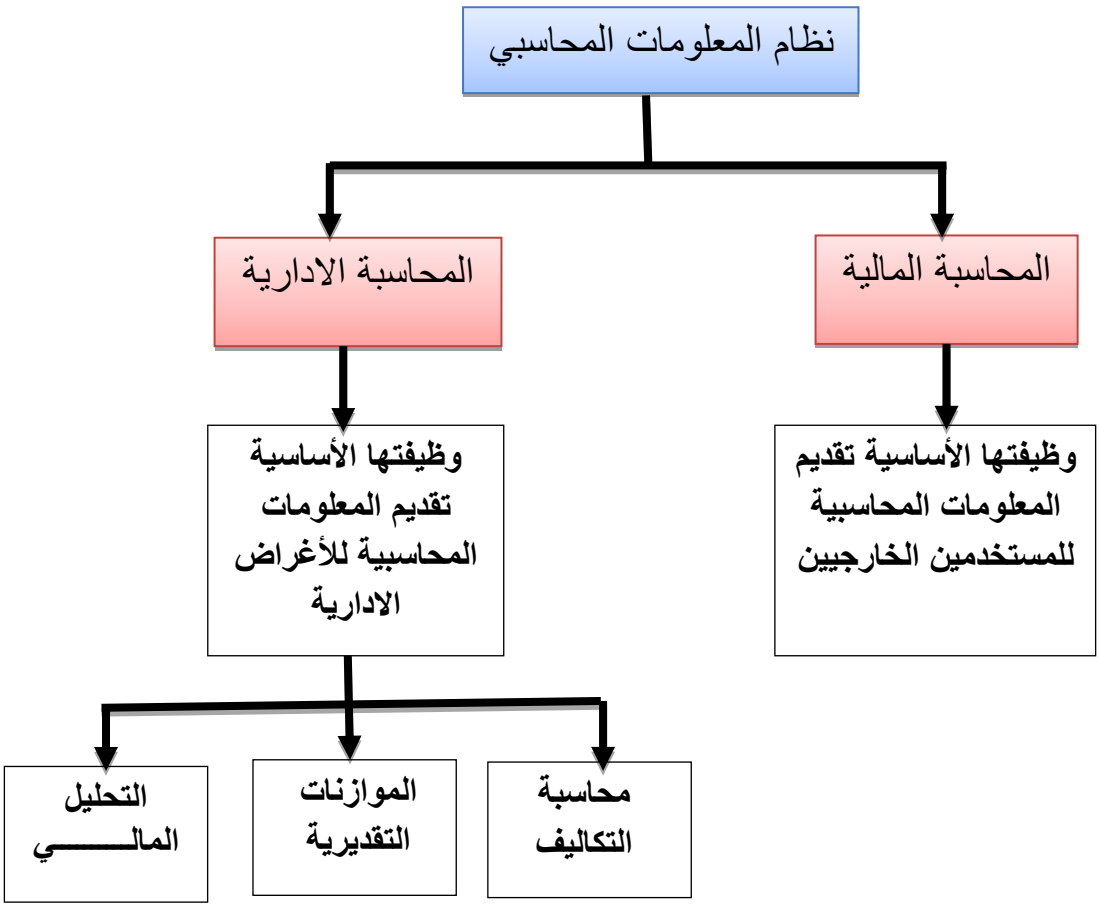

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات من مديرية المحاسبة والمالية.

أولا: المحاسبة المالية في المؤسسة

تمثل الوظيفة الأساسية للمحاسبة المالية على مستوى المؤسسة في تقديم معلومات محاسبية تعكس لنا مركزها المالي ونتائج نشاطها وبالتالي فهي تساعد الإدارة في اتخاذ مختلف القرارات، وكذا الهيئات الرسمية والجهات الحكومية خارج المؤسسة، حيث تتمثل المخرجات الأساسية للمحاسبة المالية في القوائم المالية والمتمثلة أساسا في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل حيث يتم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ويمكن تصور عملية تدفق البيانات عبر نظام المحاسبة والمالية والية معالجتها وفق الشكل التالي

الشكل رقم (19): تدفق البيانات عبر نظام المحاسبي والمالي

المدخلات ← التشغيل ← المخرجات

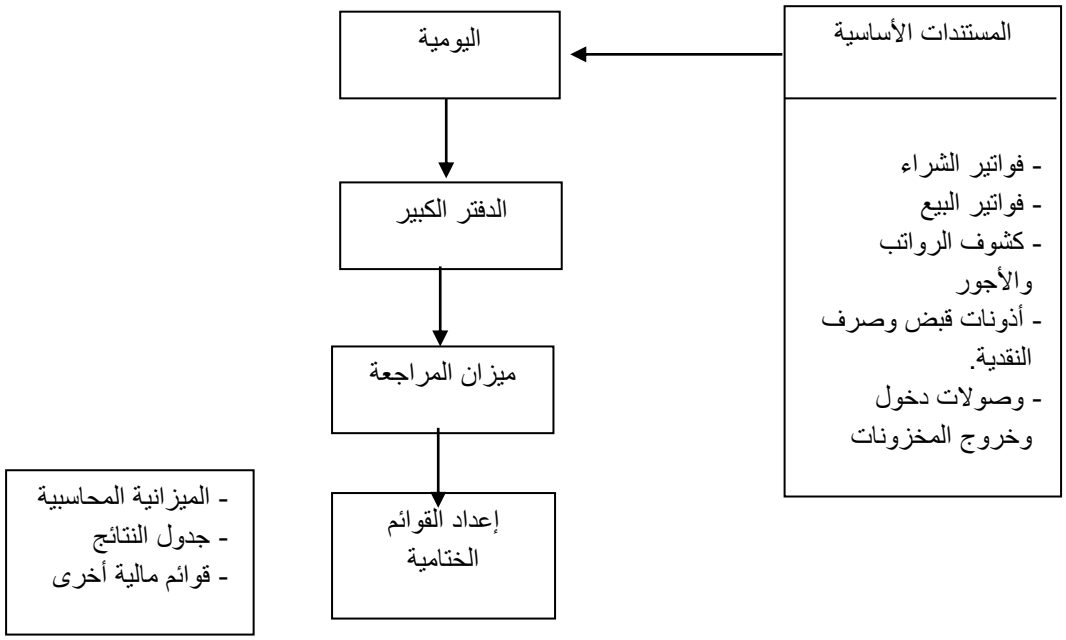

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات من مديرية المحاسبة والمالية.

ومن خلال الشكل نلاحظ أن عملية المعالجة عبر نظام المحاسبة المالية تمر عبر الخطوات التالية:

1. **تسجيل العمليات في اليوميات المساعدة**

تبدأ هذه المرحلة عند استلام مصلحة المحاسبة والمالية التابعة إلى أحد أقسام المؤسسة مستندات تخص تعاملات اقتصادية أو مالية تكون المؤسسة طرفا فيها كفواتير البيع والشراء، الشيكات، الوثائق البنكية...الخ، يتم تسليم المستندات إلى أحد المحاسبين التابعين للمصلحة.

من خلال الدراسة الميدانية وجدنا أن المؤسسة تتبع سياسة التخصص في المهام لكل محاسب، إذ يوجد محاسب خاص بكل عملية محددة:

- محاسب خاص بعمليات الشراء؛
- محاسب خاص بعمليات البيع؛
- محاسب خاص بعمليات المخزون والاستثمار؛

- محاسب خاص بالعمليات البنكية؛
- محاسب خاص بعمليات التصدير والاستيراد (مع الخارج).

يتم اختيار المحاسب الذي سيستلم تلك المستندات اعتمادا على طبيعة العملية التي ترتبط بها تلك المستندات، بعدها يقوم بالتسجيل المحاسبي لتلك العملية استنادا العملية إلى البيانات والمعلومات التي تحملها المستندات.

2. إدخال اليوميات المساعدة إلى النظام المحاسبي الآلي

بعد إعداد اليوميات المساعدة لكل المعاملات اليومية التي تقوم بها المؤسسة، يسلم المحاسبون اليومية المساعدة التي قاموا بإعدادها إلى المحاسب المكلف بإدخال البيانات التي تحملها تلك الوثائق إلى النظام المحاسبي عبر طرفية القسم المخصص لذلك، حيث توجد طرفيات مخصصة لعملية إدخال البيانات التي تحتوي عليها اليوميات المساعدة في كل قسم من أقسام المؤسسة.

تأخذ البيانات المحاسبية شكل ملف الكتروني تسجل فيه البيانات المحتواة في اليوميات المساعدة تبعا لتسلسلها الزمني، يمكن الإشارة على أن هناك بعض العمليات أو القيود التي يقوم النظام المحاسبي بتسجيلها بصورة تلقائية في الملف دون الحاجة إلى تدخل المحاسب في ذلك (كعمليات حركة المخزون).

بعد انتهاء عملية تسجيل مختلف العمليات اليومية الخاصة بالشهر تتم عملية إقفال التسجيلات الشهرية، يترتب على ذلك قيام النظام المحاسبي بإصدار حالة العمليات المحاسبية الخاصة بالشهر، إضافة إلى محضر القيود المشكوك في صحتها الذي يعبر عن القيود التي تم مراجعتها بصورة آلية من طرف النظام المحاسبي الآلي ويشك في صحتها (سواء الشك في المبالغ، الحسابات، الشرح أو الشهر...الخ).

بعد عملية تصحيح القيود المحاسبية المشكوك في صحتها يتم بإدخال القيود التصحيحية، ثم يقوم النظام المحاسبي بعملية الترحيل الآلي للقيود التي يحتوي عليها الملف الالكتروني لليوميات الشهرية المصححة نحو ملفات دفتر الأستاذ التي تأخذ شكل ملفات الكترونية متتابعة ممكن الوصول إلى بياناتها مباشرة.

يخصص ملف واحد من تلك الملفات لكل حساب رئيسي من حسابات المحاسبة، كما يمكن أن يضم الملف الرئيسي ملفات فرعية تمثل مختلف الحسابات الفرعية للحسابات الرئيسية للمحاسبة، فالحسابات الفرعية تابعة لحساب رئيسي واحد ووحيد، والارتباط بينها يتحدد حسب رقم الحسابات.

بعد ذلك يتم إعداد جدول ميزان المراجعة الخاص بالنشاط الشهري للمؤسسة، ذلك بالقيام بعملية التجميع الآلي لأرصدة الحسابات الفرعية في الحسابات الرئيسية التابعة لها (تستعمل المؤسسة نوعين من ميزان المراجعة الأول مفصل جدا في أرقام الحسابات والثاني مختصر جدا في أرقام الحسابات، لذلك تختلف عملية تجميع الحسابات بين الأول والثاني)، ثم يقوم النظام المحاسبي بعملية فتح ملف خاص بميزانية المراجعة، وبعدها ترحيل أرصدة كل الحسابات إلى ذلك الملف.

عند استلام رئيس مصلحة الإعلام الآلي الأمر من طرف الإدارة العامة، يقوم بعملية طبع مختلف القوائم التي تحتاجها الجهات المختلفة للمؤسسة، كما يقوم رئيس الإعلام الآلي بعد كل عملية طبع للقوائم المالية الشهرية التابعة للمؤسسة بعملية حفظ الملفات على شريط مغناطيسي مع تحديد التاريخ على واجهة الشريط.

ثانيا: المحاسبة الإدارية في المؤسسة

تهتم المحاسبة الإدارية أساسا بتوفير وإمداد الإدارة بالمعلومات الضرورية والمفيدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالتخطيط والرقابة على عمليات المؤسسة بما يحقق الأهداف المسطرة.

ومن أهم النظم الفرعية المكونة لنظام المحاسبة الإدارية على مستوى المؤسسة نجد:

1. محاسبة التكاليف

تسعى المؤسسة من تطبيق محاسبة التكاليف الى تحقيق الاهداف التالية:

- حساب تكاليف مختلف منتجات المؤسسة وتقييم اداء الوظائف الاخرى؛
- تعتبر قاعدة لمراقبة وتقييم بعض عناصر الميزانية (المخزونات) لإعداد القوائم المالية؛
- لمساعدة على تحديد سعر بيع المنتجات ورسم السياسات التسعيرية المستقبلية؛
- تحديد نتائج كل منتوج ومدى مساهمته في ارباح المؤسسة؛
- المساعدة في إعداد الموازنات التخطيطية وذلك من خلال تحليل سلوك التكاليف تاريخيا مع وضع توقعات لما سيكون في المستقبل؛
- المساعدة في إعداد الموازنات التخطيطية وذلك من خلال تحليل سلوك التكاليف تاريخيا مع وضع توقعات لما سيكون في المستقبل؛

- الرقابة على التكاليف والعمل على تحفيظها؛
- اختبار كفاءة مختلف الأقسام والعمليات التي تقوم بها المؤسسة؛
- الكشف عن الضياع والتبذير والاختلاس؛

يتضح ان محاسبة التكاليف في المؤسسة توفر بيانات ومعلومات تفصيلية عن تكاليف مختلف المنتجات والتي تشكل مصدرا مهما للمعلومات والعمليات والتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

2. الموازنات التقديرية

تعتمد إدارة المؤسسة على استخدام هذه التقنية والتي تعبر عن رؤيا وتصور مادي لما يتوقع ان تكون عليه المؤسسة في المستقبل وبالتالي تعتبر وسيلة إدارية هامة لأغراض التخطيط وتقييم الأداء وذلك من خلال وضع خطة مفصلة عن أنشطة معينة في المؤسسة، تغطي فترة زمنية مستقبلية محددة ليتم مقارنتها بالقيم الحقيقية وتحديد الانحرافات وتقييم الأداء واتخاذ الإجراءات المناسبة.

ويتم على مستوى المؤسسة وضع موازنات تقديرية قصيرة الأجل تعبر عن التقديرات المستقبلية لإيرادات أو تكاليف مشروع استثماري معين، حيث تعد هذه الموازنات على مستوى الإدارة العليا.

3. التحليل المالي

تستخدم المؤسسة التحليل المالي على مستوى مديرية المحاسبة والمالية وذلك بدارسة القوائم كل سنة وكل ثلاثة أشهر باستخدام اسلوب التحليل المناسبة، بهدف الوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة وبيان الارتباطات التي تعتبر من بين عناصر القوائم المالية والمتغيرات التي تطرأ عنها خلال فترة واحدة لو عدة فترات وأثر هذا التغير على الهيكل المالي للمؤسسة.

وبالتالي فان التحليل المالي يمكن المؤسسة من تفسير البيانات المحاسبية واستخدامها في تقييم أعمالها الماضية وتحديد المشكلات ووسائل علاجها، وكذا المساهمة في وضع الخطط المستقبلية، كما يفيد التحليل المالي في تقييم الكفاءة الاقتصادية والإدارية للمؤسسة، واقتراح وسائل تمويل النشاط التشغيلي والاستثماري لها.

المطلب الثالث: مخرجات نظام المعلومات المحاسبية بمؤسسة محل الدراسة وتقيمه

أولا: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة محل الدراسة

من الأهداف الرئيسة لنظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة واهم الايجابيات والسلبيات التي استطعنا ملاحظتها من خلال تشخيصنا لهذا النظام.

1. مخرجات نظام المعلومات المحاسبية

من الأهداف الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبية إنتاج المعلومات وتقديمها إلى المستخدمين داخل المؤسسة وخارجها وذلك لمساعدتهم في أداء مهامهم واتخاذ مختلف القرارات ومن أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ما يلي:

- **القوائم المالية:** تعتبر من أهم التقارير التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة، حيث يتم إعدادها في نهاية كل سنة مالية، كما يتم إعدادها أشهر بغية الوقوف على وضعيتها المالية عبر فترات متقاربة وتتمثل القوائم المالية التي تعد من طرف المؤسسة في:

✓ قائمة المركز المالي؛

✓ قائمة الدخل؛

✓ قائمة التدفقات النقدية؛

✓ قائمة التغير في حقوق الملكية؛

✓ الملاحق.

- **التقارير الإدارية:** ومن هم هذه التقارير نجد:

✓ **تقارير النشاط:** تقوم المؤسسة بإعداد تقارير عن النشاط بصفة شهرية حيث تتضمن:

- المبيعات الشهرية للمنتجات بالجملة أو لنقاط البيع؛
- حركة المخزون من حيث المدخلات والاستهلاكات ومخزون أخر المدة؛
- التنازل عن الدقيق لوحدة الكسكسى؛
- كمية الإنتاج والمبيعات؛
- كمية المنتجات المحولة لنقاط البيع؛

- تطور المبيعات من حيث الكميات والقيمة؛
- رصيد العملاء.

✓ **تقرير التسيير:** والذي يعد كل سنة من طرف المراجع الداخلي للمؤسسة والذي يتم من خلاله تقييم أداء المؤسسة على مستوى كل الوحدات من خلال متابعة تطور مختلف عناصر الأصول والخصوم وتحليل قائمة الدخل بإتباع أسلوب المقارنة مع السنوات السابقة.

✓ **القرارات الضريبية:** التصريحات السنوية تتمثل تصريحات العملاء، كشف التصريح بالأجور والمرتبات خلال السنة G29، الميزانيات الجبائية، التصريحات الشهرية تتمثل في التصريح الشهري لرقم الأعمال G50 والذي يتضمن الرسم على القيمة المضافة TVA والرسم على النشاط المهني TAP، الضريبة على الدخل الإجمالي IRG.

✓ **تقرير محافظ الحسابات:** ويتم إعداده من طرف محافظ حسابات من خارج المؤسسة يحتوي على ملاحظات خاصة بالحسابات والقوائم المالية التي تم مراجعتها.

✓ **تقرير مجلس الإدارة:** ويحتوي على معلومات تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية.

ثانيا: تقييم نظام المعلومات المحاسبية داخل مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

من خلال تشخيص نظام المعلومات المحاسبية وإظهار مكوناته وكيفية تشغيله، انطلاقا من عملية جمع البيانات ومعالجتها ثم الحصول على المعلومات تقدم لمختلف المستخدمين، يمكن القول إن نظام المعلومات المحاسبي يتميز بما يلي:

1. يتكون نظام المعلومات المحاسبي من عناصر مادية سهلت من عملية جمع ومعالجة البيانات ومن أهم العناصر المادية توفر المؤسسة على أجهزة إعلام إلى متطورة على مستوى جميع المصالح، مما جعل عملية معالجة وتشغيل البيانات تتم بطريقة آلية وباستخدام برامج متطورة؛
2. تتوفر المؤسسة على مجموعة مستندات داخلية وخارجية تعتبر مدخلات للنظام المحاسبي يتم إعدادها من مختلف مصالح المؤسسة سمحت بتحقيق رقابة تلقائية سهلت كثيرا اكتشاف الأخطاء والاختلالات التي يمكن أن تحدث وتصحيحها.

3. مراجعة الحسابات والقوائم المالية للمؤسسة من طرف محافظ حسابات يزيد من مصداقية المعلومات المحاسبية التي تحتويها؛
4. إنتاج تقارير شهرية وسنوية تعكس معظم الأنشطة للمؤسسة لتلك الفترة واهم النتائج المحققة سمح للمؤسسة بالوقوف على مدى تطور نشاطها وتقييم مراقبة أدائها.

المطلب الرابع: واقع القرارات التمويلية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

يتم اتخاذ القرار التمويلي بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب من خلال مرعاة مدى قدرتها على مواجهة الالتزامات في تواريخ استحقاقها من جهة وكذا إمكانية تحقيق عوائد من جهة أخرى، تساعدها في تطوير نشاطها وتوسيعه مما يضمن لها البقاء في السوق.

غالبا ما يتم تمويل التي تقوم المؤسسة بها من خلال التمويل الذاتي إضافة إلى الحصول على قروض من بنك القرض الشعبي الجزائري، نظرا لكون الآلات التي تستعملها المؤسسة باهظة الثمن، لذلك فهي تلجا إلى الاقتراض.

وخير مثال على ذلك الآلات التي قامت المؤسسة باقتنائها مؤخرا حيث تقوم هذه الآلات بملء الفرينة في أكياس مباشرة 1كلغ–5كلغ حيث تقوم بملء الكيس ووزنه وغلقه مباشرة دون اللجوء إلى الوزن التقليدي، فهي تعمل أليا وذات تكنولوجيا متطورة تعمل على زيادة وتيرة الانتاج والاقتصاد في الوقت والجهد.

المبحث الثالث: استخدام التحليل المالي للقوائم المالية كأداة لاتخاذ القرارات التمويلية بمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة –

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل تركيبة الهيكل التمويلي للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة خلال سنوات الدراسة، ثم بعد ذلك تم توضيح كيفية اتخاذ القرار التمويلي بالمؤسسة بالاعتماد على عملية التحليل المالي للقوائم المالية.

المطلب الأول: دراسة هيكل تمويل في مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

من أجل التعرف على مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل مختلف مشاريعها الاستثمارية يجب التعرف على تركيبة الهيكل المالي ونسبة كل عنصر من عناصر التمويل.

أولا: تركيبة الهيكل التمويلي للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة:

بالاعتماد على الميزانيات للفترة الممتدة من (2013 إلى 2016) تم إعداد الجدول التالي الذي يعبر عن تركيبة هيكل التمويل للمؤسسة وتطوره عبر السنوات الاربع.

جدول رقم (09): تركيبة هيكل تمويل المؤسسة للفترة (2013–2016) الوحدة: دج

البيان	2013	النسبة%	2014	النسبة	2015	النسبة%	2016	النسبة
رأسمال الصادر	300000000	38.60	300000000	29.04	300000000	26.93	300000000	26.08
ترحيل من جديد	116076790.95	14.93	139888773,37	13.54	168275216,52	15.10	167918451,51	14.60
نتيجة الصافية	23811982.42	3.06	28386443,16	2.74	(356765,02)	(0.032)	(6703139,86)	(5.82)
حسابات الارتباطات بين الوحدات	114639447.10	14.75	224006021,51	21.68	274212739,06	24.61	231036259,78	20.08
مجموع الأموال الخاصة	554528220.46	71.35	692281238.04	67.02	742487955.5	66.62	631941571.43	54.95
قروض وديون مالية	331280	0.004	121478537,42	11.76	110530948,68	9.921.	167160713.82	14.53
ضرائب مؤجلة	1608683.20	0.20	1608683,20	0.15	1608683,20	43	1608683,20	0.13
مجموع ديون طويلة الأجل	1939963.20	0.24	123087220,62	11.91	112139631,88	10.06	168769397.02	14.67
موردون وحسابات ملحقة	207652830.94	26.42	204313704.02	19.78	243753771,22	21.88	326904701.53	28.42
ضرائب	4135950.56	0.53	2004304.77	0.19	2543354,85	2.18	2690468.88	0.23
ديون أخرى	88566095.56	1.14	11171106.97	1.90	13262251,91	1.19	19705491.57	1.71
مجموع الديون قصيرة الأجل	220654877.35	28.39	217489115.76	21.05	2595593771,98	23.30	349300661.57	30.37
المجموع الكلي	7771123061.02	100	1032857574.42	100	11138300200,44	100	1150011630.43	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق المقدمة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الهيكل التمويلي للمؤسسة متنوع، فنجد آن رأسمال ثابت خلال سنوات الدراسة، أما حساب الترحيل من جديد فهو مذبذب خلال الدراسة حيث عرف ارتفاعا في سنة 2015 ثم ينخفض انخفاضا طفيفا في سنة 2016.

كذلك يتكون الهيكل التمويلي للمؤسسة من الديون والتي تقل قيمتها عن مجموع الأموال الخاصة، وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الداخلي في تمويل مشاريعها وعملياتها الإنتاجية، كما نلاحظ الارتفاع المستمر في قيمة الهيكل التمويلي خاصة من سنة 2013 إلى 2014 وهذا الارتفاع ناتج عن الارتفاع في قيمة الديون الطويلة الأجل.

ثانيا: مصادر تمويل مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

تعددت مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة من مصادر داخلية وأخرى خارجية.

1. **مصادر التمويل الداخلية:** تتمثل مصادر التمويل الداخلي في التمويل الذاتي على وجه الخصوص، أي مدى اعتماد المؤسسة على مواردها الخاصة في تمويل مشاريعها.
   - **قدرة التمويل الذاتي:** يمكن حساب قدرة التمويل الذاتي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): قدرة التمويل الذاتي للفترة (2013 إلى 2016) **الوحدة: دج**

البيان	2013	2014	2015	2016
النتيجة الصافية	23811982.42	28386443,16	(356765,02)	(6703139,86)
مخصصات الاهتلاك والمؤونات	111589998.19	109341007,04	110162002,80	113674459,47
قدرة التمويل الذاتي	135401980.2	137727450,2	109805237,8	46661319,54
نسبة النمو	–	%1.68	%(25.42)	%(135.32)

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة

يتضح من حلال الجدول أعلاه أن قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة موجبة خلال السنوات الدراسة لكنها تتناقص من سنة إلى أخرى ففي سنة 2014 ارتفعت قدرة التمويل الذاتي عن سنة 2013، بعكس سنة 2015 تناقصت النتيجة التي حققتها المؤسسة وظهرت بقيمة سالبة، ثم ازدادت في التناقص في السنة الموالية وذلك سبب استمرار المؤسسة في تحقيق الخسائر.

وعموما المؤسسة خلال السنوات الدراسة تمتعت بقدرة تمويل ذاتي لا بأس بها لكنها متناقصة، وهذا ما يدفعها إلى اللجوء إلى طرق أخرى لتمويل استثماراتها التي تتمثل في المصادر الخارجية.

2. مصادر التمويل الخارجية: تتمثل مصادر التمويل الخارجية في ديون طويلة الأجل موجهة لتمويل الاستثمارات وديون قصيرة الأجل تتعلق بدورة الاستغلال.

– **ديون طويلة الأجل:** تتمثل الديون الطويلة الأجل فيما يلي:

الجدول رقم (11): تطور الديون الطويلة الأجل للمؤسسة للفترة (2013–2016) الوحدة: دج

البيـــان	2013	2014	2105	2016
ديون طويلة الأجل	1939963.20	123087220,67	112139631,88	168769397,02
نسبة النمو	–	%98.42	%(8.89)	%33.35

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة

من خلال الجدول لاحظنا أن نسبة الديون طويلة الأجل تتمثل في 0.24 %، 11.91%، 10.06 %، 14.67% على الترتيب من إجمالي مصادر التمويل، فهي تعتبر نسبة قليلة مقارنة مع مصادر التمويل الداخلية، حيث تعتبر غير منتظمة حيث كانت منخفضة جدا في سنة 2013 ثم عرفت ارتفاعا خلال سنة 2014. ثم انخفضت قليلا في سنة 2015 لتعود لترتفع في سنة 2016 هذا الارتفاع يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل مشاريعها ذاتيا لذلك زادت نسبة الديون الطويلة الأجل.

- **ديون قصيرة الأجل:** تتمثل الديون قصيرة الأجل في:

جدول رقم (12): تطور ديون قصيرة الأجل **الوحدة: دج**

البيان	2013	2014	2015	2016
موردون وحسابات وملحقة	207652830.94	204313704,02	243753771,02	396904701,53
ضرائب	4135950.56	20043004,77	2543354,85	2690468,88
ديون أخرى	8866095.86	11171106,97	13262251,91	1970549,57
المجموع	220654877.35	217489115,76	259559377,98	349300661,98
نسبة النمو	-	(%1.45)	%16.20	%25.69

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة

من خلال الجدول نلاحظ تنوع مصادر التمويل القصيرة الأجل، كما نلاحظ أن مبلغ الديون قصيرة الأجل أكبر من الديون طويلة الأجل وهذا يدل على كبر احتياجات الاستغلال للمؤسسة.

كما نلاحظ ارتفاع في قيمة الديون القصيرة الأجل خلال فترة الدراسة وهذا بسبب ارتفاع قيمة ديون الموردين وديون الأخرى.

المطلب الثاني: تحليل الهيكل التمويلي باستخدام قائمة المركز المالي بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب–بسكرة –

وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى تحليل الهيكل التمويلي لمؤسسة مطاحن كبرى للجنوب بسكرة باستخدام قائمة المركز المالي.

أولا: عرض قائمة المركز المالي

جدول رقم (13): قائمة المركز المالي (الأصول) للفترة (2013–2016) **الوحدة: دج**

- **جانب الأصول**

الأصول	2013	2014	2015	2016
الأصول غير جارية				
فارق بين الشراء				
أراضي	74715080	74715080	74715080	74715080
مباني	305161843.10	28225105,58	271039583,98	259824062,38
تثبيتات عينية أخرى	29255528.70	8607592,70	9084083,02	46394543,21
تثبيتات ممنوح امتيازها	–	–	–	–
تثبيتات يجرى إنجازها	4782764.97	130400982,48	130400982,48	128000000
تثبيتات مالية		–	–	–
سندات موضوعة موضع المعادلـــة				
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقـــة				
سندات أخرى مثبتة				
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	163904996.68	262339589,95	292706460,93	33740883,88
ضرائب مؤجلة على الأصل	9853047.90	380402,58	380402,58	380402,58

مجموع الأصول غير جارية	586465153.52	758698753,30	778326593	843054972,06
أصول جارية				
محزونات ومنتجات قيد التنفيذ	47986059.66	45578800,75	32582582,20	28746923,75
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	–			
الزبائن	69069482.12	71109993,93	119132697,02	86012336,32
المدينون الآخرون	29722162.27	1384152740,40	12307543.46	11169190.09–
الضرائب وما شابهها	3695092.22–	113358142,86	153273185,64–	167318841,45–
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة		–		
الموجودات وما شابهها				
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى		–		
الخزينة	40185111.23	30270356,18	18207599,12	13709366,77
مجموع الأصول المتداولة	190657907.50	274158812.12	335503607,44	30695668,38
مجموع الأصول	777123067.02	1032857574,42	1113830200,44	1150011630,43

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة

- **جانب الخصوم**

الخصوم	2013	2014	2015	2016
رؤوس الأموال الخاصة				
30000000	300000000	300000000	300000000	
رأسمال غير مستعان به		–	–	–
علاوات واحتياطات – فوارق اعادة التقييم				–
نتيجة الصافية /نتيجة صافية حصة المجمع	23811982.42	28386443,16	(356765,02)	(67013139,86)
رؤوس أموال خاصة أخرى /ترحيل من جديد	11607679095	139888773,37	275215,53	167918451,51
حصة الشركة المدمجة **حصة ذوي الأقلية**	114639447.10	224006021,51	27412739,06	231036259,78
مجموع	554528220.46	692281238.04	742131190	631941571.43
مجموع الخصوم الغير جارية	1939363.20	123087220,62	112139631,88	168769397,02

خصوم جارية		204313704	243753771,22	326904 326904701,53
موردون والحسابات الملحقة	207652830.94			
ضرائب **ديون اخرى**	4135950.56	2004304,77	2453354,58	2690468,88
خزينة سلبية	8866095.98	11171106,97	13262251,91	1970591,57
مجموع الخصوم الجارية	220654877.35	217489115,76	259559377,98	349300661,98
مجموع الخصوم	777123061.02	1032857574,42	1113830200,44	1150011630,43

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة

ثانيا: إعداد الميزانية المختصرة للفترة (2013-2016)

جدول رقم (14): الميزانية المختصرة للفترة (2013-2016) **الوحدة: دج**

- جانب الأصول

السنة / البيان	2013		2014		2015		2016	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
أصول ثابتة	586465153.52	75.5	758698753.30	73.46	778326593.00	69.88	843054972.06	73.30
قيم الاستغلال	47986059.66	6.17	45578800.75	4.41	32582582.20	2.93	28746923.75	2.49
قيم قابلة للتحقق	102486736.61	13.19	198309664.19	19.20	284713426.12	25.56	264500367.8	23
قيم جاهزة	40185111.23	5.17	30270356.18	2.93	18207599.12	1.63	13709366.77	1.19
اصول متداولة	47986059.66	24.53	274158812.12	26.54	335503607.44	30.12	306956658.38	26.69
المجموع	77712306.02	100	1032587574.42	100	1113830200.44	100	1150011630.43	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة

- جانب الخصوم

	2013		2014		2015		2016	
	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة %
أموال الخاصة	554528220.46	71.36	692281238.04	67.03	72131190.57	66.63	631941571.43	54.51
ديون طويلة الأجل	1939963.20	0.25	123087220.62	11.91	112139631.88	10.17	168769397.02	14.67
مجموع الأموال الدائمة	55648183.66	71.61	81568458.66	78.94	854270822.45	76.70	800710968.4	69.62
ديون قصيرة الأجل	220654877.35	28.39	217489115.76		1113830200.44	23.30	349300661.98	30
المجموع	760370445.80	100	1032857574.42	100	111383200.44	100	1150011630.43	100

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة

من خلال الجدول السابق نستنتج أن المؤسسة محل الدراسة قد ارتفع مجمل أصولها من سنة إلى أخرى وذلك نتيجة ارتفاع في قيمة أصول الجارية والغير جارية، أما جانب الخصوم فقد ارتفع هو الأخر من سنة إلى أخرى وهذا ناتج عن ارتفاع في قيمة الخصوم الجارية وذلك بسبب بيع المؤسسة على الحساب، كذلك الخصوم الغير جارية عرفت تذبذب وهذا راجع إلى لجوء المؤسسة إلى القروض طويلة الأجل، بالإضافة إلى ذلك جانب الأموال الخاصة كان متذبذبا هو الأخر وناتج عن تحقيق المؤسسة للخسارة خلال سنتي 2015 و2016.

ثانيا: تحليل قائمة المركز المالي للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب للفترة (2013-2016)

1. التحليل عن طريق التوازنات المالية

سنحاول هنا دراسة وضعية المؤسسة من خلال مؤشرات التوازن المالي، من أجل تقييم التوازن المالي لها والمتمثلة في رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة. كما هو موضح التالي:

- **مؤشرات التوازن المالي:** إن متخذ القرار التمويلي يستعين بمؤشرات التوازن المالي لمعرفة البنية المالية للمؤسسة إذا كانت في حالة توازن أم لا، بحيث تساعده هذه المؤشرات على اتخاذ القرار التمويلي المناسب.

✓ **رأسمال العامل:** يحسب رأسمال العامل وفق العلاقة التالية:

رأسمال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

والجدول التالي يوضح قيم رأسمال العامل للمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

جدول رقم (15): رأسمال العامل للفترة (2013–2016) **الوحدة: دج**

البيان	2013	2014	2015	2016
الأموال الدائمة (01)	55648183.66	815368458,6	854270822,3	800710968,4
الأصول الثابتة (02)	586465153.52	758698753,30	778326593	843054972,02
رأسمال العامل (02–01)	(29996969.86)	56669705,3	75944229,3	(42344003,6)

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة

نلاحظ من خلال الجدول أن رأسمال العامل خلال سنة 2013 كان سالبا مما يدل على أن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل الاحتياجات المالية الثابتة، أما خلال سنتي 2014 و2015 كان موجب هذا يعني أن المؤسسة تملك هامش أمان، بالإضافة إلى أن المؤسسة تتمتع بقدرة تمويلية لا باس بها حيث أن الأصول الثابتة ممولة كليا بالأموال الدائمة، لكن في سنة 2016 كان رأسمال العامل سالبا مما يدل على أن على أن المؤسسة عاجزة عن تمويل استثماراتها باستخدام مواردها المالية الدائمة وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية.

✓ **احتياجات رأسمال العامل:** يتم حساب احتياجات رأسمال العامل وفق العلاقة التالية:

احتياجات رأسمال العامل = (قيم الاستغلال +قيم قابلة للتحقق) –ديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (16): احتياجات رأسمال المال العامل للفترة(2013–2016) **الوحدة: دج**

البيان	2013	2014	2015	2016
(قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقق) (01)	150472796.3	243888464,9	317296008,3	293247291,6
ديون قصيرة الأجل (02)	220654877.35	217489115,76	259559377,98	349300661,98
احتياج رأسمال العامل(1–2)	(70182081.08)	26399349,09	57736630,34	(56053370,3)

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة

نلاحظ من خلال الجدول أن احتياجات رأسمال العامل خلال سنة ،2014،2015 كان موجبا، يعني ذلك أن ديون قصيرة الأجل غير كافية لتغطية احتياجات دورة الاستغلال ولتحقيق التوازن تستطيع

المؤسسة العمل على تخفيض المدة الممنوحة للعملاء لتسديد ديونهم ومن جهة أخرى زيادة المدة الممنوحة للمؤسسة من قبل الموردين لتسديد التزاماتها، وذلك بهدف خلق توازن مالي بين الاحتياجات الدورية والموارد الدورية. أما في سنة2013 و2016 فكانت احتياجات رأسمال العامل سالبة وهذا يعني أن احتياجات الدورة أكبر بكثير من استخدامات الدورة، هذا يعني أن المؤسسة لا توظف أموالها في الأجل القصير وهذه الأموال لا توجد استخدامات قصيرة الأجل تغطيها.

- ✓ **الخزينة:** يحسب هذا المؤشر باستخدام العلاقة التالية:

الخزينة = رأسمال العامل – احتياجات رأسمال العامل

والجدول التالي يظهر وضعية الخزينة للمؤسسة خلال الفترة (2013–2016) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (17): قيم وضعية خزينة للفترة (2013–2016) **الوحدة: دج**

البيان	2013	2014	2015	2016
رأسمال العامل (1)	(29996969.86)	56669705,3	75944229,3	(42344003.6)
احتياجات رأسمال العامل (2)	(70182081.08)	26399349,09	57736630,4	(56053370,3)
الخزينة(1–2)	40185111.23	30270356,21	18207599	13709366,7

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن وضعية الخزينة الصافية موجبة خلال السنوات الأربعة مما يعكس وجود توازن مالي في المدى الطويل بين رأسمال العامل واحتياجات رأسمال العامل.

كما يلاحظ انه بالرغم من أن الخزينة كانت موجبة خلال سنوات الدراسة لكنها كانت في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى، وهذا بسبب ارتفاع قيمة الخصوم الجارية والغير الجارية، بالإضافة إلى نقص عملاء المؤسسة وهذا بسبب فتح مؤسسات مماثلة لنشاط المؤسسة.

من خلال دراسة مؤشر رأسمال العامل، احتياجات رأسمال العامل، يمكن الحكم على أن الوضعية المالية للمؤسسة خلال سنتي 2014 و2015 لا باس بها فهي تحقق توازن مالي في المدى الطويل. هذه

الوضعية المالية تسمح للمؤسسة بالقيام بمشاريع استثمارية أخرى، تحسين جودة منتجاتها، إنتاج منتجات جديدة، الرفع من الطاقة الإنتاجية أما خلال سنتي 2013 و2016 فنلاحظ أن المؤسسة لديها مؤشر رأسمال العامل، احتياجات رأسمال العامل سالب مما يدل على أن المؤسسة لم توفق في اختيار تركيبة مزيجها التمويلي

2. تقييم الهيكل التمويلي بواسطة النسب المالية

سنحاول من خلال هذا العنصر حساب أهم النسب المالية التي تساعد على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة والوقوف على حالة هيكل تمويل مؤسسة مطاحن كبرى للجنوب بسكرة.

– **تحليل الميزانية باستخدام نسب التمويل:** تقيس نسب التمويل درجة اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل أنشطتها ولها أهمية خاصة من جوانب أهمها التأثير على العائد والخطر.

سنقوم من خلال الجدول التالي حساب مختلف نسب الهيكل التمويل للمؤسسة خلال سنوات 2016،2015، 2014، 2013وتتمثل فيما يلي:

الجدول رقم (18): نسب الهيكل التمويلي للفترة (2013–2016) **الوحدة: دج**

البيان	القانون	2013	2014	2015	2016
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة /الأصول الثابتة	0.95	1,07	1,09	0,94
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة /الأصول الثابتة	0.94	0,91	0,93	0,74
نسبة الاستقلالية المالية	أموال خاصة /مجموع الديون	2.49	2,05	1,99	1,21
نسبة المديونية (نسبة الديون الى اجمالي الاصول)	مجموع الديون /مجموع الأصول	0.29	0,32	0,30	0,45

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- ✓ **نسبة التمويل الدائم:** تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الغير الجارية ومن خلال حساب النسب نلاحظ أنها خلال سنة 2013 و2016 كانت أقل من الواحد مما يدل على أن المؤسسة غير متوازنة ماليا، أي أن جزء من الأصول الغير جارية ممول عن طريق الديون القصيرة الأجل وبالتالي يجب على المؤسسة تقليص قيمة الأصول الثابتة حتى لا تقع في عسر مالي على المدى الطويل. أما خلال سنتي 2014 و2015 كانت أكبر من الواحد الصحيح مما يدل على وجود هامش أمان يسمح للمؤسسة بتغطية احتياجاتها الدورية، وهذه النسبة تعني أن الأموال الدائمة أصبحت تغطي وبشكل كافي الأصول الثابتة.
- ✓ **نسبة التمويل الخاص:** وتدل هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة لدينا نسبة التمويل الخاص اقل من واحد صحيح خلال سنوات الدراسة لكن هذه النسبة كانت متذبذبة حيث عرفت ارتفاعا طفيفا في سنة 2015 ثم عادت إلى الانخفاض، هذا يعني أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، وفي هذه الحالة المؤسسة يصعب عليها الحصول على القروض.
- ✓ **نسبة الاستقلالية المالية:** أكبر من الواحد خلال سنوات دراسة لكنها عرفت انخفاضا خلال سنتي 2015 و2016، هذا يشير إلى إمكانيات الخاصة للمؤسسة من تغطية ديونها عن طريق أموالها الخاصة وهذا ما يعكس استقلالية مؤسسة ماليا.
- ✓ **نسبة قابلية السداد:** توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها وتعرف أيضا بنسبة المديونية فهي تعبر عن نسبة الضمان الذي تمنحه المؤسسة لدائنيها وكلما كانت اقل كلما زادت ثقة الموردين بالمؤسسة، حيث نلاحظ أن هذه النسبة خلال سنوات الدراسة 2013،2014 ،2015، 2016، كانت اقل من 0.5 وبالتالي المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها في المدى الطويل.

– **تحليل الميزانية باستخدام نسب السيولة:** سنقوم بحساب مختلف نسب السيولة من اجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في أجالها المحددة، حيث سيتم التعرف على نسب السيولة للشركة موضوع الدراسة من خلال والجدول التالي:

جدول رقم (19): نسب السيولة للفترة (2013-2016) **الوحدة: دج**

البيان	القانون	2013	2014	2015	2016
نسبة التداول	الأصول المتداولة /ديون قصيرة الأجل	0.86	1.26	1,29	087
نسبة السيولة المختصرة	قيم محققة +قيم جاهزة /ديون قصيرة الأجل	0.46	1,05	1,16	0,79
نسبة السيولة الجاهزة	قيم جاهزة /ديون قصيرة الأجل	0.11	0.18	0,007	0,03

من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة

- ✓ **نسبة التداول (السيولة العامة):** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النسبة كانت أقل من الواحد خلال سنتي 2013 و2016 مما يدل على أن المؤسسة لا تتمتع بسيولة كافية لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل بواسطة الأصول الجارية، أما في سنة 2014 ،2015 فكانت نسبة التداول أكبر من الواحد مما يبين قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الآجل بواسطة الأصول المتداولة وبالتالي احترام أجال التسديد.
- ✓ **نسبة السيولة السريعة:** نلاحظ من الجدول أن النسبة اقل من الواحد خلال سنتي 2013و2016 ويدل ذلك على عدم قدرة المؤسسة عل تسديد التزاماتها بواسطة أصولها المتداولة رغم طرح المخزونات منها باعتبارها صعبة التحصيل مقارنة مع العناصر الأخرى وهذه الحالة غير مطمئنة وليست في مصلحة المؤسسة وناتجة عن مبالغة المؤسسة في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير. أما في سنة 2014 و2015 فكانت أكبر من الواحد فهي تعتبر وضعية مطمئنة بالنسبة للمؤسسة، وهذا راجع إلى زيادة نسبة الزبائن بشكل كبير خلال هذه الفترة.
- ✓ **نسبة السيولة الجاهزة:** هذه النسبة توضح قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بواسطة السيولة الجاهزة دون اللجوء إلى التنازل عن مخزوناتها أو تحصيل ديونها ومن الملاحظ أن المؤسسة لا تتمتع بالسيولة الكافية لتسديد ديونها خلال سنوات الأربعة، كذلك فان المؤسسة غير قادرة على مواجهة الصعوبات المالية، هنا يجب على المؤسسة أن تعيد النظر في مواعيد التسديد الممنوحة لزبائنها حتى لا تواجه صعوبات الوفاء بالتزامات الموردين في المدى القصير.

المطلب الثالث: تحليل وتقييم قائمة الدخل

يتم هنا الاستعانة بمجموعة من النسب المالية التي يتم استخدامها لتحليل وتقييم نتائج ونشاط المؤسسة، والنسب المالية التي يتم الاستعانة بها في تحليل قائمة الدخل لاتخاذ القرار التمويلي نذكر:

أولا: عرض قائمة الدخل للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

فيما يلي قائمة الدخل للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب–بسكرة–

جدول رقم (20 قائمة الدخل حسب الطبيعة للفترة (2013–2016) الوحدة: دج

البيان	2013	2014	2015	2016
مبيعات ومنتجات ملحقة	1177225906.97	988546129,97	915321790,64	871576974,85
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع	72374921.08	67030799,06	36565980,98	20001905,57
الإنتاج المثبت				
إعانات الاستغلال				
إنتاج السنة المالية (01)	1249600828.05	1055576929,03	95887771,62	891578880,42
مشتريات مستهلكة	(1086890747.30)	(869722622,43)	(804791306,97	(749998770,05)
خدمات خارجية	(18028842.38)	(20937976,82)	(17628441,56)	(59545925,06)
استهلاك السنة المالية (02)	(1104919589.69)	(890722622,43)	(822419748,53)	(80944695,10)
القيمة المضافة للاستغلال(03)01–02	144681238.36	164916329,78	129468023.09	82034185,31
أعباء المستخدمين	(64759303.37)	(72829340,54)	(67110075,06)	(70757948,91)
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	(4352416.77)	(13004046,50)	(4513465,23)	(4276023,74)
اجمالي فائض الخام الاستغلال(04)	75569518.22	79082949,74	57844482,80	7000812,66

المنتجات العمليات الأخرى	48448.22	17747312.76	4171433,52	157588,59
الأعباء العمليات الأخرى	(79667.35)	(506552.98)	(60965,22)	(6247026,24)
المخصصات للإهتلاكات والمؤونات	(111589998.19)	(109341007.14)	(11016200,80)	(1136744529,47)
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات	59712312.54	7532246,34	92219552,62	60489529,47
النتيجة العملياتية (05)	**23600613.45**	**62714941,73**	**44012500,93**	**(52273555,34)**
منتجات مالية	494433.66	88478,82		
اعباء مالية	(343064.69)	(24932332,07)	(44361265,94)	(14739584,53)
نتيجة المالية (06)	151368.97	(24843853,25)	(44361265,94)	(14739584,53)
النتيجة قبل الضرائب 05+06	23811982.42	37871088,48	(348765,02)	(67013139,86)
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		(12000)	(8000)	
الضرائب المؤجلة (تغيرات)حول النتائج العادية		(9472645,32)		
مجموع منتجات الأنشطة العادية	1309856022.47	1149144966,96	1048278757,76	952225998,48
مجموع أعباء الأنشطة العادية	(1286044040.06)	(1120758523,80)	(1048635522,78)	(1019239138,34)
النتيجة الصافية للانشطة العادية (08)	23811982.42	28386443,16	(356765,02)	(67013139,86)
نتيجة الغير عادية(09)				
النتيجة الصافية للسنة المالية (10)	23811982.42	28386443,16	(356765,02)	(67013139.86)

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة

ثانيا: معدل نمو رقم الأعمال

إن معرفة معدل نمو رقم أعمال الشركة يساعد على تقييم مدى نجاح المؤسسة أو عجزها في مواجهة منافسيها، والجدول التالي يظهر معدل تطور رقم الأعمال.

جدول (21): معدل نمو رقم الأعمال للفترة (013-2016) **الوحدة: دج**

السنوات	2013	2014	2015	2016
رقم الأعمال	1177225906.97	988546129,97	915321790,64	871576974,85
معدل نمو رقم الأعمال		%(19.08)	%(7.99)	%(5.01)

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل تطور رقم الأعمال للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة في تناقص مستمر، ففي سنة 2014 انخفض بنسبة (19.08 %)، كذلك استمر في الانخفاض في سنة 2015 و2016 ليصل إلى 871576974,85، ويعود سبب تخفيض رقم أعمال المؤسسة إلى العجز المستمر في مواجهة المنافسين في السوق.

ثالثا: إنتاج الدورة

من الضروري ملائمة النشاط الإنتاجي بمعدل تطور المبيعات، ومن بين المؤشرات الأساسية لمتابعة هذا التطور نجد نسبة الإنتاج إلى رقم الأعمال. والجدول التالي يبين النسب الأساسية لمتابعة هذه التطورات للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة.

جدول رقم (22): نسبة تطور إنتاج الدورة إلى رقم الأعمال للفترة (013-2016) الوحدة: دج

السنوات	2013	2014	2015	2016
إنتاج الدورة	1249600828.05	1055576929,03	95887771,62	891578880,42
رقم الأعمال	1177225906.97	988546129,97	915321790,64	871576974,85
معدل تطور نسبة الإنتاج إلى رقم الأعمال	%106.1	%106.7	%10.4	%102.2

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل تطور الإنتاج فاق معدل تطور رقم الأعمال خلال سنوات الدراسة، يعني ذلك أن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب لديها فائض في المخزون، هذا الفائض في المخزون يحمل المؤسسة تكاليف مرتفعة جدا خلال سنوات الدراسة، هنا يجب على المؤسسة أن تخفض في كمية الإنتاج والبحث عن طريقة لزيادة الطلب على منتجاتها.

رابعا: القيمة المضافة

يهدف تحليل القيمة المضافة إلى تقييم نمو نشاط مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة مقارنة بنمو الإنتاج ونمو الموارد البشرية والتجهيزات. والجدول التالي يوضح معدل تطور القيمة المضافة خلا ل سنوات الدراسة.

جدول رقم (23): مؤشر تطور القيمة المضافة للفترة (2013–2016) **الوحدة: دج**

السنوات	2013	2014	2015	2016
القيمة المضافة (N+1) – (N)	20235091.4	(35448307)	(47433838)	-
القيمة المضافة للسنة (N)	144681238.36	164916329,78	129468023.09	82034185,31
مؤشر تطور القيمة المضافة	%13.98	(%21.49)	(%36.63)	-

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة

يساعد مؤشر تطور القيمة المضافة على معرفة نسبة تطور نشاط المؤسسة المرتبط مباشرة بالوسائل الخاصة للشركة حيث يساعد المحلل المالي على تقييم الأداء المالي للمؤسسة ومن ثم اتخاذ القرار المناسب، ومن الجدول نلاحظ أن مؤشر تطور القيمة المضافة كان موجبا خلال سنة 2013 بنسبة 13.98% أما في سنة 2014 و2015 كان سالبا بنسبة (21.49 %) (36.63%) على التوالي وفي تناقص وهذا راجع إلى الفائض في المخزون لدى المؤسسة.

خامسا: معدل الفائض الخام للاستغلال

يتميز الفائض الخام للاستغلال بأهمية بالغة في تقييم مردودية النشاط الأساسي للمؤسسة، والجدول التالي يظهر معدل الفائض الخام للاستغلال.

جدول رقم (24): معدل الفائض الخام للاستغلال للفترة (2013–2016) **الوحدة: دج**

السنوات	2013	2014	2015	2016
الفائض الخام للاستغلال	75569518.22	79082949,74	57844482,80	7000812,66
رقم الأعمال خارج الرسم	1177225906.97	988546129,97	915321790,64	871576974,85
معدل الفائض الخام للاستغلال	%6.41	%7.99	%6.31	%8.03

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة

من الجدول نلاحظ أن معدل الفائض الخام للاستغلال كان موجبا خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على أن المؤسسة حققت ارباح في دورة الاستغلال، حيث قدر معدل الفائض الخام لاستغلال في سنة 2013 ب 6.41% وارتفعت هذه النسبة سنة 2014 حيث قدرت ب 7.99%، ثم عرف انخفاض طفيف في سنة 2015 ليعود ليرتفع ليصل إلى 8.03% وهذا مؤشر جيد يدل على الارتفاع في الفائض الخام الإجمالي اذ ما قورنا برقم الأعمال خارج الرسم.

سادسا: معدل نمو نتيجة الاستغلال

حساب هذه النسبة يسمح للمؤسسة في معرفة مدى تأثير الاهتلاكات والمؤونات على نتيجة المؤسسة، والجدول التالي يظهر معدل نمو نتيجة الاستغلال بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة **خلال** فترة الدراسة.

جدول رقم (25): معدل نمو نتيجة الاستغلال للفترة(2013–2016) **الوحدة: دج**

السنوات	2013	2014	2015	2016
نتيجة الاستغلال	23811982.42	28386443,16	(356765,02)	(67013139.86)
الفائض الخام للاستغلال	75569518.22	79082949,74	57844482,80	7000812,66
معدل الفائض الخام للاستغلال	%31.49	%35.89	(%0.61)	(957.21%)

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة

من الجدول نلاحظ أن معدل نمو نتيجة الاستغلال كان موجبا وفي تزايد خلال سنتي 2013 و2014 وهذا راجع إلى تحقيق المؤسسة للأرباح، أما خلال سنتي 2015 و2016 كان معدل نمو نتيجة الاستغلال سالب وفي تناقص وهذا بسبب تحقيق المؤسسة للخسائر، هنا يجب على المؤسسة أن تعيد النظر في سياستها التمويلية لتجنب تحقيق خسائر والوقوع في خطر الإفلاس.

المطلب الثالث: تقييم وتحليل المرد ودية للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

أولا: تحليل نسب المردودية

يمكن قياس ربحية المؤسسة ومدى كفاءة وفعالية القرارات التمويلية المتخذة من طرف مسييري المؤسسة باستعمال مجموعة من النسب المردودية، والجدول التالي يظهر نسب المردودية للمؤسسة محل الدراسة:

جدول رقم (26) : نسب المردودية للمؤسسة لسنة(2013-2016) **الوحدة: دج**

البيان	العلاقة الرياضية	2013	2014	2015	2016
نسبة هامش الربح	صافي الربح/صافي المبيعات	%2.02	%2.87	(%0,038)	(%7.68)
المردودية الاقتصادية	النتيجة الإجمالية /الأصول	%0.19	%2.40	%3.98	%1.28
المردودية المالية	نتيجة الصافية /أموال الخاصة	%0.003	%0,04	(%0,0048)	(0,10%)

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة

- **نسبة هامش الربح:** توضح لنا هذه النسب قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من دورة استغلالها، أي أنها تشير إلى نسبة ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصروفات الأخرى من مصاريف إدارية وعمومية ومصاريف تمويلية وغيرها، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة هامش الربح كانت موجبة خلال سنة 2013 بنسبة 2.02 % أي أن كل دينار من المبيعات حقق ربح 2.02%، وأما في سنة 2014 فزادت نسبة هامش الربح حيث قدرت 2.87 % وهذا التحسن راجع إلى زيادة النتيجة الصافية، أما في سنة 2015 فكانت نسبة هامش الربح سالبة وذلك بسبب تعرض المؤسسة للخسارة، وفي سنة 2016 كانت نسبة هامش الربح كذلك سالبة وانخفضت عن سنة 2015 لتصبح 7.68% أي أن كل دينار مستثمر يحقق خسارة 7.68%.

- **نسبة المردودية الاقتصادية:** هذه النسبة تقيس مدى كفاءة استخدام المؤسسة الموارد المتاحة والتي تعبر عن العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها، ويلاحظ من الجدول أن مؤسسة حققت مردودية اقتصادية في سنة2013 قدرت ب 0.19% أي أن كل دينار مستثمر في الأصول يولد 0.19%، ثم عرفت تحسننا خلال سنة 2014 و2015، ثم تعود لتنخفض في سنة 2016 بنسبة 1.28 %، هذا ناتج عن تحقيق انخفاض النتيجة الإجمالية.
- **نسبة المردودية المالية:** هذه النسبة تشير إلى العائد المالي المحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في زيادة ثروتهم، في حالة تملك المؤسسة اسما في البورصة ستجلب أرباح إضافية للمالك، ولكن تبقى منطقية مع تزامن الظروف الحالية للمؤسسة أين لا يوجد سوق مالي عملي بشكل واقعي، ومن الجدول نلاحظ ان المردودية المالية كانت موجبة خلال سنة 2013 بنسبة0.3 أي أن مردودية الأموال الخاصة تساهم في تحقيق النتيجة بنسبة 0.3،أما في سنة 2014 فقد ارتفعت نسبة المردودية المالية إلى 4، أما خلال سنتي 2015 و2016 فكانت نسبة المردودية المالية سالبة وهذا بسبب تحقيق المؤسسة لنتيجة سالبة.

المطلب الخامس: اتخاذ القرار التمويلية بالاعتماد على نتائج التحليل المالي للقوائم المالية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

من خلال عملية التحليل المالي لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل سيتم اتخاذ مجموعة من القرارات التمويلية.

أولا: اتخاذ القرار التمويلية بالاعتماد على نتائج التحليل المالي قائمة المر كز المالي بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

من خلال دراسة تركيبة الهيكل التمويلي للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة وتحليل وضعيتها المالية، نستخلص أن المؤسسة تتمتع بمرونة في اختيار تركيبة هيكلها التمويلي بين أموال الملكية والاستدانة خلال سنتي 2013 و2014، أما خلال سنتي 2015 و2016 فإن المؤسسة لم توفق في اختيار تركيبة هيكلها التمويلي، في هذه الحالة يجب على المؤسسة التقليل من الاعتماد على التمويل الخارجي والاعتماد أكثر على مصادر التمويل الداخلية.

وبهدف التدقيق أكثر في عملية تقييم تركيبة الهيكل التمويلي للمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب بسكرة نقوم باستخدام ما استخلصناه من نتائج عملية التحليل المالي للوضعية المالية للمؤسسة فكانت البداية برأسمال العامل الذي كان سالبا خلال سنتي 2013 و2016 مما يدل على أن الأموال الدائمة للمؤسسة غير كافية لتغطية احتياجات دورة الاستغلال، بالإضافة إلى مؤشر احتياجات رأسمال العامل بقيم سالبة خلال سنتي 2013 و2016، أما خلال سنتي 2014 و2015 فكان موجبا مما وجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة التمويل المتبعة، أما فيما يخص الخزينة فكانت موجبة خلال جميع سنوات الدراسة، هذا يعني أن المؤسسة لديها القدرة على تغطية أصولها الثابتة عن طريق أموال الملكية ويبقى جزء منها لتغطية احتياجات دورة، وبالتالي يمكن الحكم على أن المؤسسة تتمتع بتوازن مالي. بعدها قمنا بدراسة تركيبة الهيكل التمويلي من خلال دراسة بعض النسب المالية ذات العلاقة حيث كانت البداية بنسب التمويل الدائم والخاص، بعدها قمنا بحساب نسبة الاستقلالية المالية ونسبة قابلية السداد حيث كانت هذه الأخيرة جيدة لأنها لم تتجاوز 0.5، وبالتالي نستنتج أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية لا باس بها.

من خلال ما تقدم يتم اتخاذ القرارات التمويلية التالية:

- إعادة النظر في تركيبة الهيكل التمويلي لتجنب المؤسسة الوقوع في خسائر؛
- العمل على تحسين جودة المنتجات؛
- التقليل من التمويل الخارجي والاعتماد على التمويل الذاتي؛
- ضبط الأداء التشغيلي من خلال رفع قيمة الأصول الجارية؛
- بيع جزء من الأصول الثابتة الغير مستغلة؛
- تخفيض أجال استحقاق العملاء وذلك لتوفير السيولة داخل المؤسسة؛
- زيادة أجال استحقاق الموردين؛
- استو راد آلات متطورة وذلك بسب تقليل التكلفة والوقت.

ثانيا: اتخاذ القرار التمويلية بالاعتماد على نتائج التحليل المالي لقائمة الدخل بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

من خلال دراسة قائمة الدخل للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة وتحليليها بالاستعانة بمجموعة من المؤشرات المالية للفترة هذه المؤشرات تساعد متخذ القرار التمويلي على اتخاذ قرار تمويلي مناسب يجنب المؤسسة تحقيق خسائر أخرى، فكانت البداية بمعدل نمو رقم الأعمال حيث لاحظنا انخفاض مستمر لرقم أعمال المؤسسة خلال فترة الدراسة ويرجع السبب في ذلك إلى ظهور منافسين جدد تتمتع منتجاتهم بالجودة والتكلفة المنخفضة مقارنة بمنتجات المؤسسة، كما لاحظنا كذلك انخفاض في إنتاج الدورة ويعود السبب في ذلك نقص الطلب على منتجات المؤسسة، أما بالنسبة لمؤشر تطور القيمة المضافة عرف هو الأخر انخفاض خلال سنوات الدراسة كما ظهر بقيم سالبة خلال سنتي 2014 و2015، كذلك معدل نمو نتيجة الاستغلال عرف انخفاض خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى تناقص المستمر لنتيجة الاستغلال.

وبتحليل نسب المردودية للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة اتضح ان المؤسسة تتمتع بوضعية مالية لا بأس بها خلال سنتي 2013 و2014 أما خلال سنتي 2015 و2016 فان نسبة هامش الربح والمردودية المالية كانت سالبة.

ومن أهم القرارات التمويلية المتخذة في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة نذكر:

- العمل على زيادة حجم المبيعات وذلك من خلال جذب العملاء ومنحهم امتيازات تشجعهم على الشراء من عند المؤسسة،
- تخفيض كميات الإنتاج لتجنب المؤسسة تحمل تكاليف التخزين وغيرها؛
- العمل على تطوير الجانب التسويقي للمنتجات وذلك بهدف زيادة الطلب عليها لأنه في الآونة الأخيرة قل الطلب على منتجات المؤسسة وذلك بسبب ظهور مؤسسات منافسة منتجاتها تتمتع بالجودة العالية؛
- دراسة دقيقة لتكاليف المنتجات وكميتها وكذلك الإيرادات المترتبة عنها؛
- دراسة وضعية المنافسين ومدى قدرة المؤسسة على الصمود أمامهم.

خلاصة الفصل

يعتبر هذا الفصل محاولة إسقاط ما جاء في الفصول النظرية على ارض الواقع، من خلال دراسة دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي بالمؤسسة الاقتصادية، حيث وقع الاختيار على مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب بسكرة.

تبين من خلال الدراسة الميدانية أن المؤسسة تعتمد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتها، وفي مقدمة هذه القرارات التمويلية، ومن اجل اتخاذه تقوم المؤسسة بعملية التحليل المالي للقوائم المالية وذلك بحساب مجموعة من المؤشرات، هذه المؤشرات تسمح لها بتقييم تركيبة الهيكل التمويلي ومن ثم اتخاذ القرار التمويلي المناسب.

حيث لاحظنا أن المؤسسة وفقت في تركيبة هيكل تمويلها ويظهر ذلك في النتائج الايجابية المحققة خلال سنوات 2013 و2014 لكنها لم توفق في تركيبة هيكل تمويلها خلال سنة 2015 و2016، هنا يجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة التمويل المتبعة عن طريق الاعتماد بدرجة كبيرة على أموال الملكية وذلك للتقليل درجة المخاطرة وتجنب المؤسسة الوقوع في إفلاس.

الخاتمة

الخاتـمة

أصبح المحيط الذي تعيش فيه المؤسسة اليوم شديد المنافسة يفرض عليها تصميم نظام معلومات محاسبية متطور يسمح لها باتخاذ مختلف القرارات ومن أهم هذه القرارات القرار التمويلي الذي يحقق لها هيكل تمويلي مناسب يضمن لها التمويل المستمر لمختلف المشاريع وبأدنى تكلفة ممكنة.

حيث تعتبر مخرجات نظام المعلومات المحاسبية و المتمثلة أساسا في القوائم المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية تساهم بشكل كبير في عملية إتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية، فمن الأهداف الأساسية للقوائم المالية هو توفير معلومات محاسبية من شانها زيادة المعرفة العلمية والعملية لعملية اتخاذ القرار خاصة في ظل التعقيدات وفي عالم شديد المنافسة، كما أن هناك مجموعة من التقنيات تساعد المؤسسة الاقتصادية على عملية اتخاذ القرار التمويلي كاستخدام التوازنات و النسب المالية، و التي تعتبر وسيلة جد فعالة ولها تأثير على استمرارية ومصير المؤسسة.

كما يعتبر نظام المعلومات المحاسبية وسيلة لتحقيق جملة من الغايات في مقدمتها حاجات عدة أطراف سواء كانوا من داخل المؤسسة أو خارجها، بالإضافة إلى ذلك تعتبر مخرجات النظام المحاسبي وما تحتويه من معلومات محاسبية النواة الأساسية لاتخاذ القرار التمويلي.

وللتعمق أكثر في الدراسة ومعرفة دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار التمويلي تم اختيار مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة وذلك بهدف إسقاط الجانب النظري للدراسة على الواقع العملي، و لقد كانت الدراسة من سنة 2013 إلى2016.

وسمحت الدراسة للوصول إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

- يعتبر نظام المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة الاقتصادية من أهم الأنظمة لكونه يزود المؤسسة بمعلومات التي تعبر عن مختلف الأنشطة؛
- مهمة نظام المعلومات المحاسبية لا تقتصر فقط على إعداد القوائم المالية التي تعتبر أهم مصدر للمعلومات المحاسبية وإنما تشمل أيضا تقارير تعبر عن مختلف أنشطة المؤسسة؛
- يعتبر القرار التمويلي داخل المؤسسة الاقتصادية من أهم القرارات نظرا لطابعها الاستراتيجي؛

الخاتـمة

- تنوع مصادر التمويل داخل المؤسسة من أموال ملكية وأموال مقترضة، يتيح للمؤسسة فرصة كبيرة في عملية المفاضلة بين مختلف مصادر التمويل و اختيار المصدر الذي يتماشى مع أهدافها والمصدر ذو التكلفة الأقل؛
- تعتبر القوائم المالية المحصلة النهائية التي يعتمد لتقييم أداء المؤسسة، لأنها تساعدنا على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وذلك بمعرفة توازنها المالي إضافة إلى النسب المالية والتي من خلالها يمكن للمؤسسة من اتخاذ قراراتها التمويلية؛
- المعلومة المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية تمثل المحور الأساسي لعملية اتخاذ القرار التمويلي؛
- يتطلب اتخاذ القرار التمويلي دراسة وتحليل القوائم المالية المتحصل عليها من نظام المعلومات المحاسبية التي تمكن مستخدميها من تقييم الوضع المالي للمؤسسة؛
- تعتبر القرارات التمويلية من أصعب وأخطر القرارات داخل المؤسسة الاقتصادية وذلك لارتباطها بأهداف المؤسسة؛
- تتوفر مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب –بسكرة–على نظام معلومات محاسبية الكتروني يعتمد على الحاسبات الآلية في معالجة البيانات؛
- للمعلومة المحاسبية دورا حيويا وهاما عند اتخاذ القرار التمويلي بمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب بسكرة؛
- تلجا مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة في الغالب في التمويل الخارجي من بنك القرض الشعبي الجزائريCPA؛
- استطاعت الشركة تحقيق توازن مالي خلال سنتي 2015 و2014 مما يدل ان المؤسسة تتمتع بقدرة تمويلية لابأس بها، أما خلال سنتي 2013 و2016 المؤسسة غير قادرة على تحقيق التوازن المالي، هنا على متخذ القرار التمويلي استدراك الخطر لتجنب وقوع المؤسسة في عسر مالي؛
- من خلال تحليل الهيكل التمويلي لسنوات الدراسة لفترة الدراسة يمكن الحكم على المؤسسة على أنها تتمتع بتحرر مالي وتدل على اعتماد المؤسسة في تمويل مختلف مشاريعها بصورة أساسية على الأموال الخاصة؛

الخاتـمة

- من خلال تحليل نسب السيولة لفترة الدراسة اتضح أن مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب بسكرة لا تتمتع بالسيولة الجاهزة لتغطية التزاماتها قصيرة الأجل.

اختبار فرضيات الدراسة

بالنسبة لاختبار الفرضيات نقول أنه:

- **الفرضية الأولى:** تساهم قائمة المركز المالي في اتخاذ القرارات التمويلية داخل المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال دراسة مجموعة من المؤشرات و النسب المالية تساعد المسير المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة و من ثم اتخاذ القرار التمويلي المناسب و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- **الفرضية الثانية:** تساهم قائمة الدخل في اتخاذ القرارات التمويلية داخل المؤسسة الاقتصادية، وذلك لان تحليل قائمة الدخل يسمح لنا بالكشف عن السياسات المتبعة والعوامل التي تؤثر بشكل ضمني أو صريح عن نتائج المؤسسة، إضافة إلى ذلك فهذه القائمة تساعد المؤسسة على معرفة درجة المخاطر التي تتعرض لها، وبالتالي فان التحليل الجيد لهذه لقائمة الدخل يجنب المؤسسة الوقوع في خطر الإفلاس وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية. .
- **الفرضية الثالثة:** تساهم قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات التمويلية داخل المؤسسة، حيث تهدف إلى إعطاء متخذ القرار التمويلي أساس لتقييم قدرة المؤسسة على توفير نقدية داخل المؤسسة، كما تعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على مستوى التوازن المالي ودرجة السيولة المتوفرة، إضافة إلى ذلك فان التحليل الجيد لهذه القائمة يساعد الإدارة على الوقوف على الاحتياجات المالية وبالتالي محاولة توفير السيولة اللازمة لتغطية هذه الاحتياجات، أي إن هذه القائمة تساعد على اتخاذ قرار تمويلي مناسب، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة .
- **الفرضية الرابعة:** تساهم قائمة التغير في حقوق الملكية وملحق الكشوف المالية في اتخاذ القرارات التمويلية داخل المؤسسة الاقتصادية، فلاعتماد على المعلومات الموجودة في هاتين القائمتين تزيد من دقة القرار التمويلي المتخذ، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

الخاتـمة

الاقتراحـات

لقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات تتمثل في:

- تنظيم ندوات، ملتقيا ت وأيام دراسية حول الموضوع من أجل زيادة وتنمية الوعي لدى المحاسبين والمؤسسات بصفة عامة والطلبة والأساتذة بصفة خاصة؛
- أن المعلومات التي تحتويها القوائم المالية تاريخية مما يوجب إلى وجود سوق كفء لتكون القوائم المالية أكثر مصداقية؛
- الإفصاح عن القوائم المالية بشكل جيد يساعد مستخدمي القوائم المالية على استعمالها بأقل تكلفة؛
- تدريب متخذي القرارات في مجال التحليل المالي وعقد دورات في مجال اتخاذ القرارات مما يسهم في زيادة قدرة متخذي القرارات على التعامل بفعالية مع نتائج التحليل المالي؛
- يستحسن أن تقوم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة–بدراسة معمقة للسوق وذلك لمعرفة الفرص المتاحة أمامها والوقوف في وجه المنافسة وتعزيز مكانتها السوقية.

آفاق الدراسة

تتمثل أفاق الدراسة في:

- مساهمة القيمة العادلة في اتخاذ القرار التمويلي؛
- دور هيكل التمويل في تقييم المشاريع الاستثمارية؛
- دور نظام المعلومات المحاسبي في تقييم الفرص الاستثمارية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. أحمد زكريا علي عصيمي، نظم المعلومات المحاسبية، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربي السعوديّة،2011.

2. إبراهيم الجازوري، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان (الاردن)،2009.

3. أحمد بن عبد الرحمان الشميمري وآخرون، **مبادئ إدارة الأعمال (الأساسيات والاتجاهات الحديثة)**، مكتبة العبيكة، الرياض،2004.

4. أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبي**، الدار الجامعية الإسكندرية(مصر) ،2004.

5. أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2008.

6. أحمد حلمي جمعة، **نظرية المحاسبة المالية (النموذج الدولي الجديد)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2010.

7. أحمد زكريا علي عصيمي، **نظم المعلومات المحاسبية**، المملكة العربي السعوديّة، دار المريخ للنشر والتوزيع، 2011.

8. أحمد عبد الله الصباب وآخرون، **أساسيات الإدارة الحديثة**، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة،2013.

أحمد فوزي ملوخيّة، **نظم المعلومات الإداريّة**، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندريّة(مصر)، 2006.

9. أحمد ماهر، **الإدارة (المبادئ والمهارات)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

10. احمد محمد نور، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، مصر،2009.

11. أروى يحيى الإرياني، **نظم المعلومات المحوسبة التحليل والتصميم**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2017.

12. أسعد حميد العلي، **الإدارة المالية**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

13. أشرف يحي محمد الهادي، ناصر خليفة عبد المولى، **مقدمة في نظم المحاسبة وتطبيقاتها**، المكتب العربي للمعارف، مصر(القاهرة)، 2011.

14. أشرف يحي محمد الهادي، ناصر خليفة عبد المولى، **مقدمة في نظم المحاسبة وتطبيقاتها**، المكتب العربي للمعارف، مصر (القاهرة)، 2011.

15. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية (الشركات المتعددة الجنسية)، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004.

16. إيمان فاضل السّامرائي، هيثم محمد الزعبي، **نظام المعلومات الإدارية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)،2004.

17. أيمن الشنطي وآخرون، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان،2007.

18. باسم الحميري، **مهارات إدارية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

19. بشير عباس العلاق، **مبادئ الإدارة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، **الأردن**،2008.

20. جليل كاظم مدلول العارضي، **الإدارة المالية المتقدمة (مفاهيم نظرية وتطبيقات علمية)**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2013.

21. جمال الدين لعويسات، **الإدارة وعملية اتخاذ القرار**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2005.

22. جمال الدين لعويسات، **مبادئ الإدارة**، ط2، دار هوام للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،2009.

23. جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي**، متيجة للطباعة، براقي، الجزائر ،2011.

24. حسن عطا غنيم، **دراسات في التمويل، المكتبة الأكاديمية**، مصر ،2005.

25. حسين بالعجوز، المدخل لنظرية القرار، **ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر**، 2010.

26. حسين يوسف القاضي، سمير معذي الريشاني، **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية معايير اعداد التقارير المالية الدولية (عرض البيانات المالية)**، ج1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن ،2012.

27. حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدم**ة، الوراق للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)،2004.

28. خالد جمال جعارات، **معايير التقارير المالية الدولية (IFRS&IAS)**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

29. خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب والاستشارات الإدارية، **الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر ،2006.

30. خليل محمد حسن الشماع، **مبادئ الإدارة (مع التركيز على إدارة الأعمال)**، ط4، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.

31. دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن ،2007.

32. رضوان محمد العناتي، **مبادئ المحاسبة تطبيقاتها**، ج1، ط6، دار صفاء للنشر والتوزيع، (الأردن)،2006.

33. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.

34. سعاد معاليم، بومجان عادل، الإدارة **المالية المتقدمة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)،2018.

35. سعد غالب ياسين، **أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)،2005.

36. **سمير كامل محمد، كمال الدين الدهراوي، مدخل** معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية الإسكندرية ،1999.

37. صلاح الدين مصطفى الحداش، وليد زكرياء صيام، **أصول المحاسبة المالية**، ط2، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،1998.

38. طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة، ج1، الدار الجامعية، الإسكندرية،2009.

39. طارق مجذوب، **الإدارة العامة (العملية الإدارية والوظيفية العامة والإصلاح الإداري)**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 2000.

40. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

41. عاطف وليد أندراوس، **التمويل والإدارة المالية**، دار الفكر الجامعي، 2007.

42. عامر إبراهيم القنديلجي وآخرون، **مصادر المعلومات من عصر المخطوطات إلى عصر الانترنت**، دار الفكر لطباعة والنشر التوزيع، عمان (الأردن)،2000.

43. عامر إبراهيم قنديلجي، إيمان فاضل السامرائي، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)،2009.

44. عامر إبراهيم قنديلجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، **نظم المعلومات الإداريّة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، ط3 ،2008.

45. عبد الرحمان الصباح، **نظام المعلومات الإدارية**، دار الزهران، عمان(الأردن)،2010.

46. عبد الرحمان عطية، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي مالي**، الجزائر، ط2 ،2013.

47. عبد الستار الصياح وآخرون، **الإدارة المالية (أطر النظرية والحالات العملية)**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2007.

48. عبد السلام أبو قحف، **أساسيات التنظيم والإدارة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2006.

49. عبد العزيز صالح بن حبتور، **مبادئ الإدارة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.

50. عبد الغفار حنفي، **أساسيات إدارة منظمات الأعمال (الوظائف والممارسات الإدارية)**، الدار الجامعية، الإبراهيمية، 2006.

51. عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007.

52. عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، دار الجامعية الجديدة، 2002.

53. عبد اللطيف محمد حمزة، **نظم المعلومات المالية والمعالجة الالكترونية للحسابات**، الدار الجامعية لنشر والتوزيع والإعلان ،2000.

54. عبد اللطيف محمد حمزة، **نظم المعلومات المالية والمعالجة الالكترونية للحسابات**، الدار الجامعية لنشر والتوزيع والإعلان ،2000.

55. عبد الناصر إبراهيم النور وآخرون، **أصول المحاسبة المالية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،2005.

56. عبد الناصر محمد سيد درويش، **مبادئ المحاسبة المالية 2 (التسويات الجردية والإفصاح المحاسبي)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2010.

57. عبد الوهاب رميدي، على سماوي، **المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، الجزائر،2011.

58. عبد غفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، **أساسيات تنظيم وإدارة الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2004.

59. عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية (نظرية وتطبيق)**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2008.

60. عدنان عواد الشوابكة، **دور تنظيم وتكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية**، دار البازوي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

61. عدنان هاشم السامرائي، الإدارة **المالية (المدخل الكمي)**، دار زهران للنشر، عمان، 1999.

62. عطا أحمد الحسبان، **نظم المعلومات المحاسبية**، عمان (الأردن)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013.

63. علي أحمد أبو الحسن، **المحاسبة الإدارية المتقدمة (اتخاذ القرارات – تقارير الأداء–تقييم الأداء)**، دار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.

64. علي شريف، محمد سلطان، **المدخل المعاصر في مبادئ الإدارة**، الدار الجامعية للطبع النشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1997.

65. علي عباس، **أساسيات علم الإدارة**، ط7، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،2013.

66. عليان الشريف، فائق شفير، **مبادئ المحاسبة المالية**، ج2، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000.

67. غسان السلامي، **نظم المعلومات ودورها في تطوير منظمات الأعمال وتنميتها**، عمان (الأردن)، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2012.

68. فاهبد لطفي وآخرون، **نظم دعم القرارات (إدارة عمليات وبحوث عمليات)**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007.

69. فايز التيم، **مبادئ الإدارة المالية**، ط2، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2011.

70. فايز جمعة النجار، **نظم المعلومات الإدارية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)،2010.

71. فتحي احمد ذياب عواد، **إدارة الأعمال الحديثة بين النظرية والتطبيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2013.

72. فياض حمزة الرملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر لترشيد القرارات الادارية**، اللأباي لنشر والتوزيع، السودان ،2011.

73. فيصل محمود الشواورة، **مبادئ إدارة الأعمال لمفاهيم نظرية وتطبيقات عملية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن 2013.

74. قتيبة عبد الرحمان العاني، **التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2013.

75.كمال الدين الدهراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث**، الإسكندرية، 2009.

76.كمال الدين مصطفى الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية الإسكندرية(مصر)، 2005.

77.محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

78.محمد أحمد الكايد، **الإدارة المالية الدولية والعالمية**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2010.

79.محمد الخطيب، **إدارة المعرفة ونظم المعلومات**، جدارا للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، ،2009.

80.محمد السعيد عبد الهادي، **الإدارة المالية (استثمار تمويل تحليل أسواق مالية الدولية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

81.محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية (انعكاساتها على الدول العربية)**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر ،2005.

82.محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية (دروس وتطبيقات)**، صفحات الزرقاء، الجزائر،2010.

83.محمد صالح الحناوي وآخرون، مقدمة **الأعمال في عصر التكنولوجيا**، الدار الجامعية، الاسكندرية ،2004.

84.محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

85.محمد صالح الحناوي، رسمية زكي قرياقص، **الإدارة مالية مدخل اتخاذ القرار**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

86. محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، **الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2004.

87.محمد عبد حسين آل فرج الطائي، رأفت سلامة محمود سلامة، **نظم المعلومات المحاسبية، الأردن** (عمان)، دار وائل للنشر والتوزيع، 2012.

88.محمد عبد حسين آل فرج الطائي، رأفت سلامة محمود سلامة، **نظم المعلومات المحاسبية، الأردن** (عمان)، دار وائل للنشر والتوزيع، 2012.

89. محمد فريد الصحن وآخرون، **مبادئ الإدارة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

90. محمد قاسم القريوتي، **مبادئ الإدارة، ط2**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2004.

91. محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في تحليل المالي الائتماني**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

92. محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية (الدورة المحاسبية، مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح)**، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

93. مصطفى يوسف الكافي وآخرون، **المفاهيم الإدارية الحديثة (مبادئ الإدارة)**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

94. مصطفى يوسف الكافي، مبادئ **المحاسبة المالية (الأصول العلمية والعملية)**، ج1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن،2012، ص392

95. منى عطية خزام خليل، **الإدارة واتخاذ القرار في عصر المعلوماتية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009.

96. منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، ط2 دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

97. مهدي مأمون الحسين، **نظام المعلومات المحاسبية والإدارية**، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع،2013.

98. مؤيد عبد الرحمان الدوري، حسين محمد سلامة، **أساسيات الإدارة المالية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان.

99. نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذيبة، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المسيرة، عمان، 2011.

100. نواف كنعان، **اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

101. هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العارضي، **نظم إدارة المعلومات منظور استراتيجي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2012

102. هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن،2000.

103. هيني قان جريوننج، ترجمة طارق حماد، **معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش. م. م، مصر،2006.

104. وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي**، منشورات المملكة العربية المفتوحة، الدنمارك ،2007.

105. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2006.

ثانيا: المجلات العلمية

1. أحمد لعماري، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 01، 2001.

2. أحمد ابراهيم ميده، **العوامل المؤثرة في نظم المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الاستراتيجية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد01، 2009.

3. أحمد قايد نور الدين، علون محمد أمين، **أثر استخدام انظمة التشغيل الالكتروني للبيانات المحاسبية على التدقيق الداخلي**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 03، جوان 2015.

4. احمد لعماري، **المعلومة المحاسبية وترشيد القرار في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي بالجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، العدد الأول ،2010.

5. بكاري بلخير، ضيف ايوب، **محددات الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تطبيقية لعينة عاملة في قطاع لقطاع الخدمات بولاية ورقلة)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 01، 2017.

6. بلخير بكاري وعبد الرحمان درغوم، **دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية (دراسة تطبيقية بمنطقة حاسي مسعود)**، مجلة دراسات، العدد 28، 2017.

7. بوركايب محمد عبد الماجد، متطلبات **تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على ضوء المعايير الدولية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد12، المجلد 01، 2015.

8. ثائر صبري محمود الغبان، ألان عجيب مصطفى هلدني، دور **الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني**، مجلة علوم إنسانية، جامعة بغداد، العدد 45 ،2010.

9. جمال معتوق، **تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF (دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشقاته)**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد48، 2017.

10. حركاتي نبيل، **محددات الهيكل التمويلي للشركات الصناعية المساهمة لولاية سطيف**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 18، 2018.

11. حسين وليد حسين، عبد الناصر علك حافظ، "**دراسة تأثير سياسات رأس المال العامل على أرباح أسهم الشركة**"، مجلة كلية الإسلامية الجامعة، العدد 15، 2011. محمد الآمين 35. وليد طالب، **دور الجباية في اختيار الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس 2016،.

12. حططاس عبد السلام وشوادر حمزة، **تحليل أثر الرفع المالي لبازل IIIعلى التحكم في المخاطر المالية بين المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية**، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد 07، العدد 02، 2016.

13. حكيمة بوسلمة، نجوى عبد الصمد، أثر **التقارير المالية المنشورة على أسعار أسهم على الشركات المدرجة في بورصة تونس** (دراسة ميدانية)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 01، 2018.

14. خديجة جمعة الزويتي، عبد اللطيف الراوي، **العلاقة بين ثقافة المنظمة واقتصاديات المعرفة وانعكاساتها على نظام المعلومات المحاسبية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، عدد93، 2012.

15. دادن عبد الوهاب، **تحليل المقاربات حول أمثلية الهيكل المالي، مجلة** الباحث، العدد 04، 2006.

16. رميدي عبد الوهاب، باصور رضوان، **استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية في التحليل المالي لأداء المؤسسة**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد الثاني، العدد 07 ،2017.

17. ريمة يونس، **مقارنة التحليل المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة (دراسة حالة الشركة الوطنية للتامين SAA)**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد 02. 2016.

18. سليمان حسين عبد الطيار، أوس صباح غني، **تطوير ميكانيكية استعمال المعلومات المحاسبية في صناعة القرار الاستثماري**، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، عدد 12، 2014.

19. سماح علي، خلف الله بن يوسف، **تطبيق نظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية: دراسة استطلاعية على بعض المؤسسات**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، 2016.

20. عبد الرحمان محمد رشوان، محمد عبد الله أبو رحمة، **تحليل العلاقة بين الهندسة المالية والتحليل المالي وأثرها على ترشيد قرارات المستثمرين**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 5، العدد 1، جوان 2018.

21. عبد الناصر حميدان، محمد زكريا سوده، **أثر نظم المعلومات المحاسبية في تخفيض كلفة الخدمة الفندقية**، مجلة تنمية الرافدين، جامعة حلب، 2011.

22. عبد الوهاب دادن، **الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الباحث، العدد 7، 2010/2009.

23. عصام محمد البعيصي، حورية الشريف، **مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية –دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة** –مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 16، العدد الثاني 2008،.

24. عوض الله جعفر أبو بكر، **أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: مجموعة شركات سوداكال العالمية**، مجلة العلوم والثقافة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، المجلد 12، 2012.

25. كحول صورية، **دور المعلومة المحاسبية في تحسين اتخاذ قرار المؤسسة الاقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية جامعة بسكرة، العدد 49، 2017.

26. لمين علوطي، نذير راقي، **لوحة القيادة كأداة لمراقبة التسيير في المؤسسات الاقتصادية العمومية دراسة حالة شركة سونلغاز بالمدية**، مجلة دراسات، العدد 28 ،2017.

27. مريبار محمد حسين محمد، **الإفصاح الالكتروني في القوائم المالية ودوره في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية**، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد 01، العدد 37،2017.

28. محمد جمام، أميرة دياش، **أثر قائمة تدفقات نقدية في اتخاذ القرارات التمويلية، دراسة حالة البنوك التجارية لولاية جيجل**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، عدد 4، 2015.

29. محمود عزت اللحام، أيمن هشام عزريل، "**دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي دراسة ميدانية**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 49، 2016.

30. مصطفى عقاري، **التقارير المالية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة، العدد 07، 2012.

31. مصطفى عقاري، **المعيار المحاسبي الدولي 01 عرض القوائم المالية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، العدد الأول ،2007.

32. مفيدة يحياوي، **تحديد الهيكل المالي الأمثل في مؤسسات عمومية الاقتصادية الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 03، 2002.

33. نبيلة سهايلية، جبار بوكثير، **عناصر الهيكل المالي وأثرها على القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال الجزائري**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5 ،2017.

34. هواري أم كلثوم وآخرون، **أثر نظم المعلومات المحاسبي على فاعلية المحتوى الإعلامي للكشوف المالية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 10، 2016.

35. وهيبة بوشارف، **الضغوط النفسية وعلاقتها باتخاذ القرار لدى المسير المالي الجزائري**، مجلة التنويه للدراسات الأدبية والإنسانية، العدد 09 ،2019.

36. الياس شاهد، عبد النعيم دفرور، **الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الخامس،2016.

37. يزيد تقرارات، استخدام **أدوات التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي (دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية لإنتاج اللوليب والصنابير والسكاكين بولاية سطيف)**، مجلة بحوث، العدد 11، الجزء الثاني.

ثالثا: المذكرات

1. أنفال حدة خبيزة، تأثير الهيكل المالي عل إستراتيجية المؤسسة الصناعية (دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة) مذكرة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013/2012.

2. بروبة الهام، **تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل)**، أطروحة دكتوراه منشورة، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015.

3. بسام محمد الأغا، **أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار (دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة العاملة بفلسطين)**، مذكرة ماجستير منشورة، تخصص إدارة أعمال، قسم إدارة أعمال كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، جامعة غزة ،2005.

4. بسام محمود أحمد، **دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية دراسة تطبيقية على شركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

5. بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه، منشورة كلية علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.

6. جودي محمد رمزي، **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية**، أطروحة دكتورا غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ،2015.

7. حرية شعبان محمد الشريف، **مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية –دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير منشورة، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة ،2006.

8. سليمان بوفاسة، **تمويل الاستثمار عن طريق الاقتراض وانعكاساته على التنمية الاقتصادية والاجتماعية –دراسة مقارنة –** أطروحة دكتورا منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007.

9. شعبان محمد، **نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال**، مذكرة ماجستير منشورة، تخصص مالية مؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس،2010.

10. طرابلسي سليم، **تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الجزائريّة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، 2009.

11. العايب ياسين **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة،2010.

12. عزوز ميلود، دور **مراجعة القوائم المالية الجديدة في تحسين مراقبة التسيير (دراسة حالة مجمع صيدال فرع باتنة)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ،2017.

13. عقبي حمزة، **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي**، أطروحة دكتورا غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ،2017.

14. علون محمد لمين، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري بسكرة)**، أطروحة دكتورا منشورة، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016.

15. علي فاضل دخيل الموسوي، نظام **المعلومات المحاسبي الالكتروني ودوره في تعزيز امن المعلومات المالية**، مذكرة ماجستير منشورة، تخصص محاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية ،2016.

16. عيشوش محمد الحافظ، **دور التشخيص المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الأدوية صيدال**، أطروحة دكتورا غير منشورة، تخصص علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017.

17. كحول صورية، **دور المحاسبة المالية في اتخاذ القرارات في الاقتصادية**، أطروحة دكتورا غير منشورة، تخصص محاسبة ونظم معلومات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2018.

18. كحول صورية، **دور نظام المعلومات المحاسبية في عملية التدقيق المحاسبي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة ونظم معلومات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ،2011/2010.

19. لامية دالي علي، **مساهمة لتصميم نظام معلومات فعال لتسيير الإنتاج في ظل اقتصاد المعرفة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علوم التسيير كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2014.

20. لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لنظام المحاسبي المالي**، مذكرة الماجستير غير منشورة، تخصص الإدارة المالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2011.

21. محمد بوشوشة، **تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتورا منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015.

22. محمد بوشوشة، **مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2007.

23. محمد فيصل مايده، **تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسات**، أطروحة دكتورا غير منشورة، تخصص محاسبة ونظم معلومات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2017.

رابعا: المراجع باللغة الفرنسية

1. Marie Hélène Delmond، Michel Gautier،**Management des systèmes d'information**، Édition Dunod، Paris، 2003.
2. Anne Lemanh ,Catherine Maillet ,MouhamedBenkaci, normes comptables internationnales IAS IFRS, éditions berti, Alger, 2009.
3. Christian Corinne Zambotto, **gestion financier finance d'enterprise**, 8e édition, dunod édition, paris,2009 .
4. Rivard Suzana et autres، le **développement de systèmes d'information**، édition presses l'université du Québec، 3eme Edition، Canda، 2001.
5. SyedaTamannafahin ، rol of AccountingInfrmation in Strategic Decision Making in Manfacturing Industries in Bangladesh،Journal of management and business research.vol14،2014.
6. TrimisiuTunji، AccountingInfrmationAs An aid To mangement Decision Making، Journal of management and Sciences Resarch، vol 01،2012.

خامسا: الملتقيات العلمية

1. معتز أمين السعيد، محمد سليم العيسى، **انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي**، بحث مقدم بالمؤتمر الثاني تحت عنوان: القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، يومي 15/14 أفريل 2009، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن.
2. مليكة زغيب، إلياس بوجغادة، **دراسة صناعة قرار التحويل بالمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير وعلوم التجارية**، جامعة مسيلة، يومي: 2009/04/15/14.
3. يحياوي مفيدة وعريف عبد الرزاق، أثر **المعايير المحاسبية الدولية على التحليل المالي بالمؤسسة**، ورقة بحثية ضمن أعمال الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي والمالي الجديد في ظل معايير المحاسبية الدولية يومي 18/17 جانفي 2010، المركز الجامعي الوادي.

سادسا: المطبوعات

1. سعيدة بورديمة، **محاضرات في التسيير المالي**، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2015/2014.

سابعا: القوانين والمراسيم

1. الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة بتاريخ 2009/03/25.

الملاحق

ملـحق رقم (01)

LES GRANDS MOULINS DU SUD

Zône d'Activité D'OUMACHE W. de Biskra' Adresse BP. 64 Oumache W. BISKRA
Tél 033 62 81 99 / 033 62 82 69 Fax 033 62 81 61 / 033 62 81 51

Oumache. le .....

BON DE COMMANDE Nº 004401

Fournisseur : .....

Nº	Quant	U. M	Désignation	Observation

Nº R. C 99/B/0242139 Nº MF 099907020012639 Nº Article 070203601

ملحق رقم (02)

LES GRANDS MOULINS DU SUD

GM SUD

Bon de Réception N° [redacted]

Date : 26/12/2016

Fournisseur : [redacted]

N° d'Ord	Désignation	U/M	Quantité	Prix Unitaire	Montant	Obs
01	Colone Pour Barrière A/Lisse	U	01	[redacted]	[redacted]	
02	Base de Fixation	U	01	[redacted]	[redacted]	
03	Clignoteur jaune 230VAC INT	U	01	[redacted]	[redacted]	
04	Support Fixe	U	01	[redacted]	[redacted]	
05	Emetteur à 2 Canaux	U	01	[redacted]	[redacted]	

BL N° [redacted]

Facture N° [redacted]

Du 25/12/2016

Le Magasinier

[redacted]

Maintenance

ملـحق رقم (03)

*MINISTERE DE L'AGRICULTURE *
OFFICE ALGERIEN INTERPROFESSIONNEL DES CEREALES
5,RUE FERHAT BOUSSAD ALGER

(O.A.I.C /EPIC)
N°R.C : 99 B 0009722
Code fiscal :099216029765900
Article d'imposition : 16.025140004
Compt BADR N° 393 300 300 215/62 E.P.I.C ALGER

N°. P: ordinateur de 13.
LE: dec 2015

ORGANISME STOCKEUR /C.C.L..S DE BISKRA

FACTURE O.A.I.C N°839/2015 LE 03/01/2016
Doit : GRAND MOULIN DU SUD W. DE BISKRA 3° DECADE DECEMBRE 2015

DESIGNATION DU PRODUIT	QUANTITE (en qx)	PRIX UNITAIRE (Da ql)	MONTANT (en DA)
BLE DUR	[redacted]	[redacted]	[redacted]
BLE TENDRE	[redacted]	[redacted]	[redacted]
MONTANT DE LA FACTURE			[redacted]

arrete la present facture a la somme de : [redacted]
Centimes.

MODE DE PAIMENT : PAR CHEQUE.....

P/LE DIRECTEUR GENERAL DE L'O.A.I.C.
ET PAR DELEGATION

ملـحق رقـم (04)

LES GRANDS MOULINS DU SUD

DIRECTION DE L'ADMINISTRATION
GÉNÉRALE

DEMANDE DE CHEQUE

Nom du Demandeur :.....

Motif de la Dépense :.....

Établissement Bénéficiaire :.....

Montant :.....

Fait à Oumache, le : ...../...../.....

Visa du D.A.G

Le Responsable des Moyens Généraux

ملحق رقم (05)

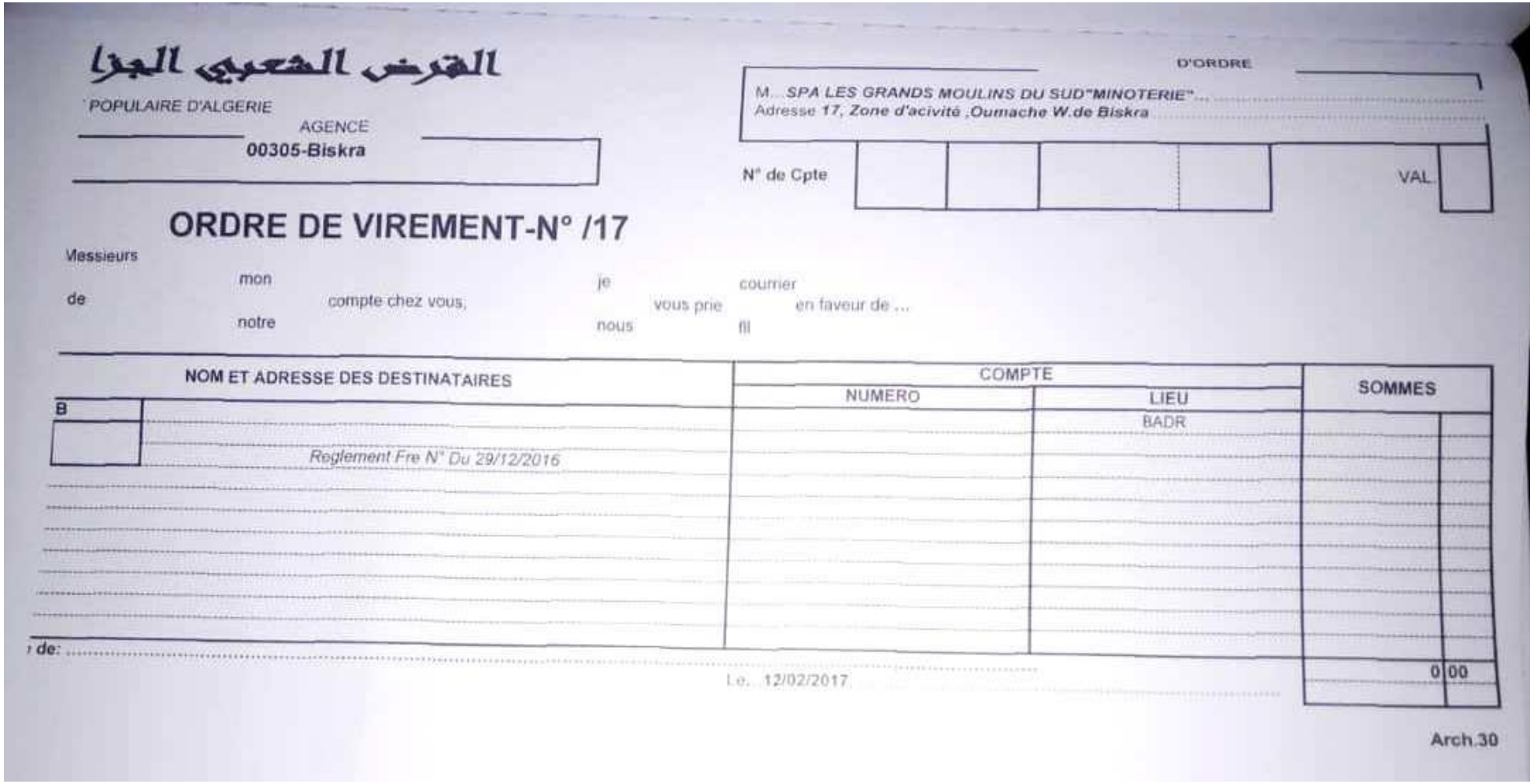

القرض الشعبي الجزا

POPULAIRE D'ALGERIE

AGENCE
00305-Biskra

D'ORDRE

M...SPA LES GRANDS MOULINS DU SUD"MINOTERIE"...
Adresse 17, Zone d'acivité ;Oumache W.de Biskra

N° de Cpte

VAL

ORDRE DE VIREMENT-N° /17

Messieurs

de mon notre compte chez vous, je nous vous prie coumer en faveur de ... fil

NOM ET ADRESSE DES DESTINATAIRES	COMPTE		SOMMES
	NUMERO	LIEU	
B		BADR	
Reglement Fre N° Du 29/12/2016			
			0 00

de:

Le 12/02/2017

Arch.30

مـلـحـق رقـم (06)

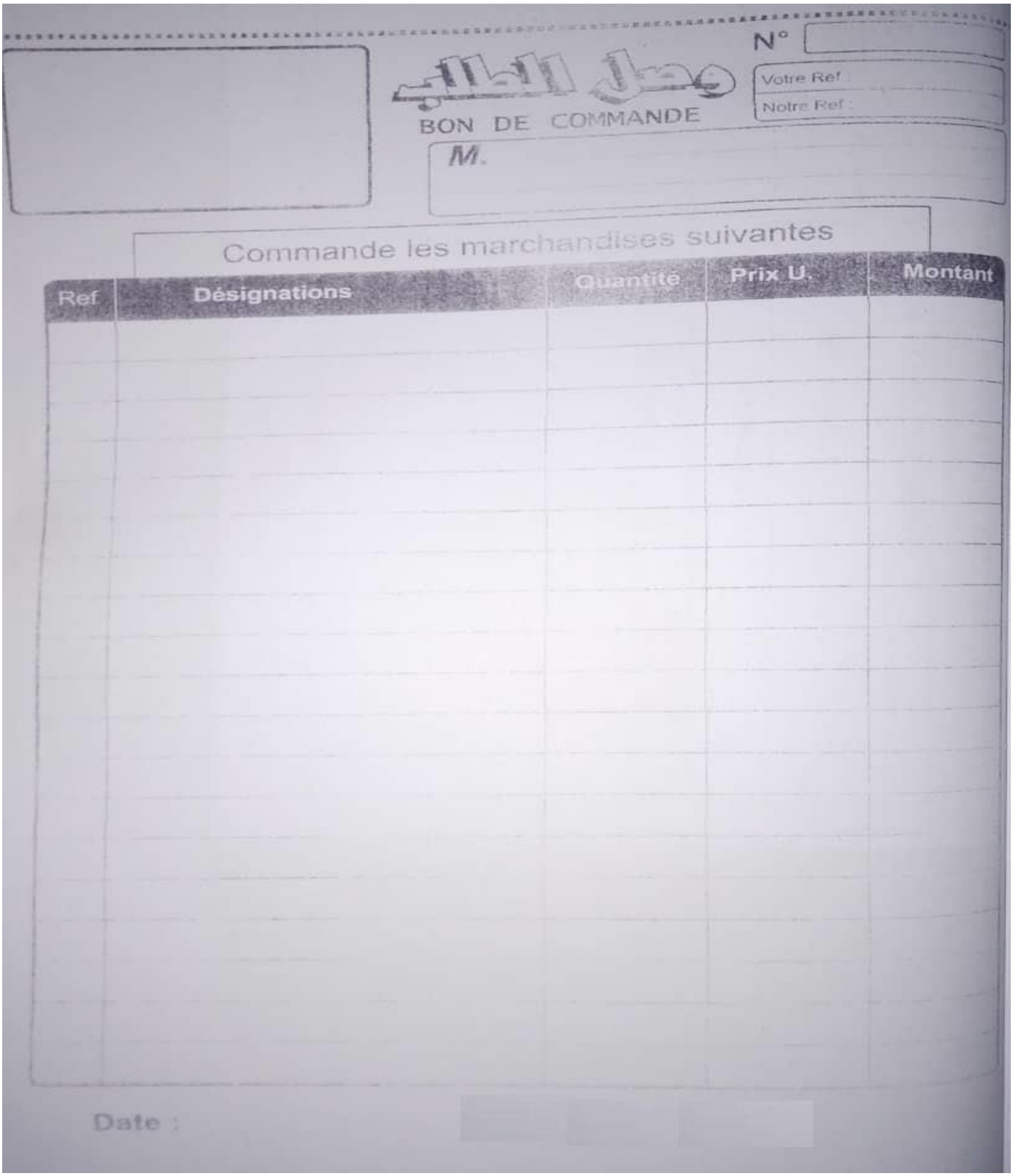

N°

Votre Ref :

Notre Ref :

BON DE COMMANDE

M.

Commande les marchandises suivantes

Ref	Désignations	Quantité	Prix U.	Montant

Date :

ملحق رقم (07)

LES GRANDS MOULINS DU SUD

Direction Commerciale

G. M. Sud

BON D'ENLEVEMENT

Nº 043551

Date

CLIENT

MATRICULE

PRODUIT	QUANTITE (Quintaux)	RESPONSABLE Nom & Visa

Mode de Paiement : A Terme / Espèce / Chèque

Nom et signature du facturier :

الملحق رقم (07)

ملـحـق رقـم (08)

LES GRANDS MOULINS DU SUD - OUMACHE

BON DE LIVRAISON N° .....

Client : ..... B 20

Désignation du Produit	Quantité	U / M	Observations
Semoule sup Extra 10 Kgs			
Semoule sup. 10 Kgs			
Semoule sup. Extra 25 Kgs			
Semoule sup. 25 Kgs			
Semoule courante 1 ere cat. 25 Kgs			
Semoule courante 2eme cat. 25 Kgs			
Semoule SSSF 25 Kgs			
Farine courante 50 Kgs			
Autre			
Couscous			
Son Gros			
Griblures / Déchets			

Date .....

Chauffeur .....

Mat .....

P.C. .....

Responsable d'Expedition

ملحق رقم (09)

========== S.P.A L E S G R A N D S M O U L I N S D U S U D ==========

ACTIVITE: SEMOULERIE / MINOTERIE ADRESSE: ZONE D'ACTIVITE OUMACHE - BISKRA

S.P.A au CAPITAL de: [redacted] DA - TEL:033.71.81.38/99 /// FAX:033.70.81.61

Nø RC: [redacted]

Nø IF: [redacted]

Nø IA: [redacted]

BANQUE CPA Nø [redacted]

FACTURE No:000001

Client: C003

Date : [redacted]

No BC :

No BL :

Reglement : TERME

Reference	Designation	Un	TVA %	Remise %	Nombre	Quantite	Prix HT	Montant
S001.01F	SEMOULE SUPERIEUR 25 KG	QT	0.00					[redacted]
S001.01F	SEMOULE SUPERIEUR 25 KG	QT	0.00					
S001.02F	SEMOULE SUPERIEUR 10 KG	QT	0.00					
S001.02F	SEMOULE SUPERIEUR 10 KG	QT	0.00					
S001.05F	SEMOULE SUP. EXTRA 25 KGS	QT	0.00					
S001.05F	SEMOULE SUP. EXTRA 25 KGS	QT	0.00					
S001.06F	SEMOULE SUP. EXTRA 10 KGS	QT	0.00					
S001.06F	SEMOULE SUP. EXTRA 10 KGS	QT	0.00					
S001.03F	SEMOULE SUP.GROSSE 25KG	QT	0.00					
S001.03F	SEMOULE SUP.GROSSE 25KG	QT	0.00					
F001.01FA	FARINE PANIFIABLE 50 KG	QT	0.00					
F001.02FB	FARINE PANIFIABLE 25 KG	QT	0.00					
F001.02FD	FARINE DE BLE TENDRE 05 KG	QT	0.00					
F001.02FD	FARINE DE BLE TENDRE 05 KG	QT	0.00					
F001.02FD	FARINE DE BLE TENDRE 05 KG	QT	0.00					
F001.02FA	FARINE DE BLE TENDRE 01 KG	QT	0.00					
F001.02FA	FARINE DE BLE TENDRE 01 KG	QT	0.00					

Taux	Base TVA	Montant TVA		
			Total HT	
			Total TVA	
			Net a payer	[redacted]

ARRETEE LA PRESENTE FACTURE A LA SOMME DE:

DEUX MILLION(S) CINQ MILLE(S) TROIS CENTS CINQ DINAR(S) ET ZERO CENTIME($)

ملحق رقم (10)

SPA LES GRANDS MOULINS DU SUD
DIRECTION EXPLOITATION
MAGASIN CENTRAL

BILAN D'ACTIVITE — **2016**

Désignation	Inv. Phys. Du 31/12/2015	Qté Entrée	Qté Sortie Don	Qté Sortie	Qté en Stock
Etiquettes					0
Semoule sup de blé dur 25 kg Fin					0
Semoule sup de blé dur 10kg Fin					0
Semoule sup de blé dur 10kg Moyen					0
Semoule sup de blé dur 25kg Moyen					0
3 SSf 25 kg					0
Semoule grosse 25 kg					0
Farine panifiable 50 kg					0
Farine panifiable 25 kg					0,00
Fil a Coudre					
Fil à coudre 2,77 Kg u=kg					0
SACS					0
Sac P/Semoule 25 kg Insertion Sup					0
Sac P/Semoule 25 kg Insertion Fine					0
Sac P/Semoule 10 kg Insertion Sup					0
Sac P/Semoule 10 kg Insertion Fine					0
Sac P/sssf 25 kg					0
Sac P/semoule grosse 25 kg					0
Sac P/san gros					0
Sac P/Farine panifiable 50 kg					0
Sac P/Farine panifiable 25 kg					0
Sac P/Farine de blé tendre 01 kg					0
Sac P/Farine de blé tendre 05 kg					0
Sac P/Farine Sup 01 kg Duna					0
Correcteur spécial sud "GMS" u=kg		0	0	0	0

Note: Sacs S-Insertion 25kg Sup Utiliser pour S-Grosses 25kg

ملاحظة : كيس سميد رفيع من القمح الصلب (رقيق) 25كلغ يستعمل في تعبئة سميد (خشن 25كلغ),

Film Feiulle&Rectractable&Etirable					-
Film Feiulle 46*70 Um=Kg					-
Film Feiulle 55*70 Um=Kg					-
Film Rétractable 43*70 Um=Kg					-
Film Rétractable 45*70 Um=Kg					-
Film Etirable 50*23 Um=Kg		-	-	-	-

ملحق رقم (11)

Les Grands Moulins du Sud
Comptabilité des matières

Etat des Mouvements Pour: Blé dur

Mois /2016

Unité : Tonne

Date	BLE DUR													
	Stock,Ant		RECEPTION		Déchet Prénettoyage (0,9%)		Nettoyage			Total consomation	Stocks Final		
	CCLS LOC	Privé IMP	CCLS LOC	Privé IMP	CCLS LOC	Privé IMP	CCLS IMP	Privé IMP	CCLS local	IMP+LOC	CCLS LOC	GMS Import	Global
01/09/2016		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
10/09/206		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000			
DECADE 1			0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000			
11/09/2016		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
20/09/2016		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000			
DECADE 2			0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000			
21/09/2016		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
		0,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	0,000
		0,000		[illegible]	0,000	9,000	0,000	0,000		9,000	0,000	991,000	991,000
		991,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000	0,000	991,000	991,000
01/10/2016		991,000		0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,000			
DECADE 3			0,000	[illegible]	0,000	9,000	0,000	0,000	0,000	9,000			
TOTAUX			0,000	1 000,000	0,000	9,000	0,000	0,000	0,000	9,000	Stocks		
Stocks au	Stock Initiale		Entrées		Déchet Prénettoyage (0,9%)		Nettoyage			T. Consom	CCLS LOC	GMS Import	Global
	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000

ملحق رقم (12)

Les Grands Moulins du Sud
Comptabilité des matières

Situation de production pour l'Unité : Minoterie

Mois Septembre 2016

Date	SEM GROSSE	SEM SUP Extra	SEM SUP	SEM COURANTE	SEM SSSF	F,Panifiable 50Kg	FARINE SUP,50KG	SON DE BLE DUR 0	SON DE BLE TENDRE 0	Déchet 0	CUMUL SON GROS 1+2
01/09/2016											0,000
											0,000
											0,000
											0,000
											0,000
											0,000
											0,000
											0,000
											0,000
10/09/2016											**0,000**
DECADE 1	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
11/09/2016											0,000
											0,000
											0,000
											0,000
											0,000
											0,000
											0,000
											0,000
20/09/2016											**0,000**
DECADE 2	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
21/09/2016											0,000
											0,000
											0,000
											0,000
											0,000
											0,000
											0,000
											0,000
											0,000
01/10/2016											0,000
DECADE 3	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
TOTAUX	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000

ملـحق رقم (13)

Etats des Mouvements Matières pour Unité : Minoterie Semoulerie
Mois Septembre 2016

Unité = Tonne

Produits	Stock Initial	T. Production	Cession		Vente usine	Retour	Restitués	Qte Recyclée	Don	Stock final (0+1-2-3-5-6)	Observation
	0	1	Dépôt 2	Coussous	3	4	5	5	6		
Semoule Grosse 25 kg										0,000	
Semoule Supérieur 25Kg											
Semoule SGM 25Kg											
Semoule Supérieur 10Kg											
Semoule Sup FINE 5Kg										0,000	
Semoule Sup FINE 2Kg											
Semoule SGM 5Kg											
Semoule SGM 2Kg											
Semoule Supérieur Extra 25kg										0,000	
Semoule Supérieur Extra 10kg											
Semoule Courante 2 Cat. 25 kg										0,000	
305 Semoule S.S.S.F										0,000	
Farine Panifiable 50kg											
Farine Panifiable 1kg										0,000	
Farine Panifiable 5kg											
Farine Panifiable 25kg											
Farine Supérieur 5kg										0,000	
Farine Supérieur 1kg										0,000	
Farine Supérieur 50kg										0,000	
Farine Supérieur 25kg										0,000	
Son Gros conditionné 40Kg		BD								0,000	
Son Gros Vrac		BT									
Cubes										0,000	
Déchets										0,000	
TOTAL		0,000	0,000		0,000	0,000		0,000	0,000	0,000	

Minoterie Semoulerie
ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA

ملحق رقم (14)

EXERCICE: **01/01/13 AU 31/12/13**
PERIODE DU: **01/01/13 AU 31/12/13**

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains		74 715 080,00		74 715 080,00
Bâtiments		427 467 260,74	133 996 633,55	293 470 627,18
Autres immobilisations corporelles		711 831 707,61	699 769 721,74	12 061 985,87
Immobilisations en concession				0,00
Immobilisations encours		9 575 129,94	4 782 764,97	4 792 364,97
Immobilisations financières				0,00
Titres mis en équivalence				0,00
Autres participations et créances rattachées				0,00
Autres titres immobilisés				0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		200 440 847,59	8 868 800,00	191 572 047,59
Impôts différés actif		9 853 047,90		9 853 047,90
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1 433 883 073,78**	**847 417 920,26**	**586 465 153,52**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		47 986 059,66		47 986 059,66
Créances et emplois assimilés				
Clients		86 609 694,12	17 540 212,00	69 069 482,12
Autres débiteurs		29 722 162,27		29 722 162,27
Impôts et assimilés		3 695 092,22		3 695 092,22
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie		40 185 111,23		40 185 111,23
TOTAL ACTIF COURANT		**208 198 119,50**	**17 540 212,00**	**190 657 907,50**
TOTAL GENERAL ACTIF		**1 642 081 193,27**	**864 958 132,26**	**777 123 061,02**

Minoterie Semoulerie
ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA

ملحق رقم (15)

EXERCICE: **01/01/13 AU 31/12/13**
PERIODE DU: **01/01/13 AU 31/12/13**

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2013
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		300 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		23 811 982,42
Autres capitaux propores - Report à nouveau		116 076 790,95
Comptes de liaison		114 639 447,10
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		**554 528 220,46**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		331 280,00
Impôts (différés et provisionnés)		1 608 683,20
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		**1 939 963,20**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés		207 652 830,94
Impôts		4 135 950,56
Autres dettes		8 866 095,86
Trésorerie passif		
TOTAL III		**220 654 877,35**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**777 123 061,02**

Minoterie Semoulerie
ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA

ملحق رقم (16)

EXERCICE: **01/01/13 AU 31/12/13**
PERIODE DU: **01/01/13 AU 31/12/13**

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2013
Ventes et produits annexes		1 177 225 906,97
Variation stocks produits finis et en cours		72 374 921,08
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 249 600 828,05**
Achats consommés		-1 086 890 747,30
Services extérieurs et autres consommations		-18 028 842,38
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-1 104 919 589,69**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**144 681 238,36**
Charges de personnel		-64 759 303,37
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 352 416,77
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**75 569 518,22**
Autres produits opérationnels		48 448,22
Autres charges opérationnelles		-79 667,35
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-111 589 998,19
Reprise sur pertes de valeur et provisions		59 712 312,54
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**23 660 613,45**
Produits financiers		494 433,66
Charges financières		-343 064,69
VI-RESULTAT FINANCIER		**151 368,97**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**23 811 982,42**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 309 856 022,47**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-1 286 044 040,06**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**23 811 982,42**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**23 811 982,42**

Minoterie Semoulerie
ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA

ملحق رقم (17)

EXERCICE:**01/01/14 AU 31/12/14**
PERIODE DU:**01/01/14 AU 31/12/14**

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains		74 715 080,00		74 715 080,00
Bâtiments		427 467 260,74	145 212 155,15	282 255 105,58
Autres immobilisations corporelles		711 891 864,87	703 284 272,17	8 607 592,70
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours		137 575 129,94	7 174 147,46	130 400 982,48
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants		271 208 389,95	8 868 800,00	262 339 589,95
Impôts différés actif		380 402,58		380 402,58
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1 623 238 128,08**	**864 539 374,78**	**758 698 753,30**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		45 578 800,75		45 578 800,75
Créances et emplois assimilés				
Clients		105 279 637,93	34 169 644,00	71 109 993,93
Autres débiteurs		13 841 527,40		13 841 527,40
Impôts et assimilés		113 358 142,86		113 358 142,86
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie		30 270 356,18		30 270 356,18
TOTAL ACTIF COURANT		**308 328 465,12**	**34 169 644,00**	**274 158 821,12**
TOTAL GENERAL ACTIF		**1 931 566 593,20**	**898 709 018,78**	**1 032 857 574,42**

Minoterie Semoulerie
ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA

ملحق رقم (18)

EXERCICE:**01/01/14 AU 31/12/14**
PERIODE DU:**01/01/14 AU 31/12/14**

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2014
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		300 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		28 386 443,16
Autres capitaux propores - Report à nouveau		139 888 773,37
Comptes de liaison		224 006 021,51
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		**692 281 238,04**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		121 478 537,42
Impôts (différés et provisionnés)		1 608 683,20
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		**123 087 220,62**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés		204 313 704,02
Impôts		2 004 304,77
Autres dettes		11 171 106,97
Trésorerie passif		
TOTAL III		**217 489 115,76**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**1 032 857 574,42**

Minoterie Semoulerie
ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA

ملحق رقم (19)

EXERCICE:**01/01/14 AU 31/12/14**
PERIODE DU:**01/01/14 AU 31/12/14**

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2014
Ventes et produits annexes		988 546 129,97
Variation stocks produits finis et en cours		67 030 799,06
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 055 576 929,03**
Achats consommés		-869 722 622,43
Services extérieurs et autres consommations		-20 937 976,82
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-890 660 599,26**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**164 916 329,78**
Charges de personnel		-72 829 340,54
Impôts, taxes et versements assimilés		-13 004 046,50
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**79 082 942,74**
Autres produits opérationnels		17 747 312,76
Autres charges opérationnelles		-506 552,98
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-109 341 007,14
Reprise sur pertes de valeur et provisions		75 732 246,34
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**62 714 941,73**
Produits financiers		88 478,82
Charges financières		-24 932 332,07
VI-RESULTAT FINANCIER		**-24 843 853,25**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**37 871 088,48**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-12 000,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-9 472 645,32
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 149 144 966,96**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-1 120 758 523,80**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**28 386 443,16**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**28 386 443,16**

Minoterie Semoulerie
ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA

ملحق رقم (20)

EXERCICE: 01/01/15 AU 31/12/15
PERIODE DU:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains		74 715 080,00		74 715 080,00
Bâtiments		427 467 260,74	156 427 676,75	271 039 583,98
Autres immobilisations corporelles		714 173 436,58	705 089 353,56	9 084 083,02
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours		137 575 129,94	7 174 147,46	130 400 982,48
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants		303 792 460,93	11 086 000,00	292 706 460,93
Impôts différés actif		380 402,58		380 402,58
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1 658 103 770,77**	**879 777 177,77**	**778 326 593,00**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		32 582 582,20		32 582 582,20
Créances et emplois assimilés				
Clients		153 302 341,02	34 169 644,00	119 132 697,02
Autres débiteurs		12 307 543,46		12 307 543,46
Impôts et assimilés		153 273 185,64		153 273 185,64
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie		18 207 599,12		18 207 599,12
TOTAL ACTIF COURANT		**369 673 251,44**	**34 169 644,00**	**335 503 607,44**
TOTAL GENERAL ACTIF		**2 027 777 022,21**	**913 946 821,77**	**1 113 830 200,44**

Minoterie Semoulerie
ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA

ملحق رقم (21)

EXERCICE: 01/01/15 AU 31/12/15
PERIODE DU:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2015
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		300 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-356 765,02
Autres capitaux propores - Report à nouveau		168 275 216,53
Comptes de liaison		274 212 739,06
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		**742 131 190,57**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		110 530 948,68
Impôts (différés et provisionnés)		1 608 683,20
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		**112 139 631,88**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés		243 753 771,22
Impôts		2 543 354,85
Autres dettes		13 262 251,91
Trésorerie passif		
TOTAL III		**259 559 377,98**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**1 113 830 200,44**

Minoterie Semoulerie
ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA

ملحق رقم (22)

EXERCICE: 01/01/15 AU 31/12/15
PERIODE DU:01/01/15 AU 31/12/15

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2015
Ventes et produits annexes		915 321 790,64
Variation stocks produits finis et en cours		36 565 980,98
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**951 887 771,62**
Achats consommés		-804 791 306,97
Services extérieurs et autres consommations		-17 628 441,56
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-822 419 748,53**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**129 468 023,09**
Charges de personnel		-67 110 075,06
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 513 465,23
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**57 844 482,80**
Autres produits opérationnels		4 171 433,52
Autres charges opérationnelles		-60 965,22
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-110 162 002,80
Reprise sur pertes de valeur et provisions		92 219 552,62
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**44 012 500,93**
Produits financiers		
Charges financières		-44 361 265,94
VI-RESULTAT FINANCIER		**-44 361 265,94**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**-348 765,02**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-8 000,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 048 278 757,76**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-1 048 635 522,78**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-356 765,02**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-356 765,02**

Minoterie Semoulerie
ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA

ملحق رقم (23)

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16
PERIODE DU:01/01/16 AU 31/12/16

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif	R1S1L1			
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	R1S3L1	74 715 080,00	0,00	74 715 080,00
Bâtiments	R1S3L2	427 467 260,74	167 643 198,35	259 824 062,38
Autres immobilisations corporelles	R1S3L3	755 729 181,02	709 334 637,82	46 394 543,21
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	R1S4L1	137 575 129,94	9 575 129,94	128 000 000,00
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	R1S5L4	342 609 683,88	8 868 800,00	333 740 883,88
Impôts différés actif	R1S5L5	380 402,58	0,00	380 402,58
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1 738 476 738,16**	**895 421 766,10**	**843 054 972,06**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		28 746 923,75	0,00	28 746 923,75
Créances et emplois assimilés				
Clients		122 592 232,32	36 579 896,00	86 012 336,32
Autres débiteurs	R2S2L2	11 169 190,09	0,00	11 169 190,09
Impôts et assimilés	R2S2L3	167 318 841,45	0,00	167 318 841,45
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	R2S3L2	13 709 366,77	0,00	13 709 366,77
TOTAL ACTIF COURANT		**343 536 554,38**	**36 579 896,00**	**306 956 658,38**
TOTAL GENERAL ACTIF		**2 082 013 292,54**	**932 001 662,10**	**1 150 011 630,43**

Minoterie Semoulerie
ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA

ملحق رقم (24)

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16
PERIODE DU:01/01/16 AU 31/12/16

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2016
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		300 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-67 013 139,86
Autres capitaux propores - Report à nouveau		167 918 451,51
Comptes de liaison	R1L10	231 036 259,78
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		**631 941 571,43**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	R2L01	167 160 713,82
Impôts (différés et provisionnés)	R2L02	1 608 683,20
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		**168 769 397,02**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	R3L01	326 904 701,53
Impôts	R3L02	2 690 468,88
Autres dettes	R3L03	19 705 491,57
Trésorerie passif		
TOTAL III		**349 300 661,98**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**1 150 011 630,43**

Minoterie Semoulerie
ZONE DACTIVITE OUMACHE BISKRA

ملحق رقم (25)

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16
PERIODE DU:01/01/16 AU 31/12/16

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2016
Ventes et produits annexes		871 576 974,85
Variation stocks produits finis et en cours		20 001 905,57
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**891 578 880,42**
Achats consommés		-749 998 770,05
Services extérieurs et autres consommations		-59 545 925,06
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-809 544 695,10**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**82 034 185,31**
Charges de personnel		-70 757 348,91
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 276 023,74
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**7 000 812,66**
Autres produits opérationnels		157 588,59
Autres charges opérationnelles		-6 247 026,24
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-113 674 459,82
Reprise sur pertes de valeur et provisions		60 489 529,47
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**-52 273 555,34**
Produits financiers		
Charges financières		-14 739 584,53
VI-RESULTAT FINANCIER		**-14 739 584,53**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**-67 013 139,86**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**952 225 998,48**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-1 019 239 138,34**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-67 013 139,86**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-67 013 139,86**